عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
490



مكافحة الفساد عبْر التاريخ

من العصور القديمة إلى العصر الحديث

(الجزء الأول)

تأليف: رونالد كروزي - أندريه فيتوريا - جي. غيلتنر
ترجمة: إيهاب عبدالرحيم علي

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب



Withe

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

مكافحة الفساد عبْر التاريخ

من العصور القديمة إلى العصر الحديث

(الجزء الأول)

تأليف: رونالد كروزي - أندريه فيتوريا - جي. غيلتنر
ترجمة: إيهاب عبدالرحيم علي



يناير 2022
490



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ والتصحيح اللغوي

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 692 - 8

العنوان الأصلي للكتاب

ANTICORRUPTION IN HISTORY

From Antiquity to the Modern Era

By

Edited by: Ronald Kroeze, André Vitória & G. Geltner

OXFORD

Published in arrangement with Oxford University Press

طُبع من هذا الكتاب اثنان وثلاثون ألفا ومائتان وخمسون نسخة

جمادى الأولى 1443 هـ - يناير 2022

المحتويات

الفصل الثامن:

مناقشة الفساد ومكافحتِه عبر التاريخ

رونالد كروزي
أندريه فيتوريا
جي. غيلتنر

الكتاب الذي بين أيدينا هو أول دراسة مقارنة كبرى لكيفية تعريف المجتمعات والسلطات في التاريخ الأوروبي وخارجه للسلطة الشرعية من حيث مكافحة الفساد وتصميم آليات محددة لتنفيذ جدول الأعمال هذا. يُنظر إلى الفساد corruption اليوم، على نطاق واسع، باعتباره إحدى أكثر المشكلات التي نواجهها إلحاحا كمجتمع عالمي، حيث يقوِّض الثقة بالمؤسسات الحكومية والمالية، والكفاءة الاقتصادية، ومبدأ المساواة أمام القانون ورفاهية البشر بوجه عام. باختصار، يمثل الفساد عقبة رئيسة أمام «الطريق إلى الدنمارك» - وهو مخطط أولي لبناء الدولة المستقر والناجح. توضح تداعيات هذا

> «في الواقع يمثل تاريخ مكافحة الفساد في كثير من الأحيان تاريخا لكيفية تناول مجموعة متنوعة من المشكلات السياسية وكبح جماحها»

الرأي سبب انتشار الجهود الرامية إلى تعزيز سياسات مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة. ولكن في حين أن موضوع الفساد ومكافحة الفساد (الذي يجسِّر الفجوة بين القطاعين العام والخاص) قد جذب انتباه السياسيين والعلماء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام العالمية، فقد أُولي اهتمامٌ ضئيل للعلاقة بين الفساد ووضع وتغيير وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد عبر الزمان والمكان، مع التنوع المصاحب لذلك في كيفية تعريف الفساد واكتشافه ومكافحته.

ظل الاقتصاديون وعلماء السياسة وصناع السياسات، على وجه الخصوص، راضين عموما عن تتبُّع الاختلافات بين البلدان منخفضة الفساد والبلدان عالية الفساد في الوقت الحاضر، ومن ثم صياغتها في جميع أنواع التصنيفات والمؤشرات. لقد طُرحت أسئلة حول هذه التصنيفات عدة مرات، كما أن قوائم جديدة، تستند إلى المنهجيات المنقحة، تظهر باستمرار[1]. وبالمقارنة، فإن الاتجاهات طويلة الأمد - الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية - التي يُحتمل أن تعزِّز مكانة البلدان المُدرجة في تلك المؤشرات لا تزال تؤدي دورا بالغ الضآلة. يمكن أن يساعد مثل هذا النهج التاريخي في شرح لحظات التغيير الكبرى في الماضي، والتي بدورها قد تدعم أو تقوض المفاهيم والحقائق غير المبررة التي لدينا اليوم حول أسباب نجاح وفشل سياسات بعينها لمكافحة الفساد وعلاقتها بصورة البلد (عن نفسه أو كما تؤوَّل من الخارج) باعتباره أكثر أو أقل فسادا. هذه الثغرة العلمية تحديدا هي ما يسعى الكتاب الذي بين أيدينا إلى تجسيرها.

نبذة تاريخية عن مكافحة الفساد والكتاب الذي بين أيدينا

نادرا ما عُمِد إلى تناول مكافحة الفساد كموضوع تاريخي بخلاف كونه المقابل العَرَضي للفساد. هذا الأخير، بالتأكيد، ولَّد سردا تاريخيا ثريا ومتنوعا. لقد مال المؤرخون والصحافيون وعلماء السياسة والاقتصاد أصحاب العقليات التاريخية إلى دراسة الفساد من منظورين اثنين: يتعلق الأول بمعنى الفساد وممارسته، ودوره في المجتمعات السابقة، وكيف تغيرت الخطابات المتعلقة به بمرور الزمن. وقد ركزت المشاريع التي أُطلقت خلال السنوات الأخيرة في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا، على سبيل المثال، على الاستخدام التاريخي لمصطلح

الفساد في الأدبيات السياسية والفلسفية (الحديثة المبكرة والحديثة في معظمها) وفي المناقشات العامة والممارسات التي حُلِّلت واعتُبرت فاسدة عندما كُشف عنها النقاب خلال الفضائح[2].

اتبعت هذه الدراسات أيضا نهجا سياقيا طُرحت فيه تحليلات متعمقة لحالات الفساد داخل الثقافات السياسية المحلية أو الوطنية (الأولية). في الواقع اعتمد معظم السرد التاريخي حول القيم العامة والفساد على فهم سياقي وبنائي للفساد. بطريقة مماثلة لتعريف مايكل جونستون Michael Johnston «الكلاسيكي الحديث» للفساد على أنه «الانتهاك، وفقا للمعايير القانونية أو الاجتماعية التي تشكل منظومة مجتمع بعينه للنظام العام، لدور أو مورد عمومي من أجل منفعة خاصة». يشدد هذا النهج على أنه لا ينبغي البحث في الفساد من وجهة نظر القرن الحادي والعشرين، اللاتاريخية والكونية، ولكن بمساعدة تعريف ثقافي يقدم أدلة حول معنى الفساد - الانحدار الكلي لمجتمع ما أحيانا، وانتهاكات معينة في بعض الأحيان – ومن ثم ما يمكن أن يعنيه في زمان ومكان محددين. هذا التعريف هو أيضا أداة مفاهيمية مفيدة لأنه يذكِّرنا بأنه يمكن تعريف الفساد من الناحيتين القانونية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك هو يُشعرنا بحقيقة أن الفساد قد رُبط منذ العصور القديمة بإساءة استخدام السلطة العامة والمصلحة العامة كذلك، ومن هنا فمن أجل تحديد معنى هذا الانتهاك، يجب التدقيق جيدا في السياق السياسي والثقافي والفكري والاقتصادي الأوسع[3]. يتعهد المساهمون في هذا الكتاب باتباع هذا النهج المرن الذي ينص على أن مكافحة الفساد، وكذلك الفساد نفسه، يمكن أن تعني مجموعة متنوعة من الأشياء التي تعتمد على السياق، على رغم أنهم لا يُغفلون الأنماط والسمات المتكررة في فهم وخطاب ومعالجة مكافحة الفساد.

تقع المناقشات حول الحداثة والفساد في القلب من النهج التاريخي الثاني الذي سنطرحه في هذا الكتاب. في العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، ميزت «دراسات العصرنة» بين المجتمعات الغربية الحديثة المفترض خلوُّها من الفساد والمجتمعات التقليدية الفاسدة نسبيا، تلك الموجودة في العالم غير الغربي. اتسمت المجتمعات التقليدية بمحاباة الأقارب nepotism والرشوة والزبانة clientelism

بسبب افتقارها إلى بيروقراطية جيدة الأداء على النمط الفيبري Weberian(*) واقتصاد للسوق. أو كما قال صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington، في مقال شهير نُشر في العام 1968: «إن الاختلاف في مستوى الفساد الذي قد يوجد بين المجتمعات الحديثة والمتقدمة سياسيا في العالم الأطلسي ومجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا يعكس في معظمه اختلافاتها في العصرنة السياسية والتطور السياسي»[4]. ولكن كان هناك أمل: كان من المُعتقد أن المشروعات التنموية التي تمولها المنظمات غير الحكومية والحكومات الغربية ستؤدي إلى رفع مستوى المؤسسات غير الغربية، بما في ذلك القضاء على الفساد على المدى الطويل. إن التركيز على التحرير الاقتصادي، كوسيلة لدحر الفساد خلال فترة «إجماع واشنطن» Washington consensus (ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين)، ينتمي إلى الفرع نفسه من المقاربات. وعلى رغم أن نظريات العصرنة الكلاسيكية، وكذلك السياسات الليبرالية (والليبرالية الجديدة)، فقدت كثيرا من جاذبيتها تدريجيا، فإنها شهدت السنوات الأخيرة تجدِّد الاهتمام العلمي بالعلاقة بين الحداثة والفساد. يمكن التمييز بين نوعين من الدراسات في هذا الصدد. يشبه الأول نظرية العصرنة الكلاسيكية، وإن كان بصورة معاكسة. بدلا من التركيز بنحو أساسي على المشكلات (أي الفساد) في المجتمعات المفترَض أنها تقليدية وفاسدة، تحول الباحثون بدلا من ذلك إلى شرح كيف تمكنت البلدان غير الفاسدة نسبيا (وفقا للمعايير الأوروبية الأمريكية الحديثة)، مثل السويد والدنمارك، من تقليص الفساد في الماضي - حيث الافتراض الأساسي هو أنه يمكن استخلاص المبادئ العامة لمكافحة الفساد الفعالة من قصص نجاحها. اجتذبت الفترة الانتقالية (والتي عادة ما تُعتبَر مساوية للعصرنة) التي مرت بها هذه البلدان بين نهاية عصر الحداثة المبكرة وبداية الحداثة، أي خلال الفترة ما بين العامين 1700-1900 تقريبا، اهتماما خاصا.

كان هذا «التحول التاريخي» في أبحاث مكافحة الفساد، في الواقع، مسعى يرتكز بشدة على السياسات. وقد تأثر بالاهتمام المتزايد خلال تسعينيات القرن العشرين بموضوعات الحوكمة الرشيدة وإرساء الديموقراطية، مما وسع نطاق ما

(*) نسبة إلى ماكس فيبر Max Weber، عالم الاجتماع الألماني الذي كان له مفهومه الخاص للبيروقراطية. [المحرر].

اعتُبر جزءا من ثقافة فعالة لمكافحة الفساد، فضلا عن الدراسات المؤثرة مثل تلك التي كتبها عالم الاقتصاد التنموي لانت بريتشيت Lant Pritchett ومستشار البنك الدولي مايكل وولكوك Michael Woolcock، الذي سعى صراحة إلى تتبع «طريق إلى الدنمارك»[5]. اختير الموضوع من قِبل باحثين مهتمين على نطاق واسع بالتنمية السياسية العالمية، مثل فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama ودارون أسيموغلو Daron Acemoglu وجيمس روبنسون James Robinson، ومن قِبل من كانوا مهتمين بالفساد على وجه التحديد، مثل ألينا مونجيو-بيبيدي Alina Mungiu-Pippidi وبو روثستاين Bo Rothstein ومايكل جونستون Michael Johnston[6]. وقد نزعوا في دراساتهم إلى المساواة بين مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة وبين التطور التاريخي للديموقراطية والمساءلة والشفافية في الشؤون العامة، والبيروقراطية على النمط الفيبري وسيادة القانون، وجميعها جوانب رمزية في البلدان التي تصنَّف باستمرار بين الأقل فسادا في العالم. وفي حين أنه من السهل أن نرى سبب جاذبيتها لصناع السياسات، فإن هذه الفرضية اعتُبرت من قِبل معظم المؤرخين المشاركين في تأليف هذا الكتاب إما دائرية وإما مفرطة في الغائية على أقل تقدير، إذ ترتكز كما هي على منظور يرى الدول القومية الرأسمالية والديموقراطية باعتبارها مثالا يجسِّد التاريخ، ومن ثم فهي مكتنفة في تفسير انتقائي ينطوي على مفارقات تاريخية، في كثير من الأحيان، للبيانات التي هي في معظمها معقدة وغامضة[7].

المساهمات العلمية المذكورة أعلاه هي بالطبع أكثر ثراء في نطاقها ومنهجيتها مما قد يُوحي به تطبيقها الشائع على مكافحة الفساد. ومع ذلك فهي تعزِّز مجتمعة وصفة بسيطة على نحو مضلِّل لإحداث تراجع في الفساد وتقترح بقوة أن تطبيقها، على الأقل في أي مكان في أوروبا، ممكن على رغم التنوع الهائل في الثقافات السياسية، والظروف الاقتصادية، والتنظيم الاجتماعي، واللغة والدين وما إليها.

وعلى النقيض من ذلك تقترب الطريقة الثانية التي أعيدت بها مناقشة موضوع الفساد والحداثة خلال السنوات الأخيرة من نهجنا السياقي. أضفى مؤرخو أوروبا خلال فترتي الحداثة والحداثة المبكرة، على وجه الخصوص، الطابعَ التاريخي والإشكالي على فكرة وجود فجوة ما بين قبل الحداثة/العصر الحديث. ولا يزالون يتجادلون حول ما إذا كان هناك تحوُّل حاسم أو لا، بحلول أواخر القرن الثامن عشر،

في طريقة فهم الفساد ومكافحته. ينظر البعض إلى «القرن التاسع عشر الطويل» باعتباره لحظة خاصة اعتُبرت فيها الامتيازات والممارسات القديمة، لا سيما الرعاية patronage، فاسدة، مع زوال تفسيرات الفساد القديمة وقبل الحداثية، وهو ما كان يُفهم عموما على أنه الانحطاط الأخلاقي لفضائل فرد ما أو مجتمع بأكمله. لقد استُبدِل بهذه المفاهيم مفهومٌ جديد ومحدود للفساد يركِّز على إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وفقا لقواعد قانونية رسمية - وهو أحد أشكال الانحراف السياسي كان يقوم على تمييز أوضح بين المجالين العام والخاص. ومع ذلك، فقد أكدوا أيضا أنه على الرغم من إمكانية إيجاد اختلافات بين المجتمعات الحديثة المبكرة وتلك الحديثة، ينبغي التعامل بحذر مع مفاهيم مثل «التقليدية» و«الحديثة المبكرة» و«الحديثة» عند تناولها فيما يتعلق بالفساد: فباعتبارها أكثر من واقع تاريخي، فهي تعكس التفسيرات والمثل العليا والتصورات المتعلقة بكيفية إدراك المعاصرين لمجتمعهم وإضفاء الشرعية عليه، وكذلك رفض ونزع الشرعية عن مجتمع الأجانب (غير الغربيين) أو أسلافهم. أخيرا، وفيما يتعلق بهذا الأمر، لا ينبغي التعامل مع الحداثة والعصرنة، سواء فُهِما كصعود لخطاب فكري تفسيري أو كمجموعة من العمليات والممارسات، بوصفهما تطورا خطيا. بمعنى آخر لم يتغير كثير من البلدان من مجتمعات حديثة مبكرة فاسدة بالكامل إلى مجتمعات خالية من الفساد تماما. الواقع أن مكافحة الفساد كانت موجودة في المجتمع الحديث المبكر، كما شهد العصر الحديث ظهور أشكال جديدة وخطيرة من الفساد[8].

إن مؤلفي هذا الكتاب، فرديا وجماعيا، هم دعاة هذه الاختلافات في النهج، لكنهم منخرطون أيضا في حوار واعٍ مع هذا السرد التاريخي، فهم يطرحون مسألة كيف يجب أن نضع إطارا لعمليات العصرنة وتأثيرها في تاريخ مكافحة الفساد، وخاصة في ظل عدم وجود سجل تاريخي متطور حول مكافحة الفساد خلال فترة ما قبل الحداثة. يركز بعض المساهمين على نقطة تحوُّل في طريقة تعريف الفساد وفهمه، وهي حدثت عند نحو العام 1800، كما يتضح من مساهمة ينس إيفو إنغلز Jens Ivo Engels في هذا الكتاب. يؤكد آخرون على وجود وعي مبكر بالفساد بالإضافة إلى برامج لدحره (وهو نهج استنارت به معظم مساهمات الأبواب الأول إلى الثالث). وأكدت مجموعة ثالثة من المؤلفين، والممثَّلة في هذا الكتاب بكل

من جيمس كينيدي James Kennedy ورونالد كروزي Ronald Kroeze، على التغير عبر فترتي الحداثة المبكرة والحداثة، لكنها أشارت أيضا إلى أن وجهات النظر القديمة وقَبل الحداثية للفساد ظلت موجودة حتى عصرنا الحديث، بل وأدت دورا مهما في المناقشات المعاصرة.

إلى جانب الترويج لنهج سياقي والانخراط في النقاش الدائر حول الحداثة و(الغياب المفترَض) للفساد، يعتمد هذا الكتاب مقاربة طولية لتاريخ مكافحة الفساد، حيث يجمع بين دفتيه مساهمات من تقاليد تاريخية وجغرافية مختلفة؛ من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا إلى الأراضي الواطئة والدول الإسكندنافية وجنوب وشرق أوروبا والشرق الأوسط. من المؤكد أنها ليست نظرة شاملة، لكننا نأمل أن تُساعد في تيسير نوع جديد من الحوار بين المؤرخين العاملين في مجالاتهم وحدودهم الزمنية المختلفة وبين غيرهم من العلماء، خاصة في الدراسات الحكومية، وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية، الذين قد يكون لديهم - كما نعتقد نحن المحررين - فهمٌ منحرف لتاريخ بلادهم أو منطقتهم، مما قد يضع قواعد معيارية غير واقعية، أو غير ذات صلة لتحقيق النجاح أو الإشارة إلى الفشل. كثيرا ما ينتج عن تلك الأخيرة تحريف للتطورات التاريخية، سواء عن طريق تجاهل بعض العوامل التي شكلتها أو عدم التأكيد عليها كما ينبغي أو التأكيد عليها بنحو مفرط.

لهذا السبب نود التأكيد على بعض الأفكار الأخرى التي ألهمتنا خلال بحثنا التاريخي وعلى أنه، وقد انتهينا من تأليف الكتاب، يمكن أيضا قراءتها كتقييم لبعض الاعتبارات التأريخية الموجودة. كما ذكرنا، فإن النقاشات الأوروبية حول الفساد وكيفيةِ مواجهته تتراكب بصورة واعية على، الفجوة المتصورة بين فترتي ما قبل الحداثة والحداثة، ومن ثم تتحداها. ومهما كان الوضوح الظاهري لهذه الملاحظة فإنها تعمل على تأكيد نقطتين نود التشديد عليهما هنا. أولا، إن المجتمعات التاريخية ذات السمعة الفاسدة في السرد التاريخي الأوروبي-الأمريكي الحديث - مثل الإمبراطوريتين «المنحلتين» للرومان والعثمانيين - غالبا ما تُغفَل، ولكنها قد تقدم أفكارا حول استراتيجيات مكافحة الفساد. وعلى العكس من ذلك فإن تاريخ دول مثل الدنمارك والسويد وألمانيا وهولندا، التي يُفترَض أنها تخلصت من الفساد الخطير في فترةٍ ما من الماضي، تعرض نفسها بالكاد كقصة خطية ومنتصرة للإزالة

التدريجية للفساد. بمعنى آخر فإن العناصر المختلفة التي تشكل تاريخ الفساد هي أكثر تعقيدا بكثير مما يتخيله بعض العلماء. ومن ثم فإننا نقترح أنه ستكون من الحكمة إعادة النظر في الأفكار الحالية حول المجتمعات التاريخية المفترض فسادُها بالإضافة إلى غير الفاسدة.

النظرة الثانية التي يتشارك فيها المساهمون، والمتماشية مع السرد التاريخي الناشئ حول هذا الموضوع، تتمثل في أن الفساد، بغض النظر عما يعنيه من الناحية العملية، قد عُرض روتينيا كإهانة سياسية، كصفة سلبية لحاكم أو نظام أو منظمة أو مسؤول ما، وعلى هذا النحو، كان يُعتبر انحرافا مقوِّضا للأخلاق. الزعماء السياسيون في الماضي والحاضر عادة لا يقدمون أنفسهم، ولا المجتمع أو الحكومة أو المنظمة التي يعيشون ويعملون فيها، بفخر باعتبارهم فاسدين. وبعبارة أخرى، يُعتبر الفساد شيئا سيئا، وقد استنار بذلك البحث المستمر عن سبل المكافحة الفعالة للفساد من قبل مختلف الشعوب والمجتمعات عبر التاريخ.

ثالثا، تعود أصول كلمة فساد **corruption** إلى اللغة اللاتينية الكلاسيكية، وكانت مرادفا لإساءة استخدام السلطة والانحراف السياسي وفقدان النزاهة. وعلى رغم استخدامها في كثير من الأحيان بهذا المعنى في فترات لاحقة أيضا، فقد استُخدمت على مر الزمن لوصف مجموعة كبيرة ومتنوعة من الممارسات، من سوء السلوك الجنسي إلى المحسوبية، إلى الإثراء الخاص، إلى شيء بسيط مثل خطأ في نص أو ترجمة. وفي فترات مختلفة تباين التركيز على ما يُمثل فسادا، ولكن لا يوجد مسار واضح في هذا التباين، حيث ساد فهم معين للفساد في فترة بعينها ثم اختفى، ثم ظهر مرة أخرى لاحقا. وإضافة إلى ذلك فإن الممارسات التي كانت تُعتبَر غير أخلاقية ومخالفة للمصلحة العامة في بعض الأحيان قد وُصفت بأنها فاسدة في فترة ما ولكنها لم توصف كذلك في فترة أخرى، وتفاوت مقدار تحمُّلها وفقا للسياقات التاريخية المختلفة. ومن ثم فإن خلو المصادر من مصطلح «الفساد» المرتبط بممارسات محددة لا يحول دون إجراء تحقيق تاريخي لتلك الممارسات ولمفاهيم الحوكمة الرشيدة والمساءلة ومحاولات تحسينها. ومن ثم يمكننا استقصاء الفساد حتى لو لم تُستخدَم الكلمة نفسها لوصف حقيقة تاريخية معينة (انظر، على سبيل المثال، فصلي مايكي فان بيركل ومارك نايتس).

أما الرؤية الرابعة التي استنار بها منهجنا، والتي يمكن استخلاصها أيضا من المساهمات، فهي أن الفساد ليس مجرد نوع من الممارسات الخاطئة، بل هو أيضا خيط أساسي للمناقشات الفكرية حول الأشكال المثالية للحكم الرشيد. كما تُظهر المساهمات نجد كثيرا من النقاش في كتابات العصور القديمة والوسطى والحديثة المبكرة حول متى وكيف ولماذا تدهورت أشكال الحكم الرشيد (الحكم الملكي monarchy، الأرستقراطية aristocracy، الديموقراطية) إلى أشكال فاسدة (الطغيان tyranny، الأوليغاركية oligarchy، حكومة الدهماء ochlocracy)، والتي استُخدمت جزئيا كطريقة لتعزيز تدابير مكافحة الفساد الجديدة والموجودة. وفي فترات زمنية لاحقة جادل أنصار الأيديولوجيات الحديثة المختلفة مثل الاشتراكية والليبرالية والشيوعية بأن نظامهم الخاص يخلو من الفساد، كما اتهموا منظومات معتقدات خصومهم بالمسؤولية عن سوء التصرف الفردي والانحطاط الكلي (انظر، على سبيل المثال، فصلي جيمس مور وأندريه شتاينر).

بهذا المعنى يُعطي الفساد أيضا انطباعا بأنه مفهوم سياسي للغاية. وعلى رغم استخدام مصطلح الفساد عبر التاريخ لوصف ظواهر شديدة الاختلاف، فقد استُخدم في كثير من الأحيان بوصفه سلاحا بلاغيّا في النزاعات السياسية على السلطة والقواعد التي تُمارس بها وتوزيع الموارد[9]. ومثلَ كثير من الاتهامات بالجرائم في المجال المجتمعي وبالسحر في المجال الديني، كثيرا ما استُخدمت الاتهامات بالفساد في المجال السياسي كهراوة من قِبل الأفراد والفصائل المتنافسة التي ترغب في تقويض المكانة الأخلاقية لخصومها ومزاعمهم بالسلطة الشرعية. ويجب فهم استخدامه السياسي بطريقة واسعة: أدى الفساد (ويؤدي) دورا في شرعنة الشرعية السياسية لمن يمسكون بالسلطة العامة، وفي تقويضها. ومن ثم لم تكن استراتيجيات مكافحة الفساد محايدة قط، وغالبا ما ينطوي تنفيذها على صراعات ومفاوضات وراء الكواليس. وفي هذا السياق أيضا تجب قراءة المصادر المتنوعة المتعلقة بالدراسة التاريخية لمثل هذه الحملات (انظر فصلَين في هذا الكتاب من تأليف فالنتينا أرينا وسارة بوند).

وباختصار فإن فصول هذا الكتاب تتناول وتناقش النماذج والنماذج المضادة المتضمَّنة بعمق في حقول تخصص مؤلفيها. وهي تعرض، مجتمعة، نهجا بديلا

وسياقيا لدراسة الفساد ومكافحة الفساد، وهو نهج حساس للنظريات والنماذج التوضيحية الحالية، ولكنه يقوم على أساس راسخ من البحوث التاريخية بالغة الدقة، والذي يستند إلى معرفة واسعة بالمصادر الأولية والمؤلفات الأكاديمية والنظر بعناية في الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية المتغيرة. بهذه الطريقة النوعية يُمكن للمؤرخين الإدلاء بمساهمة فريدة وقيمة في المناقشات الحالية حول مكافحة الفساد. وتتعاظم مساهمة الدراسات النوعية عند وضعها بنحو صحيح في سياق مقارن واسع.

تتمثل الفرضية الأساسية لهذا الكتاب في أن مفهوم الحوكمة الرشيدة (أو الحكم الجيد) والجهود المبذولة لتقليل تلك الممارسات، التي كان يُعتقَد أنها تقوِّض الشرعية الأخلاقية والسياسية لهياكلها الإدارية والقضائية، ليست إبداعات تقتصر فقط على أوروبا الغربية - فضلا عن كونها حداثية. وبدلا من ذلك كانت سياسات وتدابير مكافحة الفساد، على رغم اختلافها عبر الزمان والمكان، شائعة في عديد من الحضارات. وكنقطة انطلاقٍ يتيح لنا ذلك تجنُّبَ مفارقة تاريخية وغائية، ويمكِّننا من النظر إلى مكافحة الفساد في الأقل بوصفها عنصرا أساسيا في العصرنة، وفي الأكثر باعتبارها تحديا منتظما للنظام الاجتماعي والسياسي، والذي يعتمد على الظروف التاريخية وعلى التفاعل بين الأفكار والوسائل العملية. لا يحبِّذ هذا النهج البحث عن لحظات فارقة بعينها أو البحث عن أصول بعض التطورات التاريخية، بل يتعامل مع الموضوع من خلال تحليلات دراسات الحالات للطرق التي سعى فيها مختلف أصحاب المصلحة عبر الفجوة بين فترتي ما قبل الحداثة/ الحداثة لتحسين أو مجرد حماية المعايير التي كانوا يُحكمون بموجبها، أيا كان الشكل الذي اتخذته الحكومة.

هيكل الكتاب: الفصول

وُلِدت الفصول التالية في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر عُقد في أمستردام في سبتمبر 2015 برعاية المشروع البحثي «أنتيكورب» ANTICORRP، الذي موَّلته المفوضية الأوروبية[10]. دُعي المشاركون إلى التفكير في مجموعة مشتركة من الأسئلة عند كتابة أوراقهم البحثية، والتي سبق تداول كل منها قَبلا. على وجه التحديد طُلب منهم التفكير فيما يلي: كيف عُرِّف الفساد وخاصة مكافحة الفساد، واستُخدما

في مصادرهم الأولية والسياق التاريخي الذي كانوا يدرسونه؛ وما إن كان بإمكانهم جرْد ممارسات مكافحة الفساد وتتبع التغيرات الحادثة بمرور الزمن في السياسات و/أو الممارسات؛ وما إذا كانت الممارسات التي قد نصفها اليوم بأنها فساد قد فُهمت على أنها إجراءات تصحيحية لأوجه قصور الحكومات السابقة، مثل الظلم والحرمان من الحقوق السياسية؛ ومدى شدة معاقبة المفسدين.

هناك اختلافات واضحة في النهج والحساسيات التاريخية وخلفيات السرد التاريخي لمؤلفي هذا الكتاب. فهم يمثلون النتيجة الحتمية، والمحمودة في رأينا، للجمع بين المؤرخين الذين يبحثون في فترات شديدة التباين وبين تناوُل مسألة مكافحة الفساد من منظور حقول تاريخية فرعية متميزة. لذلك، قد تختلف فكرة أحد المؤلفين عمَّا يُعد تطورا حاسما أو مفهوما رئيسا بصورة كبيرة عن فكرة مؤلف آخر، حيث يعتمد كلاهما في الأساس على الحقائق التاريخية المحددة للفترة قيد التدقيق. إذا أخذنا مفهوم الحداثة modernity، على سبيل المثال، الذي يتناوله معظم المؤلفين بشيء من التشكك، فسنرى أنه يُفسَّر بنحو مختلف وفقا للخطابات والتقاليد التاريخية ذات الدلالات الوطنية والزمنية.

من ناحية أخرى يظل مؤلفو هذا الكتاب مستنيرين بالاعتبارات التاريخية التي نوقشت أعلاه، فقد ناقشوها بانتظام قبل المؤتمر وفي أثنائه وبعده. ومن ثم فإن الفصول التالية هي نتاج تأملات مكثفة وجماعية والمناقشات التي أثارها اجتماعُنا الأصلي. كما إنها تعكس ردود أفعال المؤلفين لجولتين من المراجعات، إحداهما بعد المؤتمر نفسه، وهي تضمنت تعليقات المشاركين في الاجتماع ومنظميه، بينما استندت الأخرى إلى ملاحظات شاملة ومدروسة من قِبل المراجعين المجهولين للمخطوطة الأصلية. من جانبنا نحن المحررين قررْنا، وقد وافقَنا المراجعون على هذا القرار، ترتيب الفصول زمنيا من أجل تبسيط الوصول إلى المعلومة، ولأن ذلك بدا لنا أفضل طريقة لتأكيد استمرارية بعض المشكلات والطرق المختلفة التي تُنووِلت بها في ظل ظروف تاريخية مختلفة. وإضافة إلى ذلك بُوِّبت الأقسام الزمنية الخمسة باستخدام بعض الأسئلة أو الأطروحات المحددة التي تتسم بالأهمية لتلك الفترة. ومن ثم يتكون الكتاب من عشرين فصلا مرتَّبة زمنيا إلى خمسة أبواب، يقدم كل منها قدرا ضئيلا من التنوع الجغرافي والزمني الفرعي والتاريخي.

الباب الأول: العصور القديمة

يتكون الباب الأول من ثلاثة فصول، تمتد عبر العصور القديمة التقليدية، من أصولها اليونانية الكلاسيكية (من القرن الخامس إلى الرابع قبل الميلاد) حتى العصر الروماني المتأخر (من القرن الرابع إلى السادس الميلادي). من منظور حديث، تُظهر مكافحة الفساد خلال هذه الفترة الطويلة مفارقة من نوع ما. فمن ناحيةٍ عززت تلك الفترة أفكارا وممارسات سياسية ظلت قائمة بعد انتهاء سياقاتها الأصلية بزمن طويل. ومن ناحية أخرى كثيرا ما يُنظر إليها على أنها غير مستغلة على نحو كافٍ، أو مفرطة الادعاء عندما يتعلق الأمر ببناء الدولة. عُمد إلى تحدي وجهتي النظر هاتين في الفصل الافتتاحي، من تأليف كلير تايلور، الذي يبحث في فضيحة فساد كبرى تضمنت اتهام ديموثينيس Demosthenes، وهو خطيب أثيني شهير وأحد مسؤولي الإسكندر الأكبر Alexander the Great، بتلقي الرشوة (وبفعله ذاك اتُّهِم بارتكاب أحد أفعال الخيانة). كما توحي العوامل ذات الصلة كان يُنظر إلى محاربة الفساد، على نطاق واسع، على أنها مجال رئيس لحفظ النظام الاجتماعي والسياسي، ومن ثم تُعزز إنشاء وعمل عديد من الإجراءات والمؤسسات. إلى جانب الجدية التي وُجِّهت بها مثل هذه الادعاءات، أقرت ملاحقتها بالتوترات بين اتخاذ القرارات الفردية والجماعية بدلا من تجاهلها، أو بعبارة أخرى، وجود مجالين، عام وخاص، يُحتمَل أن يكونا متنافسين.

نُظر إلى الفساد أيضا على أنه عامل رئيس في انهيار الجمهورية الرومانية، كما يجادل الفصل اللاحق بقلم فالنتينا أرينا. وكرد فعل لهذا التصور للثروات السياسية للجمهورية، استُحدثت مجموعة من المناصب والقوانين والإجراءات التي جرى إصلاحها باستمرار لمنع الانتكاس. كما هي الحال في اليونان من المؤكد أنه أُقرَّ بوجود مجال عام ومصلحة عامة، وكذلك بعلاقتهما الإشكالية بالمجال الخاص. وإضافة إلى ذلك من الصعب الدفاع عن وجود انفصال كبير بين الخطابات الأخلاقية والمؤسسات القانونية والسياسية المصمَّمة لحراسة الفجوة بين المجالين العام والخاص: كان كلاهما جزءا من نفس الخطاب واستراتيجية دحر الفساد وتحسين الحكومة.

تُعرَض رؤية ممثل هذا التعقيد في الفصل الأخير في هذا الباب، بقلم سارة بوند. بالتركيز على فترة وُصفت في كثير من الأحيان بالتراجع الأخلاقي والمؤسسي، تناقش بوند كلّا من المصادر القانونية والأدبية المتعلقة بإدارة الإمبراطورية الرومانية،

وتتساءل عن مدى تقديمها أدلة على زيادة الفساد أو مجرد وعي أكبر بآثاره المدمرة. وهي تجادل، إضافة إلى ذلك، بأن خطاب الفساد نفسه يمكن اعتباره تكتيكا لمكافحة الفساد من جانب بعض النُّخب، إذ إنه يمتلك القدرة على بلورة القواعد خارج النطاق الرسمي للقانون.

الباب الثاني: العصور الوسطى

تُقدم الفصول الأربعة عن تاريخ العصور الوسطى، التي تغطي خمسة قرون وتشمل قوسا جغرافيا واسعا، سردا متعدد الطبقات لجهود مكافحة الفساد التي تناولت عديدا من الموضوعات المشتركة المذكورة سابقا. من المعترف به على نطاق واسع أن العصور الوسطى (في كل من أوروبا والشرق الأوسط) هي مهد عديد من المؤسسات الحديثة، من البنوك إلى المستشفيات إلى الدول، والتي يمكن تفسير فترة حملها الطويل أيضا بالتساهل واسع النطاق تجاه الممارسات الخاطئة في المجالين العام والخاص، أو بعدم القدرة على محاربتها. وكما توضح فصول هذا الباب، على المستويين المعياري والعملي، فإن الصورة المنبثقة عن المصادر هي أشد تعقيدا بكثير، ولها انعكاسات كبيرة على الصورة السائدة للفجوة ما بين فترتي ما قبل الحداثة/ الحداثة.

انطلاقا من مجموعة من المصادر التاريخية والأدبية (على رغم أن المواد الأرشيفية المتاحة شحيحة للغاية)، يجادل مايكي فان بيركل بأن فهم الفساد وإجراءات مكافحة الفساد (إجراءات الشكوى والاستجابة لها، وإجراءات الإعفاء الحكومي، وعمليات التدقيق على أصحاب المناصب) ظل مستقرا إلى حد كبير طوال حكم العباسيين Abbasid والبويهيين Buyid والسلاجقة Seljuq، ما بين القرنين التاسع والحادي عشر. ومع ذلك، كانت هناك فجوة بين تدابير مكافحة الفساد نفسها وتطبيقها - بمعنى آخر، بين المنع والعقوبة - وتصوُّر الفساد كمسألة مُلحَّة مر بمراحل من الازدهار والتدهور وفقا للظروف السياسية.

تُعد الكيفية التي أثَّرت بها السياسة والمصالح الخاصة في جهاز مكافحة الفساد الذي أنشأه الملوك الفرنسيون والإنجليز والبرتغاليون تدريجيا ما بين العامين 1250 و1500 موضوعا رئيسا في الفصل الذي ألّفه أندريه فيتوريا. كان ذلك الجهاز

مزيجا من الملاحقة القضائية وإجراءات تعيين الموظفين واستبدالهم، والقواعد التي تُحدد واجبات ومدة شغل المنصب، وتحسين ممارسات حفظ السجلات والمحاسبة وآليات الإشراف الإداري. وعلى رغم هذه التدابير يقول فيتوريا إن هذه الأنظمة الملكية لم تكن قادرة من الناحية الهيكلية على معاقبة الفساد ودحره بطريقة فعالة ومستدامة، ويرجع ذلك أساسا إلى أنها لم تتمكن من التحكم في المجتمع السياسي بصورة مباشرة، وإلى أن القيود السياسية، وخاصة اعتمادها على الخدمة غير الرسمية، كثيرا ما جعلت اتِّباع نهج صارم ضد الفساد إجراء غير حكيم. ومن ثم واجهت هذه الأنماط من حكومات العصور الوسطى المتأخرة معضلة الاضطرار إلى محاربة الفساد بوسائل غير كافية بلا إخلال من دون مبرر بالتوازن الاجتماعي والسياسي الذي اعتمدت عليه سلطتُها، وهي مسألة استُكشفت بتوسع أكبر في الفصل الذي كتبه جورج برنارد.

في قلب هذه المعضلة كانت «مشكلة الشخصي»، وهي موضوع الفصْل الذي كتبه جون واتس عن إنجلترا ما بين العامين 1250 و1500. يبدأ واتس بربط الفساد بما يسميه «المناطق الرمادية للحياة العامة» (أو اللبس بين المجالين العام والخاص نتيجة لتقاسم السلطة والتنافس على المصالح الشخصية)، وبشرح سبب تعقيدها بتنامي الحكومة الملكية والقواعد التي أفرزتها. ثم يصف نوعي الفساد الرئيسَين في هذه الفترة، ويدرس التدابير التي استُخدمت للتصدي لهما وكيف تغيرت بمرور الوقت. يجادل واتس بأن أزمات الفساد وتدابير مكافحة الفساد التي أوجدتها كانت تبسيطا، لكنها مثَّلت في الوقت نفسه انعكاسا لخلل عميق في المنظومة السياسية وفرصة لتخفيف التوترات التي تهدد النظام السياسي.

هناك ممارسات للتفتيش على المسؤولين الحكوميين في جميع المناطق التي جرى بحثها، لكن لم يكن لها مكان بارز أو سجلات باقية كما هي الحال في الدول المدينية الإيطالية التي تناولها فصْل غاي غيلتنر. يوضح غيلتنر أن تنظيم السنداكاتو sindacato - وهو تفتيش كان يُجرَى عند نهاية المنصب على المسؤولين الحضريين - هو جزء من الخطابات المعيارية والأدبية حول المساءلة والحكومة الرشيدة والمصلحة العامة، لكنه يجادل بأنه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الأدلة الوثائقية. واستنادا إلى تحليل مفصل للسجلات القضائية والإدارية

الغنية لمدينة بيروجيا Perugia في القرن الرابع عشر، يُظهر غيلتنر أن العلاقة بين محاسبة شاغلي المناصب والشرعية السياسية الضمنية هي أقل وضوحا مما كان يُعتقَد. وبدلا من كونها علامة على السياسة التشاركية الشفافة، كانت السنداكاتو آلية معقدة ومنحازة بطبيعتها، وكثيرا ما اتسمت بالبطء وعدم الفعالية، والتي يمكن أن تُخفي بقدر ما تكشف عن إدارة المدينة. على هذا النحو يردد هذا الفصل صدى سؤال جون واتس المتعلق بقدرتنا على تقييم الحجم الفعلي للفساد وقدرة الآليات الموجودة على اكتشافه ومكافحته.

الباب الثالث: الحداثة المبكرة

فيما يُعد استمرارا للتأملات التي بدأت في الباب السابق، فإن الخيط الرئيس الذي يمر عبر الفصول الثلاثة لهذا الباب هو العلاقة بين تدابير مكافحة الفساد والسياسة. إن هيكل وديناميكية المجتمع السياسي - الثقل والوظيفة الاجتماعية للرعاية، وطرق الوصول إلى الثروة، وانتشار الخدمات غير الرسمية، والقيود العملية للحكومة - هي التي شكلت المواقف تجاه الفساد، وكذلك استجابة الحكومة له. قد يبدو كل من هذه العناصر لعيوننا المعاصرة متساهلا أو فاتر الهمة. ولكن كما توضح الفصول الثلاثة لهذا الباب، فإن تدابير مكافحة الفساد قد ملأت المساحة والغرض اللذين سمحت لها بهما السياسة، وهو ما يفسر مدى نطاقها وشدتها وكذلك استخدامها لأغراض سياسية: على سبيل المثال باعتبارها الأساس المنطقي لعمليات التطهير والتجديد السياسي في أوقات الأزمات، أو كوسيلة لتأكيد السلطة الإدارية والقضائية للحكومة.

باتخاذه الحياةَ المهنــية والتراث الذي خلفــه الســيد وليــام كومبتـــون (1528-1482) William Compton، وهو أحد أوائل أفراد حاشية آل تيودور Tudor، نقطة للانطلاق، يتأمل فصل جورج برنارد العطايا وتقديم الهدايا والحظوة الملكية التي سادت في إنجلترا خلال القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ومدى ملاءمة دراسة واقع اجتماعي-سياسي منظم حول تلك الممارسات من منظور الفساد ومكافحة الفساد. يجادل برنارد، في الواقع، بأنه في أوائل عهد آل تيودور، عندما تشابكت المصالح الخاصة والعامة بعمق، لم يكن الفساد مصدرَ قلق رئيسا، ومن ثم

كانت تدابير مكافحة الفساد شحيحة. من المؤكد أن الاختلاس والسرقة كليهما قد أُدينا، لكن الرسوم والمعاشات السنوية غير الرسمية، التي كانت واسعة الانتشار ومقبولة على نطاق واسع، لا يمكن تفسيرها بسهولة على أنها فساد؛ لأنها لم تكن تهدف إلى تأمين مصلحة خاصة. كانت هذه بالأحرى عنصرا تقليديا من عناصر التواصل الاجتماعي، حيث وفرت للمسؤولين من غير ذوي الرواتب أو ذوي الرواتب المنخفضة مصدرا إضافيا للدخل، مما أعفى الحكومة الملكية من الاضطرار إلى دعمهم مباشرة. وإضافة إلى ذلك فإن حقيقة أن المسؤولين الملكيين ومديري البلاط سعوا إلى انتزاع منفعة شخصية من مناصبهم ومن الحظوة الملكية، لم تنتقص بالضرورة من كفاءتهم كإداريين، وكذلك لم يفعل ذلك انتشارُ الرعاية. يشير برنارد إلى أن معظم زخْم الرعاية جاء فعليا من أسفل، وأن تلك الرعاية كانت تعتبر فرصة أكثر منها مشكلة. في ضوء ذلك لم يكن الاهتمام المتزايد وقصير الأمد بالفساد في عهد جيمس الأول James I نتيجة لتغيير التصور أكثر منه نتاجا ثانويا لأزمة سياسية واقتصادية.

تكمن العلاقة بين تدابير مكافحة الفساد وسياسات القوة في القلب من مساهمة كل من فرانسيسكو أندوخار كاستيلو وأنطونيو فيروس وبيلار بونس ليفا، الذين يرون أن مقاومة النخبة الإسبانية - وهي النخبة نفسها التي اعتمد عليها الملك للحفاظ على تماسك المملكة والإمبراطورية - هي السبب الرئيس وراء عدم فعالية تدابير مكافحة الفساد في إسبانيا خلال القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. كان الملوك الإسبانيون مترددين في استعداء هذه النخب، خوفا من خلق مشكلات سياسية أشد خطورة وضررا. ومع ذلك فإن النقاش المحموم حول الفساد الذي تلا ذلك يمكن النظر إليه كمحاولة لفهمه والسيطرة عليه بنحو أفضل: يمكن أن تؤدي فضائح الفساد إلى سقوط المسؤولين، كما طُبقت تدابير محددة لمكافحة الفساد. من بين الآليات الإدارية المختلفة المتاحة للسيطرة على الوزراء والمسؤولين الملكيين، يولي المؤلفون اهتماما خاصا لما يسمى visitas and residencias - أي زيارات التفتيش على المؤسسات أو الأفراد التي تُجرَى خلال أو في نهاية فترة ولايتهم. اعتُمدت تدابير مكافحة الفساد من حين إلى آخر استجابة للحظات الأزمات السياسية والانتقاد العلني للمسؤولين والوزراء، لكن أثرها كان ضعيفا بسبب الخفة النسبية للعقوبات والغرامات وإمكانية التفاوض بشأن

تقليلها. وفيما يعكس الحقائق التي درسها مايكي فان بيركل وغاي غيلتنر، يبدو أن أزمات الفساد في إسبانيا الحديثة المبكرة كانت متعلقة بالتحديات السياسية الأوسع نطاقا أكثر منها باهتمام حقيقي بالفساد.

أخيرا، استنادا إلى تحليل عديد من دراسات الحالة من مقاطعة لانغدوك Languedoc الفرنسية الجنوبية ما بين منتصف القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، يوضح ستيفان دوران أن طريقة معالجة الفساد على مستوى الإدارة المحلية اعتمدت على كيفية اكتشافه وعلى اختيار المدعين الفرديين ما بين المحاكم العادية في المملكة (القضاء المفوَّض justice déléguée) والقضاء المعلَّق justice retenue للملك. لكونه يعدُ بالسرعة والقسوة في معالجة سوء السلوك الإداري، فإن هذا الأخير، الذي مثله المراقب intendant في المقاطعات، تعدى تدريجيا على أعمال المحاكم العادية. يوضح دوران أن الحكومة الملكية ربطت فعالية الملاحقة القضائية للفساد بتجنب المنافسة بين الولايات القضائية وتركيز الإجراءات القضائية بين يدي المراقب. وعلى رغم أن واجبات الأخير القضائية دفعته إلى خضم السياسة المحلية والتنافسات المحلية، لم تحاول التحقيقات إلا قليلا متابعةَ التداعيات السياسية لقضايا الفساد. تتناقض الفوضى على الأرض بنحو واضح مع الثقة التي وضعتها الحكومة في الوضوح المعياري. سنَّت الحكومة الملكية والمحلية في فرنسا تحت حكم آل بوربون Bourbon تشريعات كثيرة بشأن الفساد، ووضعت إطارا جزائيا صارما له. ومع ذلك يجادل دوران بأنها كانت موجهة بدرجة أقل بالتفاني للمصلحة العامة، وهو سمة مميزة للخطاب السياسي لعصر التنوير، منها كافتتان ديكارتي Cartesian بالنظم الرسمية والعقلانية.

الباب الرابع: من العصور الحديثة المبكرة إلى العصر الحديث

يكرِّس الباب الرابع للمناقشة، التي سبق ذكرها أعلاه، حول ما إن كان الانتقال من الفهم الحداثي المبكر إلى الحديث للفساد ومكافحة الفساد قد حدث بالفعل. يتمثل أحد الملامح الأساسية لهذا الانتقال المفترَض في تنفيذ إصلاحات حديثة فريدة من نوعها: تطبيق سيادة القانون، والفصل الرسمي القانوني الواضح بين المجالين العام والخاص، وكذلك التحول الديموقراطي وتطبيق البيروقراطية على النمط

الفيبري للمجتمع والسياسة. هذه التطورات التاريخية طويلة الأمد، التي يُنظَر إليها اليوم على أنها تقلل الفساد بطبيعتها، يُفترض أنها تُمثِّل الفترة الممتدة بين أوائل القرن السابع عشر وأواخر القرن التاسع عشر[11].

ولأنه يطرح نقاشا مفصلا حول أطروحة العصرنة أو الانتقال هذه، يبدأ هذا الباب بفصل استفزازي من تأليف ينس إيفو إنغلز، الذي يجادل فيه بأن فهم مكافحة الفساد قد شهد بالفعل تغيرا كبيرا نحو العام 1800. أعلن الثوار الحرب على الفساد، ونُظِر إلى الممارسات التي كانت شائعة خلال عهد النظام القديم Ancien Régime، وبخاصة الرعاية واستخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة، باعتبارها فاسدة. كانت عواقب ذلك على مكافحة الفساد بعيدة المدى: حصل الفصل بين المجالين العام والخاص بنحوٍ أكثر حدة، وهوجمت جميع الممارسات «القديمة» (أو الممارسات الحديثة التي فُسِّرت على هذا النحو) باستخدام قواعد «جديدة» لمكافحة الفساد. تزايد الاعتقاد بأنه يمكن القضاء على الفساد. ومع ذلك، تمثل مساهمة إنغلز أيضا قصة متشائمة: يعني التناقض الجوهري في العصرنة أن جميع جهود مكافحة الفساد خلقت أشكالا جديدة من الفساد، وهو مصير يحتمل أن يصيب حملات اليوم. تشير الفصول التالية بنحو صريح وضمني إلى أطروحة العصرنة.

يتخذ مارك نايتس أيضا الفجوة بين ما قبل الحداثي/ الحديث، والتي أُطِّرت في السرد التاريخي الإنجليزي باعتبارها نهاية «الفساد القديم»، كنقطة انطلاق لنظرة عامة طويلة الأجل لمكافحة الفساد في بريطانيا ومستعمراتها. من خلال التركيز على حركات مكافحة الفساد، أضاف بُعدا آخر إلى مفارقة العصرنة عن طريق إظهار أنه على رغم حدوث انتقال خلال الفترة ما بين أواخر القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، فإنه لم يكن انتقالا خطيا؛ في الواقع حدثَ التخلي بسهولة عن إصلاحات مكافحة الفساد التي نفذت في أواخر القرن السابع عشر بعد بضعة عقود فقط، قبل أن يُعاد تطبيقها عندما عادت الممارسات القديمة ذاتها إلى الظهور. في حين أن فصل نايتس يتحاور مع عديد من المساهمات المتضمنة في هذا الكتاب، فإنه يُكمل فصل جورج برنارد عن إنجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وخصوصا من حيث القول بوجود علاقة بين حركة الإصلاح في أواخر القرن السادس عشر وإصلاحات القرن الثامن عشر، وكلاهما انطوى على هجوم على الفساد.

نظرا إلى أن أطروحة التحول تعتمد إلى حد كبير على تاريخ بريطانيا العظمى وفرنسا، فإن هذا الباب يَعرض أيضا لبلدان لم تُذكر في السرد التاريخي: الدنمارك وهولندا والسويد ورومانيا والإمبراطورية العثمانية. غالبا ما تنقسم هذه المجموعة نفسها من «البلدان الهامشية» إلى بلدان يُنظر إليها على أنها حققت تحولا «ناجحا»، ومن ثم فهي تستحق الدراسة بهدف فهم المكافحة «الفعالة» للفساد - الدنمارك وهولندا والسويد - وأخرى كانت «أقل نجاحا» نسبيا - رومانيا والإمبراطورية العثمانية. كثيرا ما يُنظر إلى ما يُعتبر فسادا ونجاحا في مكافحته أمرا مفروغا منه في الأدبيات الحالية، ولهذا السبب فإن فصول هذا الباب لا تستكشف السرد الموجود فحسب، بل تنتقده أيضا.

تناقش ميتي فريسك ينسن طريق الدنمارك الفريد لمكافحة الفساد، وهي قضية جذبت أخيرا كثيرا من الاهتمام من علماء الاجتماع ومستشاري السياسات. وهي تقدم شرحا تاريخيا منقَّحا لكيفية تصنيف الدنمارك في قمة مؤشر تصوُّر وجود الفساد Corruption Perception Index، فتجادل بأنه يجب البحث عن جذور تلك العملية، بنحو لافت للنظر، في جهود النظم الملكية المطلقة لتأمين سلطتها وشرعيتها، على سبيل المثال، من خلال إدخال قَسَم تولي المنصب والاستجابة بصورة ملموسة لطلبات المواطنين. ومع ذلك فإن قصة فريسك ينسن تمثل أيضا توضيحا كبيرا لكيفية تطور بعض المؤسسات التي ترى أدبياتُ العلوم السياسية الحالية أن لها أهمية حيوية في انخفاض مستويات الفساد في البلد خارج سياق الصراع الواعي ضد الفساد (في هذا الصدد، راجع أيضا تعليق مايكل جونستون الختامي). لذلك يثير الفصل صراحة عددا من المخاوف حول كيف يمكن توسيع نطاق المثال الدنماركي للاستخدام كنموذج للبلدان الأخرى.

ينطلق جيمس كينيدي ورونالد كروزي من الفكرة المعاصرة بأن هولندا هي واحدة من أقل البلدان فسادا في العالم، وهي فكرة يعود تاريخها إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يشرح الباحثان كيف تمت السيطرة على الفساد في هولندا على خلفية صعود وسقوط الجمهورية الهولندية، وبناء الدولة الحديثة والسياسات الليبرالية. في وضع مشابه للحالة التي وصفها جورج برنارد بخصوص القرن السابع عشر في إنجلترا أدت الشبكات والرعاية دورا مهما في أداء

الجمهورية في الفترة نفسها. لقد هاجم الثوريون الهولنديون بصورة متطرفة (على الأقل بلاغيّا) شبكات الرعاية خلال سلسلة من الصراعات التي دارت في نهاية القرن الثامن عشر، وهو ما يبدو أنه يؤكد حجة ينس إيفو إنغلز بأن العام 1800 مثَّل نقطة تحوُّل. ومع ذلك فإن القضية الهولندية تمثل أيضا مفارقة: أولا، لأن الانخفاض في بعض أشكال الفساد لم يكن بسبب التحول الديموقراطي المبكر أو إضفاء الطابع البيروقراطي bureaucratization، بل كان بالأحرى تأثيرا جانبيا لسياسة رعاية النخبة؛ ثانيا، على رغم اختفاء بعض أشكال الفساد الحديثة المبكرة خلال هذه الفترة، فقد ظهرت أشكال جديدة أيضا.

يتحدى أندرياس باغنهولم الادعاءات التاريخية الشائعة حول التحول السويدي نحو العام 1800. ويخلص، استنادا إلى قراءة جديدة للمصادر الأولية الرئيسة، إلى أن هناك أدلة واهية على أن السويد كانت دولة فاسدة تماما قبل العام 1800، أو أن الفساد كان يمثل المشكلة السياسية الأهم في ذلك الوقت (ومن ثم حُورب بنشاط وفعالية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر). ومع ذلك هو يرى أدلة تُشير إلى بذل كثير من الجهود لإصلاح الإدارة في وقت مبكر للغاية، ويجادل (مع إدراكه المشاكلَ المفاهيمية المعنية) بأن هذه الإصلاحات تُظهر أوجه تشابه كثيرة مع إضفاء الطابع البيروقراطي على النمط الفيبري.

يقيِّم أوفيديو أولار التغيرات التي حُمِّلت مسؤولية ظهور تفسير حديث ومستنير بالتاريخ للفساد، من خلال تحليل ثلاث دراسات حالات نموذجية لممارسات ومناقشات الفساد ومكافحة الفساد في الإمارات الرومانية ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. بطريقة مماثلة لفصول جون واتس وجورج برنارد وجيمس كينيدي ورونالد كروزي، يُعاد تفسير مصطلح الفساد من حيث علاقتُه بشبكات الرعاية والتضامن والثقة. ويناقش ما إذا كان قد حدث انتقال في هذه الفترة، ويخلص إلى أنه لا يمكن إيجاد تغيير جذري استنادا إلى المصادر المتاحة، ويجادل بأن التغيير كان بطيئا ومعقدا.

أخيرا، تَستخدم أيريس أغمون الصلة بين الدولة والأسرة كعدسة لدراسة مسألة مكافحة الفساد في الإمبراطورية العثمانية المتأخرة. من خلال استكشاف الأساليب التي استخدمتها الحكومة لمنع الفساد في المؤسسة الحكومية التي أُنشئت حديثا

للتعامل مع الممتلكات الموروثة لليتامى، تناقش تدخل الدولة في المجال الخاص للأسرة. مع تأكيد الطبيعة العالمية للعصرنة التي مرت بها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، توضح أغمون أيضا السمات الفريدة للثقافة السياسية التي صاغت هذه العمليات. من ناحيةٍ تؤكد حقيقة أن الإصلاحات حوَّلت الإمبراطورية إلى دولة مركزية حديثة، وأن منع الفساد كان قضية رئيسة على أجندة الإصلاحيين. لكنها تدَّعي، من الناحية الأخرى، أن تدابير مكافحة الفساد كانت أيضا مسألة مهمة في الفترات السابقة، وإن كانت منطمرة في ظروف تاريخية مختلفة. يناقش فصلها بنحوٍ نقدي المشكلات المنهجية المتعلقة بالسرد التاريخي لمكافحة الفساد والتحديات التي فرضتها التصويرات ذات المركزية الأوروبية للإمبراطورية العثمانية على المؤرخين، ويخلص إلى أن الاستمرارية كانت سمة رئيسة من سمات التغير العميق الذي مرت به الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر.

الباب الخامس: التاريخ الحديث والمعاصر

يتناول الباب الأخير من هذا الكتاب الفسادَ ومكافحة الفساد في تاريخ المجتمعات الأوروبية الحديثة. بالتأمل في أطروحة الحداثة ينظر المؤلفون في هذا الباب إلى المجتمعات التي اعتُبر أنها بلغت مرحلة الحداثة، ومن ثم فهي خالية من الفساد. يتعمق جيمس مور في فترة كثيرا ما يُنظر إليها باعتبارها فترة قُضِي فيها على «الفساد القديم» في بريطانيا خلال فترة الحداثة المبكرة: 1880-1914. ويوضح كيف حدثت مساءلة مختلف التدابير والتطورات السياسية. وبعد ذلك نجده يغير المنظور ويوضح، بناء على تحليله الخاص للسياسة المحلية، أن الفساد على المستوى المحلي والبلدي ظل يمثل مشكلة في بريطانيا، مما يعزِّز الحجة القائلة بأن فعالية بعض قوانين مكافحة الفساد الطموحة و«نهاية الفساد» في المجتمع البريطاني الحديث تعتمد على وجهة نظر المرء.

يركز رونالد كروزي على فضيحتين كبيرتين للفساد السياسي - هما قضيتا لوكهيد وفليك - في بلدين يُعتبران عموما خاليَين من الفساد نسبيا: هولندا وألمانيا. ويجادل بأن فضيحتي الفساد هاتين قد أُخذتا على محمل الجد، لكنهما تُنُووِلَتا بطرق تختلف عما تشير إليه سياسات مكافحة الفساد الحالية. اعتُبر القانون الموجود

غيرَ كافٍ، وحاولت النخب السياسية التقليل من تأثير الفضيحتين بواسطة الموازنة بين رفض الملاحقة الرسمية والنقاشات العامة الحادة، بهدف الحفاظ على استقرار النظام السياسي على المدى الطويل. من خلال إلقاء الضوء على المصالح المتداخلة للنخب السياسية والمالية، يعزز هذا الفصل الملاحظات التي أبداها في فصول سابقة من هذا الكتاب جون واتس وينس إيفو إنغلز وجيمس مور فيما يتعلق بانتشار المقاربات البراغماتية في بعض الدول الأوروبية بدلا من تلك غير القابلة للطي أخلاقيا لمكافحة الفساد.

أخيرا، يعرض أندريه شتاينر وصفا مدهشا للفساد في دولة رأت نفسها خالية من الفساد، وهي جمهورية ألمانيا الديموقراطية (GDR) الشيوعية، فيما يُعد دليلا واضحا على الاعتقاد الحديث بنهاية الفساد. وهو يناقش الأيديولوجيا الرسمية وقوانين مكافحة الفساد التي كانت قائمة، بالإضافة إلى ثلاثة أنواع مختلفة من الفساد الذي كان موجودا في ألمانيا الشرقية. يوضح شتاينر كيف تحقق الحفاظ على صورة مكافحة الفساد من خلال استيعاب بعض الامتيازات وتجاهُل سوء التصرف الواضح لجزء من أفراد النخبة الشيوعية، ومن ناحية أخرى من خلال إخفاء الأدلة الفعلية على الفساد.

تاريخ مكافحة الفساد والسياسة

قبل أن نترك القراء وشأنهم، نود أن نختتم ببضع كلمات حول التداعيات الشاملة، وإن كانت مبدئية، لهذه الإسهامات في استراتيجيات مكافحة الفساد اليوم. بادئ ذي بدءٍ تُوضح الفصول التي يتألف منها هذا الكتاب قيمة تعريف مكافحة الفساد ومعالجتها في سياقها الاجتماعي والسياسي، بدلا من افتراض إما أن المفهوم غائب وإما أن الأجهزة الخارجية (غالبا أمريكية-أوروبية حديثة) هي البدائل الوحيدة - أو المتفوقة - للفساد. يمكن للنظريات والتعاريف الحديثة للفساد ومكافحة الفساد أن تساعد بالتأكيد على التعرُّف على الممارسات الفاسدة وعلى إجراءات مكافحة الفساد في الأزمنة الماضية، لكن المصطلحات والممارسات ذاتَها التي تُشير إليها لها تاريخ. ونظرا إلى أن استخدام الفساد ومعناه يتغيران بمرور الزمن وعبر المناطق، فإن اتباع تعريف وحيد سيكون مقيِّدا بنحو غير ضروري. في الواقع يمثل

تاريخُ مكافحة الفساد في كثير من الأحيان تاريخا لكيفية تناول مجموعة متنوعة من المشكلات السياسية وكبح جماحها - مثل رشوة المسؤولين، ومحاباة الأقارب، والاختلاس، والرعاية، وما إلى ذلك - وكيفية تطوير بعض الهياكل الحكومية (أو شبه الحكومية) بهدف دحر ومعاقبة تلك الممارسات. إن ما يُعتبَر أكثر أشكال الفساد إلحاحا وشدة وكيفية مكافحته ومراقبته يعتمد على السياق. إن الآثار المترتبة على هذا الاستنتاج بالنسبة إلى صناع السياسات هي أنه من أجل فهم الفساد، فمن الضروري صقل وجهة نظر ثقافية قبل وضع تدابير مكافحة الفساد التي قد تتصادم أو تفقد تأثيرها لأسباب مختلفة بسبب القيم الثقافية أو الدينية المتناقضة أو يمكن رؤيتها ببساطة كشكل جديد من التدخل من الأعلى إلى الأسفل أو ذلك الاستعماري. لا يوجد، ولا يُحبَّذ وجود، حل واحد يناسب الجميع لأي مشكلة بعينها، مما يثير مخاوف بشأن ما إذا كان يجب تطبيق الأمثلة الدنماركية أو السويدية أو الهولندية بالفعل، أو أنه يمكن تطبيقها فعليا على ظروف أخرى، والتي يمكن في بعض الأحيان أن تكون بعيدة كل البُعد عن السياقات الأصلية التي بدأت فيها تلك البلدان ما كان واضحا أنه تحوُّل مهم.

التأثير الثاني هو أن مكافحة الفساد هي قضية سياسية بطبيعتها، وتعكس علاقات القوة المتغيرة والأزمات السياسية الحادة حول أشكال السلوك التي تُعتبَر فاسدة والتي، بمجرد اكتشافها، تُسبب فزعا عاما، أو فضائح، أو حتى تشعل ثورة. يعني هذا أن كل اتهام بالفساد، وكذلك كل جهد لمحاربته باستخدام تدابير مكافحة الفساد، هو محل خلاف سياسي: إن الاقتناع بأن مشكلة معينة هي قضية فساد خطير، أو الثقة بفعالية تدبير مكافحة الفساد، يعتمد على النجاحات الاقتصادية، وكذلك على مكانة الفرد في المجتمع، والعضوية في فصيل أو حزب بعينه، وكذلك على المعتقدات الأخلاقية والأيديولوجية. ولذلك ينبغي النظر إلى مشكلة الفساد بعينين مفتوحتين على تنوع وجهات النظر المحلية؛ في الواقع تشير المساهمات المتضمَّنة في هذا الكتاب إلى أن الصراع بين الفصائل السياسية يمكن أن يصبح أرضا خصبة للاتهامات بالفساد، وكذلك بدء اتفاقات واعدة بين النخب الحاكمة حول كيفية القضاء على الفساد لأسباب عملية، وكيفية تقسيم الموارد العامة بنحو مُنصف، وكيفية منع الصراعات في المستقبل.

ولذلك قد تساعد مزاعم الفساد في تحديد ما يُدرك على أنه أكثر أو أقل قبولا في سياق معين بقدر أكثر وضوحا، حتى لو كانت توفر مؤشرا ضعيفا عموما لانتشار أو ندرة الفساد نفسه.

ثالثا، يصعُب تقييم مكافحة الفساد من حيث النجاح أو الفشل حتى اليوم، أو (كما يمكن للمرء أن يجادل) خصوصا اليوم. توضح فصول هذا الكتاب أن تاريخ مكافحة الفساد لا يمكن اختزاله إلى تطور إيجابي خطي، والذي ازدادَ قوة باطراد مع تطبيق المركزية السياسية، والبيروقراطية على النمط الفيبري، ومولد الدولة القومية، وفي النهاية الديموقراطية والصحافة الحرة وحق الاقتراع العام. كما لا يمكننا التمييز بوضوح بين مركز للبلدان الناجحة ومحيط للفشل، على الأقل ليس من منظور طويل الأجل. وعلى رغم بساطتها الأنيقة، فإن فكرة التقدم الثابت لا تكفي لفهم انحسار وتدفق الشؤون السياسية. يمجد النمط الفيبري Weberianism نجاحات الدولة البيروقراطية الحديثة، لكنه يفشل تماما في تفسير أوجه فشلها والظروف التاريخية التي تحددها، لأن تطبيق البيروقراطية هو في حد ذاته عملية شديدة التناقض، وكذلك تطبيق الديموقراطية. يجب على السلطات العامة أن تدرك أنه لا توجد نهاية عندما يتعلق الأمر بمكافحة الفساد وأن سياسات مكافحة الفساد مؤقتة وتحتاج دائما إلى التعديل. مع تغير الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تُخلق فرص جديدة للفساد، ومن ثم فإن سياسات مكافحة الفساد – وكذلك فهمنا للفساد - تتكيف مع الواقع الجديد.

من الصعب أيضا تقييم «مكافحة الفساد»، لأنه كان غالبا نتيجة ثانوية لعمليات مختلفة. في بعض الفصول يتضح أن الاستجابات المتناقضة، على ما يبدو، للفساد قد تكون فعالة للغاية، ومن ثم عقلانية، في دحر الفساد، على رغم أنها قد لا تكون جذابة للغاية بالنسبة إلينا في الوقت الحاضر. الحالة الهولندية، على سبيل المثال، تثبت أنه ليست القوانين الصريحة لمكافحة الفساد، بل عدم وجود قواعد قانونية رسمية وسلطات تقديرية تتمتع بها النخبة الحاكمة، والتي خلقت ثقافة سياسية تنطوي على المساومة بين الأحزاب على الموارد والوظائف العامة، هي ما قلص إساءة استخدام السلطات العامة من قِبل حفنة من الرجال. لكن قليلا من الباحثين قد يجادلون بأنه ينبغي علينا أن نحاول إعادة تشكيل الجمهورية الهولندية.

النقطة الرابعة هي أن آليات مكافحة الفساد تتضمن أفكارا حول الشرعية، وتنطوي كذلك على ممارسات سياسية واقتصادية وقضائية محددة. ومن ثم فإن وجود نقاش محتدم حول الفساد يُعد مؤشرا ضعيفا على الحجم الحقيقي للفساد. يمكن أن يعني ذلك بالتأكيد أن مكافحة الفساد قاصرة، أو أن النظام الحالي قد فشل في ضمان ممارسات الحكومة الرشيدة. لكنه قد يكون أيضا علامة على خطاب عام حساس للحوكمة الرشيدة، وكذلك يسلط الضوء على تزايد عدم الثقة، بوجه عام، بالمؤسسات السياسية وبمجموعة الأفكار السياسية المشروعة التي بنيت عليها. وحينئذ سنواجه مجددا السؤال بالغ التعقيد الذي هو: كيف ولماذا ومتى تنهض أو تسقط الدول أو الأنظمة السياسية. وإضافة إلى ذلك توضح فصول الباب الخامس، على وجه الخصوص، أن انخفاض عدد فضائح الفساد أو إدانات الفساد في سياق تاريخي محدد قد يكون مجرد حالة من النظر في المكان الخطأ (المستوى الوطني بدلا من المحلي، العلاقات السياسية بدلا من التجارية؛ الخطابات القانونية بدلا من الأخلاقية). يمكن أن يكون الفساد مشكلة ملحوظة لها تأثير كبير في تعريفات سياسات المساءلة الرسمية ومكافحة الفساد في البلدان التي كانت تُعتبَر تاريخيا مستقرة ومزدهرة. ومن ثم فإن مكافحة الفساد ليست مجرد قانون أو حكم فعال يمنع بعض الممارسات الخاطئة، بل أيضا مسألة ثقة بنظام الحوكمة والأفكار التي تأسس عليها.

تؤكد فصول هذا الكتاب أيضا على التحدي المتمثل في التعرُّف على وجود انتقال واضح من الممارسات والأفكار الكلاسيكية إلى تلك الخاصة بالعصور الوسطى، إلى تلك الحديثة المبكرة والحديثة حول مكافحة الفساد. لقد تعرَّف مؤلفو هذا الكتاب على الفجوة بين المجالين العام والخاص، وفكرة المصلحة العمومية أو العامة التي يمكن إساءة استخدامها ومزايا البيروقراطية المهنية، ليس فقط في الدول الحديثة ولكن أيضا في اليونان القديمة، وفي إنجلترا وفرنسا والبرتغال في العصور الوسطى، وفي إيطاليا في بواكير عصر النهضة، على سبيل المثال. تُظهر الفصول مجتمعة أن التفسير الحديث المزعوم للفساد، والذي يركز على سوء السلوك الوظيفي malfeasance باعتباره إساءة استخدام المنصب العام بما يضر بالمصلحة العامة، يمكن في الواقع تتبُّع أصوله في مختلف الثقافات التاريخية التي خضعت للدراسة المتعمقة. عند

فهمها بهذه الطريقة، فإن مكافحة الفساد ليست سمة حصرية للحداثة. في الواقع هناك أوجهٌ مهمة للتشابه في طريقة فهم مشكلة الفساد عبر الفترات الزمنية والمناطق المختلفة.

يفسر هذا اعتماد الجهود المبذولة لدحر الفساد منهجيا على مجموعة متكررة من التدابير، من العصور القديمة حتى وقتنا هذا، بما في ذلك تجريم بعض الممارسات الفاسدة، والملاحقة القضائية، والقواعد المصممة لمنح المناصب لأفضل وأنسب المرشحين، والحملات العامة التي تتطلب المحاسبة الذاتية للفرد والتجديد الأخلاقي للمجتمع. ومع ذلك لا يمكن إنكار تأثير الحداثة في كيفية تعامل المجتمعات مع الفساد في القرون التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين. صُوِّرت المجتمعات الأوروبية الغربية مثل بريطانيا وهولندا من قِبل المعاصرين (بمن في ذلك المؤرخون) على أنها بلغت المرحلة النهائية للحداثة، أي الخالية من الفساد، بفضل اعتماد الدساتير الليبرالية والديموقراطية البرلمانية وسيادة القانون وقوانين مكافحة الرشوة وما إليها.

لكن هذه الأوصاف الذاتية تخدم النخب السياسية والفكرية في محاولتها إضفاءَ الشرعية على أفكارها وتأكيد تفوقها، على الصعيدين الوطني والدولي، أكثر من كونها سردا صادقا لما كان يحدث بالفعل. يمكن أن يكون تعريف الفساد وتشجيع سياسات مكافحة الفساد أحد أشكال سياسات الهوية، والتي استُخدمت لتعزيز وشرعنة قوة وهيمنة الأفراد والنخب والأقليات والأمم، فضلا عن تعزيز أفكار وأيديولوجيات بعينها. لهذه الفرضية تبعات مهمة، من وجهة نظرنا. فهي تعني أن استراتيجيات مكافحة الفساد الحالية تحتاج إلى إعادة تقييم من أجل تحديد مدى تأثرها بهذه أو بغيرها من مفارقات الحداثة. على وجه الخصوص، فإن الفكرة السائدة، لكن الخاطئة، بأن الفساد في المجتمعات الغربية قد اختفى بعد العام 1800 - وهو ما أثار في حد ذاته السؤال الذي لا يمكن المجادلة حوله «كيف تصبح مثل الدنمارك» - قد حجبت أيضا كيف أن بعض مزايا القرن الحادي والعشرين، مثل الإعفاءات الضريبية الاعتباطية للأغنياء والأقوياء، يمكنها تشجيع أشكال من الفساد السياسي[12].

هذه هي النقاط الرئيسة التي نعتقد، كمحررين ومساهمين، أنها تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد. سواء أمكن

أم لم يمكن لأي من هذه الأفكار، مثل تلك التي طرحها زملاؤنا في تخصصات أخرى، تقديمُ مخطط مفيد لتخليص مجموعة كبيرة من الكيانات السياسية الحالية مما يعتبرونه هم أنفسهم (فضلا عن البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي) ضربا من الفساد، لهو أمر تحفه الشكوك. كما يشير مايكل جونستون، العالم السياسي البارز الذي دعوناه إلى كتابة خاتمة هذا الكتاب، فإن السعي إلى تحقيق انتصار لمكافحة الفساد تفوح منه رائحة التقييمات الذاتية الوردية التي تضعنا في نهاية التاريخ. الكتاب الذي بين أيدينا هو محاولة للابتعاد عن مثل هذا المسار المتخيَّل، على رغم أنه قد يكون مغريا، من دون الانتقاص من أهمية الدراسة والتعلُّم من مكافحة الفساد. كما يخلص جونستون في خاتمته: «سنستفيد بصورة أفضل إذا نظرنا إلى الماضي، وكذلك إلى الأجزاء الأخرى من العالم، مع اتباع هدف أكثر تواضعا هو تعلم كيفية طرح أسئلة أفضل والبحث عن إجابات لها». ونحن نتفق مع ذلك تماما.

الباب الأول

العصور القديمة

الفساد ومكافحته في أثينا الديموقراطية

كلير تايلور

«أن تكون مرتشيًا كان يعني حرفيًّا أنك كاره للشعب»

فضيحة في أثينا: قضية هاربالوس

في العام 323 قبل الميلاد اندلعت فضيحة فساد عبر أرجاء أثينا. كان خازن الإسكندر الأكبر Alexander the Great، وهو رجل نبيل يُدعَى هاربالوس Harpalos، قد انشق عن بلاط الإسكندر في العام السابق ومعه جيش كبير، حاملا معه كمية كبيرة من الفضة[1]. وقد شق طريقه إلى أثينا، وبعد أن رُفض أولا، فقد قُبل في المدينة باعتباره متوسلا. دار نقاش واسع في أثينا على مدار العقود السابقة حول أفضل السبل للاستجابة للقوة المقدونية. كان الخطيب ديموثينيس Demosthenes قد اشتهر بنصح

الأثينيين خلال تعاملاتهم مع المقدونيين وتقدَّم لهذه المهمة. وباعتباره معاديا لمقدونيا عموما، فقد تبنى نهجا أكثر حذرا. في المجلس، اقترح مرسوما بالقبض على هاربالوس ومصادرة مبلغ الـ 700 طالن talents الذي كان معه لإيداعه في الأكروبوليس Acropolis (بلغ هذا أكثر من نصف الدخل السنوي الكامل لأثينا)[2]. انتظارا لرؤية كيف سيتكشف المشهد الجيوسياسي[3]. في اليوم التالي غادر ديموثينيس أثينا ضمن وفد، ولكن بعد وقت قصير من عودته، تمكن هاربالوس على نحو غريب من الفرار من السجن وهرب من المدينة. ومما زاد الطين بلة أنه لم يتبقَّ سوى 350 طالن من الفضة. أين ذهبت هذه الأموال؟ حامت شكوك حول الرشوة.

كلّف الأثينيون بإجراء تحقيق (apophasis) حيث اضطلع مجلس أريوباغوس Areopagos بتحري الأمر. وبعد ستة أشهر، أصدر المجلس تقريرا موجزا: لقد تبين أن ديموثينيس وسبعة رجال آخرين تلقوا رشا من هاربالوس، وظهرت أسماؤهم في قائمة المتهمين، وأحيلت القضايا إلى المحاكمة. اختير عشرة مدعين عامين[4]. أدين ثلاثة من الرجال - بمن فيهم ديموثينيس - وتمت تبرئة ثلاثة آخرين. أما مصائر الاثنين الآخرين فغير معروفة.

تنطوي هذه الواقعة في صميمها على فساد سياسي. كان هاربالوس قد سرق مبلغا كبيرا من المال من خزائن الإسكندر، بينما اتُّهم ديموثينيس والآخرون بتلقي بعض هذه الأموال كرشا. إنها واقعة لا توضح فقط مواقف أثينا تجاه الفساد ومكافحته - فعلى رغم كل شيء، حوكم «المذنبون» وعوقبوا - لكنها تثير أيضا أسئلة حول كيفية تصور الفساد وكيفية استجابة الأثينيين له. ومن ثم فهي تمثل دراسة حالة مفيدة ليس فقط للتفكير في كيفية إدراك الفساد وملاحقته في المجتمع الأثيني، ولكن الأهم من ذلك لأغراضنا هنا، لتتبع كيف استجابت تدابير مكافحة الفساد للقيم الديموقراطية وصاغتها. لقد علمنا بهذا الحادث في المقام الأول من خطابات الادعاء التي أُلقيت ضد ديموثينيس وزملائه المدَّعى عليهم: تقدم هذه أدلة جيدة لمعرفة كيف كان يُعرَّف الفساد، ومعرفة التدابير المتخذة لمكافحته، والثقافة السياسية التي تطور ونوقش فيها[5]. لكنها لا تكشف عما إذا كان ديموثينيس ومعاونوه قد تلقوا رشا بالفعل في هذه الواقعة أو لا. هذه خطب متحيزة للغاية صُممت لإقناع هيئة للمحلفين - في هذه الحالة ضمت

هيئة المحلفين 1500 مواطن - بذنب المتهمين، ولا يتوافر لدينا رد ديموثينيس (ولا أي شخص آخر) على تلك الاتهامات.

الاتهامات بالفساد والنظام السياسي في أثينا

قبل المُضي قُدُما من الضروري استعراض لمحة موجزة عن النظام السياسي الأثيني. في زمن هذه القضية، وطوال الأعوام الـ 175 السابقة لها، كانت أثينا ديموقراطية مباشرة يتشارك السلطةَ السياسية فيها المواطنون الذكور البالغون، بغض النظر عن ثروتهم، ويتخذون قرارات جماعية وعلنية. وقد صُممت المؤسسات السياسية لزيادة المشاركة من أكبر عدد ممكن من شرائح المواطنين: كان هناك أكثر من 700 موظف حكومي، كان معظمهم يُختارون بالقرعة للعمل مدة عام واحد فقط، وكانوا يعملون جماعيا مع أقرانهم في مجالس المسؤولين. كانت الهيئة السياسية الرئيسة هي المجلس Assembly - الذي كان يحضر جلساتِه بانتظامٍ ما بين 6 آلاف و13500 مواطن - والذي كان يناقش ويقرر جميعَ السياساتً الداخلية والخارجية. وهناك اتُّخذ قرار اعتقال هاربالوس[6]. كانت المحاكم القضائية التي تضم محلفين - مثل تلك التي نظرت في القضايا الناشئة عن تلك القضية - تبت في الشكاوى وتقرر العقوبات. في دولة مدينية city-state بلغ عدد سكانها نحو 30 ألفا، كانت المشاركة السياسية، والمعرفة السياسية، عالية. كان كثير من هذه الأنشطة السياسية مدفوعا، مما ضمن عدم هيمنة الأغنياء. لقد بذل الأثينيون جهدا كبيرا لضمان مساءلة مؤسساتهم ومسؤوليهم عن قراراتهم، ولكي تكون عملية صنع القرار جماعية، وأن يحدث تداول هذه السلطة بين جزء كبير من المواطنين.

وعلى رغم هذه المبادئ العامة، كانت النخب السياسية موجودة لكنها كانت غير ثابتة ومتغيرة، وكان عليها أن تراعي بجديةٍ - أي لا تكتفي بمجرد التشدُّق - رغبات عامة الناس demos (الشعب). في القرن الخامس نزعت هذه النخب إلى أن تأتي من نسل العائلات الأرستقراطية، رجال مثل بريكليس Pericles الذين تنافسوا (من وجهة نظرهم) مع الأثرياء الجدد ومُحدثي النعمة nouveaux riche على النفوذ في المجلس. وشغل عديد من هؤلاء الرجال مناصب عسكرية بارزة، وكانوا

جنرالات ناجحين ومتحدثين رسميين مؤثرين. وبحلول منتصف القرن الرابع كانت القيادة العسكرية أقل أهمية لتحقيق نجاح مهني سياسي، وساهمت مجموعة من المتحدثين العامين (الخطباء rhetores) - رجال مثل ديموثينيس - بانتظام في المناقشات العامة للمجلس، ولاحقوا معارضيهم في المحاكم القضائية، وانخرطوا في نوع أو آخر من النشاط السياسي الظاهر للغاية. على سبيل المثال كان ديموثينيس يتحدث كثيرا في المجلس، كما عمل سفيرا وقدَّم المراسيم وكتب الخطب العامة لنفسه وللآخرين لإلقائها[7].

لذلك كانت الخصائص المهمة الثلاث للديموقراطية الأثينية هي: (1) أن عامة الناس كانوا يتمتعون بسلطة حقيقية وكبيرة يمارسونها في المجلس، وفي المحاكم القضائية وغيرها من المجالات السياسية؛ (2) كانت النخب السياسية شديدة التنافس بعضها مع بعض، وكانت تشكل بانتظام وتحل تحالفات غير رسمية حول قضايا سياسية محددة مثل كيفية التعامل مع العدوان المقدوني (لم تكن هناك أحزاب سياسية)، لتقديم أفضل نصيحة أو تقديم المشورة الأفضل لعامة الناس؛ و(3) يمكن لأي شخص يرغب في ذلك (ho boulomenos) أن يرفع قضية ضد أي مواطن آخر، مما يدل على ثقة المواطنين العاديين في القدرة على إصدار الأحكام. ونظرا إلى أن أثينا كانت ديموقراطية قائمة على المشاركة، فإن تدابير مكافحة الفساد المتعددة والمتنوعة تكشف عن عداء للمعرفة والقوة الخفية للنخب، ولكنها تُظهر أيضا التزاما بمختلف أشكال الخبرة اللازمة لضمان ممارسات جيدة لصنع القرار. كان الحفاظ على المساواة السياسية بين جموع المواطنين هو العامل الرئيسَ هنا، كما سنرى في المناقشة التالية.

كانت المشكلة المثيرة للقلق في قضية هاربالوس هي أن ديموثينيس وزملاءه المدَّعى عليهم قد تلقوا رشا[8]. غيرَ أن المصطلح اليوناني الخاص بالرشوة، «دورودوكيا» (dorodokia)، يعني أيضا تقديم الهدايا. وهو في الأساس مصطلح محايد يُعطَى قوة من خلال سياقه والسلوك الاجتماعي لهؤلاء الذين يقدمون أو يتلقون[9]. ولما كان منح الهدايا كان يُمارس عادة في العلاقات الاجتماعية والسياسية اليونانية، فليست الهدية بحد ذاتها مشكلة، بل مدى كون الهدية سببا في انحراف العلاقات المتبادلة[10]. يعني هذا أن التعريفات المعيارية الحديثة للفساد - مثل

إساءة استخدام النشاط السياسي من أجل تحقيق ربح خاص - تمثل إشكالية هنا لأنها لا تسمح بتحقيق ربح خاص مقبول اجتماعيا. في سياق هذه المحاكمة، وفي الخطاب المحيط بـالدورودوكيا عموما، لم تكن النقطة محل الخلاف هي أن ديموثينيس تلقى هدايا فحسب، بل تلقى هدايا كانت سببا في الإضرار بالمدينة. كانت هذه لغة شائعة في حالات الرشوة الأثينية كما يفسِّر هايبريدس Hyperides، أحد المدَّعين العامين، هذا الأمر بوضوح:

> أنتم، أيها الرجال أعضاء هيئة المحلَّفين، تمنحون عن طيب خاطرٍ الجنرالات والمتحدثين مجالا كبيرا لتحقيق الربح. ليست القوانين هي التي سمحت لهم بذلك؛ بل اعتدالكم وكرمكم. هناك شرط واحد فقط: يجب أن يكون ما يأخذونه متماشيا مع مصالحكم الخاصة، وليس ضدها[11].

الحجة الأساسية هي أن الرشوة كانت تُعتبَر مُخزية إذا كانت ضد مصلحة المدينة، ولكنها مقبولة جوهريا بخلاف ذلك[12]. يتضح هذا أيضا في خطاب الادعاء الناجي الآخر، والذي كتبه دينارخوس Dinarchos[13]: إن ديموثينيس «تجرأ على قبول المال من هاربالوس لتشويه سمعة المدينة وتعريضها للخطر»[14]. وصُوِّر طَوال الخطاب على أنه غير وطني، لا يهتم بسلامة المدينة، ولا يُعنَى إلا بنفسه. بطبيعة الحال كانت «مع.. مصالحكم» عبارة مائعة بنحو استثنائي، فهي مطروحة للنقاش تماما، لا سيما في إطار ثقافة سياسية اتسمت بمفاوضات مستمرة حول العلاقة بين الكرم الخاص والامتنان العام[15]. لكن هذا كان المغزى المقصود تماما: فهي تسمح للشعب بتحديد الرشوة بناء على نتائج القرار الذي اتُّخِذ بخصوص هذه الهدايا والاحتفاظ بسلطته لإصدار الأحكام[16]. في الخطب إذن، نرى أن المدعين العامين كانوا يبنون الشعب كتجمع موحَّد، صائب الحُكم، حيث يُنبَذ من يتلقى الرشوة خارج هذه القيم.

كثيرا ما تُفهم الرشوة على أنها مناهضة للديموقراطية وغير يونانية، هنا وفي أماكن أخرى، وعلى رغم وقوع بعض حالات الرشوة بين الأثينيين، فإن عددها يقل بكثير عن تلك التي تكتنف قوة أجنبية، مثل جنرال في حملة خارج أثينا أو تلك المعنية بالأجانب الذين يحاولون أن يُصبحوا مواطنين أثينيين. بطبيعة الحال فإن أساس قضية هاربالوس هو الاتهام بأن ديموثينيس قد تلقى أموالا من المقدونيين، لكن في أثناء المحاكمة، اتُّهم أيضا بتلقي رشا من الإسكندر الأكبر نفسه، ومن

أبيه فيليب الثاني Philip II، ومن الفرس[17]. هدَّد النفوذ الأجنبي الأيديولوجيا الديموقراطية المتمثلة في المساواة، فضلا عن تقويض سيادة جموع المواطنين، مما شوَّه مؤسسات الديموقراطية. لكن تقديم الهبات كان أيضا جزءا طبيعيا من العلاقات الديبلوماسية، خاصة تلك التي كانت تتعلق بمملكتي مقدونيا أو بلاد فارس[18]. ومن ثم فإن اتهام سياسي بالرشوة كان اختصارا للقول بأنه خائن، وهو الأمر الذي كان بطبيعته من الصعب إثباته، ومن هنا أصبح طريقة شائعة تماما لتشويه سمعة الخصوم[19].

الرشوة والأشكال الأخرى للفساد

على رغم أن المسألة الرئيسة في هذه القضية هي تأثير الأموال الأجنبية، فقد عرض دينارخوس أيضا الطرق الأخرى التي يمكن أن تتغلغل بها الرشوة في السياسة الأثينية، مثل اقتراح التشريعات أو إسقاطها أو تغييرها، أو إقامة تماثيل شرفية أو منح الجنسية أو تكريم حكام أجانب[20]. مرة أخرى تكشف هذه عن المخاوف حيال التأثير السياسي، خاصة عندما يتشكل على أيدي غير الأثينيين. تشمل أشكال الفساد الأخرى المذكورة في مصادر أخرى اختلاس أو سرقة الأموال العامة، ورشوة المحلَّفين، وشراء ذمم المدَّعين العامين والابتزاز.

كثيرا ما يقترن اختلاس الأموال العامة باتهامات الرشوة، وإن لم يكن ذلك ضمن الاتهامات الموجهة إلى ديموثينيس[21]. في كثير من الأماكن، يصعب تحديد أين ينتهي أحدهما ويبدأ الآخر. مثل الرشوة يصعب تعريفه بدقة لأن قدرا معينا من إثراء الذات في أثناء شغل المنصب يبدو مقبولا ومتوقعا - كما يتضح من مقطع هايبريدس - على الأقل فيما يتعلق بأنواع معينة من الأنشطة. ومع ذلك كانت أجراس الإنذار تُطلق إذا جمع أصحاب المناصب ثروة هائلة من خلال الأنشطة السياسية أو عندما يُعرَف أنهم فقراء منذ البداية[22]. عندما يفرق هايبريدس بين الهدايا المقبولة وغير المقبولة التي يتلقاها الجنرالات والخطباء، فهو يجعل السيطرة بوضوح تام بين أيدي الشعب - فهم الذين يحق لهم السماح بهذا الموقف، وليس العكس. وهو يفرق أيضا بين النخب السياسية وأولئك الذين يؤدون مهامهم للدولة فحسب:

> لنفترض أن أحدكم، أي شخصا عاديّا، قد ارتكب خطأ ما خلال فترة توليه أحد المناصب، بدافع الجهل أو عدم الخبرة: سيسحقه خطابهم في محكمة المحلفين، وسيخسر حياته أو يُنفى من بلده[23].

ويستطرد بذكر قائمة لأمثلة على رجال عانوا بهذه الطريقة: الأثينيون الذين عُوقبوا بشدة على جرائم تافهة لأنهم مواطنون عاديون وليسوا أشخاصا مشهورين أو مؤثرين مثل ديموثينيس[24].

وإلى جانب أشكال الفساد هذه، كان الأثينيون مهتمين أيضا برشوة المحلفين: بل استخدموا مفردات خاصة لوصفها (dekazein أي «رشوة عشرة»، أو syndekazein أي «رشوة عشرة معا»)[25]. لكن كانت هيئات المحلفين كبيرة: ما لا يقل عن 201 مواطن، يُختارون من مجموعة من 6 آلاف شخص كانوا يعملون في كل حالة، وفي حالات كثيرة، مثل محاكمة ديموثينيس، كان عددهم أكبر بكثير. يربط أحد التقاليد بداية رشوة هيئة المحلفين بتدهور مزعوم للمحاكم (والذي نتج وفقا لهذا الرأي عن تطبيق نظام الدفع لهيئة المحلفين)، لكن حتى أكثر النقاد المعاصرين حماسا للديموقراطية أشادوا بهيئات المحلفين كبيرة العدد لأنهم اعتبروها أكثر عدلا وأقل عرضة للفساد من تلك الأصغر حجما[26]. من الصعب إثبات العلاقة السببية المفترضة بين الأشخاص العاديين من أعضاء هيئات المحلفين وبين بداية الرشوة القضائية: تتعلق الحالة الأولى (أو هكذا يخبرنا مصدرنا) بالجنرال أنيتوس Anytos، الذي زُعم أنه رشا هيئة محلفين من أجل تبرئته في أثناء محاكمته بتهمة الخيانة، التي جرت في العام 409. ومع ذلك، كانت هيئات المحلفين الكبيرة التي يديرها المواطنون العاديون في تلك المرحلة سمة شائعة بالفعل للمشهد السياسي الأثيني منذ جيل كامل. بدلا من ذلك، تكشف العلاقة عن النفور الذي كان لدى بعض أفراد النخبة تجاه السلطة الممنوحة لقدرات المواطنين العاديين على صنع القرار[27]. وعلى رغم حقيقة أن معظم مزاعم الرشوة كانت موجهة ضد الأثرياء (وأن القدرة على رشوة هيئة للمحلفين تتطلب امتلاك موارد كبيرة للغاية)، فقد اعتُبر الفقراء أكثر عرضة لتلقي الرشا[28].

ارتبط الفقر والجشع بأشكال أخرى من الفساد، مثل الابتزاز أو شهادة الزور sykophantia[29]. ومع ذلك فإن شهادة الزور كانت موضوعا topos لخطاب النخبة، وهو مصطلح مُسِيء، حيث اتُّهِم المواطنون بمقاضاة بعضهم بعضا في المحكمة، ليس

للمصلحة العامة بل لتحقيق مكاسب خاصة، حيث تلقى المدعون نسبة من الغرامة كمكافأة. إن ما يسمى بالملاحقات الكيدية malicious prosecutions، مثل العلاقة بين الدفع لهيئة المحلفين ورشوة هيئة المحلفين، متجذرة بعمق في النقاشات حول السلطة: كان اتهام الآخرين بمزاعم من هذا النوع وسيلة «للتحكم في السرد» في المحكمة، لكن يمكن القول بأنه كان أيضا وسيلة مراقبة حاسمة على سلطة الأثرياء[30].

من ناحية أخرى فالفساد الانتخابي الذي يبدو أنه مارس دورا مهما في سياسات الجمهورية الرومانية (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، بقلم أرينا)، لا يكاد يُذكَر في أثينا الديموقراطية. لم تكن الانتخابات شائعة بنحو خاص ونادرا ما تركزت السلطة في أيدي الأفراد، الأمر الذي كان سيقلص كلا من الفرص والمكافآت. وإضافة إلى ذلك يبدو أن أثينا الديموقراطية، من خلال استخدامها للمدفوعات السياسية، تجاوزت العلاقات بين الرعاة والعملاء التي انتشرت في عديد من المجتمعات القديمة، ومن ثم قطعت الصلة بين السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسلطة السياسية. مع كل هذا فإن معظم الحوادث المعروفة لرشوة المسؤولين قد اكتنفت عددا قليلا ممن انتُخبوا، مما قد يعكس ببساطة بقاء المواد المصدرية، لكنه قد يكشف أيضا المواقف تجاه خبرة شاغلي المناصب المنتخبة (والتي سنتحدث عنها لاحقا)[31].

ومن ثم كثيرا ما اتهم الأثينيون بعضهم بعضا بالفساد. لا تمثل محاكمة ديموثينيس شذوذا عن هذه القاعدة بأي حال من الأحوال. خلال الفترة الكلاسيكية، نعلم (بدرجات متفاوتة من اليقين) بوقوع أكثر من خمسين محاكمة، شكلت فيها الرشوة أو الاختلاس أو غيرهما من أشكال الفساد جزءا من الاتهامات، مع ست وثلاثين إدانة على الأقل ومئات التهم حرفيا[32]. أحدث هذا لدى المؤرخين انطباعا بأن الفساد كان جزءا جوهريا من السياسة الأثينية - أي كان «مشكلة» أو جزءا مختلا من العملية السياسية[33]. لكن الأمر أشد تعقيدا من هذا. كما رأينا في قضية هاربالوس، عُبِّر عن الرشوة من منظور مصلحة المدينة وليس من حيث الفعل نفسه، فكان من الممكن إضافة الاتهامات بسهولة إلى جرائم أخرى في خطابات المحاكم القضائية. إذا ركزنا اهتمامنا ليس على وجود الفساد - الذي لا يمكننا الحكم بأنه قد حدث بالفعل أو لا - بل على تدابير مكافحة الفساد التي اتخذها الأثينيون، فسنلقي ضوءا مختلفا على السياسات الديموقراطية. يستكشف الجزء المتبقي من هذا الفصل ممارسات

مكافحة الفساد في أثينا. سأجادل بأنه من خلال فحص هذه الأمور في سياق عمليات صنع القرار المعرفية epistemic، يُمكننا تحديد الفروق الدقيقة في فهمنا للممارسات الأثينية بالإضافة إلى توفير نقطة انطلاق لإعادة النظر في المناقشات الحالية حول الشفافية والخبرات في مجال الحوكمة. بدلا من السعي إلى استكشاف ما إذا كان هناك فساد، سأؤكد بدلا من ذلك على الآليات والأساليب التي تكشف من خلالها ممارسات مكافحة الفساد عن المبادئ الديموقراطية لصنع القرار في الممارسة العملية.

ممارسات مكافحة الفساد

قد يُنظر إلى محاكمة ديموثينيس باعتبارها قضية ناجحة لمكافحة الفساد: لقد اكتُشفت واقعة الرشوة بسرعة، ونُظرت أمام النظام القضائي، وأُجريت محاكمة ناجحة. وقد غُرِّم ديموثينيس خمسين طالناً(*) قبل أن يهرب إلى المنفى. ومع ذلك من المذهل عند قراءة هذه الخطب مدى قلة الأدلة التي قُدِّمت على ذنب ديموثينيس: المنطق الأساسي هو أن ديموثينيس يظهر في قائمة أريوباغوس Areopagus، وأريوباغوس مؤسسة ديموقراطية، ومن ثم فإن ديموثينيس مذنب. هذا أمر متوقع إلى حد ما: ركزت محاكم القانون الأثينية بقدر أقل على إثبات وقائع القضية، وبصورة أكثر على إقناع هيئة المحلفين بأن المدَّعى عليه يستحق العقاب. لكنه يكشف أيضا عن بعض النقاط المهمة حول تدابير مكافحة الفساد في أثينا. سأوضح هنا ثلاثة ملامح: (1) الاستجابات القانونية للفساد؛ و(2) التصميم المُتعمَّد للمؤسسات السياسية لجعل الفساد صعبا وغير مُجدٍ؛ و(3) الضغوط الاجتماعية التي عززت السلوك غير الفاسد.

قوانين مكافحة الفساد

يمكن استخدام عدد كبير بنحو مذهل من الإجراءات القانونية ضد الفساد. بالإضافة إلى وجود قانون ضد الرشوة على وجه التحديد، كانت هناك قوانين تتعلق باختلاس الأموال العامة، ومناهضة للرشوة في المحاكم القضائية، وضد سوء سلوك السفراء، كما كان هناك تفتيش روتيني على المسؤولين بعد انتهاء فترة ولايتهم،

(*) الطالن Talent: عملة كانت تستخدم في اليونان القديمة. [المحرر].

والتي يمكن أن تُفضي إلى اتهامات بالفساد أو الإهمال[34]. وإضافة إلى ذلك فإن غير المواطنين المشتبه في أنهم حصلوا على الجنسية بالرشوة قد يخضعون للاتهام. يمكن أيضا عزل السياسيين (eisangelia) أو اتهامُهم بالخيانة (prodosia) أو، مثل ديموثينيس، إخضاعهم للتحقيق القضائي (apophasis) قبل تقديمهم إلى المحاكمة بتهمة أخرى[35]. غطت مجموعة الإجراءات هذه مجموعة واسعة من السيناريوهات: أصحاب المناصب في أثناء أداء مهامهم، والسفراء والمبعوثين في الخارج، ومتحدثي المجلس الذين يقدمون المشورة للشعب، والجنرالات الذين هم في (أو عادوا من) حملة عسكرية، وهيئات المحلفين التي تتخذ قراراتها في المحاكم القضائية. وإضافة إلى ذلك كان للمتحدثين في المحكمة مطلق الحرية في التلميح أو الإيحاء أو اتهام خصومهم مباشرة بالسلوك الفاسد كجزء من قضيتهم المنظورة تحت أي قانون آخر.

فيما كان ممارسة معتادة، يمكن توجيه الاتهامات من قِبل أي مواطن معني (هو بولومينوس ho boulomenos)، وهو الذي تقع على عاتقه مسؤولية اختيار القانون أو الإجراء الصحيح. وهذا يسلط الضوء على أن مراقبة الفساد ومكافحته كانتا مسؤولية جميع المواطنين، لا فئة معينة (المحامين، والنخب السياسية، والمثقفين، إلخ.). ومع ذلك، وبقدر ما يمكننا أن نستنتج من الأدلة المتبقية حتى الآن، كان الخصوم السياسيون مكتنفين عادة في الملاحقات القضائية[36]. ينطبق هذا بالتأكيد على هايبريدس وديموثينيس، وسنعود إلى هذه النقطة في جزء لاحق من هذا الفصل.

كانت العقوبات قاسية، حيث بلغت الغرامات عشرة أضعاف مبلغ الرشوة أو عقوبة الإعدام[37]. يبدو أن ديموثينيس قد خرج بعقوبة متساهلة قليلا: كانت غرامته «مجرد» مرتين ونصف المرة لما اتُّهم بأخذه، على رغم مطالبات دينارخوس المتكررة بإعدامه. في الواقع لقد ذكر عقوبة الإعدام ما لا يقل عن اثنتي عشرة مرة خلال خطاب الادعاء. هرب ديموثينيس، مثل آخرين من قبله، إلى المنفى[38]. ومع ذلك يبدو أنه لم يكن هناك بديل لعقوبة الإعدام لرشوة هيئة محلفين[39]. من المفترض أن قسوة العقوبات كانت تهدف إلى العمل كنوع من الردع، لكنها كانت أيضا إجراء رمزيا للتأكيد على خطورة الجريمة. وإذا لم تُسدَّد الغرامات، يُصبح المتعثرون مدينين للدولة، فيفقدون جنسيتهم وتُصادَر ممتلكاتُهم. في العادة لم تكن هذه الديون تُشطَب عند وفاة شخص ما، لذا كان على أبنائهم أيضا أن يدفعوها[40].

ومن ثم كان هناك قدر كبير من العار المرتبط بالحكم بالإدانة، ولذلك استخدم هايبريدس سلوك ديموثينيس المَشين كدافع يدعو المحلفين إلى معاقبته[41].

بالنظر إلى الظهور المتكرر للفساد في المجال القانوني - وخاصة فيما يتعلق بوجود عدد كبير من القوانين التي تتناول الجوانب المختلفة للفساد، وكمية الادعاءات التي تظهر في خطابات المحاكم القضائية - يبدو من المنطقي الإشارة إلى أن أثينا الديموقراطية كانت فاسدة منهجيا. ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان فصل الاتهامات بالفساد عن وقائعه التي حدثت بالفعل؛ لأننا لا نستطيع إثبات ما جرى في أي حالة بعينها. يمكنني المجادلة بأن النهج الأفضل هو وضع هذه القوانين والادعاءات في سياق تدابير المساءلة الديموقراطية الأخرى. يوضح الاضطلاع بذلك كيف طوَّر الأثينيون المؤسسات وروَّجوا للثقافة المدنية التي حاولت منع الفساد - أو على الأقل تقليص آثاره[42]. ومن ثم فإن تصميم المؤسسات السياسية هو ما يعمل على تقليل جاذبية الرشوة أو جعلها صعبة - والقيم الاجتماعية التي رسَّخت الرشوة باعتبارها أمرا مُخْزيا – وهو ما شكَّل مواقف أثينا تجاه مكافحة الفساد.

التصميم المؤسسي

إضافة إلى القوانين العديدة والإجراءات القانونية المختلفة، فإن المؤسسات الديموقراطية نفسها جعلت الفساد باهظ الثمن. لم يُنتخَب شاغلو الغالبية العظمى من المناصب العامة - وهو إجراء لحكم القلة يُحابي الأثرياء والبارزين - بل كانوا يُختارون بالقرعة. أدى هذا إلى جعل عملية الاختيار عشوائية، مما جعل من الصعب تخمين من كان سيمسك بالسلطة في أي وقت بعينه (وهو ما نزع هذا القرار من أيدي الرجال، ووضعه بدلا من ذلك في أيدي الآلهة)[43]. تتطلب تدابير المساءلة أن يقدِّم المسؤولون تقاريرهم (euthyne)، كما عمل تقاسم سلطة المنصب على ضمان توجيه عين ساهرة على جميع المسؤولين من قِبل أقرانهم - كانت جميع الواجبات الرسمية تقريبا تُنفَّذ من قِبل مجالس مؤلَّفة من عشرة مواطنين بدلا من واحد. زاد هذا من صعوبة توجيه الرشا والتأثير في القرارات، إذا رغب أحدهم في فعل ذلك.

كان اختيار هيئات المحلَّفين مُعقدا، وأعيد تصميمه ثلاث مرات على الأقل خلال سنوات الديموقراطية لوضع طبقات إضافية من التعقيد والعشوائية على إجراءات الاختيار[44].

ووضعت تقنيات جديدة، بما في ذلك آلات الاقتراع (kleroteria) يمكنها اختيار محلفين محتملين كل يوم وتوزعهم على قاعات معينة بالمحكمة (بدلا من تخصيص توزيع المحلفين على المحكمة نفسها كل يوم، كما كانت الحال في القرن الخامس). كانت هذه عملية معقدة للغاية ربطتها بعض المصادر، كما نوقش أعلاه، ببواعث القلق بشأن الرشوة[45]. ومع ذلك ينبغي النظر إليها أيضا كجزء من عملية رُسِّخت فيها ووُطِّدت القيم الديموقراطية. فبدلا من مجرد الاستجابة لوقائع الفساد المحددة أو المخاوف من حدوثها، كانت هذه الإصلاحات استباقية، حيث حيدت أشد أشكال الرشوة ضررا، فحولت الفرص من مجال للنشاط السياسي إلى آخر، وأبقت قبضة مُحكمة على النخبة السياسية[46].

وإلى جانب تدابير المساءلة وإجراءات الاختيار، كان المسؤولون يُقسِمون اليمين الدستورية قبل تولي مناصبهم وتُستنزَل اللعنات في بداية الاجتماعات السياسية. كانت تلك محظورات دينية على السلوك، والتي أُخذت على محمل الجد. إذا وُجد أن مسؤولين بأعينهم «الأرخونات» archons(*)، على سبيل المثال، يتلقون الرشا، فكان عليهم إهداء تمثال ذهبي. يبدو هذا كأنه عقوبة أقل صرامة من التغريم بعشرة أضعاف قيمة الرشوة أو المعاقبة بالإعدام، لكن لا ينبغي لنا أن نرى هذا من حيث كونه تساهلا، كما أنه لا يعكس التوقع بأن الأرخونات كانوا أكثر أو أقل احتمالا لتلقي الرشوة. بدلا من ذلك يرجَّح أن يكون ذلك بمنزلة مخلفات لعصر سابق، عندما كان الأرخونات يمثلون هيئة القضاة الأولى في أثينا[47]. ومن الجدير بالملاحظة أن تدابير مكافحة الرشوة شكلت جزءا من السياسة الأثينية في فترة الديموقراطية المبكرة أو ربما قبلها. تجدر الإشارة أيضا إلى أن تقديم تمثال ذهبي كان لا يزال مكلفا، فهو يكلف نفس قدر الغرامة المالية إن لم يكن أكثر منها، فضلا عن كونه إعلانا واضحا للغاية ودائما عن سوء تصرف الأرخون، مما يفضحه هو ونسله ويعمل كتذكير دائم بفسادهم، ومن ثم فهو يُعتبَر بالكاد خيارا متساهلا.

الضغوط الاجتماعية

كذلك شكلت القيم الاجتماعية ممارسات مكافحة الفساد خارج إطار

(*) كبار القضاة. [المترجم].

المؤسسات السياسية الرسمية. من ناحيةٍ قد نستنتج من حجم الاتهامات التي وصلتنا أن الجميع كانوا مكتنفين - أي أن الثقافة السياسية كانت ثقافة تتسم بالتغاضي عن جميع أنواع السلوك الفاسد، ومن ثم نعتبرها مشكلة تتعلق بالعمل الجماعي[48]. لكن هذا يتجاهل مستوى السخط والغضب الموجَّهين نحو المرتشين: أوضح كل من دينارخوس وهايبيريدس النقطة المتمثلة في أن سلوك ديموثينيس شائن. في الواقع، فإن مستوى القدْح الموجه تجاه المدَّعى عليهم يبدو صارخا بالنسبة إلى القارئ العادي لتلك الخطابات. إلى حد ما يُعد هذا إحدى السمات المميزة للخطاب الشرعي الأثيني - كانت مهاجمة المعارضين أمرا متوقعا - لكن وحشية الهجمات كانت غنية عن البيان، كما تكررت في المحاكمات الأخرى المتعلقة بالرشوة[49]. صُوِّر ديموثينيس على أنه خائن، ومرتد وكاذب. فهو غير جدير بالثقة، وفاسق وجشع. يكشف هذا البناء لشخصيته بوضوح عن ملامح السلوك المقبول اجتماعيا، فقد صوِّر ديموثينيس بوضوح تام على أنه تجاوزها. يُعد هذا خطابا ازدرائيا يهدف إلى عرض المتهمين في أسوأ ضوء ممكن. أن تكون مرتشيا كان يعني حرفيا أنك كاره للشعب[50].

كما رأينا بالفعل، كان ديموثينيس وهايبيريدس خَصمين سياسيين. لكن ما انتهى بهايبريدس لأن يكون مسؤولا جزئيا عن سقوط ديموثينيس هو أمر جدير بالتعليق؛ لأنه يكشف عن الطبيعة مفرطة التنافس للمعارضة السياسية بين النخب في أثينا. يمكن أن تكون الادعاءات بالفساد أداة سياسية استخدمها المعارضون السياسيون بعضهم ضد بعض: فمجرد ذكرها يُخرج خصوم المرء من إطار قواعد السلوك الاجتماعي وتديم خطابا لم يكن متسامحا مع الفساد على الإطلاق، لكنه يترك المدعين accusers أنفسهم عرضة للاتهامات نفسها. على سبيل المثال كان ديموثينيس قد صرَّح بادعاءات مماثلة طوال حياته المهنية. لذلك يجب ألا ننظر إلى الاتهامات المتعددة كمؤشر لثقافة الرشوة، بل كعامل مقيد للسلوك المضطرب المحتمل للنخب السياسية. إذا نُظر إلى الفساد كمشكلة تتعلق بعمل جماعي، فهناك سبب يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت تدابير مكافحة الفساد هذه يمكن أن تكون جزءا من حل ينطوي على عمل جماعي.

مكافحة الفساد كعمل جماعي: المعرفة، والسلطة، والقوة

بعد أن استعرضنا بعض الملامح الرئيسة للفساد وتدابير مكافحة الفساد في أثينا، من بين الأسئلة التي تظهر نجد كيف تمكن الأثينيون من الموازنة بين المصالح الجماعية للشعب والمصالح الخاصة للمواطنين الأفراد؟ لقد ركزت الإجابات السابقة عن هذا السؤال على دوافع المرتشين[51]، والتفاوض بشأن السلطة بين الشعب والنخب[52]، أو «عدم كفاءة» النظام القانوني الذي فشل في مراقبة من هم في السلطة[53]. لكنني سأنظر هنا في الإجابة من وجهة نظر العمل الجماعي عموما، مع التركيز بنحو خاص على الأشكال الفردية والجماعية لصنع القرار السياسي. استنادا إلى الدراسات الحديثة حول الديموقراطية المعرفية، فإن ذلك لا يسمح لنا باستقصاء مكافحة الفساد من زاوية مختلفة فحسب، بل أيضا بفصل الاتهامات المتعددة بالفساد عن مختلف تدابير مكافحة الفساد.

تكمن التوترات بين اتخاذ القرارات الفردية والجماعية في صميم ممارسات مكافحة الفساد في أثينا. وهي تتجلى بعدة طرق: في حقيقة أن الاتهامات بالفساد تُنشأ باعتبارها مشكلة يحددها الخصوم السياسيون، والتي تُخرجهم من إطار قواعد السلوك المدني؛ في التشكك في الخبرة الفردية والطرق التي تعتمد عليها النخب لاكتساب النفوذ السياسي؛ ومن حيث «خصخصة» المعرفة التي ينبغي وضعها في المجال العام. لكننا نرى أيضا كيف أن تدابير مكافحة الفساد هذه تدعم القيم الديموقراطية وتعززها، وأنها تستجيب لسوء سلوك النخبة وتقاومه على حد سواء - ومن ثم تعزز مصالح المواطنين - وكيفية تعبيرها عن الالتزام بالاستفادة المثلى من الأشكال المتنوعة للخبرة. هذه العوامل هي التي تشكِّل المواقف تجاه تدابير الفساد ومكافحته في أثينا.

أبرز أرسطو Aristotle أهمية اتخاذ القرارات بصورة جماعية مقابل الفردية في السياسة اليونانية القديمة، فأشار إلى أن مجموعات الأفراد العاديين يمكنها الحكم على المواقف السياسية المعقدة بصورة أفضل مما تفعل حفنة من الأفراد الممتازين. في فقرة نوقشت كثيرا، يتدبر كيفية العمل الجماعي عن طريق مقارنته بنشاطين اثنين: جلب الطعام إلى عشاء جماعي وتذوق العروض المسرحية. وبعمل ذلك يجادل بأن «الحشود تصبح رجلا واحدا له أقدام كثيرة وعديد من الأيدي

وكثير من الحواس»[54]. في الأساس يطور أرسطو هنا حجة لمصلحة حكمة الحشود، والسبب في هذه الحكمة، كما يقول، هو أن الجموع (plethos) أقل قابلية للإفساد (adiaphthoroteron) من القلة[55]. ومن ثم فهذه العلاقة بين صنع القرار الجماعي - أي حكمة الجماهير - وعدم القابلية للإفساد تستحق مزيدا من التمحيص.

يقول أرسطو إن الأفراد الذين يحكمون كأفراد هم أكثر قابلية للفساد لأنهم أكثر عرضة للعاطفة، الغضب على وجه الخصوص، ممن يحكمون بنحو جماعي[56]. في سياق المحكمة القضائية كان هذا، بالتحديد، هو ما حاول دينارخوس وهايبيريديس التأثير فيه: تمثل هدفُهما في إثارة غضب هيئة المحلفين ضد سلوك ديموثينيس. نظرا إلى أن هيئات المحلفين كانت كبيرة، فقد نتوقع منهم التقيُّد بالممارسات الجماعية، وليس الممارسات الفردية لاتخاذ القرار. ومع ذلك يوفر استكشاف شوارتزبيرغ Schwartzberg للحكم السياسي أخيرا إعادة نظر مفيدة بخصوص هذا الافتراض[57]. فهي تميز بين عملية صنع القرار المعتمدة على تجميع الأصوات الفردية (في المحاكم القضائية) وتلك التي تعتمد على التزكية و/أو تقدير تفضيلات التصويت (في المجلس، على سبيل المثال). وتقول إن الأولى تحدد القدرة على الحكم الفردي (يصوت كل محلف في اقتراع سري، من دون تداول)، في حين أن الأخيرة تنقل وترمِّز لوحدة القرارات الجماعية بدلا من قرارات أغلبية المواطنين الذين قد يكونون أثرياء، أو بارزين أو مؤثرين. يمثل التصويت برفع الأيدي (الشيروتونيا cheirotonia) في المجلس - كما كانت الحال في قرار القبض على هاربالوس - قرارا جماعيا، أي قرارا اتخذه الشعب ككل.

يمكن من هذا استخلاص استنتاجين اثنين حول مكافحة الفساد: **أولا**، عند تأطير اتهامات بالفساد كأفراد يتصرفون بصفتهم الشخصية ضد المصلحة المشتركة، يمكن اعتبار ذلك ابتعادا عن القاعدة المدنية للمسؤولية الجماعية، ومن ثم كان بمنزلة انتهاك للثقة المدنية. وعلى رغم أننا قد لا نتوقع العثور عليها، فلا توجد أي إشارة في خطابات الادعاء بأنه لم يكن ينبغي اعتقال هاربالوس. صُوِّر هذا القرار على أنه قرار جماعي. وعلى النقيض من ذلك، فقد صُوِّر ديموثينيس من قِبل خصومه على أنه يجسِّد الحكم الفردي: فقد كان هو من اقترح مرسوم اعتقال هاربالوس، ويبدو أنه قد عُيِّن في المجلس الذي أشرف على نقل الأموال إلى الأكروبوليس، وكان هو الشخص

الذي اقترح إجراء التحقيق، وكذلك كان من اقترح عقوبة الإعدام (فضلا عن جميع أشكال تورطه الكارثية الأخرى مع الملك فيليب الثاني)[58]. يعني هذا أن قدرته على اتخاذ القرارات الفردية هي التي تصاعدت حدتها في نبرة بيانات الادعاء، والتي اعتُبرت مشبوهة؛ كما رأينا، فهذا يرجع إلى أنه فتح الباب أمام نفوذ التأثيرات غير الأثينية في السياسة الديموقراطية مما عرَّض المدينة للخطر. ومن هنا فقد خاطر صنع القرار الفردي بإيقاف هذه العمليات الجماعية ويمكن، في حد ذاته، اعتباره فاسدا.

ثانيا، يوفر الاختلاف في إجراءات صنع القرار تبصرات بخصوص لماذا يبدو أن رشوة المحلفين كانت عرضة لتدخل مؤسسي أكبر من أشكال الفساد الأخرى. تذكَّرْ أن عقوبة رشوة هيئة المحلفين قد تقتصر على الإعدام فقط (وليس الغرامة أو الإعدام) وأن اختيار هيئة المحلفين قد صار معقدا على نحو متزايد خلال الفترة الكلاسيكية. وعلى عكس إجراءات التصويت في المجلس، كان المحلفون يصوِّتون عن طريق اقتراع سري، والذي يجمِّع قراراتهم وينشر عدد الأصوات لمصلحة المتهم وضده. وضع هذا ثقة بقدرتهم الفردية على الحكم، لكن هذه الثقة كانت لها أصول في الإجراءات الأرستقراطية لصنع القرار[59]. وفي ضوء ذلك فإن العلاقة بين رشوة هيئة المحلفين ورواتب هيئة المحلفين التي نوقشت بالفعل أكثر قابلية للتفسير: مُنح المحلفون - وهم مواطنون عاديون - قدرات صنع القرار التي كان مواطنو النخبة وحدهم من يملكونها في الماضي. كانت الجماهير تتصرف كأنها نُخب، ومن ثم في عقول البعض، فقد استلزمت فرض ضوابط أكبر عليها.

ومع ذلك فهذا ليس سوى جزء واحد من القصة. يتمثل الجانب المظلم من الثقة الموضوعة في الممارسات التي تعتمد على قدرات مستقلة للحكم في أن هذه تخضع أكثر للتحيُّز. ذكر أرسطو الشيء نفسه عندما وصف سلوك هيئات المحلفين[60]. وفي هذه الحالة ربما مثلت هذه العقوبات المشددة استجابة للمشكلات المحتملة للاتخاذ الفردي نفسه للقرارات. ويبدو أن الحالات الأخرى التي أُعدم فيها أعضاء مجالس المسؤولين بسبب الفساد قد استغلت هذه المخاوف ذاتها[61].

وإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الاتخاذ الفردي للقرارات يهدد بوضع الخبراء على قاعدة بالغة الارتفاع. كانت الخبرة ميزة إيجابية في الديموقراطية الأثينية، لكن صنع القرارات المعرفي يعتمد مثاليا على مجموعة

متنوعة من الخبرات (حكمة الجماهير)، حيث تُستقى المعرفة من أشخاص من مختلف مناحي الحياة. يعزز هذا التنوع المعرفي، على الأقل، اتخاذ قرارات بمثل جودة، إن لم يكن أفضل من، القرارات التي تتخذها فرق صغيرة من الخبراء، لأن القرارات السياسية معقدة ومتغيرة، ولا يمكن لأي فرد أن يمتلك المعرفة اللازمة لحل جميع المشكلات. إن الذكاء الجماعي (على عكس الخبرة الفردية) لا يعمل على توسيع مجموعة المعلومات المتوافرة من أجل اتخاذ قرارات معقدة، لكنه يُعزز المداولات الجيدة وحل المشكلات بنحو أفضل[62]. إذا وضعنا الادعاءات المعرفية للديموقراطية الأثينية في الصدارة، فقد نرى تدابير لمكافحة الفساد وهي تعمل كأداة للحفاظ على المساواة بين المواطنين؛ التحكم في النصائح التي يقدمها الخبراء لمنع تركُّز قدر مفرط من السلطة في أيديهم؛ والسماح للشعب بالحُكم بصورة أفضل على نصائح أولئك الخبراء.

الاستنتاجات

لاحظ المؤرخون السابقون أنه يمكن اعتبار اتهامات الفساد ومحاكمات الرشوة على أنها وسيلة للتحكم في النخب السياسية، ومن ثم الحفاظ على توازن اجتماعي وسياسي[63]. وهكذا كانت هذه الأحداث وسيلة لتمكين الشعب ككل من مراقبة من ينصِّبون أنفسهم كخبراء[64]. وبهذا المعنى سمحت تدابير مكافحة الفساد للشعب باستعادة سلطته على عملية صنع القرار، ومنح فرص متكافئة للخبراء الذين اكتسبوا نفوذا بفعل شهرتهم. يخاطر الإذعان لهيئات ضيقة من الخبراء بتقويض المسؤولية السياسية الجماعية. قد تبدو تدابير مكافحة الفساد قاسية، لكنها نُفِّذت كإجراءات تصحيحية من خلال منع تزايد ثراء الأغنياء وتعاظم نفوذ الأقوياء. لاحظ كيف أطَّر دينارخوس مرارا وتكرارا سلوك ديموثينيس على أنه تقويض للشعب وكيف وصفه هايبريدس باعتباره متكبرا لديه توقعات بالحصول على معاملة خاصة على خلفية من المساواة الديموقراطية[65]. شدد كل من المدعين العامين مرارا وتكرارا على عصمة المؤسسات الديموقراطية وحقيقة أن ديموثينيس قد صار في ذلك الوضع بسبب أفعاله وحدها. تمثل هدفهما هنا في العمل على تقليص قدرة النخبة على احتكار السلطة؛ ومن خلال الاضطلاع بذلك فقد أعادا التأكيد على التزام الأثينيين بالمساواة السياسية.

قد يعترض أحد على أن الكم الهائل من اتهامات الرشوة كان أداة سياسية يمكن من خلالها للخصوم مهاجمة بعضهم بعضا؛ وبمعنى آخر كانت إجراءات مكافحة الفساد متجذرة إلى حد كبير داخل ثقافة سياسية تنافسية حرضت الخبراء المختلفين بعضهم ضد بعض أمام شعب طيب أو سلبي. تؤكد بعض تفسيرات قضية هاربالوس بالفعل على التنافس السياسي؛ على سبيل المثال، ذلك الموجود بين ديموثينيس وهايبريدس، فتجادل بأن هذه الحلقة تمثل تحولا في السيطرة السياسية في أثينا من رجل إلى آخر[66]. لكن مثل هذه التفسيرات تُعطي فكرة خاطئة عن طبيعة القيادة في الديموقراطية الأثينية وتفشل في منح الفضل للشعب ودوره في تخفيف الآثار المدمرة المحتملة للسلوك الفاسد لمثل هؤلاء الرجال. لذلك فإن حجة كونوفر Conover، القائلة بأن التصميم المؤسسي قد حوَّل الفساد من أشد أشكاله ضررا (التي تشمل الجنرالات العاملين في الخارج) إلى أكثر أشكاله وضوحا (الخطباء في المجلس) على مدار القرنين الخامس والرابع، تكتسب قوة إضافية في هذا السياق[67]. أجبرت الرشوة على التحول من معاملة خفية إلى معاملة شفافة. وبدلا من النظر إلى السلوك الفاسد وأعمال مكافحة الفساد على أنها تنتمي فقط إلى مجال السياسة العليا، فقد شجعت المنافسة السياسية بين الخصوم على الإبلاغ عن الفساد وجلبت «المعلومات الداخلية» التي يمتلكها الخبراء (أو كان يُعتقَد أنهم يمتلكونها) إلى العلن[68] أي أنها قللت من فاعلية المطلعين على أسرار السياسات عن طريق نقل المعلومات من مجال الحكم الفردي إلى مجال الحكم الجماعي. لا يكاد هذا يمثل شعبا سلبيا.

يستند الحكم الجماعي إلى المعرفة الشائعة لاتخاذ خيارات أفضل ولا يعكس القيم الديموقراطية فحسب، بل يعززها أيضا. شكلت المعرفة بمحاكمات واتهامات الفساد السابقة خطابا اجتماعيا يمكن للشعب من خلاله التعبير عن تفضيلاته - تمثَّل الاهتمام المشترك في نظام يُقلَّص فيه الفساد بحيث يسبب أقل ضرر ممكن. قد يبدو هذا استنتاجا مفاجئا في سياق الاتهامات المتعددة بالفساد والمحاكمات المتكررة، لكن كما أوضح كونوفر، فمن المرجح أن يكون الأثينيون ككل قد امتلكوا مجموعة قوية للغاية من المعارف المشتركة حول من اتُهم بالفساد من قبل - وكذلك بذل المدعون العامون قُصارى جهدهم لتذكيرهم بهم - واستخدموا القانون

لفرض رسالة لمكافحة الفساد[69]. في الواقع يجادل كونوفر بأن الابتكارات المؤسسية للشعب فيما يتعلق بتدابير مكافحة الفساد تُعزِّز في حد ذاتها القيم الديموقراطية. لقد عزز الشعب مفاهيم المساواة السياسية، وشجع المشاركة، ومن ثم عزَّز مصالح جماعة المواطنين. بهذا المعنى يمكننا النظر إلى التصميم المؤسسي كأحد أشكال الحُكم الجماعي.

كان أفضل إجراء لمكافحة الفساد في أثينا هو النظام الديموقراطي التشاركي، الذي وثق بالمواطنين لاكتساب المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات المطلوبة لإدارة الدولة وإعلاء المسؤولية السياسية الجماعية مقابل الاتخاذ الفردي للقرارات. أدى هذا إلى التشكيك في قرارات من يدعون كونهم خبراء، لأن هؤلاء الأفراد تحالفوا ضمنيا مع قيم النخبة، وليس قيم الديموقراطية. كان الفساد انتهاكا للثقة المدنية، ليس بسبب منح الأولوية للمصالح الخاصة مقابل المصالح العامة، ولكن نظرا إلى أنه انتقص من قيمة ديموقراطية أساسية: وهي المساواة بين المواطنين[70]. ومن هنا يمكن اعتبار الرشوة التي هي في صميم قضية هاربالوس بمنزلة تحريف للأيديولوجيا الديموقراطية، التي اعتمدت على الاتخاذ الجماعي للقرارات استنادا إلى خبرة الكثيرين لا القلة. كان هذا هو ما اتُّهم ديموثينيس بالالتفاف عليه عن طريق أفعاله. كان الشعب هو من يقرر بنحو جماعي ما إذا كان أي من أفراده فاسدا وكان هذا الحكم بمنزلة كسر لقوة الخبراء الذين حاولوا اكتساب نفوذ كبير. ومع ذلك، فقد عززت تدابير مكافحة الفساد روح الزمالة collegiality، وتناوب المسؤوليات السياسية ومساءلة من هم في السلطة. لم تكن الحال أن الأثينيين لم يثقوا بتقديم اليونانيين (أو غيرهم) الهدايا؛ بل لم يكونوا يثقون بمن يقبلها. لذلك تُبرز تدابير مكافحة الفساد لدى الأثينيين أهميةَ الشفافية والمساءلة السياسية والتنوع المعرفي لاتخاذ القرارات ضمن مجتمع ديموقراطي.

2

محاربة الفساد:
الفكر والممارسات السياسية في الجمهورية الرومانية المتأخرة

فالنتينا أرينا

«الأسوأ هو عندما يُشترَى بالمال ما ينبغي الحصول عليه عن طريق الجدارة»
(شيشرون)

مقدمة

وفقا للمؤلفين الرومانيين القدامى، لقد سقطت الجمهورية الرومانية بسبب فسادها الأخلاقي[1]. كان الفساد، أو corruptio باللغة اللاتينية، يشير في دلالاته العامة إلى الأضرار الناجمة عن القيم والممارسات المشتركة وما يترتب عليها من اضطراب، والتي من بين جوانب أخرى، يمكن أن تتخذ شكل جرائم، مثل الرشوة ambitus، والاختلاس peculatus (سرقة الأموال العامة) وإساءة إدارة الولايات res repetundae. ولمواجهة مثل هذه الحالة

سن الرومان في أواخر الجمهورية ثلاث فئات رئيسة من تدابير مكافحة الفساد: أولا، حاولوا إصلاح الرقابة censorship التي فرضت في القرن الخامس كهيئة إشرافية للأخلاق العامة (cura morum)؛ وثانيا، استنوا عددا من التدابير الوقائية والعقابية[2]؛ وثالثا، ناقشوا، وفي بعض الأحيان نفذوا، إصلاحات متعلقة بمجلس الشيوخ، ومحاكم المحلفين والمجالس الشعبية، التي اعتقدوا أن حسن سير عملها قد يوقف بل ويعكس عملية الفساد والانهيار الأخلاقي والسياسي لأمتهم.

تقليديا ركزت الدراسات الحديثة المتعلقة بتدابير مكافحة الفساد الرومانية إما على مجموعة محددة من القوانين، مثل قانون الرشوة leges de ambitu، وإما على الخطاب الأخلاقي المتضمَّنة فيه. حتى الدراسات التي تبنت نهجا شموليا لهذا الموضوع اعتمدت على التمييز بين التدابير الفعلية التي وضعها الرومان لمعالجة مشكلة الفساد وبين الخطاب الأخلاقي التي تندرج هذه التدابير ضمنه[3]. ما يبدو مشتركا بين هذه الكتابات هو موقف متشكك تجاه الخطاب الأخلاقي الروماني بشأن الفساد الذي، بحسب افتراضهم، يعتِّم على الموضوع قيد البحث، كما عمل كعائق حال دون استئصال هذه الظاهرة[4].

لم يكن تحليل الرومان لتدهورهم الأخلاقي مجرد أغنية تقليدية عن مدح الزمن الذي ولى laudator temporis acti، بل بالأحرى، كما أزعم، أنه تضمن إلى جانب الموضوعات الأدبية التقليدية، مواضيع ذات اهتمام محوري للفكر السياسي الكلاسيكي. وفقا لبعض المؤلفين القدامى كان البُعد الأخلاقي لهذا الخطاب مرتبطا بصورة جوهرية بالسياسة: فمن المحتمل أن تؤدي عملية الفساد، التي يستهلها الجشع لتكديس ثروة لم تكن موجودة سابقا، إلى تغيير شكل الحكومة وتدمير تلك القيم الجمهورية التي يجسدها هذا الترتيب المؤسسي ويعززها: أي الحرية libertas، والتوافق concordia، والفضيلة virtus، والكرامة dignitas والثقة fides.

ادعائي الرئيس هو أنه من خلال وضع لغة الفساد والانحطاط الأخلاقي ضمن سياق الفكر السياسي للجمهورية المتأخرة، يمكننا التعرف على أحد محركات تدابير مكافحة الفساد المقترحة في ذلك الوقت.

سأركز فيما يلي على القرن الأول قبل الميلاد، فمن الممكن التعرف خلال هذه الفترة على العمل المتزامن لجميع المجموعات الرئيسة الثلاث من تدابير مكافحة

الفساد الرومانية. في خمسينيات ذلك القرن، وفي وقت أزمة حقيقية للرقابة، وضع القنصل السابق شيشرون Cicero وكذلك عدوه الشخصي، نصير العوام كلوديوس Clodius، تدابير تهدف إلى تجديد دور الرقباء كقضاة مكلَّفين بالإشراف على السلوك الفاسد. شهد هذا القرن أيضا زيادة في عدد تشريعات مكافحة الرشوة وتغليظ عقوباتها. وأخيرا كان العام 50 قبل الميلاد أيضا هو العام الذي كُتبت فيه ما تُعرف بالرسالة الثانية إلى قيصر Caesar، وهي وثيقة غامضة في شكل رسالة مفتوحة إلى قيصر، والتي تنصح الجنرال بشأن كيفية القضاء على رذيلتين واسعتي الانتشار، هما الطمع **avaritia** والجشع للمال **studium pecuniae**، ومن ثم استعادة الجمهورية التقليدية.

الخير العام والرقباء

لفهم طبيعة الفساد في أواخر الجمهورية الرومانية، قد يكون من المفيد أن نتناول بإيجازٍ دلالاته في السياق الروماني، وكذلك بنيته الهيكلية. من خلال النظر في دلالات المصطلح، يبدو أن الفساد، بمعناه الأعم، يشير إلى حالة سلبية تميزت بالتصدُّع والتراجع نتيجة لذلك، عن حالة سابقة من النعمة[5]. يعني ذلك أنه يمكن استخدام هذا المصطلح لوصف مجموعة واسعة التنوع من الظواهر، والتي تتراوح من فقدان العادات الرومانية التقليدية إلى أي شكل من أشكال إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، مثل الرشوة وسرقة الممتلكات العامة والاحتيال والابتزاز وسوء الإدارة[6]. هناك سمة مشتركة بين هذه الأوصاف، والتي يمكن اعتبارها عنصرا حاسما في المفهوم الجمهوري الروماني للفساد، وهي أن المعايير الرئيسة التي تقيَّم بموجبها هذه الظواهر (ضمنيا في بعض الأحيان) هي فكرة الخير المشترك common good، أو بالتعبير المعاصر، فكرة المصلحة العامة public interest. وعلى رغم أنه ترافقه معايير إضافية، فإنه بالنسبة إلى مواطني روما في أواخر عصر الجمهورية، كان العنصر الأهم الذي يجب عدم المساس به في إدارة الحياة السياسية للمجتمع هو السعي المشترك للخير العام **utilitas publica** أو المشاع **communis**.

إن فكرة المصلحة العامة (التي ظهرت أولا في كتابات شيشرون بصيغة **utilitas publica**) هي في صلب التعريف الأساسي للشؤون العامة **res publica**، والذي

يقدمه شيبيون Scipio في كتاب شيشرون المعنون «حول الشؤون العامة» De re publica. في هذا الكتاب يجادل شيشرون بأن الشؤون العامة تكون شكلا شرعيا من أشكال الأمة الجمهورية commonwealth إذا كان الشعب، والشعب وحده، صاحب السلطة السيادية، والذي يضع سلطته السيادية بين الأيدي المقتدرة للنخبة[7]. في الانتخابات، بعد إدخال نظام الاقتراع السري خلال القرن الثاني قبل الميلاد، مارس الناس حقهم السياسي في أن يختاروا، كما يحلو لهم، الشخصَ الذي يرغبون في تكليفه إدارةَ الشؤون العامة. ومن خلال فعلهم هذا، منح المواطنون الحاكم magistrate معروفا، أو beneficium، والذي استند إلى افتراض تفوق من يمنحه على من يتلقاه. في الواقع لم تكمن القوة المُلزمة لهذا المنح في الاشتراط القانوني للمعاملة بالمثل reciprocity، بل كانت مُلزمة بموجب التزام أخلاقي يضع متلقي المعروف في موقف امتنان تجاه من منحه له[8].

وعلى رغم حقيقة أنه، وفقا لهذا الفهم للشؤون العامة، فإن المصلحة الخاصة يجب ألا تتعارض أبدا مع المصلحة العامة[9]، فكان للحاكم، بمجرد انتخابه، كامل الحق في تفسير المصلحة العامة بأي طريقة يراها مناسبة[10]. كان غياب تفويض محدد جيدا، والذي لا يتجاوز التوقعات العامة لأن يتصرف الحاكم لتحقيق المصلحة العامة، يكمن من الناحية المفاهيمية في الأساس من مفهوم الفساد وصياغة تدابير مكافحة الفساد. في لغة علماء الاجتماع المعاصرين[11]، فعلى رغم تنوع العقود بين الموكِّل (الشعب السيادي) والوكيل (الحاكم المنتخَب)، فما يميز هذا التصور للدولة على نحو أساسي هو أن «الوكيل العام لا يتصرف بحسب هواه، أو تتصرف بحسب هواها، بل هو مفوض لإنجاز المهام التي تمثل تعبيرا عن مصالح موكله أو موكلها»[12]. قد يؤدي هذا بدوره إلى سلوك فاسد لأن الحاكم قد يضل - باستخدام العبارات الرومانية - بسبب غياب ضبط النفس فيجد نفسه يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة بدلا من رعاية المجتمع. من خلال الإقرار بأن «توخي المصلحة العامة [يجب أن يكون دائما] مقدما على راحة الأفراد»[13]، ابتكر الرومان مجموعة متنوعة من تدابير مكافحة الفساد، والتي يتمثل الهدف النهائي منها في القضاء على الصراع، أو تخفيفه على الأقل، بين المصالح الشخصية للحكام الأفراد والمصالح السيادية للشعب الروماني، كما قد تُفهم في هذا السياق والظرف المعينَين.

في القرن الخامس فرض الرومان رقيبَين censors اثنين يُنتخَبان كل خمس سنوات على مدى ثمانية عشر شهرا، وكانت من بين واجباتهما مسؤولية الحفاظ على تقاليد المجتمع بأسره[14]، كان في وسعهما التدخل في تنظيم مجموعة واسعة من الأنشطة، التي تراوحت بين معاقبة أولئك الذين لم يتزوجوا، أو تأديب الفرسان الذين يعتنون بأنفسهم أكثر مما يهتمون بخيولهم العامة. بنحو حاسم، لم تسجَّل مجموعة السلوكيات التي كان يُفترَض ضبطُها في قائمة محددة من التعاليم، لكنها وضعت تحت العنوان الأعم، أي السلوكيات التي تُعرِّض المصلحة العامة للخطر. عند انتخابهما كان من المتوقع من الرقيبين تأدية يمين القسَم بالتصرف وفقا «لمصلحة الدولة» ورفاهية المجتمع بأسره، وأن يرفضا أي عداوة شخصية أو محاباة favoritism[15]. لكن أحكام الرقيبين كانت تفتقر إلى قوة القانون، وكان يمكن للزوجين التاليين من الحكام إلغاؤها، ومن ثم إذا كانت له أي قيمة، فإن تفسير الرقيبين للعُرف mos يجب أن يتماشى مع القيم المشتركة للمجتمع بأسره[16]. بالنظر إلى عدد المواطنين ونطاق الأراضي الرومانية، في الممارسة العملية، زود فرض الأخلاق العامة cura morum للرقيبين النخبة الرومانية بآلية لضبط النفس من خلال الاستبعاد العلني لمن يعتبرون غير لائقين للبقاء في موقع السلطة.

هذا الفهم للمناصب هو ما يدعم الإصلاح الذي اقترحه شيشرون في أطروحته النظرية «عن القوانين» De legibus. وفقا لهذا القانون الجديد، المصمم اقتداء بحماة القانون nomophulakes اليونانيين، يجب أن يعمل الرقيبان كحارسين للقانون وللحكام من خلال مراقبة أفعالهم، وتذكيرهم، عند الضرورة، بالامتثال للقوانين. ومن ثم نص قانون شيشرون على أن «الحكام، بعد انتهاء ولايتهم، يجب عليهم الإبلاغ عن أعمالهم الرسمية وشرحها لنفس هذين الرقيبين، اللذين يتعين عليهما إصدار قرار أولي فيما يتعلق بهم... يبدو أنه من الأفضل أن تُشرَح أفعال المسؤولين والدفاع عنها أمام الرقيبين، ولكن على المسؤولين أن يظلوا خاضعين لسلطة القانون، وللمحاكمة أمام محكمة عادية»[17]. قبل ذلك بسنوات قليلة، كان كلوديوس قد اقترح «قانون كلوديوس للرقابة الوطنية» lex Clodia de censoria notione الذي تحدث بموجبه المعاقبة على أي شكل من أشكال السلوك الذي يعتبرونه فاسدا، كان على الرقيبين تنفيذ ما يشبه الإجراء القضائي، والذي تضمن اشتراط الاتهام الرسمي

(أو الحكم الأولي) من جانب كل من الرقيبين والتزامهما بالعمل بتنسيق كل منهما مع الآخر[18]. بإظهار شعور بعدم الارتياح تجاه الصلاحيات الهائلة المحتملة لهؤلاء الحكام، قلَّص تدبير كلوديوس بقدر كبير من سلطة الرقيبين من خلال إجبارهما على تحمُّل حجج المدعى عليه وردود فعل الجمهور، الذين كانوا يشهدون هذا الإجراء الجديد. بحلول القرن الأول كانت الثقافة السياسية للجمهورية قد تغيرت، وتغير معها أيضا نظام الرومان لمكافحة الفساد. يمكن اكتشاف هذه التغيرات أيضا عند تنفيذ قوانين مكافحة الرشوة التي سنتناولها الآن.

قوانين مكافحة الرشوة

وفقا لبليكين Bleicken، خلال القرن الثاني قبل الميلاد، ومع انهيار الإجماع السياسي والاجتماعي، جاءت سلسلة من الإجراءات واللوائح لتراقب السلوك نفسه الذي دعمته في السابق المشاركة المتسقة في قيم «عُرف الأسلاف» mos maiorum ويكبح جماحه فرض الرقيبين للأخلاق العامة. أنتجت هذه العملية، التي يطلق عليها بليكين «تطهير العُرف»، سلسلة من القوانين التشريعية التي حولت العُرف تدريجيا إلى قانون. وعلى رغم أنه استنار بفهم جامد للغاية لمفهوم عُرف الأسلاف، فإن هذا التفسير يحمل بعض الحقيقة[19]. ليس فقط أن هناك زيادة كبيرة منذ القرن الثاني فصاعدا في عدد القوانين التي تؤثر في سلوك المواطنين، بل أُنشئ عدد من المحاكم الدائمة لمحاكمة مجموعة متنوعة من الجرائم، بعد إنشاء محكمة محلفين دائمة لجريمة سوء الإدارة في الولايات بموجب قانون كالبورنيوس lex Calpurnia في العام 149 قبل الميلاد.

واستمرارا لعملية المركزية القانونية، أصبح المبدأ السائد هو أن السلوك الفاسد لم يعد خاضعا حصريا للتفسير التعسفي للرقيبين لقيم المجتمع، بل يُحكم عليه وفقا لسيادة القانون. وتماشيا مع هذا المبدأ الجديد ثبَّت قانون غراتشوس لاسترداد [الأموال] Gracchan lex repetundarum، الصادر في العام 122 قبل الميلاد (؟)، أن من أُدينوا بموجب قانون عام iudicium publicum أو استجواب quaestio، ومن ثم طُردوا من مجلس الشيوخ، لم يكن في وسعهم العمل كأعضاء في هيئة المحلفين في المحاكمات المتعلقة بالابتزاز في الولايات. وعلى المنوال نفسه أثبت قانون

كاسيوس lex Cassia الصادر في العام 104 قبل الميلاد أن من يدانون في إجراءات قضائية أو أُلغيت سلطاتهم العليا imperium بقرار شعبي، سيفقدون مكانتهم dignitas في مجلس الشيوخ[20].

شملت التدابير الوقائية الرئيسة التزام الحكام بتوفير الضامنين وضمانات الأراضي، والتزامهم بحلف اليمين عند انتخابهم، والمساءلة في نهاية فترة ولايتهم، وكذلك القيود القانونية المفروضة على إعادة تقلُّد المناصب في المقاطعات[21]. وإضافة إلى ذلك فاعتبارا من القرن الثاني قبل الميلاد، ازداد سَن القوانين العقابية المتعلقة باستعراض البذخ واستخدامه والابتزاز من الولايات والرشوة السياسية بوتيرة متزايدة[22].

وفقا للرومان فمن بين جميع هذه الجرائم احتلت جريمة الرشوة الانتخابية (ambitus) موقع الصدارة. في رأيهم كادت تنطوي على الجرائم الأخرى لأنها ربطت بوضوح بين الحاجة إلى المال لتنظيم حملة انتخابية والجرائم الأخرى، مثل الابتزاز على مستوى المقاطعة، والذي ساعد في الحصول على الأموال اللازمة للترشُّح للمناصب.

حتى مع تجاهل أول اثنين من قوانين القرن الرابع قبل الميلاد، والتي كانت دقتها التاريخية مشكوكا فيها للغاية، فمنذ القرن الثاني فصاعدا نفذت روما عددا كبيرا من تدابير مكافحة الرشوة[23]. وعلى وجه التحديد بعد التغييرات الدستورية التي أجراها سولا Sulla، سجلت تشريعات مكافحة الرشوة الرومانية زيادة واضحة في تواترها، وكذلك في تغليظ العقوبات[24]. كما لاحظ ليندرسكي Linderski، ففي قوانين الرشوة الانتخابية في فترة ما بعد سولا، ظهرت تعديلات في ثلاثة مجالات رئيسة: تغليظ العقوبات عموما؛ وفرض عقوبات على الزملاء والمساعدين؛ وتجريم الممارسات المسموح بها سابقا (مثل تلك المتعلقة باستخدام مدوني الأسماء nomenclatores والمواطنين الفقراء sectatores وموزعي الرشا divisores[25].

وفقا للرومان فمن بين العوامل الرئيسة، إن لم يكن العامل الرئيس، التي أدت إلى زيادة وتيرة سن تشريعات مكافحة الرشوة، كان إدخال الاقتراع السري في إجراءات التصويت العمومية في النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد[26]. أضعفت هذه القوانين العلاقة التقليدية بين العملاء والرعاة وحررت المواطنين الرومان ليس فقط

من الالتزام الأخلاقي والاجتماعي بدعم راعيهم في السباق الانتخابي، ولكن أيضا، وهو أمر حاسم، من الضغط والتخويف الذي كانوا يتعرضون له بوضوح[27]. ونتيجة لهذه القوانين، وبفضل الزيادة في الثروة المتاحة، كان في وسع المواطنين الرومان بيع أصواتهم لأعلى مُزايد، ولم يُترك للمرشحين خيار سوى صب جميع مواردهم، النقدية وغيرها (مثل تنظيم الأعياد والمآدب أو الألعاب الرياضية)، في حملتهم الانتخابية. لا بد أن هذه الممارسات كانت واسعة الانتشار إلى درجة أنه بحلول أواخر الجمهورية أصبح الرومان، بمن فيهم أدنى فئات السكان، ينظرون إلى الرشوة باعتبارها حقا تقريبا[28].

بعد هيكلة النظام القضائي الروماني (إن لم يكن بصورة منهجية) بعد العام 149 قبل الميلاد (ولكن بالتأكيد ليس بعد العام 116 قبل الميلاد)، أُنشئت أول محكمة لقضايا الفساد الانتخابي في روما[29]. هذا الإدخال، إلى جانب تزايد مركزية السلطة الإدارية في جهاز الدولة الرومانية، أدى إلى عدد متزايد من الحالات التي حوكمت والذي، على رغم ذلك، لم يترافق مع زيادة في عدد الإدانات[30]. ربما أدى هذا بدوره إلى زيادة التركيز على مسألة الرشوة وعدم فعالية التشريعات القائمة، والتي ربما استجاب لها الرومان بسن مزيد من قوانين مكافحة الرشوة، والتي كانت أوسع نطاقا وأغلظ من حيث العقوبات المتضمنة. ومع ذلك ففي بداية القرن الأول قبل الميلاد، كان لواقعتين مهمتين ذواتي طبيعة مختلفة تأثير عميق في تباين تشريعات مكافحة الفساد: الحرب الاجتماعية Social War - أي حرب الرومان ضد حلفائهم - وإصلاحات سولا الدستورية.

عند نهاية الحرب الاجتماعية منح قانون يوليا lex Iulia للعام 90 قبل الميلاد وقانون المواطنة lex Plautia Papiria للعام 89 قبل الميلاد الجنسية الرومانية للغالبية العظمى من الحلفاء الإيطاليين. نتيجة لذلك سُجل عدد كبير من المواطنين الجدد في إحصاء العام 86 قبل الميلاد، وهو عمل لم يكتمل في العام 70 قبل الميلاد[31]. صار عدد كبير من المواطنين المسجلين حديثا متوافرين كداعمين محتملين في الحملات الانتخابية. كان من بينهم، على وجه الخصوص، أعضاء النخبة الإيطالية الذين سُجِّلوا في هذه المناسبة أول مرة، لم يكونوا على الأرجح مسجلين ضمن أول فئتين من تعداد المجلس المئوي comitia centuriata فحسب، بل لا بد أنهم كانوا يمتلكون الموارد والاهتمام اللازمين للسفر إلى روما للإدلاء بأصواتهم[32]. هؤلاء المواطنون الذين مُنحوا

حق الانتخاب حديثا، من دون أن تكون لديهم روابط ولاء محددة سلفا، لكنهم كانوا شديدي الاهتمام بأن يصبحوا جزءا من الحياة السياسية الرومانية، ربما مثَّلوا مصدرا جديدا لمرشحي الانتخابات المستعدين للجوء إلى أي وسيلة تحت تصرفهم.

ومع ذلك، فإن الزيادة في عدد الناخبين ربما لم تترافق مع زيادة في ممارسة الرشوة فحسب، بل ومع ظهور قوة جديدة قد تُحدث اضطرابا في التوازن الهش بالفعل للحياة السياسية الرومانية. هؤلاء المواطنون الأثرياء الجدد، أعضاء النخبة البلدية، ربما كانت لديهم طموحاتهم السياسية الخاصة، وربما أقلق وصولُهم إلى الساحة السياسية النخبةَ الرومانية التقليدية، التي كان أفرادها يمتلكون أراضي لكنهم يفتقرون إلى المال، فوجدوا أنفسهم في مواجهة احتمال ضخ «أموال جديدة» في الساحة السياسية الرومانية[33]. في هذا السياق يمكن تفسير تعدد قوانين مكافحة الرشوة كمحاولة من قبل النخبة التقليدية لتقليص الفرص السياسية للوافدين الجدد الإيطاليين، في محاولة للحفاظ على تركُّز السلطة السياسية في أيدي أولئك الذين يمكنهم الادعاء بامتلاكها بين عائلاتهم طوال عدة قرون[34].

ومن ناحية أخرى صارت المنافسة الانتخابية في روما أشد قسوة: زاد سولا من عدد مأموري المالية quaestors، وهم مسؤولو القضاء في بداية سلك الوظائف العامة cursus honorum، إلى عشرين، وعدد القضاة praetors، وهم مسؤولو القضاء من دون منصب القنصل، إلى ثمانية، مع تثبيت عدد القناصل، وهم أعلى مسؤولين قضائيين في روما، عند اثنين. كل هذه العوامل - التي يجب أن يُضاف إليها الفقر المتزايد للمواطنين الرومانيين المسجلين في القبائل الريفية لكنهم يعيشون الآن في روما - أدت دورا في توسيع نطاق وشدة قوانين مكافحة الرشوة خلال القرن الأول[35].

ومع ذلك فإن الجدل الدائر حول هذه المشكلة وتنفيذ هذا التشريع كان جزءا لا يتجزأ من خطاب أخلاقي، الذي أظهر الجشع للمال، والطموح ambitio وغياب الفضيلة عموما، باعتبارها السبب الحقيقي للرشوة، وركز في المقابل على إعادة بناء النسيج الأخلاقي الروماني باعتباره الهدف النهائي لهذه القوانين. بدلا من رفض هذه الحجج كواجهة تخفي وراءها المنطق الأكثر سخرية للسياسة الواقعية Realpolitik، أقترح أن نحاول فهمها عن طريق اللجوء إلى ما يمكن وصفه كدليل معاصر لسلوك النخبة، وهو كتاب شيشرون المعنون «عن الواجبات» De officiis.

في المجلد الثاني من هذا الكتاب، في أثناء مناقشته لما يفيد الرجال في النهوض بوظيفتهم العامة، يسرد شيشرون الطرق المختلفة لتحفيز التعاون الودي مع الآخرين. وبتقسيمها إلى مقاربات إيجابية وسلبية، يدَّعي شيشرون أن المرء قد يرفع من مكانة رفيقه عن حُسن نية (الإحسان benevolentia)، لأنه مغرم به حقا، أو بسبب التقدير الشخصي (الشرف honos)، لأنه يعتقد أنه يستحقه بالفعل (الفضيلة virtus) وأنه أعلى منه، أو - وهذا أمر مهم لحجتنا - لأنه «ربما يثق به ومن ثم يعتقد أنه يتصرف لمصلحته الخاصة» cui fidem habent et bene rebus suis consulere arbitrantur[36]. الأسباب السلبية الثلاثة التي تجعل الفرد يدعم زميله هي الخوف من قوته، والأمل في منفعته - كما يحدث، على سبيل المثال، «عندما يمنح الأمراء أو قادة الدهماء demagogues عطايا مالية» - وعندما «يحركهم الوعد بالدفع أو المكافأة. هذا الأخير، كما يجدر بي أن أعترف، هو الدافع الأقسى والأشد رعبا للجميع، سواء من يتأثرون به ومن يغامرون باللجوء إليه. أما الأسوأ فهو عندما يُشترى بالمال ما ينبغي الحصول عليه عن طريق الجدارة»[37].

يستتبع ذلك أن شيشرون، في هذا الهيكل المتناظر، يحدد التعاملات بين الرجال ورفاقهم بناء على التخويف، أو الوعد بالرشوة أو الفساد الصريح، باعتبار أنها تتعارض مع الإحسان benevolentia، والشرف honos، والفضيلة virtus، والثقة fides. هذه الأخيرة هي الفضيلة الأساسية للحاكم الذي يَعهد إليه الناس بإدارة ممتلكاتهم، أي الكومنولث commonwealth. تماشيا مع المفهوم الجمهوري السائد، يدعي شيشرون أن الحاكم، في الواقع، «يمثل الدولة وأن من واجبه الحفاظ على شرفها وكرامتها، وفرض القانون، والتصرف بموجب جميع حقوقه الدستورية، وأن يتذكر أن كل هذا قد عُمد إلى تكليفه به كثقة مقدسة (ea fidei suae commissa)[38].

في معرض مناقشته لسبل تحقيق المجد الحقيقي، إلى جانب مودة الناس وإعجابهم، فكّر شيشرون في الجدارة بالثقة أو الائتمان (الثقة). ويوضح أن الرجال لديهم ثقة بـ :

> من نظن أنه أكثر تفهما من أنفسنا، والذي، في اعتقادنا، لديه رؤية أفضل للمستقبل، والذي، عند حدوث حالة طوارئ ووقوع أزمة، يمكنه إزالة الصعوبات والتوصل إلى قرار آمن وفقا لمقتضيات الموقف.

ومع ذلك، كما يواصل شيشرون جداله، فإن الثقة «توضع في رجال عدول وصادقين - أي رجال صالحين - على افتراض محدد بأن شخصياتهم لا تقبل أي شك في خيانة الأمانة أو سوء التصرف». إن الثقة، عندما تقترن بالعدالة iustitia، هي السمة الأساسية التي يكون الناس على أساسها مستعدين لأن يعهدوا بإدارة الشؤون العامة للأفراد، الذين يعتقدون أنهم سيعملون وفقا للمصلحة العامة: «ونعتقد أنه من الآمن تماما أن نعهد بحياتنا ومصائرنا وأطفالنا لرعايتهم»[39].

ضمن الخطاب الأخلاقي والسياسي لمواطني الجمهورية المتأخرة، الذي يجسده شيشرون في كتابه المعنون «عن الواجبات» De officiis، أُطِّرت ممارسة الرشوة ضمن الهيكل المفاهيمي لانتهاك الحاكم للثقة التي أوكلها إليه المواطنون الرومان. ويترتب على ذلك، من منظور القيم السياسية، أنه يمكن تفسير الهدف من هذه القوانين الجمهورية الرافضة لمكافحة الرشوة فعليا من قبل المعاصرين على أنه استعادة هذه القيمة باعتبارها مفروضة بموجب عقد غير مكتوب بين الحاكم والمواطنين. إن علاقة الثقة هذه هي ما ساعدت على تقويضها قوانين الاقتراع leges tabellariae، والآثار المترتبة على الحرب الاجتماعية، وإصلاحات سولا وجميع العوامل الأخرى المذكورة أعلاه.

وعلى رغم امتلاكها عديدا من التشابهات، لم تكن فكرة الثقة هذه مطابقة لفكرة هذه القيمة كأساس للعلاقة بين الراعي والعميل[40]. لم تكن هذه الأخيرة مبنية على افتراض أن الراعي والعميل كانا مرتبطين معا بطريقة تشكل مجتمعا، ومن ثم لم تنطوِ على التوقع بأن يتصرف الراعي لمصلحتهما المشتركة. ومع ذلك، وكما شهد ديونيسيوس من هاليكارناسوس Dionysius of Halicarnassus، فإن العلاقة بين الراعي والعميل كانت محكومة بعدد من الالتزامات المتبادلة، المعنوية وإن لم تكن قانونية (بما في ذلك الدعم المادي والسياسي في حالة ترشُّح الراعي للانتخابات)[41] كانت الثقة fides في جوهرها هي القيمة الأخلاقية والسياسية للثقة، والمتجذرة بقوة في سياق الكرم liberalitas[42].

كما لاحظ ياكوبسون Yakobson، فمن المهم ألا تُذكر روابط التبعية الشخصية في قائمة الأسباب التي تجعل الفرد يدعم آخر في مسيرته العامة. ومع ذلك عندما اتخذت ممارسة الكرم شكل الرشوة largitio، فَصمت الرشوة روابط الثقة الكامنة في

أساس العلاقة بين المواطن وحاكمه المنتخَب. عند وضعه في هذا السياق، يظهر شذوذ الاقتراح الصادر في العام 61 قبل الميلاد تحت ضوء مختلف. وفقا لهذا القانون، الذي اقترحه نصير العوام لوركو Lurco، «لا تجوز معاقبة أي شخص يعد بالمال في قبيلة ما لم يدفعها؛ ولكن إذا فعل ذلك، فسوف يكون مسؤولا عن دفع HS 3.000 لكل قبيلة مدى الحياة»[43]. لم تكن المسألة التي أثارها القانون تتعلق فقط بالوعود التي لم يحدث الوفاء بها، ولكن أيضا - والأهم من ذلك - مع استمرار العمل. إن إعطاء المال للناخبين من قبيلة ما كان يُعتبر عملا من أعمال الفساد، ولكن إعطاء المال إلى الأبد كان مقبولا: فالدفع مرة واحدة فقط كان فعل رشوة ضد روابط الثقة بين الناخبين والمترشِّح، بينما الدفع باستمرار، من ناحية أخرى، يمكن أن يفسَّر كجزء من هذه العلاقة.

الإصلاحات السياسية كإجراءات مضادة للفساد

المجموعة الثالثة من تدابير مكافحة الفساد التي وضعت في أواخر الجمهوريّة الرومانية تألفت من الإصلاحات المؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية التي اقترحها مؤلف «الرسالة الثانية إلى قيصر». في هذه الرسالة المفتوحة، التي كُتبت في العام 50 قبل الميلاد، يقدم المؤلف، الذي ذكرت بعد المصادر أنه سالوست Sallust[44] إلى قيصر بنصيحة حول كيفية استعادة النظام الجمهوري من الحالة الفاسدة التي جرها بومبي Pompey إليها، وأي التدابير ينبغي تنفيذها لتحقيق الاستقرار وتعزيزه[45]. الشر الرئيس الذي يؤثر حاليا في الكومنولث، كما يدعي المؤلف، هو الجشع إلى المال، أي الرغبة القوية في تكديس الثروات، وبسببه لا يمكن للشؤون العامة res publica (الأمة ككل) أو الشؤون الخاصة res privata (الممتلكات الخاصة) أن تعمل في الواقع:

> إن أعظم نعمة يمكن أن تمنحها لبلدك ولمواطنيك الآخرين، ولنفسك وأطفالك، باختصار، للبشرية جمعاء، هي إما أن تتخلص من السعي وراء الثروة أو لتقليلها بقدر ما تسمح به الظروف. خلاف ذلك لا يمكن تنظيم الشؤون العامة أو الخاصة في الداخل أو في الخارج (2.7.3).

إذا لم ينجح قيصر في القضاء على فكرة وجود علاقة بين الشرف وحيازة الأموال الفعلية، يستمر المؤلف، فإن شر الجشع إلى المال سيتغلب بالتأكيد على الأخلاق

الحميدة، أو boni mores (2.8.5). لمعالجة هذه المشكلة، يقترح المؤلف مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى إعادة ترسيخ دستور مختلط ومتوازن لا يختلف كثيرا في هيكله الأوسع عن الإطار المؤسسي الثنائي الموضح في كتاب شيشرون المعنون «عن القوانين» De legibus، والمرتكز على مجلس الشيوخ والشعب. وفقا لسالوست الزائف Pseudo Sallust فإن في الترتيبات المؤسسية المثالية القديمة للنبلاء (الذين يصفهم المؤلف في بعض الأحيان باسم patres)، نجدهم يتصرفون وفقا للفضيلة ويكتسبون الثروات والاحترام والشهرة، واحتلوا مكانة عليا في المجتمع[46]. يستطرد المؤلف قائلا إنهم، بفضل الوضع الاقتصادي والأخلاقي، كانوا يتمتعون بنصيب أكبر من السلطة السياسية، حيث إن «رجلا يتمتع في دولته بمكانة أعلى وأبرز من زملائه... يهتم بدرجة أكبر برفاهية بلده»[47] كان الناس (وغالبا ما يشار إليهم على نحو غير متسق باسم العوام plebs أو ذوي المكانة الوضيعة humillimi) راضين بالعمل في الحقل والخدمة في الجيش، واتباع التعليمات من طائفة اجتماعية - اقتصادية أعلى[48]. كانت حريتهم ومصالحهم تُدار من قبل أولئك الذين كانوا في السلطة - والذين، لكونهم يتمتعون بالفضيلة، يمكنهم ضمان سيادة حكم القانون. في أعمال الأمة كانوا يطيعون النخبة الحاكمة «كما يفعل الجسد مع الروح»، وينفذون مراسيمها وهم ملتزمون بها بسعادة[49]. ونتيجة لذلك ففي تلك الأيام «كانت الأمة موحدة؛ وكان جميع المواطنين يحترمون رفاهيتها؛ ولم تُشكَّل التحالفات إلا ضد العدو؛ وكان كل رجل يبذل جسده وعقله من أجل بلده، وليس لاكتساب قوته الخاصة»[50].

ومع ذلك يرى المؤلف أن هذه الحالة المثالية تقوضت بشدة بسبب الفجوة التي تسللت ببطء بين السعي إلى تحقيق المصلحة العامة والمصلحة الشخصية. ترجع جذور هذا الانقسام، كما يدعي، إلى عاملين رئيسين: أولا، التزايد التدريجي لفقر الشعب، وثانيا، هيمنة حفنة من النبلاء على بقية النخبة. عندما طُرد الناس من حقولهم وأصبحوا عاطلين عن العمل، وفقراء وبلا مسكن ثابت، «بدأوا يطمحون في ثروات الرجال الآخرين ويعتبرون حريتهم وبلدهم موضوعا للتجارة غير المشروعة». إن حالة الفساد هذه (عدم الاستقامة mali mores)، التي جعلتهم يبيعون أصواتهم لأعلى مزايد، نتجت عن عجز الناس عن تشارك الهدف نفسه، لأنهم ضلوا طريقهم نحو ممارسات وأنماط مختلفة للحياة (2.5.6).

لعكس هذه العملية والقضاء على شهوة المال cupido divitiarum، يجادل المؤلف بأنه «لا التدريب ولا الممارسات الجيدة ولا أي قوة عقلية يمكن أن تكون كافية» (2.7.4). ويزعم أن الطريقة الوحيدة لهزيمة الفساد هي «حرمان المال من تأثيره» (auctoritatem pecuniae demito) (2.7.10)، أي إقناع الناس بأن الثروات في حد ذاتها ليست عنصرا للتميُّز. وهو يقترح تحقيق هذا الهدف عن طريق تنفيذ عدد من الإصلاحات التي تهم الشعب والهيئة المؤسسية للمجلس comitia ومحاكم المحلفين: أولا، يقترح تكليف المواطنين الجدد، الذين قُبِلوا كمواطنين رومانيين بالمستعمرات، ومن ثم إضافتهم إلى السكان المحليين. لم يكن هذا الإصلاح ليعزز القوة العسكرية الرومانية فحسب، بل ويضمن أن الناس «الذين يعملون الآن في وظائف مفيدة، سيتوقفون عن الإضرار بالمصلحة العامة (malum publicum)» (2.5.8). وبعبارة أخرى، يرى المؤلف أن هذا الإصلاح سيحول الناس صوب السعي إلى تحقيق المصلحة العامة bonum publicum، مما يؤدي بالتالي إلى عكس حالة الفساد المتفاقم هذه[51].

أما الإصلاح الثاني الذي اقترحه من أجل «حرمان المال من تأثيره»، فيتعلق بتشكيل محاكم المحلفين، التي يجب ألا تشتمل فقط على أغنى أعضاء الأركان ordines الثلاثة (أعضاء مجلس الشيوخ، والفرسان equites، وجباة الجزية tribunii aerarii)، بل ينبغي أن تتألف من مواطنين من فئة التعداد الأولى الذين اختيروا بالقرعة[52]. ينبغي أن يكون هذا الإصلاح، الذي يحافظ على حرية الأمة، بمنزلة واحدة من الضمانات ضد قوة الثروة (2.83). أما المخاوف الأخرى، كما يتابع المؤلف، فتتعلق بانتخاب الحاكم. بزعم إعادة تطبيق قانون غراشان القديم، فإنه ينص على أنه في المجلس المئوي، يجب أن تُختار المئوية centuria الأولى للإدلاء بصوتها، أي ما يعرف بالمئوية المتميزة centuria praerogativa، بالقرعة بين المئويات المكونة لفئات التعداد الخمسة، على عكس تلك الخاصة بالمجندين iuniores من الفئة الأولى[53].

هذا الإصلاح، الذي يزعم بعض الباحثين أنه لم يُسن مطلقا، أو لو كان قد استُن بالفعل، فقد ألغي في العام 121 قبل الميلاد[54]. كانت له أهمية كبرى لأن الرومان أنفسهم لاحظوا أن نتيجة المئوية المتميزة كان لها تأثير كبير في نتيجة التصويت النهائية. وبالفعل، فقد ادعى شيشرون أن المئوية المتميزة كانت بمنزلة فأل لأن اختيارها يشير إلى القرار النهائي

للمجلس[55]. هذا الإصلاح، وفقا لسالوست الزائف، يجب أن يؤدي وظيفة أن يضع على نفس المستوى فكرة الكرامة وقيمة المال pecunia، اللتين يسمح الفصل بينهما، وهما غير مرتبطتين في الهيكل التيموقراطي timocratic للمجلس المئوي، للفضيلة بالظهور كعامل محدد لسلوك المواطنين[56]. يتمثل الهدف الأساسي لهذا الإصلاح، كما يجادل المؤلف، في القضاء على الجشع من خلال حرمان المال من بريقه (2.8.4).

وفيما يتعلق بالنبلاء، فإن الفساد المعنوي لمجموعة صغيرة ولكنها مؤثرة، والتي عفَّى عليها الزمن الآن وآلت إلى «الكسل والقسوة والخمول والبلادة» (2.8.7)، قد يؤدي، كما يخشى المؤلف، إلى انحطاط تام. لاحظ أن المجتمعات الأقوى ازدهرت وتمتعت بقوة كبيرة عندما كان يحكمها مجلس consilium سليم. ومع ذلك «كلما قوضت المحسوبية والخوف والمباهج مثلَ هذه المجالس (gratia, timor, voluptas ea corrupere)، تتضاءل بعد ذلك بوقت قصير قوة تلك الدول؛ ثم انتزعت منها قوتها، وفي النهاية فُرضت العبودية» (2.10.3).

في الجمهورية القديمة الفاسدة، كما يزعم، فإن أعضاء النخبة، الذين اكتسبوا ثروات كبيرة ومرْتبة عالية في المجتمع بسبب تحليهم بالفضيلة، سيُهرعون على الفور للدفاع عن النظام الجمهوري، إذا رأوا أنه في خطر. والسبب في ذلك هو أنهم أدركوا أن مصلحتهم الخاصة، ومجدهم gloria، وحريتهم libertas، ومصالح أسرهم res familiaris، تتوافق مع مصلحة النظام الجمهوري ككل. في تلك الأيام انتصروا على أعداء شرسين لأنهم أدركوا أنهم يقاتلون للدفاع عما فازوا به بشجاعة. كان هذا مجتمعا موحدا، حيث كان جميع المواطنين يحترمون رفاهية الشعب ويبذلون قصارى جهدهم ومواهبهم من أجل وطنهم، وليس قوتهم الشخصية. ومع ذلك لم يعد هذا هو الحال عندما هيمن الغباء socordia والجهل ignavia على عقول بعض النبلاء، الذين تحولوا الآن إلى فصيل (9-2.10.8). صار بقية أعضاء مجلس الشيوخ الآن تحت رحمة شهوات libido هذه المجموعة، وقرروا «ما يصب في المصلحة العامة وعكسه وفقا للتوجيهات التي تمليها عداوة أو نفوذ من يمارسون السيطرة المطلقة» (2.11.1).

لمعالجة هذا الموقف يقترح المؤلف إجراء إصلاحين مؤسسيين رئيسَين بخصوص مجلس الشيوخ، بهدف تعزيز النظام الجمهوري وتقليص قوة هذه المجموعة. أولا، اقترح المؤلف إدخال التصويت السري في أثناء مداولات مجلس الشيوخ. وهو يرى

أن هذا من شأنه أن يتيح لأعضاء مجلس الشيوخ التحرر من الخوف والنظر إلى حكمهم بتقدير أكبر من خوفهم من سلطة شخص آخر (2.11.2-3). ثانيا، سيزداد عدد أعضاء مجلس الشيوخ (إلى رقم لم يحدده عن عمد) لتوفير «حماية أكبر وفرصة لتحقيق فائدة أكبر» (2.11.5). وفقا للمؤلف نادرا ما يتناقش أعضاء مجلس الشيوخ حول المصلحة العامة، ليس فقط لأنهم منشغلون بشؤونهم الخاصة، ولكن أيضا، وهو الأبرز، لأن عليهم اتباع المطالب المتعجرفة لهذه المجموعة الفاسدة: «النبلاء، جنبا إلى جنب مع حفنة من الرجال من رتبة أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعاملونهم كأتباع لزمرتهم، يفعلون، وفقا لرغباتهم (شهواتهم lubido)، كل ما يحلو لهم مثل الموافقة، أو فرض الرقابة أو سن المراسيم» (2.11.7). ومع ذلك، إذا ازداد عدد أعضاء مجلس الشيوخ وحدث التصويت عن طريق الاقتراع، فسيضطر هؤلاء الرجال الفاسدون إلى طاعة أعضاء مجلس الشيوخ الذين تحقق إصلاحهم، وسيكونون حينئذ قادرين حقا على التصرف باسم المصلحة العامة.

في معرض طرحه لإصلاحاته المتعلقة بمجلس الشيوخ، يبدو أن مؤلف هذه الرسالة المفتوحة اتخذ موقفا مختلفا عن الموقف المتخذ تجاه الشعب. ففي حين أن إصلاحات مكافحة الفساد المطروحة لتحميس الشعب تتناول بصورة مباشرة قضية الثروات، المعترف بها في الخطاب الروماني عموما كسبب للفساد، فإن المقترحات المتعلقة بمجلس الشيوخ تهدف، في المقام الأول، إلى تحرير الشيوخ من هيمنة الفصيل الفاسد، لأن هذا من شأنه أن يسمح لهذه المؤسسة بالعمل وفقا لتوجيهات مجلسها الحكيم، ومن ثم في السعي إلى تحقيق المصلحة العامة.

في نهاية المطاف هدفت الإصلاحات المقترحة إلى إعادة ترسيخ ترتيب دستوري قديم (وربما مثالي) ومختلط، حيث يكون الناس، ذوو النسيج الأخلاقي المتجدد، والنخبة التي تحررت من هيمنة القلة الفاسدة، متحدين في تقاسم مصالحهم المشتركة ويتعاونون معا في الحفاظ على حريتهم، وكرامتهم وفضائلهم. وفيما يتماشى مع تفسير الانحطاط الروماني في كتاب شيشرون «عن الجمهورية» **De re publica**، والذي كان، إلى جانب أفلاطون Plato وبوليبيوس Polybius، أحد مصادر الرسالة الثانية إلى قيصر، فإن تدابير مكافحة الفساد في نص سالوست الزائف تهدف إلى تناول مسألة موازنة الدستور بحيث يضمن السعي إلى تحقيق المصلحة العامة[57].

في هذا التقليد الفكري أدرك شيشرون أن الانتقال من شكل صالح إلى آخر سيئ من الحكومة البسيطة قد ينتج عن تحول شخصية أولئك الذين يحكمون، كما عزا انحطاط أفضل أشكال الشؤون العامة إلى تردي الأخلاق الصالحة والرجال الفضلاء العجائز، الذين يُفهم أنهم أعضاء النخبة الحاكمة[58]. أما سلفه بوليبيوس، وعلى العكس من ذلك، فلم ينسب عملية الفساد إلى التدهور الأخلاقي للحاكم (الحكام) الذين استسلموا لجاذبية الرفاهية التي توفرها مناصبهم المميزة، ومن ثم إحداث تغيير دستوري فحسب؛ لكنه اتهم الشعب أيضا، فيما يتفق مع قواعده العامة للسلوك الإنساني، باعتبارهم متلقين جشعين للرشوة، وهي أحد المحركات التي تسرِّع نمو فساد الأمة الرومانية المختلطة والمتوازنة. وهذا، كما تنبأ، سيتدهور متحولا إلى حُكم الدهماء ochlocracy:

> بالنظر إلى استثارة غضبهم وتأثرهم بعواطف جميع مستشاريهم، فلن يوافقوا على إطاعة الطبقة الحاكمة أو حتى أن يكونوا متساوين معها، بل سيطالبون بحصة الأسد لأنفسهم. عندما يحدث هذا ستغير الدولة اسمها إلى أفضل الأسماء على السمع، الحرية والديموقراطية، ولكنها ستغير طبيعتها إلى أسوأ شيء على الإطلاق، حكم الغوغاء (6.57.5-7)[59].

عند وضعه في سياق تقاليده الفكرية، فمن الممكن التعرف على ابتكار سالوست الزائف: ينطوي هذا على تحديد أصول الفساد الروماني في التطورات الاجتماعية والاقتصادية للجمهورية. وهو يرى أنه بسبب الحالة المتسارعة للافتقار impoverishment تخلى الناس عن الفضيلة وباعوا أصواتهم لأعلى مُزايد. هذا العامل، مصحوبا بقراءة أكثر تقليدية لفساد النخبة، هو المسؤول في رأيه عن انتشار المصالح الخاصة بدلا من المصلحة العامة، وهو ما يمثل أساسا لتدابير مكافحة الفساد التي اقترحها.

الاستنتاجات

فقط عند وضع تدابير مكافحة الفساد هذه في سياق خطابها الأخلاقي والسياسي يمكن تناول بعض القضايا التي غالبا ما تُنسب خطأ إلى السلوك الروماني الفاسد. من غير الصحيح في الواقع أن نقول، كما يتكرر في كثير من الأحيان، إن الرومان لم

يكونوا على دراية بهذا التمييز بين المجالين العام والخاص، والذي يُعتبَر عادة سمة مميزة للحداثة. يكفي أن نلاحظ في هذا الصدد التمييز الواضح المنصوص عليه في القانون الروماني بين المصلحة العامة utilitas publica والمصلحة الشخصية utilitas privatoroum. من الممكن، إلى حد ما، قراءة تاريخ مكافحة الفساد في روما الجمهورية كجهد مستمر لتحقيق التوازن بين هذين المفهومين. صرح بولس Paul في القرن الثالث الميلادي بـ «أن تدبُّر المصلحة العامة مفضل على راحة الأفراد»، وكما صرَّح دقلديانوس Diocletian: «يفضل النفع العام على الاتفاقات الخاصة»[60]، - وكلاهما يضمّن في صيغ قانونيةٍ المبدأ الذي استنار به قانون أورسو lex Ursonensis الصادر في أواخر الجمهورية، الذي يمنع الحاكم من تلقي أي هدية أو تعويض على نفقة الأمة (de loco publico) وبحكم منصبه العام pro loco publico[61].

إن هذه القوانين، التي تشهد على التطور التدريجي لتعريف السلوك الفاسد، تُظهر فهما واضحا لما يوصف غالبا بأنه اختراع بدأ في القرن الثامن عشر، أي فكرة الفساد باعتباره إساءة استخدام لسلطات القضاء العام لتحقيق مكاسب خاصة. ومع ذلك، كما آمل أن أوضح، تشير هذه الدراسات إلى الاتجاه الصحيح: فعلى رغم أن الرومان ميزوا بين المجالين العام والخاص، فإن ذلك لم يرتكز على مبدأ حماية حقوق الفرد، ومن ثم على فكرة الدولة ككيان متميز عن أعضائها المؤسسين. ويترتب على ذلك، من حيث المبادئ، أن تدابير مكافحة الفساد كانت تهدف إلى إعادة ترسيخ مفهوم الثقة الذي هو أساس الأمة: أي أن الثقة، التي يعهد بموجبها جميع المواطنين الرومانيين بتدبير ممتلكاتهم وإدارتها (الشؤون العامة) لحكام منتخَبين، وهم الذين كان يتوقع منهم بعد ذلك أن يعملوا لمصلحة الشعب وبالنيابة عنه.

من خلال وضع مناقشة تدابير مكافحة الفساد في سياق خطابها الأخلاقي والسياسي، من الممكن أيضا إعادة التركيز على مسألة تعريف الفساد في روما. من المؤكد أن الرومان كانوا يفتقرون إلى التصنيف القانوني لتهم الفساد: فما قد يبدو في بعض الأحيان ويمكن أن يكون مؤهَّلا بحق لأن يُعتبر هدية، يمكن اعتباره في ظل ظروف مختلفة فعلا صريحا للفساد. كما أظهر ريغسبي Riggsby في بحثه الممتاز عن الجريمة في روما[62]، فإن تحديد الانحراف يعتمد في النهاية على الظروف الاجتماعية، وقد فسِّر باستخدام لغة الخطابة. قد يكون الافتقار إلى تعريف واضح مرتبطا، في رأيي،

بعدم وجود ولاية محددة بدقة من قِبل الشعب للقضاة وقت انتخابهم: فكما سبق أن أشرنا إليه، كان التوقع غير المكتوب هو أن يتصرف الحكام بما يحقق المصلحة العامة ومصلحة أصحابها، وبعبارة أخرى في مصلحة النظام الجمهوري وشعبه. ومع ذلك فإن الطرائق والمعايير لتنفيذ هذا التوقع كانت مفتوحة أمام التفسيرات، ويمكن تصورها بطرق مختلفة - وكذلك يمكن التعدي عليها أو الانحراف عنها.

ومع ذلك آمل في النهاية أن أوضح أن ما يبدو للوهلة الأولى أنه خطاب أخلاقي قليل الأهمية، أو لا وزن له في البحث التاريخي في تدابير الجمهورية لمكافحة الفساد[63]، يوفر في الواقع، عند التمحيص الدقيق، إطارا مهما لفهم تلك التدابير.

فقط إذا وضعنا هذه التدابير في سياق الخطاب الأخلاقي والسياسي لزمنها، مع تقديرنا التام لعلاقتها بالفكر السياسي المعاصر، يمكننا أن نفهم، على سبيل المثال، الاقتراح المطروح في العام 61 قبل الميلاد، الذي رأى أن إعطاء المال للقبيلة مرة واحدة كان يُعتبر رشوة، في حين أن إعطاءها المال مرارا وتكرارا على مر السنين كان يُعتبر مقبولا. وعلى رغم كونه ذا فاعلية مشكوك فيها، لم يكن هذا القانون، كما يصفه بعض المؤرخين المعاصرين، يقترب من أن يكون مضحكا: كان المقصود منه هو معاقبة تفكيك السياسيين لعلاقة الثقة التقليدية بين المواطنين وأعضاء النخبة. إلى جانب الخصوصية التاريخية لكل تدبير، من الممكن أن نرى أن الهدف النهائي لهذه التدابير هو إعادة صياغة أحد أشكال الحكم المثالية التي سَنت وفرضت القيم الجمهورية للحرية والتوافق والفضيلة والثقة. ليست هذه المفاهيم مجرد اختلافات عُمِد إلى تبنيها لتبرير مسار مفضل للعمل، بل هي أحد المعايير التوجيهية لاختيار هذه الإصلاحات. بغض النظر عن نوايا المؤيدين الأفراد، فوحدها التدابير التي يمكن وصفها، بنحو معقول، بأنها تدعم هذه القيم يمكن أن تأمل دخول الساحة السياسية العامة، وأن تطبِّق وربما حتى أن تحقِّق درجة ما من الفاعلية. ولكن بتجاهل خطاب الأخلاق الذي تكمن فيه، فإننا نُغفل أحد الأسباب وراء اقتراحها وسنِّها.

شكر وتقدير

شكرا جزيلا لمايكل ألكساندر لتعليقه على هذا الفصل.

3

البحر المُفسِد:
القانون والعنف والمهن الإلزامية في العصور القديمة المتأخرة

سارة إي. بوند

«لكنْ من سيحرس الحراس؟»

(جوفينال)

مقدمة

يُشار إلى الفترة بين مقتل سيفيروس ألكساندر Severus Alexander وجوليا ماميا Julia Mamaea في العام 235 للميلاد وصعود دقلديانوس Diocletian في العام 284 للميلاد باسم «أزمة القرن الثالث» بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها بعض الولايات الرومانية والتعطل النسبي للتعاقب الإمبراطوري خلال تلك الفترة[1]. لمواجهة هذه الاضطرابات فإن عديدا من السياسات التي تبناها دقلديانوس، ومن

ثم منظومة الحكم الرباعي Tetrarchy في أواخر القرن الثالث الميلادي، قد بذلت جهودا لإعادة تنظيم أو إعادة هيكلة أو إنشاء مزيد من المؤسسات الدائمة. خلال فترة حكمه حاول دقلديانوس تحسين سبل حفظ السجلات الإمبراطورية، وتعديل سلسلة الحكم لتمريره من إمبراطورين يحملان لقب أغسطس Augusti إلى اثنين من القياصرة، وتوسيع الجيش، وإصلاح حوكمة الولايات ووقف التضخم المتفشي عبر الإصلاحات النقدية مع توجه استبدادي autocratic. بسبب النهج الاستبدادي لنظام الحكم الجديد، فكثيرا ما يشير إليه العلماء المعاصرون باسم عصر الهيمنة Dominate[2] ان دقلديانوس جنديا متمرسا صاغ صورته باعتبار أنه «سيد وإله» dominus et deus، كما فعل سلفاه أوريليان Aurelian وكاروس Carus. كان ينأى بنفسه عن عامة الشعب ويستخدم الحوكمة النظامية والبيروقراطية والقانون كأدوات فعالة لمكافحة الفساد. في حين أن النقاد المعاصرين نظروا إلى هذه التكتيكات باعتبارها نتيجة لـ«جشع لا يشبع»، فقد اعتبرها دقلديانوس وأمراء ربع البلد Tetrarchs وسائل لإقامة حكم فعال[3].

يجب على أي محاولة لفهم إصلاحات دقلديانوس وخليفته من وجهة نظر تكتيكات مكافحة الفساد أن تُدرك أولا أن تعريف «الفساد»، ومن ثم «مكافحة الفساد»، هي، كما يبين هذا الكتاب، مصطلحات مفتوحة للتفسير الواسع ولا تجعل أي فئة تحليلية مُجدية بالمرة[4]. في سياق هذا الاستعراض الموجز لاستراتيجيات مكافحة الفساد في العصور القديمة المتأخرة، يُعرَّف الفساد بأنه أي محاولة لإساءة استخدام القوانين أو الالتفاف أو التحايل على أو تقويض الأنظمة أو المؤسسات التي تدعم الأداء المقصود للشؤون العامة res publica (الدولة). وبالمثل فتكتيكات مكافحة الفساد تُعد محاولات لمعالجة هذه العيوب. كثيرا ما أكدت أساليب مكافحة الفساد في العصور القديمة المتأخرة على استخدام القانون للتصدي للممارسات الفاسدة مثل الاختلاس peculatus (سرقة أموال الدولة)، والفساد، والابتزاز repetundae، والعنف vis وسوء إدارة الغلال (الأنونا) annona (عرقلة إمدادات الحبوب). يمكن أن تشمل أيضا الجهود المبذولة لضمان تمويل أو تأمين الإمدادات للدولة والجيش من خلال مصادرة الموارد أو الأشخاص وتقييد الحركة (جغرافيا ومهنيا، وحتى فيما يتعلق بالطبقة الاجتماعية). اتسمت الأيديولوجيا بالكفاءة من خلال خلق نموذج مالي شبه

ثابت. لكي يكون فعالا، اعتمد هذا النموذج التفصيلي على قدرات الدولة والجيش في فرض هذا النظام وإنفاذه واتباعه في الإمبراطورية الرومانية؛ ومع ذلك كانت هناك دائما درجة من الانفصال بين نصوص القانون وتجسيدها داخل الإمبراطورية.

من المهم النظر في أوجه قصور المصادر عند تقييم الفصل بين النية والتطبيق العملي في القانون الروماني. غالبية أدلتنا على الفساد ومكافحة الفساد في الإمبراطورية الرومانية المتأخرة مستمدة من مصادر شارعة normative sources، لا سيما تلك الموجودة في مدونة ثيودوسيوس Codex Theodosianus (438م) التي جُمِّعت خلال عهد ثيودوسيوس الثاني Theodosius II ومجموعة القوانين المدنية Corpus Iuris Civilis التي جُمِّعت في عهد الإمبراطور جستنيان Justinian. تضمنت المجموعة الأخيرة خلاصات Digesta (أو Pandecta باللغة اليونانية)، تألفت من نصوص متفرقة من كتابات الفقهاء الكلاسيكيين (533م)، ونصوص المعاهد Institutiones، المخصصة في معظمها لطلاب القانون (533م)، ومدونة جستنيان Codex Justinianus المنقحة (534م) وروايات جستنيان Novellae of Justinian، وهي مجموعة من القوانين الجديدة التي نُشرت بعد العام 535. يشير كثير من هذه الأدلة القانونية، ظاهريا prima facie، إلى تفشي الفساد من خلال الرشوة والارتشاء، لكن المظاهر ليست دائما كما تبدو. كما حذرت المؤرخة القانونية جيل هاريس Jill Harries، «لجأ الأباطرة في قوانينهم إلى لغة القوة المصمَّمة لمحاسبة مسؤوليهم؛ لقد فُسِّر هذا، بالخطأ في رأيي، كدليل على ارتكاب مخالفات واسعة النطاق من جانب المسؤولين، ولا سيما من قِبل القضاة»[5]. كانت اللغة المنمقة لتكتيكات مكافحة الفساد، والمستخدمة في القانون والأدبيات وفي الخطابة هي نفسها جزءا من «خطاب الكراهية» الأوسع نطاقا، والذي كان معقدا لكنه مفهوم في وقته – غير أنه كثيرا ما يصعب فهمه اليوم[6]. علينا أن نحاول فهمها باعتبارها قوانين غالبا ما كانت تتناول حالة معينة، مع التعبير في الوقت نفسه عن جهود متسقة لتحقيق الشفافية والمساءلة من خلال القانون[7].

هل كان الفساد سببا في انحطاط روما؟ (انظر أيضا الفصل الثاني من هذا الكتاب، بقلم أرينا) هل كانت أساليب مكافحة الفساد المحددة في التشريعات الرومانية المتأخرة مصدر إلهام للمساءلة أو كانت مفردات العنف المتضمنة فيها

تعمل فقط على تعويض النطاق المحدود لتطبيق القانون تحت قيادة الأباطرة القدماء المتأخرين؟ هل نشر الأباطرة الرومان التشريعات كأداة خطابية لتعزيز صورة للإشراف على شؤون الدولة، لتعمل على إضفاء الشرعية على دورهم؟ من خلال دراسة التغييرات التي أجراها دقلديانوس على تقدير الضرائب وجبايتها، والتحولات التشريعية التي جرت في القرن الرابع في أفكار مساءلة الإداريين والقضاة وحكام الولايات، وتنصيب وكلاء الإمبراطورية imperial agents للإشراف على بعض المنظمات الحكومية الأساسية مثل هيئة «الطرق العامة» cursus publicus، وتزايد تركيز الدولة على إنشاء نقابات عمالية إلزامية في الإمبراطورية المتأخرة، يشير هذا الفصل إلى أن كبار رجال الدولة الرومانية كانوا ينظرون إلى الفساد باعتباره مشكلة متفشية، حتى لو لم يكن هناك كثير مما يمكنهم فعله لإنفاذ تشريعات شاملة لمكافحة الفساد خارج عدد قليل من مراكز المدن. من المعترف به أنه يصعب تقييم فاعلية هذه التدابير من المصادر القانونية والأدبية وحدها. يعني قصور الأدلة أنه يجب استكشاف أساليب مكافحة الفساد الرومانية إلى حد كبير من خلال اللغة الموجهة «من أعلى إلى أسفل» المستخدمة في الفرمانات والمراسيم والأوامر القانونية. تنقل هذه النصوص تهديدات بالعنف الشخصي، ومحاولات لاستخدام القانون لتنظيم المجتمع، وإنشاء منظومة العصور القديمة المتأخرة من المهن الإلزامية compulsory professions التي جعلت بعض المهن والمناصب المدنية وراثية ولا مفر منها. ومع ذلك فمن خلال استقصاء قضايا الإصلاح الضريبي، والتوسع في استخدام ضباط الاستخبارات والإداريين، وإصدار تشريعات مكافحة الفساد، وإنشاء النقابات التجارية الإلزامية، فإن النطاق الواسع لاستراتيجيات مكافحة الفساد التي وضعت خلال فترة العصور القديمة المتأخرة من عهد دقلديانوس حتى وفاة جستنيان (284-565م) سيكون أسهل فهما بكثير[8].

إيرادات الضرائب، والتهرُّب الضريبي، وادعاءات العنف

تناول أحد المجالات المحورية لإعادة التنظيم الذي نفذه دقلديانوس موضوع الضرائب، والتي كانت ضرورية لتأمين الدخل لتمويل الدولة وتوسيع الجيوش. نفذ دقلديانوس ومنظومة الحكم الرباعي تعديلات على إدارة تقييم الضرائب

وتحصيلها، وهي خطوة متجذرة في محاولة زيادة الإيرادات الضريبية وتقليل التهرب الضريبي. من أجل تبليغ الجمهور بالنظام الجديد، حدد دقلديانوس فترات زمنية indictions(*) مكتوبة تفرض إيرادات ضريبية متباينة إقليميا لتحصيلها على مدى فترة معينة من خلال كلٍّ من ضريبة الأرض iugatio وضريبة النفوس capitation[9]. كان من المفترض بعد ذلك أن يُنفذ إحصاء بنحو تدريجي، فينتقل بصورة نظامية عبر الولايات من أجل تقييم كل منطقة وفقا لقدراتها ويُعاد كل خمس سنوات. جزئيا تناولت سياسات دقلديانوس قضايا التهرب الضريبي والفساد الإداري (عن طريق الابتزاز على سبيل المثال) في تحصيل الضرائب عن طريق خلق ثقافة اتسمت بالتوثيق والروتين والقانون. استلزم هذا زيادة هائلة في استخدام الحبر والبرديات والخرائط والأرشيفات المساحية ضمن منظومة حفظ السجلات المعقدة. كان من المفترض أن تُدوِّن هذه السجلات قيمة الأراضي والماشية والأشخاص كما جمعها أعضاء مجالس البلديات الذين يطلق عليهم قادة العشرة **decuriones** والمسؤولون المحليون وبيروقراطيو الإمبراطورية وحتى مسَّاحو الأراضي. كان الكاتب المسيحي المبكِّر والمنحاز لاكتانتيوس Lactantius يشتكي من الضرائب المرهِقة ومن عدد محصِّلي الضرائب في عهد دقلديانوس. ومع ذلك فإن المؤرخ أوريليوس فيكتور Aurelius Victor، الذي عاش في منتصف القرن الرابع، ينظر إلى الخطة الضريبية نفسها باعتبارها «اعتدالا مقبولا» **modestia tolerabilis**، مقارنة بالإصلاحات الضريبية التي أجراها قسطنطين الثاني Constantius II لاحقا[10]. تكشف المصادر الأدبية المتضاربة عن مدى صعوبة أن نقيِّم من هذه المصادر وحدها ما إذا كان النظام الضريبي في العهد الروماني المتأخر اعتبارا من عهد دقلديانوس وما بعده في الواقع قمعيا وعنيفا كما اتُّهم أحيانا[11].

كما اكتشف دقلديانوس بسرعة، فإن تقييم قوة العمل المتقلبة داخل اقتصاد يعتمد على إمدادات نقدية متردية كان أقرب إلى محاولة خوض النهر نفسه مرتين. تعني محاولات تثبيت الاستقرار فرضَ قيود أكبر على الحركة، خاصة فيما يتعلق بالمزارعين المستأجرين الذين عُرفوا بالمستعمرين coloni[12]. وعلى رغم جهوده تشير

(*) مدتها 15 سنة. [المترجم].

العرائض المدونة على البرديات وغيرها من المصادر المعاصرة إلى أن الفساد - خاصة فيما يتعلق بالتحصيلات غير القانونية من قبل جباة الضرائب - قد استمر فترة طويلة بعد حكم دقلديانوس[13]. خلال هذه الفترة لا مراء في أن لغة القانون أصبحت لاذعة أكثر. يمكن أن نجد مثالا على العقوبات المغلظة التي كثيرا ما أُدرجت في خواتيم المراسيم الإمبراطورية لردع الانحراف، في إعلان والي مصر عن إصلاحات دقلديانوس الضريبية المذكورة أعلاه بخصوص مقاطعة مصر. في 16 مارس 297م، وفي الوثيقة المعروفة باسم مرسوم الوالي المصري أريستوس أوبتاتوس Aristius Optatus:

صرح أريستوس أوبتاتوس، وهو أبرز ولاة مصر، بما يلي:

لقد تعلم أكثر أباطرتنا حكمة وتدبيرا، دقلديانوس ومكسيميان Maximian، والأجلاء الذين لُقبوا بأغسطس Augusti، وكونستانتوس Constantius ومكسيميان، أكثر القياصرة نبالة، كيف... أصبحت جباية الضرائب العامة تحدث بطريقة تُشعر بعض الأشخاص بالارتياح، فيما تُثقل كاهل غيرهم بالأعباء، وقد عقدوا العزم على القضاء على هذه الممارسة الشريرة والخبيثة من أجل مصلحة أقاليمهم، وعلى طرح معيار مفيد تعمل بموجبه الضرائب... يجب أيضا تذكير جباة كل أنواع الضرائب بأن يتحلَّوا باليقظة قدر استطاعتهم، لأنه إذا اكتُشِف أي شخص في المخالفة، فسيخاطر بالتعرض لعقوبة الإعدام...[14].

في حين تؤكد المصادر القانونية نزاهة وموضوعية تجديد دقلديانوس للتقييمات الضريبية لروما، فإن المصادر الأدبية لم تكن مُنصفة بالقدر نفسه. ذكر لاكتانتيوس Lactantius انتشار مسَّاحي الأراضي العدوانيين في جميع أنحاء الولايات في هذا الوقت، وهم رجال غالبا ما كانوا يعاملون السكان الأصليين كرهائن من الأعداء أكثر من كونهم رفاقا لهم من الرومان[15]. أشار الكتاب اللاحقون، مثل الخطيب الأنطاكي ليبانيوس Libanius في القرن الرابع الميلادي، ثم الكاتب الغالي سالفيان Salvian في القرن الخامس الميلادي، إلى أنه ربما كان هناك استخدام مكثف للخوف والتهديدات بالعنف مع اقتراب الإمبراطورية من تطبيق السياسة وجباية الضرائب ابتداء من أواخر القرن الثالث الميلادي وما بعده، على رغم أن هؤلاء الكتاب لم يُدرجوا أمثلة توضيحية على الممارسات في جميع أنحاء الإمبراطورية. تذكر الاقتباسات الأدبية عن عملاء الإمبراطورية العدوانيين سؤالا طرحه الكاتب الساخر جوفينال Juvenal

في أوائل الإمبراطورية: لكن من سيحرس الحراس؟ sed quis custodiet ipsos custodes?[16]. كان هذا التعليق الجانبي يخاطب الرجال المكلَّفين بمراقبة الأخلاق الجنسية للنساء، لكنه كان سؤالا مستحقَّ الطرح بخصوص عديد من المسؤولين والقضاة في العصور القديمة المتأخرة.

لا تزال شدة الثقافة الناشئة لعنف الدولة والعنف الديني في الإمبراطورية المتأخرة موضع جدل محتدم من قبل العلماء؛ ومع ذلك فمن الممكن اكتشاف روح جماعية متنامية يسهل إثباتها من الوثائق. من المرجح أن التركيز المفروض من قِبل الدولة على تجميع السجلات وحفظها وتنظيمها وإضافتها تحت إشراف حكام عصر الحكم الرباعي ساعد على تطوير روح أوسع من الموسوعية داخل الدولة وبين الأفراد[17]. يمكن رؤية التأثيرات بوجه عام في التركيز المتزايد على التقييم المنهجي، واستخدام القانون، والإجراءات الخاصة بالسجلات، وكذلك يمكن رؤيتها في المبادرات الخاصة. كان تجميع ثم تدوين المخطوطات والدساتير الإمبراطورية لـ «مدونة غريغوريوس» Codex Gregorianus التي اضطلع بتجميعها القطاعُ الخاص، و«مدونة هيرموجينيان» Codex Hermogenianus التي جُمِّعت في عهد دقلديانوس، هما أول الجهود التي بذلت في مجال القانون المنهجي منذ عهد الإمبراطور هادريان Hadrian، والمدونتان يرجع تاريخهما إلى نحو العام 291م والعام 295م، على الترتيب[18]. كانت الدولة، ومن ثم التشريعات، آخذة في التحول، ومن هنا حاول ممارسو القانون اللحاق بالركب. هاتان المدونتان هما جزء من حركة أوسع نحو تنظيم المعرفة وتصاعد الخطاب القانوني، والتي تطورت منذ أواخر القرن الثالث حتى وفاة جستنيان في العام 565م[19].

معالجة فساد الحكام والقضاة عن طريق القانون

كان سوء إدارة الولايات من قِبل المحافظين وأفعال القضاة الفاسدة موضوعا للتشريعات منذ الجمهورية. خلال قنصليته الأولى في العام 59 قبل الميلاد، كان يوليوس قيصر Julius Caesar قد سن قانونه الشامل «القانون اليوليوسي للابتزاز» lex Julia de repetundis، الذي طُبق بانتظام خلال أواخر الجمهورية وعهد الإمبراطورية[20]، وأعيد استخدامه لتنظيم السلوكً القضائي في الولايات خلال عهد

الإمبراطورية المتأخرة أيضا[21]. يشير مصطلح الابتزاز «repetundae» أو استرداد الأموال «repetundae pecuniae» إلى الأموال المستردة من المحافظين والقضاة أو بعض الموظفين العموميين الذين حصلوا من دون وجه حق على أموال من الولايات أو من مدينة روما في أثناء تقلد مناصبهم العامة. في أواخر القرن الرابع الميلادي حوكم عدد من الموظفين العموميين بنحو لافت بسبب «جريمة سوء الإدارة» male usae administrationis crimen، بموجب هذا القانون، المشار إليها في إحدى فقرات مدونة ثيودوسوس بعنوان Ad Legem Iuliam repetundarum[22]. وكثيرا ما شرْعَن الأباطرة جهودهم لمكافحة الفساد عن طريق الاستشهاد بجهود قانونية سابقة ومعروفة لمحاسبة القضاة والمحافظين والموظفين المرافقين للحكام، المعروفين بالموظفين العدليين apparitores. في كثير من الأحيان لم يكن هؤلاء الموظفون مسؤولين عن أعمالهم الخاطئة فحسب، بل يمكن محاسبة ورثتهم كذلك. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت العقوبات المفروضة عليهم عند الإدانة أشد في الإمبراطورية المتأخرة. النظر في جريمة (العنف الإجرامي) التي حصل التشريع بخصوصها باستخدام «القانون اليولياني للعنف العام» lex Julia de vi publica الذي سنه الإمبراطور أغسطس، والذي يمكن أن يخدم هدف حماية المواطنين من إساءة استخدام الحكام للسلطة (مثل تعذيب مواطن أو ربما إجباره على دفع ضرائب غير قانونية)[23]. في العام 317م، كتب الإمبراطور قسطنطين Constantine إلى كاتولينيوس Catullinus، نائب قنصل أفريقيا، أنه لم يعد بالإمكان معاقبته بالنفي إلى إحدى الجزر، لكن بدلا من ذلك ينبغي إعدامه من دون فرصة لتعليق العقوبة عند استئنافها أمام قاضٍ[24]. وبالمثل ترجع تهمة الاختلاس، المعروفة باسم peculatus، إلى القرن الأول على الأقل. كما حدث التشريع بخصوصها بموجب قانون يولياني سابق[25]. عادة ما كانت هذه التهمة تترافق مع عقوبة النفي وغرامة تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ المسروق. ومع ذلك، في عهد ثيودوسيوس الثاني، كانت جريمة تستوجب الإعدام بالنسبة إلى القضاة ومحرضيهم[26]. كان موضوع الاستشهاد بقوانين الفساد السابقة - لا سيما التشريعات اليوليانية - ومن ثم تغليظ العقوبات الأصلية سمة مميزة لكثير من تشريعات مكافحة الفساد في الإمبراطورية المتأخرة.

من الجدير بالذكر على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمدونات القانونية لأواخر العصور القديمة، نجد المواقف تجاه الموظفين الذين يستعين بهم المحافظون وغيرهم من الحكام للعمل كحراس، أو لتسجيل الوثائق أو الإملاءات، وإصدار الإعلانات الشفهية، وتوصيل الرسائل، وتنفيذ أي عدد من الأشياء التي يحتاجون إليها لمساعدتهم على الحكم[27]. كان يُطلق على هؤلاء الموظفين اسم apparitores أو الموظفين العدليين officiales، وهم رجال خاضعون للتنظيم ضمن إطار معترَف به، ومرتبطون بمختلف الدوائر البيروقراطية. يتناول عدد من قوانين القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الميلاديين الموظفين الرسميين والمسؤولين الجشعين الذين - على الأقل وفقا للأدلة القانونية وبعض الاستشهادات الأدبية لمؤرخين مثل أميانوس مارسيليانوس Ammianus Marcellinus - تعيَّن كبحُ جماحهم. في العام 331م، أشار قسطنطين إلى أن الأيدي الجريئة لهؤلاء الرجال ستُقطَع إذا لم يتوقفوا[28]. لم يكن التشويه الجسدي للمواطنين أمرا شائعا، حتى إنه كان مستهجنا بموجب القانون الروماني السابق، ومن ثم كان قانون قسطنطين مميزا من حيث طرحه هنا في سياق إساءة استخدام السلطة[29]. ثمة قانون من أوائل القرن الخامس الميلادي، وهو المنسوب إلى هونوريوس Honorius وثيودوسيوس، والذي حاول إيقاف زحف سكان المقاطعات ومجالس البلديات curiales والنقابات التجارية corpora:

> نود حماية النقابات التجارية، وملاك السفن المتعاقدين navicularii، وجميع الشركات، حتى لا يُسمَح لأي من المسؤولين التابعين لأي حاكم بفعل أي شيء يساعد على نهب الولايات[30].

قد تشير هذه القوانين إلى مشكلة مزمنة في الإمبراطورية. أو ربما كانت المشكلة منتشرة فقط في مناطق إقليمية معينة، مثل أفريقيا. وبغض النظر عن ذلك فإن هذه التصريحات كانت إحدى الطرق التي استخدمها الأباطرة للتعبير عن قلقهم بشأن رفاهية شعوبهم، وتأكيد ضرورة مراقبة الحارس الذي يُضرَب به المثل. كما ساعدت القوانين على تشجيع المواطنين على الثقة في منظومة المحاكم، بينما دعت أيضا الحكام والقضاة إلى حماية شعبهم. من المؤكد أن ثقافة المساءلة المبينة تتضح في هذه القوانين، لكن إلى جانب مبادرة المدنيين برفع القضايا والتقاضي أمام المحاكم طلبا للإدانة، ما زلنا لا نعرف كيف تمكنت الدولة من اكتشاف مثل هذه الممارسات.

كما سنناقش الآن، كانت إحدى الطرق استخدام وكلاء لجمع المعلومات الاستخبارية في الولايات، والذين كلفوا برفع تقاريرهم إلى المركز.

الوكلاء البيروقراطيون لجمع المعلومات والرقابة

بالإضافة إلى استخدام القانون لتثبيط الفساد وتنصيب الإمبراطور باعتباره سيدا مهيمنا dominus، كان هناك أيضا نهج لإنشاء أو توسيع نطاق البيروقراطية التي يمكن أن تتصدى له مباشرة. في أواخر العالم الروماني عمل الموظفون والجنود الإمبراطوريون في كثير من الأحيان وكلاء لمراقبة وفحص الممارسات الفاسدة. كان هناك بالفعل رجال أشرار أُطلِق عليهم، على سبيل السخرية، اسم المتلصصين curiosi («الجواسيس») في القرن الثالث الميلادي، والذين استشهد بهم ترتوليان Tertullian كوكلاء لجمع الضريبة الباطنية من المهنيين المشهورين الذين يعملون في أفريقيا[31]. وبالمثل كان الرجال التابعون للقائد البرايتوري praetorian prefect، والمعروفون باسم سُعاة البريد frumentarii(*)، يُستخدَمون كسعاة ومبعوثين خلال عهد الإمارة إلى جانب المضاربين العسكريين الملحقين بالجحافل من أجل التطفل والإبلاغ عن المعلومات في أثناء اضطلاعهم بأداء خدمات البريد السريع[32]. ويبدو أنه عُمِد إلى حل فيلق سُعاة البريد المشهور في ظل الحكم الرباعي، وذلك لتحسين النهج الإمبراطوري لجمع المعلومات من المحافظات. تحدث مؤرخ القرن الرابع، البيروقراطي الإمبراطوري أوريليوس فيكتور Aurelius Victor، عن هذا التطور في العام 361م في أطروحته حول فضائل القيصر. وفيها يذكر استخدام دقلديانوس للقانون، ويكشف عن محاولات الحكم الرباعي للإصلاح ثم إعادة التنظيم: «ومع ما لا يقل عن الحماس من أجل السلام، والبيروقراطية التي تنظمها أعدل القوانين وفيلق سُعاة البريد الذي تعرض للحل، والذي يتشابه كثيرا مع العملاء السريين حاليا»[33]. وبحلول أوائل القرن الرابع الميلادي، شكَّل عملاء الاستخبارات هؤلاء سلكا أكثر معيارية داخل مدرسةٍ schola رسمية. في عهد قسطنطين وليسينيوس Licinius، كان يُطلق على هؤلاء الرجال اسم «الناشطون في مجال شؤون الدولة» agentes in rebus(**) منذ العام

(*) تعني الكلمة اللاتينية في الأصل «جامعي الحنطة». [المترجم].
(**) المخبرون. [المترجم].

319م على الأقل، ويمثلون طموح استخدام وكلاء الإمبراطورية لاستئصال شأفة التهرب الضريبي والتبليغ عنه، أو الفساد أو الخيانة أو عدد من الجرائم الأخرى.

قد تكون للعملاء أنفسهم سوابق في الأصل في عصر الحكم الرباعي؛ ومع ذلك كانوا تحت إشراف قاضي قسطنطين magister officiorum الذي شُكِّل حديثا، والذي صِيغَ رسميا بعد العام 312م[34]. جزئيّا كان هؤلاء الرجال مكلفين بالإشراف على الموارد العامة، وشبكة الخيول والبغال والعربات المستخدمة في نقل الرسائل الإمبراطورية وضريبة الأموال (ولكن ليس الضرائب المدفوعة عينيّا) وكذلك - كما سنناقشه لاحقا - المنتجات التي تنتجها المصانع المملوكة للدولة والتي تسمى الفابريقات fabricate[35]. بموجب القانون دُعِم جزء كبير من تكلفة هذه الشبكة الإمبراطورية على المستوى المحلي؛ إذ قدَّم السكان المحليون العربات والحيوانات وحتى الإسكان كجزء من الرسوم المفروضة التي تُسمى الإنعام munera أو الشعائر liturgies. ومع ذلك فإن الكتاب الثامن من قانون ثيودوسيس يكشف أنه بينما كانت هناك انتهاكات لمنظومة الطرق العامة، حاول أباطرة مثل قسطنطين حماية السكان المحليين من الإفراط في استخدام الحيوانات المصادرة وحماية النظام من إساءة استخدامه للسفر الخاص بدلا من السفر لتأدية مهام الدولة. كان من الممكن شحن العناصر التي يلزم إرسالها بأمان وبسرعة عالية باستخدام البريد السريع cursus velox، مع تكليف عملاء خاصين بحمايتها (مثل الذهب أو الفضة) كضمان إضافي ضد قُطاع الطرق أو المسؤولين الفاسدين. وإضافة إلى الطرق العامة عالية التنظيم، كان المخبرون agentes مكلفين أيضا بالإشراف على الموانئ، وهي مركز رئيس آخر للمعلومات والإيرادات التي موَّلت الإمبراطورية. في خطوة حاسمة ومركزة كان الوكلاء خاضعين للمحكمة الإمبراطورية بدلا من أن يكونوا تحت الإشراف أو الولاية القضائية لحاكم الولاية أو القائد البريتواري، مما خلق مزيدا من خطوط المعلومات المباشرة إلى السلطة التنفيذية المركزية من خلال منصب رئيس مستشاري البلاط magister officiorum[36]. بحلول عهد ثيودوسيس الأول، في العام 386م، كان في وسع أولئك الرجال الترشح للانتخاب في مجلس الشيوخ بعد الانتهاء من خدمتهم كبرنسايبس principes(*) في الجيش[37]. وعلى رغم أن هذا

(*) جنود مسلحين. [المترجم].

النظام الناقص كان عرضة في حد ذاته للانتهاك، فإن فيلق المخبرين وفر مثاليا طريقا آمنا للمعلومات[38].

تشير الأدلة القانونية مرة أخرى إلى مشكلات الفساد لدى المخبرين، خاصة في عهد قسطنطين الثاني في منتصف القرن الرابع الميلادي. حذَّر قسطنطين المخبرين بأن عليهم الإبلاغ عن الجرائم للقضاة وعدم تلفيق اتهامات كاذبة قد تؤدي إلى إلقاء أشخاص في السجن بغير وجه حق[39]. في خطبته الجنائزية لتأبين جوليان، شنَّ الخطيب الأنطاكي ليبانيوس Libanius هجوما انتقاميا على هؤلاء الرجال، الذين سمَّاهم «عيون الملك» (باليونانية οἱ βασιλέως ὀφθαλμοὶ). من منظور ليبانيوس كان هؤلاء حُراسا غير خاضعين للرقابة:

> وهكذا فإن الأشخاص المعينين لمنع الجريمة هم حماة المجرم، مثل أن ينخرط كلب راعي الغنم في الصيد مع قطيع الذئاب، كما كان ذلك يُشبه اكتشاف كنز مُخفَى بحيث صرت تمتلك حصة في منجم الذهب هذا - فتتحول من الفقر المدقع إلى الثراء الفاحش على الفور![40].

أشادت الخطبة بمحاولة الإمبراطور جوليان قمعَ الفيلق، لكن في حين أن الإمبراطور كان قد توفي من فوره، فقد استمر وجود المخبرين. ومع ذلك، وعلى رغم كل الغضب الموجَّه إليهم في القانون ومن قبل سكان المقاطعات مثل ليبانيوس، كان عدد المخبرين صغيرا نسبيا مقارنة بعدد سكان الإمبراطورية الهائل، والذي يرجح أنه بلغ نحو 50 مليونا في ذلك الوقت[41]. تباين عددهم في الإمبراطورية المتأخرة، لكن قانون العام 430م حدَّد عددهم الأقصى عند 1.174 مع وضع تراتبية هرمية **cursus honorum** محددة (مسار محدد للرتب والترقيات) للترقي[42]. قد يكون عديد من أبناء العشائر **curials** قد استخدموا هذا المنصب للهروب من واجباتهم المدنية في الوطن، كما عمد كثيرون منهم إلى توريث المنصب أفراد عائلاتهم. مع وضع ذلك في الاعتبار، نرى في المخبرين وفي البنية التحتية للطرق العامة مثالين قانونيين – على رغم أنهما عرضة للفساد بوضوح - عمِلا كتكتيكات تهدف مثاليًا إلى حماية دخل الخزانة **fiscus** الإمبراطورية، والسماح بالنقل الآمن، وتوفير شبكة موثوقة لنقل المعلومات. كان هذا الطموح نفسه لتحقيق الأمن المالي من خلال تنظيم المعرفة والحماية الإدارية هو ما أثر أيضا في منظومة المؤسسات التجارية التي تنامت في الإمبراطورية المتأخرة.

المؤسسات الحكومية والعضوية الإلزامية والتحكم الإمبراطوري في التجارة

إن الأحداث المضطربة التي وقعت في منتصف القرن الثالث الميلادي على وجه الخصوص أثبتت للحكام الطامحين أن لتجهيز الجيش وتمويله بأمانٍ أهمية كبرى لنجاح أي إمبراطور روماني (وحتى استمراره في البقاء)[43]. كان إصلاح دقلديانوس للنظام الضريبي، كما وصفنا، إحدى وسائل محاولة زيادة دخل الدولة، والحماية من التهرب الضريبي، وتأمين قاعدة ضريبية للتمويل الموثوق به للخزانة الإمبراطورية، والتي يمكنها بدورها تمويل خططه لتوسيع الجيش. ثمة طريقة ثانية لضمان التمويل ومنع الانتهاكات، وهي تنظيم والإشراف على وضبط كلٍّ من سكِّ النقود coinage والتجارة. تمثل تهديد لهذا الهدف في حقيقة أن الإمبراطورية قد عانت فترة طويلة من التضخم المفرط، وانخفاض قيمة عملتها، والعملات المزيفة التي أدت في النهاية إلى انخفاض الثقة في الإمدادات النقدية، وإعاقة الاقتصاد، وتشجيع الاكتناز وانخفاض القوة الشرائية للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، فكثيرا ما كان يُلقى اللوم في هذه المشكلات النقدية على رجال الأعمال من القطاع الخاص. عالج دقلديانوس التضخم المتفشي ومشكلات الإمدادات النقدية عن طريق إصلاحات العملة التي أعادت توحيد وزن العملات الذهبية، وأعادت سك عملات معدنية من الفضة الخالصة[44]. وبالإضافة إلى إصلاحات العملة هذه، فقد لجأ مرة أخرى إلى التشريعات كآلية لتحديد الحد الأقصى للرسوم التي يمكن فرضها على السلع والخدمات. أنتج هذا الأمر المرسوم الشهير للحد الأقصى للأسعار Edict of Maximum Prices – على رغم أنه كان غير فعال إلى حد كبير.

يعود تاريخ المرسوم إلى نوفمبر أو ديسمبر 301م، وقد اشتمل على أسعار أكثر من ألف سلعة، وعلى الأجور القياسية لعديد من المهن. حتى لو كانت تتجاوز حدود التطبيق العملي، فإن عشرات القطع المنقوشة التي عُثر عليها في مدن الإمبراطورية الشرقية تزودنا على الأقل بنظرة ثاقبة على سوق العمل الروماني في أوائل القرن الرابع الميلادي وتكشف مجددا عن نظام حاول تقييم وأرشفة وفرض التنظيم على إمبراطورية غير منضبطة[45]. وعلى رغم أن الإصلاحات الحديثة التي أجراها دقلديانوس واستخدامه للتشريعات للتصدي للأسعار الباهظة قد لوحظت من قِبل الباحثين المعاصرين منذ فترة طويلة، يُمكن اعتبار تأسيسه

لروابط حكومية لأصحاب المهن (مثل الاتحادات collegia والروابط corpora) بمنزلة محاولة إمبراطورية لتأمين السلع والخدمات الضرورية لعمل الدولة. ومن خلال الالتفاف على التعاقد مع موردي القطاع الخاص على بعض السلع وزيادة بيروقراطية الرقابة من خلال الروابط المهنية الحكومية عالية التنظيم، أمكن مكافحة التلاعب بالأسعار وتخفيف حدتها فيما يتعلق ببعض السلع[46]. على هذا النحو قد يجدُر بنا أن ننظر في إنشاء هذه المؤسسات، والتي كانت في كثير من الأحيان مماثلة للنقابات المهنية غير الطوعية، كتكتيك لمكافحة الفساد في العصور القديمة المتأخرة.

من المرجح أنه في زمن دقلديانوس، في أواخر القرن الثالث الميلادي، بدأت المصانع الحكومية المسماة بالفابريقات تعمل من أجل تزويد الجيش مباشرة بالملابس والدروع[47]. وعلى رغم أن حرفيي القطاع الخاص واصلوا العمل والتوريد للجيش، فقد عمل إنشاء هذه المصانع على تأمين الإمدادات اللازمة للجيش وتجنُّب مخاوف مثل الأسعار الباهظة. كان بوسع الفيالق أن تعتمد بسهولة أكبر على سلاسل التوريد وتحدد ميزانيتها وفقا لذلك. كان العمال في هذه المصانع المملوكة للدولة يُعرَفون باسم الصنَّاع fabricenses (باليونانية Φαβρικήσιοι)، ونُظموا في هيئة تُدعى رابطة الصنَّاع corpus fabricensium، التي يشرف عليها كبير مستشاري البلاط («سيد المكاتب») الذي كان يُشرف أيضا على مختلف المكونات الأخرى لإدارة القصر، وناشطي الشؤون، ودائرة الطرق العامة وبعض كتبة الدولة. انتشرت قرابة 40 فابريقة حول مقاطعات شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي الغرب أُنشئت في بلاد الغال وإليريا Illyria وإيطاليا. بالإضافة إلى إنشائه للفابريقات المملوكة للدولة، سعى دقلديانوس أيضا إلى السيطرة على العمال في دور سك العملة monetae الذين كانوا يضربون العملات الذهبية والفضية والبرونزية التي تُتداول داخل الإمبراطورية. ظلت دار سك العملة المتنقلة moneta comitatensis تتبع الإمبراطور من أجل سك العملات في الموقع، ومن ثم يمكن الإشراف عليها من كثب، كما سمح بعدد محدود من دور سك العملة الإمبراطورية الثابتة داخل الإمبراطورية. كانت إصلاحات دقلديانوس بخصوص سك العملات محليا والسيطرة على عمال سك العملة بداخلها مستوحاة جزئيا من سلفه أوريليان[48]. إن التركيز المتزايد على تنظيم والإشراف والسيطرة على

كل من الصناع العاملين في الفابريقات وصاغة النقود monetarii العاملين في دور سك العملة قد يُظهر هوسا مبررا لتأمين سلاسل التوريد بأقل تكلفة ممكنة.

كانت مؤسسات صناع الدروع والعاملين بدور سك العملة الذين تستخدمهم الدولة جزءا من الحركة الأكبر نحو المهن الإلزامية في الإمبراطورية المتأخرة، وهي حركة صارت تضم النساجين وصانعي الصباغ الأرجواني والبغَّالين muleteers، وهو غيض من فيض المهن التي أخضعت للتنظيم ضمن منظومة المؤسسات هذه[49]. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نرى هذا الاتجاه بين أصحاب الحرف الذين ساهموا في الإمدادات الغذائية التي كانت تغذي الجيش، وساهموا في توفير غلال الإمبراطورية المعروفة باسم الأنونا annona. وقد أصبح عديد من المهن المساهمة في الإمدادات الغذائية إلزاميا أو خاضعا لسيطرة الدولة في الإمبراطورية المتأخرة، بمن في ذلك موردو لحم الخنزير suarii، والخبازون pistores، وصيادو الأسماك piscatores وعمال الشحن navicularii. وفيما يتعلق بموردي لحم الخنزير، يرجع هذا التغيير أساسا إلى التعديلات التي أُجريت على حصص لحم الخنزير. مثل كثير من الفابريقات، كانت الدولة تشتري احتياجاتها من لحم الخنزير من تجار خاصين، لكنها طورت علاقات أوثق مع نقابات موردي لحوم الخنزير خلال أواخر القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث الميلادي في عهد آل سيفيران Severans. كان لحم الخنزير جزءا منتظما من الأنونا في عهد أوريليان في أواخر القرن الثالث، وفي عهد قسطنطين في 324 أو 326م، كانت الخدمة داخل المؤسسة إلزامية munus[50]. كان عديد من مربي الخنازير والخبازين، مثل كثير من الأفراد المرتبطين بمنظومة الأنونا للخدمة الإلزامية، من كبار ملاك الأراضي. وقد أُجبر ملاكُ الأراضي هؤلاء على تقديم وتلبية حصصهم المختلفة، كما حددتها الدولة[51]. وتؤكد عديد من القوانين الواردة في مدونات ثيودوسيس الثاني ثم جستنيان على أنه لا يُسمح للأفراد المرتبطين بالنظام المؤسسي بالهروب من الخدمة عن طريق اكتساب مراتب شرفية عليا، أو الانضمام إلى الكنيسة أو ممارسة الخداع من أجل التهرب من التزاماتهم تجاه الدولة. حتى إن هذه القوانين سمحت بسحب الأفراد إلى أعمالهم بالقوة إذا لزم الأمر، على رغم أنه من الصعب تحديد عدد مرات ممارسة هذا التهديد بالعنف[52].

وصف بعض الباحثين الحديثين نظام المهن الإلزامية والوراثية في كثير من الأحيان في الإمبراطورية الرومانية المتأخرة بأنه «نظام طبقي» caste-system؛ ومع ذلك لا

يزال يتعين علينا النظر في الفصل بين المثالية القانونية والواقع القابل للتنفيذ[53]. ببساطةٍ لم تكن هناك قوة كافية من الشرطة الحضرية أو عدد كافٍ من الجنود المخصصين لغرض الإشراف على كل حرفي يفر من الاتحاد أو النقابة التي ينتمي إليها إلى حظيرة عالم البحر المتوسط من دون تراخيص للسائقين أو قواعد بيانات الهوية التي يمكن من خلالها تحديد هوية الأشخاص بفاعلية. يمكننا أن نرى الفشل في محاولة ربط مختلف المهن بالخدمة في قانون صدر عن أركاديوس Arcadius وهونوريوس Honorius في يوليو 398م. في ذلك القانون يأمر الإمبراطوران القائد البريتواري إيوتشيانوس Eutychianus بما يتعين الاضطلاع به إذا حاولت مجموعات معينة من الناس الالتجاء إلى كنيسة: العبيدُ، وخادمات المنازل، وأعضاء المجالس البلدية decurions، والمدينون العامون، والمدَّعُون العامون، وجامعو أسماك الصبغة الأرجوانية أو المعنيون بالحسابات العامة أو الخاصة الذين يحاولون اللجوء إلى كنيسة سيخضعون للاعتقال القسري والإعادة[54]. يبدو أن كثيرين داخل مؤسسات الدولة كانوا يوفون بالتزاماتهم - سواء كان ذلك صنع الأسلحة أو الأصباغ أو الملابس أو زراعة الحبوب أو ربما توريد لحم الخنزير. ومع ذلك من المؤكد أنه كان هناك من فروا من الالتزامات المُناطة بهم، على رغم المحظورات القانونية العنيفة. كانت الاتحادات الإلزامية إحدى الطرق التي سعت بها الدولة الرومانية المتأخرة إلى تجنب ارتفاع الأسعار وتأمين السلع والخدمات الضرورية لدعم الدولة والمستفيدين من الأنونا والعسكريين، لكن إلى حد كبير، مثل منظومة الطرق العامة، ظل النظام عرضة للاحتيال أو الابتزاز أو التهرُّب من الخدمة.

القانون ومفردات النظام الأبوي والسلطة والخوف

نفسُ الأباطرة الأغسطيين، غراتيان Gratian، وفالنتينيان Valentinian، وثيودوسيوس، وصولا إلى ماترونيانوس Matronianus، وهو قائد dux وحاكم سردينيا: من أجل أن تسبب معاقبة رجل واحد خوفا في كثير من الناس، فإننا نأمر بإخضاع ناتاليس Natalis، القائد السابق، لوصاية الحارس الشخصي الإمبراطوري، حتى لو كان غير راغب في ذلك، في الولاية التي نهبها... حتى يدفع أربعة أضعاف...[55].

في القِسم نفسه من القانون اليوليوسي بشأن الابتزاز، والذي جُرِّد فيه القضاة المدانون بالفساد من شرفهم، تُسجل مدونة ثيودوسيوس حقيقة أنه في العام 382م، صار القائد السابق المدعو ناتاليس عبرة واضحة لجميع الحكام الحاليين والمستقبليين. وقد أجبره أحد حراس المرافقين الإمبراطوريين على العودة إلى الولاية التي استولى على الأموال فيها، ومن ثم سداد أربعة أضعاف الأموال التي نهبها. كما تشير قضية ناتاليس، اعتُرف ببث الخوف من خلال القانون. كان القصد من هذا الخوف ردعَ الناس عن ارتكاب جريمة ما، لكنها لم تكن فكرة جديدة ظهرت في الإمبراطورية المتأخرة؛ إذ اعتمد استخدام القانون لتخويف المتورطين في الفساد ببساطة على سوابق ماضية. كما لاحظنا سابقا، كثيرا ما كانت العقوبات تُغلَّظ، وأصبح التهديد بالعنف أشد وضوحا في التشريعات القديمة المتأخرة. بدأت الحماية الجسدية التي عملت سابقا كنوع من الدرع القانونية لعديد من الأفراد ذوي المكانة العالية تتآكل في العصور القديمة المتأخرة، مما جعل مزيدا من الأشخاص عرضة للعقاب البدني أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه على رغم أن مفردات القانون صارت أشد قسوة، فقد بقيت في كثير من الأحيان رسالة من القلق الأبوي في كثير من التشريعات الرامية إلى القضاء على الممارسات الفاسدة.

إذا عدنا إلى مرسوم الأسعار القصوى للعام 301م، فسنرى في الديباجة أن حكام ربع البلد Tetrarchs حددوا بدقةٍ الأسباب وراء قرارهم لتثبيت أسعار سلع وخدمات بعينها في كل أرجاء الإمبراطورية:

> لأن من يمتلك قلبا بهذه القسوة أو الذي أبعد نفسه عن الشعور الإنساني إلى درجة أنه يجهل أنه لم يكن يشعر بالفعل بالشؤون التجارية، سواء حدث في البضائع أو في التعاملات الجارية في صخب المدن وضجيجها - إلى حد أنه قد سمح بارتفاع وقح في الأسعار؟ لا تخفف وفرة البضائع ولا الخصوبة على مر السنين من هذه الشهوة الجامحة للنهب[56].

في الوثيقة عمد حكام كلٍّ من الشرق والغرب - دقلديانوس، وماكسيميان Maximian، وقسطنطينوس خلوروس Constantius Chlorus وغاليريوس Galerius – إلى وصف أنفسهم جماعيا كحماة للجنس البشري بأَسره. لقد نصَّبوا أنفسهم كرجال اضطروا في نهاية المطاف إلى كسر صمتهم الطويل من أجل حماية الناس من التجار الجشعين. إضافة

إلى ذلك مثلت تلك أيضا، من دون شك، محاولة لتأمين إصلاحات دقلديانوس النقدية الأخيرة من الانهيار تحت وطأة التضخم. وعلى رغم أنه ثبت لاحقا أن المرسوم غير قابل للإنفاذ، فإن مبرراته نقلت بالفعل مخاوفَ الناس العاديين من خلال قانون أُرسِل إلى الولايات، وتُرجم إلى اللاتينية واليونانية، ونُقش على الحجر، ومن ثم هيئ للأفراد في المدن المختلفة لقراءته علانية.

مِثلَ جميع التدوينات في الماضي والحاضر، كان مرسوم الحد الأقصى للأسعار إنجازا خطابيا هائلا. ففي العام 301م أمكن للمرسوم توصيل قوة وقلق الأباطرة إلى سكان الإمبراطورية الغاضبين. ومن المؤكد أن القلق الذي أُعرِب عنه من أجل مصلحة الشعب، والموجود في هذا المرسوم أو ربما في روايات جستنيان اللاحقة، ربما كان مجرد قشرة تخفي محاولات استئصال ممارسات محددة كانت تعرقل تمويل أو إدارة الإمبراطورية. كما يعلم مؤرخو العصور القديمة جيدا، فإن إعادة بناء المقاصد كثيرا ما كان يتطلب كثيرا من التخمين. ما يجب الإقرار به هو أن مفردات القانون الروماني قد تكون مُربكة للقراء المعاصرين، وربما لا تنقل إلينا الرسالة نفسها التي نقلتها إلى مواطني الإمبراطورية المتأخرة. على سبيل المثال، فمن المرجح أن أي قارئ معاصر يكتفي بتصفح قوانين العصور القديمة المتأخرة المدرجة في مدونة ثيودوسيس أو مدونة جستنيان سيظن أن القضاة كانوا فئة من الفاسدين، المرتشين، والمشتبه فيهم تماما[57]. ومع ذلك، من الصعب قياس مستويات الادعاء، ومعدلات الإدانة، أو حتى الاستجابة الشعبية لهذه القوانين.

الاستنتاجات

لم تكن الممارسات الفاسدة وتكتيكات مكافحة الفساد تطورا فريدا للإمبراطورية المتأخرة. فلطالما كانت إساءة استخدام السلطة لتحقيق الربح الشخصي جزءا معترفا به منهجيا من الحكومة الرومانية وموضوعا للتشريعات في عهدي الجمهورية والإمبراطورية. كما لاحظ المؤرخون كانت السلطة دائما للبيع[58]. ومع ذلك فقد أصبحت الاتهامات المباشرة للممارسات القضائية والإدارية والعشائرية decurial والجماعية موضوعات أكثر تواترا في النصوص القانونية للعصور القديمة المتأخرة أكثر مما كانت عليه في التشريعات السابقة التي وصلت إلينا[59]. وفي العصور القديمة

المتأخرة، كانت محاولات إيقاف ومعاقبة الفساد داخل الجهاز القضائي، وجباية الضرائب، والإدارة الإمبراطورية، وأحكام القضاء، وبين الروابط المهنية المتعلقة بمنظومة المؤسسات، كانت تحدث من قِبل الإمبراطور من خلال التشريعات، وعن طريق التعديلات التي أدخلت على هيكل النظم المهنية التي كانت تزود الإمبراطورية بالمؤن وتُطعمها. أدى التحول النصي في القانون الروماني إلى التأكيد على الرقابة والحماية من الفساد إلى رفض كثيرين الزيادةَ الواسعةَ في الممارسات الفاسدة اعتبارا من القرن الثالث الميلادي. أثرت هذه التشريعات في إدوارد غيبون Edward Gibbon، الذي اقترح أن مزيجا جماعيا من الترف والمسيحية والبيروقراطيين والفساد الداخلي هو ما أدى في نهاية المطاف إلى تدهور روما ثم سقوطها. ومنذ العام 1776، ظلت وجهات نظر غيبون التي تعود إلى عصر التنوير مؤثرة في التقييمات الحديثة للإمبراطورية المتأخرة، وقطعت الفترة التي سبقت دقلديانوس عن الإمبراطورية المتأخرة بساطور غير مبرَّر. أما مفهوم الإدارة المتأخرة غير الفعالة والمختلفة بنحو متميز، فقد تعزز لاحقا بفعل كتابات رامزي ماكمولن Ramsay MacMullen المؤثرة عن الفساد في العصر الروماني المتأخر، والتي جادل فيها بأن الممارسات الفاسدة كانت متوطنة[60]. ومع ذلك فقد بدأ الباحثون القانونيون في الآونة الأخيرة يقللون من أهمية مزاعم الفساد واسع الانتشار والخبيث من خلال النظر في كيف أن الخطاب القانوني قد ساهم في «سقوط» أكثر صورية مما حدث بالفعل (انظر أيضا الفصل الثاني من هذا الكتاب، بقلم أرينا)[61].

وفقا لما جادل به البعض فإن لغة وخطاب تكتيكات مكافحة الفساد في العصور القديمة المتأخرة تُكتشَف إلى حد كبير من خلال القوانين المتعلقة بجباية الضرائب، والمجال القضائي، والإدارة الإمبراطورية والروابط المهنية. ومع ذلك، فهناك انفصال بين هذه النصوص وبين الواقع المَعيش داخل الإمبراطورية، كما هي الحال اليوم. أفضل خبراء الممارسات القضائية الخاطئة في العصور القديمة المتأخرة، جيل هاريس، ربما صاغتها بأفضل صورة كما يلي: «إن خطاب القوانين الإمبراطورية حول القضاة... الذي يُظهر مخاوف بشأن المساءلة، كان موجودا منذ عصر أغسطس فصاعدا، ولكن يُعبَّر عنه الآن بصورة أشد تأكيدا، وفقا للأعراف اللغوية للعصر، وينفذ بصرامة»[62]. وقد دُمجت هذه المفردات التأكيدية في التشريعات التي حكمت الإمبراطورية

الرومانية المتأخرة، بل وامتزجت بالنثر الأدبي لكتاب مثل لاكتانتيوس وليبانيوس وسالفيان. تحتوي هذه النصوص على ادعاءات عديدة بسرقة البيروقراطيين للأموال، أو تهرب حكام الولايات من واجباتهم في مجالس البلديات، أو فرار بعض عمال سك العملة بالذهب من دار سك العملات الإمبراطورية، لكن من غير الواضح تماما ما إذا كان الفساد قد زاد فعليا في الإمبراطورية المتأخرة - أو أن الأباطرة ببساطة كانوا أقرب احتمالا للتصدي له. أيا كان الأمر فكثيرا ما استخدم الأباطرة الرومان المتأخرون الدساتير القانونية لنشر التهديدات بمصادرة الأراضي والعنف البدني والغرامات في محاولة لكبح جماح هذه السلوكيات، لكن تجدر الإشارة إلى أنهم تحولوا أيضا إلى أساليب أقل إثارة: تحسين حفظ السجلات، وتعيين وكلاء بيروقراطيين، ومسح الأراضي، وجمع المعلومات، وإنشاء جمعيات مهنية إلزامية من أجل التصدي للفساد. إذا طبقنا هنا تعريف مايكل جونستون المذكور آنفا (راجع مقدمة هذا الكتاب) للفساد باعتباره «الانتهاك، وفقا للمعايير القانونية أو الاجتماعية التي تشكل منظومة مجتمع بعينه للنظام العام، لدور أو مورد عمومي من أجل منفعة خاصة»، فسنتمكن حينئذ من تجنُّب خطر تطبيق قالب القرن الحادي والعشرين، وبدلا من ذلك، أن نضع مؤشرات لما كان يعنيه الفساد في الإمبراطورية المتأخرة. حتى لو لم تكن لدينا بيانات كافية لتحديد ما إذا كان الفساد قد ازداد في الإمبراطورية الرومانية المتأخرة، فإن طرق مواجهة الحالات المتصوَّرة لانتهاك أو سوء تدبير السلطة - بما في ذلك اختلاس أموال الدولة والفساد والابتزاز والعنف المفرط وسوء الإدارة - تساعدنا على فهم التعريف المتغير للفساد لدى أباطرة العصور القديمة المتأخرة، وتكشف مجتمعة أن تكتيكات مكافحة الفساد قد أصبحت أكثر تنوعا وعنفا وتوثيقا من أي وقت مضى.

شكر وتقدير

أنا ممتنة للتعليقات التي قدَّمها محررو هذا الكتاب، وكذلك الاقتراحات والملاحظات التي قدمتها لي جوليا هيلنر Julia Hillner. لكنني أتحمل المسؤولية وحدي عن كل الأخطاء.

الباب الثاني

العصور الوسطى

4

محاربة الفساد بين النظرية والتطبيق:
أرض دجلة والفرات في مرحلة انتقالية ما بين القرنين الـ 9 والـ 11

مايكي فان بيركل

«لا يُسمَع هنا الصوت الخالص للشخص «العادي» إلا على نحو متقطع للغاية، إن وُجد»

ربما كانت إساءةُ استخدام السلطة والاختلاسُ ظاهرة منتشرة في كل مكان، لكنها لم تكن مقبولة عموما في مجتمعات الشرق الأوسط قبل العصر الحديث. انطوت السجلات والروايات التاريخية وكتب الآداب السلطانية (مرايا الأمراء mirrors for princes) والأدلة الإدارية والكتابات القانونية على إدانة المسؤولين الذين يسيئون استخدام سلطتهم ومناصبهم لإثراء أنفسهم، والذين يهملون واجباتهم ويتلقَّون الهدايا من أجل تحقيق مكاسب خاصة، والذين يختلسون الأموال فيما يتعارض مع مصلحة الجمهور أو الحكومة. تؤكد هذه المصادر نفسها

مسؤولية الحاكم عن تصحيح هذه الأخطاء: كان من المفترض أن يحمي الحاكم العادل رعاياه من المسؤولين الظالمين، وهو واجب يستلزم في كثير من الأحيان اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد. حتى الآن لا توجد إلا بالكاد بحوث عن ممارسة مكافحة الفساد في الشرق الأوسط قبل العام 1500. حظيت نظرية الحكم الرشيد على النحو الموصوف في كتيبات الإدارة وكتب الآداب السلطانية بمزيد من الاهتمام[1]. للبدء في الانتقال إلى ما هو أبعد من البحوث الحالية، سيتناول الجزء الأول من هذا الفصل مسألة ما عرَّفه وتصوَّره المعاصرون في المنطقة التي تسمى الآن «العراق» باعتباره فاسدا ما بين القرنين التاسع والحادي عشر. يجادل الفصل بأن هناك فجوة بين الأول والثاني، أي بين النظرية والتطبيق. في بعض الأحيان، كان ما وُصف بأنه فاسد في الكتابات النظرية والقانونية بعيدا عما يُدرَك كسلوك غير مقبول في الممارسات اليومية، كما يتضح من السجلات ومجموعات الحكايات التاريخية.

وفي الوقت نفسه يجب أن ندرك أن التمييز بين المصادر المعيارية وتلك التي تصف الممارسات اليومية هو أبعد ما يكون عن الوضوح. تشمل المصادر الموجودة لدينا كتب التاريخ والأدلة الإدارية وكتب الآداب السلطانية ومجموعات الحكايات التاريخية والأعمال القانونية. وعلى رغم أن الإدارة المركزية للعباسيين وخلفائهم ربما أنتجت آلافا مؤلفة من الوثائق (الورقية في معظمها)، لم تتحمل محفوظات بغداد آثار الزمن، وباستثناء مصر وأفغانستان، لم يتبقَّ سوى حفنة من الوثائق الأصلية من معاقل تلك الإمبراطوريات[2]. وفي غياب وثائق الممارسة، يجب استنتاج الإجراءات اليومية والممارسات الإدارية من الروايات التاريخية، وهي غنية جدا بالتفاصيل، لكنها كثيرا ما تصف المواقف التاريخية بطريقة تنطوي على الوعظ، ومن ثم فإن الأمثلة التي تطرحها للحُكمَين الرشيد والسيئ تشبه إلى حد كبير ما نجده في الأدلة الإدارية والكتب القانونية. ومع ذلك ففي وصفها تزعم أنها تعرض أمثلة واقعية للسلوك الفاسد وتدابير مكافحة الفساد التي ربما بدت حقيقية بالنسبة إلى المعاصرين، لأنها مأخوذة من الحياة اليومية أو تنعكس عليها.

ما تشترك فيه كل هذه المصادر هو المنظور الذي كُتبت منه. على عكس عالِم الأنثروبولوجيا أو العالم السياسي المعاصر الذي يمتلك عديدا من الدراسات

الاستقصائية، والتي يطرح فيها المواطنون آراء شخصية حول وجهات نظرهم بشأن الفساد، فإن جميع المصادر المستخدمة في هذا الفصل قد كتبها أفراد النخبة من أجل النخبة الذين كانوا هم أنفسهم جزءا من النظام الإداري الذي يصفونه؛ فالمؤلِّفون هم البيروقراطيون في زمانهم. لا يُسمع هنا الصوتُ الخالص للشخص «العادي» إلا على نحو متقطع للغاية، إن وُجد.

سيتناول الجزء الثاني من هذا الفصل تدابير مكافحة الفساد التي اتخذتها السلطات العباسية Abbasid وخلفاؤها. سأركز على حقبة من التحولات، من ذروة الإدارة العباسية في القرن التاسع، وصولا إلى تفكك الإمبراطورية وصعود البويهيين Buyids الشيعة في العراق من القرن العاشر إلى القرن الحادي عشر وظهور الأتراك السلاجقة Seljuq Turks على الساحة. ستسمح لنا هذه الفترة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والدينية العميقة بتتبع التغيير والاستمرارية في سياسات مكافحة الفساد وممارسات السلطات المتتابعة. لتوضيح هذه العوامل، سيبدأ الفصل بمقدمة للتطورات العامة في الأجهزة الإدارية لهذه الأنظمة المتعاقبة.

العباسيون، والبويهيون، وصعود السلاجقة

في مرحلة مبكرة بالفعل، استغل الفاتحون العرب السجلات المكتوبة وامتلكوا نوعا من الأجهزة الإدارية التي يديرها الكتبة[3]. وبعد أن أخضعوا أجزاء من الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية، اعتمد الحكام العرب على الأنظمة الإدارية لأسلافهم. في البداية احتفظوا بمعظم الكتبة العاملين في هذه الأجهزة. وبالمثل فقد اعتمدوا كثيرا من الممارسات الإدارية والكتابية لهذه الأخيرة، بما في ذلك لغاتها (اليونانية والقبطية والفارسية). ومع ذلك فقد أدخلوا أيضا عددا من الابتكارات الإدارية وبدأوا في استخدام الوثائق باللغة العربية، وتلك ثنائية اللغة باليونانية والعربية. لا تزودنا المصادر المتاحة بإجابات حاسمة بشأن التنظيم الدقيق للإدارة في العقود التي تلت الفتوحات. على الأرجح أُنشئ مكتب إداري (ديوان)، وقد سُجِّل فيه الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على معاش أو راتب من خزانة الدولة، في غضون عشر سنوات بعد وفاة النبي محمد (ﷺ)[4]. أُنشئ

مزيد من المؤسسات المتخصصة في عهد الخليفة الأموي Umayyad الأول، معاوية Mu'awiya (حكم من 661 إلى 680م) وما بعدها.

في عهد الأمويين والعباسيين، توسَّع النظام الإداري. وبحلول نهاية القرن التاسع وبداية القرن العاشر، كان جهاز الدولة العباسية منظمة شاملة تضم عديدا من الدوائر المتخصصة، والمقسمة إلى مكاتب منفصلة (يشار إليها عموما باسم المجالس)، ويعمل بها مئات الموظفين المدنيين. خضعت هذه التقسيمات إلى وحدات إدارية لعديد من التغييرات والتطورات على مدى التاريخ العباسي، ولكن بوجه عام، كانت هناك عدة دوائر للضرائب على الأراضي، وواحدة لملكية الأراضي، وواحدة للشؤون العسكرية (للتعامل مع التعيين في الجيش ودفع رواتب الجند)، وواحدة لتغطية نفقات المحاكم، وواحدة للخزانة، ودائرة للمحفوظات chancery تصدر عنها الوثائق الرسمية، ودائرة للبريد (كلفت أيضا بجمع المعلومات الاستخباراتية) وعدة وحدات متنوعة(5). أُنيط كل ديوان بمهامَّ تخصصية متنوعة، تُشير المصادر بنحو غير متسق إلى أنها كانت تُنفَّذ من قِبل مكاتب منفصلة أو موظفين مخصصين. كانت دار المحفوظات، على سبيل المثال، تنفذ مهام مثل تسجيل أسماء المرسلين والمرسل إليهم، وإعداد مسوَّدات من الوثائق، وتحويل المسودة إلى نسخة نهائية وفتح وتوزيع البريد الوارد(6).

كان الموظفون المهنيون يتلقون رواتب شهرية، والتي تباينت وفقا لمناصبهم ضمن التسلسل الهرمي(7). من أجل تعيينهم، كان مسؤولوهم يعتمدون على شبكات معارفهم غير الرسمية والشخصية. كانت المناصب توزع عموما من خلال العلاقات الأسرية وأنظمة الرعاية. واعتبارا من القرن التاسع كثيرا ما كان المسؤولون يعيَّنون من المناطق البعيدة عن بغداد. حلت أسر السكرتارية الجديدة هذه محل بعض العائلات القديمة التي نشأت في عهد أسلاف العباسيين، أي الأمويين. كانت الأجيال الأولى من الكتبة عموما ذات خلفيات غير إسلامية وغير عربية، لكن هذا تغير في عهد العباسيين، على رغم أن الأقليات الدينية ظلت ممثلة تمثيلا جيدا في إدارات بغداد والولايات الأخرى طوال هذه الفترة.

تُعتبر بداية القرن العاشر لحظة فارقة في تاريخ الدولة العباسية. بدأت السلطة السياسية للخلافة في الانهيار وبدأت بغداد تفقد

قبضتها على الولايات النائية. انخفضت إيرادات الولايات بقدر كبير، وحتى المناطق البعيدة عن بغداد، أي الأراضي الخصبة بين دجلة والفرات، لم تعُد تنتج سوى جزء صغير مما كانت تُنتجه سابقا. لقد استُهلك العراق بفعل سنوات عديدة من الحملات ضد الجماعات المتمردة ونقص الاستثمارات. وبسبب الحاجة إلى النقد الفوري، لم تعد معظم الضرائب تُجبَى عبر منظومة للضرائب المباشرة، بل تُمنح لممولي عقود جباية الضرائب بالوكالة (الالتزام) tax farming. كانت الخلافة على وشك الوقوع في أزمة مالية. أما الوزراء، الذين لم يتمكنوا من جمع الأموال للجيش، فقد تعاقبوا بعضهم وراء بعض بسرعة محيرة، وكان القادة العسكريون هم من يمسكون بزمام الأمور. تمرد الجيش، ومع ذلك ظلت مؤسسات وروتين الجهاز البيروقراطي المعقد موجودة وفعالة.

تزامن فقدان السيطرة على الولايات مع ظهور أسر حاكمة جديدة. استولى الديالمة Daylamites الآتُون من سواحل بحر قزوين الجنوبية على أجزاء من إيران؛ وتمرد الأكراد الآتُون من جبال زاغروس: كما أصبح الزيديون Zaydis في اليمن والفاطميون Fatimids في شمال أفريقيا مستقلين. كانت القوة الأكثر تهديدا في أوائل القرن العاشر هي القرامطة Qaramita، وهي حركة شيعية من البحرين، والتي اجتاحت جنوب العراق. لكن ديالمة شمال إيران كانوا هم من قدَّم الأسرة الحاكمة التالية للعراق، أي البويهيين الشيعة. أصبح اللقب الرسمي للحكام البويهيين هو أمير الأمراء (قائد القادة) لدى الخلفاء العباسيين، لكنهم في الواقع أصبحوا الحكام الفعليين لأرض دجلة والفرات في منتصف القرن العاشر[8].

مع وصول هؤلاء الحكام الجدد، لم تختفِ المشاكل المالية لإدارة العراق، لكن ما تغير هو طبيعة ونطاق الجهاز الإداري. ومثلَ أسلافه لم يتمكن الحاكم الجديد، معز الدولة Mu'izz al-Dawla (حكم من 945 إلى 967م)، من جمع ما يكفي من المال للجيش، الذي تألف من أتباعه من الديالمة والقوات التركية التي استقرت في بغداد في عهد أسلافه. ولحل هذه المشكلة بدأ في توزيع المنح

(الإقطاع) - وهو ترتيب إداري يخصص الضرائب الواردة من منطقة معينة للجنود كمقابل لرواتبهم - مما أدى إلى تفكيك النظام المالي القديم، والذي صار الآن مهترئا، للتحصيل الضريبي المباشر، أو الالتزام، ودفع الرواتب[9]. ووفقا للوزير البويهي المعاصر مسكويه Miskawayh (توفي 1030م)، فقد أصبح الجزء الأكبر من العراق «محصنا من فرض ضريبة الأراضي وخارجا عن سيطرة جباة الضرائب»[10].

نتيجة لذلك تقلص حجم الدوائر العباسية القديمة بقدر كبير، في حين بقي هيكلها كما كان في القرن التاسع وبداية القرن العاشر إلى حد ما: دوائر لضريبة الأراضي والإقطاعيات، والالتزام، والجيش والنفقات والخزانة والمراسلات الرسمية وهلم جرا. ووفقا للوزير البويهي نفسه، مسكويه، الذي بدا مفرطا في اليأس بسبب ضياع البيروقراطية العباسية الكبرى، «لقد أصبحت معظم الدوائر غيرَ ضرورية وخاملة»[11]. وكذلك فقد تغيرت خلفية موظفي الجهاز الإداري أيضا. كان الوزراء وكبار المسؤولين الجدد عموما ذوي خلفية فارسية. وعلى الأرجح، ظل من يشغلون الدرجات الأدنى في التسلسل الهرمي يأتون من المناطق البعيدة عن بغداد، وهو ما يرجع أساسا إلى أنهم كانوا أكثر دراية بالطرق التي يمكن بها استخلاص إيرادات العراق[12].

في العام 1055 غزا السلاجقة الأتراك بقيادة طغرل بك Tughril Beg بغداد وطُرد البويهيون من المدينة. وقد أدى وصول السلاجقة السُّنَّة إلى قلب المد الشيعي وتغيير التركيبة العِرقية للعراق. لم يستقر السلاجقة في عاصمة دائمة لكنهم تنقلوا بين عدة مدن ومعاقل. تألفت محكمتهم في معظمها من القادة العسكريين، والوزير الذي كان يسافر أيضا مع المحكمة. وكذلك فعل الوزير الأشهر للسلاجقة، نظام الملك Nizam al-Mulk، الذي خدم الحاكمَين المتعاقبَين ألب أرسلان Alp Arslan (حكم من 1063 إلى 1073م) وابنه مالك شاه Malik Shah (حكم من 1073 إلى 1092م)، خلال ذروة سلطنة السلاجقة الكبرى في العراق وبلاد فارس. ومثلَ كثير من أسلافه في عهد البويهيين، كان نظام المُلك من أصل فارسي. كان معظم أفراد الطبقة البيروقراطية يترددون على المحكمة، لكنهم لم يسافروا معها. كانوا أيضا أساسا من أصول فارسية. وقد

استمر غير المسلمين (اليهود والمسيحيون) في العمل في الإدارة.

مثلَ البويهيين، استخدم السلاجقة نظام المنح (الإقطاع iqta) على نطاق واسع، وكذلك ظلت أجهزتهم الإدارية بدائية بالمثل، غيرَ أن هيكلها خضع لبعض التغييرات. كانت لا تزال هناك دائرة للسكرتارية ودائرة مالية تدير الضرائب والإقطاع ودائرة للخزانة، لكن مما سبب أسى كبيرا لدى الوزير نظام الملك أن السلاطين السلاجقة لم يُبدوا اهتماما كبيرا بالحفاظ على شبكة البريد والتجسس الكلاسيكية، والتي - بحسب قوله - كانت تعمل بنحو جيد في منع «الإهمال والكسل والطغيان» بين المسؤولين[13]. باختصار، فقد تغيرت خلفية ودين الحكام ونخبتهم الإدارية خلال القرنين العاشر والحادي عشر، وعلى رغم تقلص الجهاز الإداري بدرجة كبيرة بعد انهيار الإمبراطورية العباسية، فإن هيكلها يُظهر استمرارية لافتة للنظر.

تعريف الفساد

شهد القرنان التاسع والعاشر انتشار أدبيات نُصحِ الحكام وأعضاء النخبة السياسية. وتزامن نشر نصوص النصح مع توسع الجهاز الإداري وتزايد إنتاج النصوص بوجه عام. وقد أوضح عديد من الأدلة الإدارية المتخصصة قواعد ومعايير الكتابة السكرتارية المناسبة. وعملت المؤلفات التي تناهز في حجمها الكتبَ على توجيه الحكام نحو الصواب. وإضافة إلى ذلك تحتوي سجلات تلك الفترة على عديد من الأمثلة الأخلاقية للحكم الرشيد والسيئ، في حين ناقشت الكتابات القانونية المُثل العليا للحكم العادل. ليس هناك شك في أن الأفكار المتعلقة بالسلوك المقبول وغير المقبول في السياسة والتوقعات بشأن محاربة السلوكيات الجائرة كانت واسعة الانتشار في العراق خلال القرون التاسع والعاشر والحادي عشر. وعلى رغم عدم وجود مصطلح عام لوصف الفساد في المصادر العربية المعاصرة، فإنه يبدو أن التعريف الأقرب للفساد هو عكس الحكم الرشيد.

تؤكد المصادر الموجودة فكرة وجود اتفاق على الشر الأخلاقي المتمثل في سوء الإدارة، بما في ذلك إساءة استخدام السلطة والتصرفات المالية لتحقيق

مكاسب خاصة. ومع ذلك فهذه القواعد الأخلاقية لا تتوافق بالضرورة مع المُثُل الحديثة، ولا يُفهَم الفساد بالطريقة التي يفسرها بها البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية في الوقت الحاضر. لا يبدو أن محاباة الأقارب كما هي كانت مصدر قلق لكتبة النظم البيروقراطية. ومع ذلك فإن مؤلفي السجلات التاريخية والنصوص الاستشارية كانوا يشيرون بين حين وآخر إلى أفراد محدَّدين، كثيرا ما كانوا من أبناء الكتبة الكبار، الذين وصفوهم بأنهم غير أكفاء أو غائبون.

إذن ما الذي كان يُعتبر شرا أخلاقيّا؟ إن المصطلح الأقرب في اللغة العربية الذي كثيرا ما يُستخدَم في المجال الأخلاقي هو «الظلم»، ويعني «التصرف بطريقة تتجاوز الحد الملائم وتتعدى على حق شخص آخر»[14]. وهو يُستخدم عموما للإشارة إلى الإثم والظلم، خاصة من قِبل السلطات الرسمية. كان من المتوقع أن يضطلع الحكام بإزالة الظلم، وكان في وسعهم فعل ذلك من خلال ديوان المظالم mazalim (من الجذر نفسه باللغة العربية). بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تعبيرات لوصف الأنواع المحددة من سوء المعاملة والاختلاس الرسمي.

اتسمت النصوص القانونية بدقة عالية بخصوص (جوانب) السلوك المستحقة للعقاب. وعلى سبيل المثال فهي تُعيِّن بالتفصيل الحد الفاصل بين الهدايا المسموح بها (الهبة) والرشا غير القانونية (الرشوة)[15]. يتمثل الرأي السائد في أن الهدية المسموح بها هي شيء لا يرتبط به أي شرط، بينما تُعتبَر الرشوة هدية مقدمة إلى شخص ذي سلطة سياسية بهدف الحصول على مساعدته أو دعمه. وإدانة الرشوة في هذه النصوص واضحة جدا. فوفقا لحديث شريف روي كثيرا عن النبي محمد (ص)، فإن لعنة الله تحل على الراشي والمرتشي والرائش (الوسيط بينهما)[16].

لكن التفريق بين أنواع المصادر، أي بين مُثُل الكتابات القانونية والممارسة اليومية كما هو موصوف في السرد التاريخي، يصبح مفيدا هنا. ففي حين أن نصوص القانون والحديث ترفض الرشوة بكل وضوح، لا سيما في سياق إجراءات المحاكم، فإن الروايات التاريخية تذكر أمثلة كثيرة على المسؤولين الذين يقدِّمون الهدايا إلى رجال البلاط بهدف الحصول على دعمهم السياسي. وهي تصف هذه الممارسات بوصفها حقائق كانت جزءا لا يتجزأ من الواقع

السياسي، غالبا من دون تعليقات سلبية. ربما لأن تبادل المنافع كان عنصرا رئيسا في العلاقات داخل هذه الدوائر، يبدو أن الحكم السياسي على الرشوة كان أخف من الرأي القانوني.

في المقابل اهتمت معظم أدبيات النصح والروايات التاريخية بنوع آخر من الحوكمة السيئة: اختلاس موارد الدولة وابتزاز دافعي الضرائب. وقد عُرِّفت هذه الممارسات في المصادر بعدة طرق بما في ذلك، على سبيل المثال، «الاستيلاء على إيرادات الدولة» (اقتطاع الأموال السلطانية[17]، و«إهمال مصلحة إدارة الولاية» (التقصير في شيء من أمور العمل)[18]، و«وضع أعباء جائرة (mu'an) على الرعية»([19]. ومن ثم من المتوقع من المسؤول أو الحاكم العادل أن يحارب الابتزاز والاختلاس بسبب آثارهما المدمرة في الرعية وفي تمويل الدولة. على سبيل المثال يقال إن البيروقراطي المثالي للعصر العباسي، علي بن عيسى 'Ali b. 'Isa (المتوفَّى في العام 946م) كثيرا ما يذكِّر عماله بإرسال كامل مبالغ الضرائب التي جمعوها. في خطاب موجه إلى حكام الولايات في العام 913م، يُفترض أنه كتب، على سبيل المثال:

> هذه هي بداية السنة، وهي بداية موسم جديد ووقت جباية ضريبة الأراضي. لا أعلم شيئا أحتاج إليه أو أذكركم به؛ سأطالبكم فقط بإرسال جزء كبير من هذه الأموال... اعلموا أنه لن يكون لديَّ أي تساهل أو عبث بأي من حقوق قائد المؤمنين [الخليفة]، ولن أترك درهما واحدا من ماله مفقودا[20].

وبالمثل، ولكن بعد ذلك بوقت طويل، حذَّر الوزير السلجوقي نظام الملك أصحابَ الإقطاع من استغلال الفلاحين الذين يجمعون دخلهم منهم:

> يجب أن يعلم المسؤولون المكلفون بمهام (الإقطاع) أنه ليست لديهم أي سلطة على الفلاحين إلا أن يأخذوا منهم - بكل لطف - المبلغ المستحَق للإيراد الذي كُلِّفوا بتحصيله؛ وعندما يتسلمونه يجب أن يتمتع الفلاحون بالأمن لأنفسهم وممتلكاتهم وزوجاتهم وأطفالهم، وأن تكون سلعهم ومزارعهم مصونة؛ يجب ألا يكون للمُكلَّفين (أصحاب الإقطاع) أي مطالب أخرى عليهم[21].

كذلك تتخلل سجلاتِ هذه الفترة حكاياتٌ عن اختلاس المسؤولين، مع رفض مماثل على وجه العموم. وفي بعض الأحيان وقع الاختلاس باستخدام طرق مبتكرة، ولكن في معظم الأحيان كان المسؤولون ببساطة يملأون جيوبهم كلما أمكنهم ذلك. على سبيل المثال يقال إن ابن الفرات Ibn al-Furat، الذي صوره مسكويه بأنه النظير القوي والماكر لـ«الإداري الجيد» في عصره، علي بن عيسى، أمر بتحويل مبلغ 70 ألف دينار مباشرة من خزانة الدولة إلى محفظته الخاصة، حيث سجلها كذبا كمدفوعات للجيش[22]. قيل إنه خلال فترة ولايته الثانية كوزير (917-18م) جمع دخلا غير قانوني بلغ 1.2 مليون دينار، وهو مبلغ هائل مقارنة بميزانية الدولة بأكملها التي تراوحت بين أربعة عشر وخمسة عشر مليونا[23].

ما دور المجالين العام والخاص، البارزين في معظم التعاريف الحديثة للفساد، في هذا؟ لا تقدم المصادر شرق الأوسطية من العصور الوسطى تمييزا واضحا بين هذين العالمين. من ناحيةٍ كان الاختلاس يُشجَب باستمرار بسبب آثاره السلبية. ولم يكن من المفترض أن يحصل المسؤول الذي كان يتقاضى راتبا شهريا، أو الجندي الذي يتلقى دخله من الإقطاع على أموال إضافية مخصصة لخزانة الدولة. ومن الناحية الأخرى فمحاباة الأقارب أو المحسوبية في تعيين المسؤولين - وهي انتهاك واضح آخر للفصل بين المجالين العام والخاص، وفقا للتفسيرات الحديثة - لم تُشجب بالكاد من حيث المبدأ، ويبدو أنها كانت جزءا من الروتين اليومي لمنظومة الإدارة.

هناك غموض مماثل في التمييز بين الخزانتين العامة والخاصة. ففي عهد العباسيين كانت الخزانة المركزية في بغداد (بيت المال) مستودعا لجمع وتوزيع إيرادات الدولة من المال والسلع العينية. كان بيت المال يقسَّم إلى محفظة الخليفة الخاصة وخزانة عمومية، أو عامة. وكانت أهم مصادر دخل المحفظة الخاصة هي إيرادات الخليفة وأمواله التي آلت إليه عن طريق المصادرة والميراث. كان الخليفة، على سبيل المثال، يرث ممتلكات خدامه الأرقاء والمحرَّرين إذا لم يكن لهم ولد. ونظرا إلى أن الخليفة كان يتحكم في الخزانتين الخاصة والعامة، فإن التمييز بين الاثنتين لم يكن جامدا للغاية. كانت الإيرادات العامة، مثل الغرامات وبعض الضرائب، تصل عموما إلى الخزانة الخاصة. ومن الناحية

الأخرى كانت الخزانة الخاصة للخليفة تعمل في بعض الأحيان كاحتياطي للعجز العام. وهكذا، على سبيل المثال، أُجبِر الخليفة المقتدر al-Muqtadir (حكَم من 908 إلى 932م) ذات مرة على دفع 300 ألف دينار من خزانته الخاصة لاسترضاء القوات المتمردة[24]. ومع ذلك فقد اعتُبرت هذه التجاوزات خطيرة من الناحية السياسية - فقد اضطر بعض الوزراء إلى الاستقالة بعد طلب مدفوعات مقدمة من الخزانة الخاصة - ووصفت في المصادر بأنها نوع من الحكم السيئ[25].

أصبحت الحدود بين الخزانة العامة للدولة والمحفظة الخاصة للحاكم ملتبسة بقدر متزايد في عهد البويهيين والسلاجقة. وعلى رغم أنه ظل هناك فصل رسمي بين الاثنين، كما كان هناك موظفون مختلفون مسؤولون عن واحدة أو الأخرى، فقد احتفظ حكام السلاجقة، على سبيل المثال، بمستودعات للأموال والأسلحة في معاقلهم في جميع أنحاء الإمبراطورية وموَّلوا حملاتهم العسكرية من هذه المنشآت الخاصة ظاهريا[26]. كان التباين بين مفاهيم الممتلكات الخاصة والعامة واضحا أيضا عند استدعاء المسؤولين لمُساءلتهم عما غنموه من مناصبهم. وخلال إجراءات التسريح هذه (التي ستناقش لاحقا) لم يُجبَر المسؤولون المنتهية ولايتُهم على سداد العائدات التي حصلوا عليها بطريقة غير قانونية، ولكن إذا كانت الدولة في حاجة إلى النقد، فقد يخسرون أيضا عائداتهم وأصولَهم العائلية المطلوبة قانونا. وبهذه الطريقة أصبحت سياسة مكافحة الفساد نوعا من التغطية على مصادرة أصول المسؤولين الأثرياء.

وعلى رغم التغييرات في الممارسات السياسية والدينية، وبدرجة أقل الممارسات الإدارية على مدار القرون التاسع والعاشر والحادي عشر، يبدو أن الأفكار والنظرية السياسية للحكم العادل وانتهاكاته ظلت ثابتة إلى حد بعيد. استمر التركيز على الآثار السلبية للسلوك الجائر، وبخاصة الاختلاس والابتزاز، من العصر العباسي حتى عهد الوزير السلجوقي نظام المُلك. وتكمن حداثة نصوص مثل مؤلفات نظام الملك في أن تحذيراته من السلوك غير المقبول أخلاقيّا امتدت إلى الواقع الإداري الجديد للمنح (الإقطاع)، لكن آثارها ظلت كما هي إلى حد ما. فهل يمكن قول أشياء مماثلة عن تدابير مكافحة الفساد الفعلية التي اتخذها الحكام والإدارات المتعاقبة؟

مكافحة الفساد

تشير المصادر المعاصرة إلى سلسلة من التدابير والمؤسسات التي استُحدثت لتعريف ومكافحة السلوك الجائر بين المسؤولين الحكوميين. ثلاثة من هذه، التي تظهر بنحو بارز في النقاشات حول إساءة استخدام المنصب، ستناقَش في هذا القسم: إجراءات الالتماس والرد، والإجراءات الإدارية ضد المسؤولين المفصولين، ودوائر التدقيق المرفقة بالدوائر المالية للإدارة.

النظام الأول الذي يبرز بوضوح في المصادر كوسيلة للتعامل مع المسؤولين الفاسدين هو إجراء الالتماس والرد - وهو ما يشار إليه عموما، ولكن بنحو غير متسق، باسم المظالم. يتمثل أحد أهم موضوعات أدبيات النصح في الحاكم المثالي الذي يجلس ويستمع إلى مظالم رعاياه ويصلح الأخطاء. من بين هذه المظالم يبدو أن تلك المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبها مسؤولون حكوميون كانت الأبرز. يستحق الأداء الفعلي لإجراءات الالتماس والرد في العصر العباسي مزيدا من الاستكشاف. لا يبدو أنها كانت مؤسسة قضائية منفصلة ومعترفا بها ذات ولاية محددة بوضوح. ومع ذلك قد نفترض أن سلطات الولايات وتلك المركزية كانت تتعامل مع الالتماسات الواردة من رعاياها، وأن الالتماسات التي تشكو من إساءة استخدام المنصب كانت بارزة بين هذه الالتماسات. وتصف روايات عديدة كيف تعامل الزعماء والحكام والخلفاء مع هذه القضايا، وأقاموا العدالة. كثيرا ما اتسمت هذه النصوص بطابع معياري، فتعرض المواقف التاريخية كأمثلة على الإدارة السيئة التي صححها الحكم العادل واختُتمت بنهايات سعيدة. يبدو أنها تعرض وضعا مثاليا. ومع ذلك فإن وجود عديد من الالتماسات الفعلية على الورق وصحائف البردي من مصر يدل على أننا لا نتعامل مع مجرد سيناريو مثالي، وأن الالتماسات ضد المسؤولين الظالمين كانت ممارسة فعلية[27].

بالنسبة إلى الإدارة المركزية في بغداد تشير السجلات إلى أنه في الأيام الأولى لحكم العباسيين، كان الخليفة نفسُه يجلس للاستماع إلى الملتمسين. ومع ذلك فسرعان ما صار يمثله وزيره أو أعضاء إدارته. وإضافة إلى ذلك يبدو أن فريقا من الكتبة كان يرد على الالتماسات الروتينية، ويعد الالتماسات الأشد تعقيدا للنظر

فيها. يقال إن مقدمي الالتماسات كانوا يأتون من «المناطق النائية والتخوم البعيدة لشرح شكاواهم»[28]. تشمل المظالم جُباةَ الضرائب مفرطي الحماس، وسوء المعاملة والعنف من جانب كل أنواع المسؤولين، والضرائب غير القانونية التي فرضها الولاة.

استمر ديوان المظالم في العمل في عهد البويهيين. وبالفعل فقد كانت واحدة من أولى حالات الكشف النظري لفضائح هذه المؤسسة من تأليف الماوردي al-Mawardi (تُوُفِّي 1058م)، وهو فقيه قانوني وقاضٍ ودبلوماسي عمل لدى الخلفاء العباسيين تحت إمرة البويهيين. في أطروحته السياسية «الأحكام السلطانية» (The Ordinances of Government)، وضع الماوردي قواعد هذه المؤسسة، مؤكدا مجدَّدا أهميتها في تعقب المظالم المتعلقة بالضرائب والاضطهاد من قِبل المسؤولين[29]. ومع ذلك، فعلى عكس الممارسات التي دُرست على نحو أفضل لمعاصريهم – الفاطميين - فقد ظلت الممارسة اليومية لعملية الالتماس لدى البويهيين منطقة مجهولة. هناك بعض الإشارات إلى وجود ديوان منفصل للمظالم كما كان يعمل في عهد العباسيين[30].

عندما أقدم السلاجقة على طرد البويهيين، قدَّموا أنفسهم على الفور باعتبارهم حكاما عادلين، وذلك جزئيا عن طريق ترؤس ديوان المظالم وتصحيحهم للأخطاء[31]. وقد كتب وزيرهم نظام المُلك في كتابه «سِيَر الملوك» Book of Government:

لا بد للملك من الجلوس يومين في الأسبوع لاستلال العدل من الظالمين، وإنصاف الرعية والاستماع إلى مطالبهم بأذنيه دونما وسيط، والبت في أهم الشكاوى التي تُعرَض عليه، وإصدار حكمه فيها. كذلك من اللائق تسليم بعض الالتماسات المكتوبة إذا كانت مهمة نسبيّا، وعليه أن يُصدر حكما في كل واحدة منها. إذ لا يكاد يشيع في المملكة أن الملك يستدعي إليه المتظلمين وطلاب العدل يومين أسبوعيا، ليستمع إلى مطالبهم وتظلماتهم، حتى يخاف الظالمون فيكفُّوا أيديهم عن الناس، ولا يجرؤ أحد على الظلم والتمادي خشية العقاب[32].

من المشكوك فيه ما إذا كان هذا الوصف التفصيلي للجلستين الأسبوعيتين يمثل ممارسات فعلية، على رغم أنه في زمن العباسيين ظهر جدول زمني مماثل في المصادر. وإضافة إلى ذلك هناك دلائلُ قوية على أن الحكام السلاجقة فوضوا

أيضا الرد على التظلمات والالتماسات إلى وزرائهم وولاتهم، بل الأرجح إلى الكتبة الأدنى مستوى في الجهاز الإداري[33]. ومع ذلك فإن هذه التلميحات إلى الممارسة اليومية لتقديم الالتماسات في عهد السلاجقة، على رغم احتياجها إلى مزيد من التوضيح، تشير إلى أنها ساهمت في شرعيتهم[34].

أما النظام الثاني الذي تعامل مع الفساد في هذه الفترة فتألَّف من الإجراءات المتخَذة ضد المسؤولين المفصولين، والتي يشار إليها عموما باللغة العربية باسم «المصادرة والمناظرة». خلال القرن الثامن، كان مسؤولو الدولة المفصولون يُستدعَون للمساءلة عن غنائمهم من المنصب، وكانوا يُجبَرون على التوقيع لدفع مبلغ التعويض[35]. ولدينا علم أفضل بالإجراءات ضد المستويات العليا للإدارة. كان مصيرهم مرتبطا بمصير الوزير، سواء في تقلُّد مناصبهم أو فقدانها. وكثيرا ما قُبض على الوزراء المفصولين وكبار المسؤولين المفصولين، وزُج بهم في السجن قبل استجوابهم. كان من الممكن أن تُجرَى هذه الاستجوابات في جلسات شبه عامة، حيث يحضر الحكام والقادة العسكريون والخليفة. وسواء عن طريق مفاوضات سلمية أو من خلال استجواب قاسٍ وعنيف من قبل الإدارة العليا الجديدة، كان يُتوصَّل إلى اتفاق على السداد لخزانة الدولة[36].

كما ذُكر أعلاه كانت العلاقةُ بين الغرامة والمبلغ الفعلي الذي سبق اختلاسه ضعيفة. وفي أوقات الأزمات المالية غالبا ما حاول المسؤولون الجُدُد الاستيلاءَ على أكبر قدر ممكن من المال من زملائهم المفصولين. وفي أوقات أخرى كانوا يكتسبون أفضلية سياسية أكبر من خلال عقد صفقات مع المسؤولين السابقين وإخضاعهم لاستجواب لطيف وترتيبات سداد معتدلة وليس إذلالهم.

في بعض الأحيان كانت المبالغ التي تدخل خزانة الدولة عن طريق المصادرة من المسؤولين هائلة. انطبق هذا عادة في أوقات الأزمة المالية. على سبيل المثال دفع الوزير المذكور آنفا، ابنُ الفرات، وكبارُ مسؤوليه وحلفاؤُه ما مجموعه 4.4 مليون دينار في المحاكمات التي انعقدت بعد السقوط الثالث لابن الفرات من الوزارة في أوائل القرن العاشر[37]. يتضح حجم هذا المبلغ عند مقارنته بالإيرادات الضريبية للدولة ضِمن ميزانية العام 918م، والتي بلغت 14,501,904 دنانير[38]. وبمعنى آخر أدت المبالغ المُستَرَدة من المسؤولين المفصولين دورا مهما في الوضع

المالي المروع لفترة مثل أوائل القرن العاشر. وعلى رغم أن «المصادرة» كانت شائعة طوال العهد العباسي، فإن المؤلفين المعاصرين كتبوا باستياء عن المبالغ الهائلة المصادَرة والاستجوابات القاسية التي أُجريت في أوائل القرن العاشر، مما يشير إلى وجود نظام أقل تشدُّدا في فترات زمنية أخرى. بطبيعة الحال قد تكون لديهم مصلحة في تضخيم الموقف عن طريق عرض هذه الممارسات باعتبار أنها تختلف جذريا عن الكيفية التي كان ينبغي أن تكون عليه، وكيف كانت في أوج ازدهار الحكم العباسي.

تبرُز تباينات مماثلة من دراسة أوصاف ممارسات المصادرة في عهد البويهيين والسلاجقة. فيبدو أن تغريم الموظفين كان شائعا طوال تلك الفترة[39]، لكن المعاصرين وصفوه بأنه كان أشد قسوة وأكثر تواتُرا في أوقات الأزمات المالية وعدم الاستقرار السياسي[40]. كان هذا أوضح ما يكون عندما خلَف الوزراءُ بعضهم بعضا بسرعة، وتحاربت الفصائل لتعزيز حجتها لدى الأمراء من خلال المطالبة بالمبالغ الهائلة التي يمكنها انتزاعها من سابقيها. وبالنسبة إلى السلاجقة، على سبيل المثال، جادل المعاصرون بأنه لم تكن هناك أي مصادرة في عهد ألب أرسلان، وكان عدد قليل منها في عهد ابنه مالك شاه، فيما حدثت زيادة هائلة في عدد الحالات بعد وفاة الأخير ووفاة وزيره المخضرم نظام الملك، مما يشير مرة أخرى إلى إدانة للنظام في أقسى أشكاله[41].

أما المؤسسة الثالثة التي يمكن استخدامها لمحاربة سوء الإدارة فهي دائرة التدقيق (ديوان أو مجلس الذمم). كانت دوائر التدقيق معروفة بالفعل في عهد الأمويين الأوائل، ومن ثم فقد تكون مبنية على نماذج بيزنطية[42] (للاطلاع على مزيد من الأمثلة على التدقيق خلال فترة ما قبل الحداثة، انظر الفصل الخامس بقلم فيتوريا والفصل السابع بقلم غيلتنر). في العصر العباسي، رُبطت دوائر التدقيق بجميع الدوائر المالية الرئيسة: النفقات، والشؤون العسكرية، والأراضي المملوكة للدولة ومختلف أقسام دائرة الضرائب العقارية، مثل ديوان المشرق (للولايات الشرقية)، وديوان المغرب (للولايات الغربية) وديوان السواد (للعراق). كانت دوائر التدقيق المختلفة تتمركز أحيانا في مكتب واحد، يُطلق عليه اسم «الأذِمَّة al-azimma». تتمثل مهام دوائر التدقيق هذه في مراجعة

حسابات الأقسام الرئيسة للدوائر المالية والتأكد من صحة دفاترها ومن توازن الحسابات. وإضافة إلى ذلك كانت تحتفظ بنسخة ثانية من كل وثيقة صادرة من أجل منع الاحتيال والاختلاس[43].

يوضِّح أمين سر البويهيين ورئيس دائرة المحفوظات، هلال الصابئ Hilal al-Sabi، أداء دائرة التدقيق وتأثيره في عهد أسلافه في حكاية مُسلية تصف دورها الغامض في مكافحة الحكم السيئ. فعندما منح الخليفة العباسي السادس عشر المعتضد al-Mu'tadid (حكم من 891 إلى 902م) واحدة من محظياته قطعة من الأرض، وقَّع وزيرُه الوثيقة على الفور. وبناء عليه أصدر مدير دائرة القصر وثيقة بالموافقة على المنح خلال ساعتين. غيرَ أن مدير دائرة التدقيق المختص ماطل في الموافقة، بحجة أنه يجب البحث بدقة في شرعية المنحة في سجلات دائرته قبل أن يوافق عليها. وعندما اشتكت المحظية من هذا التأخير إلى الخليفة، نصحها بأن تفعل ما يفعله كل الناس، أي إغواء المسؤول بالمنح والهدايا. وهكذا تمت تسوية الأمر، وقبِل مدير دائرة التدقيق رشوة بناء على أمر الخليفة[44].

في عهد البويهيين يبدو أن الإدارة المتقلصة عموما أدت إلى دمج جميع دوائر التدقيق في أمانة واحدة. ووفقا لما ذكره مسكويه، فقد أُلغيت تماما في بعض الأحيان من قِبل الوزراء الذين شعروا بالضيق من اضطلاع المسؤولين بتدقيق حساباتهم. وذكر مسكويه رأيه في العملية بكل صراحة، مُدَّعيا أن دائرة التدقيق كانت بمنزلة «جهة رقابية على الوزراء»، وأن إلغاءها «سيؤدي إلى تدمير كل من الدخل والنفقات»[45].

ظلت دائرة التدقيق تعمل في عهد السلاجقة، لكنها حملت اسما مختلفا، وهو ديوان الإشراف، برئاسة مسؤول يُشار إليه باسم المُشرف. كانت للمشرف في العصر العباسي وظيفة مختلفة بعضَ الشيء، ولكنها مسيطرة أيضا، حيث كان يُرسَل، عادة في حملات مخصصة، إلى ولاية معينة للتفتيش على إدارتها المالية[46]. وفي عهد السلاجقة كان عمل المشرف مرتبطا بمعظم الدوائر المالية، على المستوى المركزي ومستوى الولاية. وينص كتيِّب إداري معاصر عن وظيفة مشرف الولاية على أنه «لا ينبغي فرض أي مبالغ نقدية أو عينية أو إنفاقها من

دون علمه وتفويضه». وإضافة إلى ذلك كان عليه «التحقيق في شؤون دافعي الضرائب والفلاحين حتى لا يفرض عليهم جُباة الضرائب والكتاب والمسؤولون مطالبات غير لائقة، أو يُحمِّلوهم أعباء إضافية»[47].

تشير هذه المؤسسات المختلفة بوضوح إلى أن الحكم السيئ لم يكن محددا فحسب، ولكنه اعتُبر أيضا مشكلة تستلزم اهتماما متواصلا من الحكام وكبار المسؤولين. ومن الناحية الأخرى فعلى رغم أن الاختلاس كان مستنكَرا من قِبل المعاصرين، فإن معاقبة المسؤولين الفاسدين كانت هينة إلى حد ما. ففي أثناء الاستجواب بعد فصلهم، كانوا يظلون رهن الاعتقال أحيانا. ومع ذلك لم يكن حبسهم إجراء عقابيا، بل كان وسيلة إكراهٍ للتأكد من أنهم سيتنازلون كرها عن جزء من ثرواتهم على الأقل. وبعد أن يتفقوا على السداد، غالبا ما كان يُطلَق سراحهم ويُعادون إلى مناصبهم.

الاستنتاجات

كان متوقَّعا من المؤلفين العباسيين والبويهيين والسلاجقة أن يكتبوا عن السلوكيات الجائرة من جانب المسؤولين الحكوميين، إذ كان واضحا أنهم قلقون بشأنها. كانت فكرة عدم استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة منتشرة على نطاق واسع في النصوص المعاصرة. يتضح هذا بنحو خاص في الطرق التي حدث بها تناول الاختلاس والابتزاز في أدبيات النصح والسجلات. ظلت أفكار السلوك العادل والجائر من دون تغيير كبير خلال التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المضطربة والعميقة خلال الفترة ما بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين. طوال هذه الفترة عُرِّف الفساد ضمنيا على أنه عكس الحكم الرشيد. ويبدو أن اختلاس إيرادات الدولة كان مصدر القلق الرئيس للمجتمع، في حين أن محاباة الأقارب لم تُثِرْ أي مخاوف على الإطلاق.

تتضح الاستمرارية أكثر في التدابير التي اتُّخذت لمكافحة الفساد. إن إجراءات الالتماس والرد (المظالم) التي يمكن من خلالها للناس تقديم شكاواهم من سوء المعاملة على أيدي المسؤولين، وإجراءات الفصل الإداري (المصادرة أو المناظرة) التي حدث من خلالها استدعاء المسؤولين المفصولين إلى المحاسبة

وتدقيق الحسابات (ديوان الذمم أو ديوان الإشراف) التي تتحكم في الدوائر المالية ظلت جميعها تعمل طوال هذه الفترة. ومع ذلك يبدو أن نطاق الجهاز الإداري عموما، وتلك المؤسسات على وجه الخصوص، قد تقلص بسبب الأشكال الجديدة غير المباشرة لجباية الضرائب وإدارتها.

وعلى رغم هذه الاستمرارية المعيارية والمؤسسية، هناك بعض الاختلافات في حجم الاهتمام الذي أولاه المؤلفون المعاصرون لسياسة الفساد ومكافحة الفساد. فعلى سبيل المثال نجد قدرا أكبر من الاهتمام بالممارسات الجائرة في المصادر التي تصف أوائل القرن العاشر، عندما بدأت السلطة السياسية للخلفاء العباسيين في الانهيار. وهناك اهتمام مماثل بالفساد في السجلات التاريخية التي تصف حكم السلاجقة بعد أيام ألب أرسلان ومالك شاه. لكن مسألة ما إذا كانت هذه الزيادة في الاهتمام في المصادر تتوافق مع عودة حقيقية للفساد تظل مسألةَ تخمين. يبدو أن الاهتمام بالفساد كان جزءا من اهتمام أوسع بالأزمة السياسية خلال هذه الفترات، والذي يتماشى مع المفاهيم الزمنية الأعم للتاريخ المتعلق بصعود وزوال سلطة الأسر الحاكمة.

في ظل غياب بيانات ووثائق الممارسة التي يمكن قياسها كميا، من الصعب تقييم فعالية هذه التدابير المختلفة لمكافحة الفساد. وعلى رغم الاهتمام الواضح بالانتهاكات، والدعوات لضمان الحكم الرشيد والوجود المستمر لمؤسسات تحارب الشر الأخلاقي، لا يمكننا التعرف على حركة خطية تشير إلى فساد أقل أو سياسة أفضل لمكافحة الفساد على مر الزمن - ولا يدَّعي المعاصرون حدوث مثل هذا التطور. إن مثال مدير دائرة التدقيق، الذي تحكم في قرار مالي أصدره الخليفة لمصلحة خليلته، ثم تقبل هو نفسه رشوة، قد يُذكِّرنا بالضعف المُدرَك للنظام برمته. أما نصوص النصح العديدة التي تُكرِّر مرارا وتكرارا ما يجب على المسؤولين ذوي الحس الأخلاقي والمهني إظهارُه، فربما صُممت كأحد أشكال مكافحة الفساد والتنشئة الأخلاقية للسلوك العادل، أما هل ساهمت فعليا في تطوير عقلية ثقافية تنبذ الإساءة والاختلاس فهو أمر مشكوك فيه.

عموما، كما يقول أندريه فيتوريا في الفصل التالي، لا يمكن فصل مشكلة الفساد عن القيود والتناقضات الملازمة لحكومة العصور الوسطى. ومع ذلك

يمكن النظر إلى عديد من أوجه التشابه المذهلة في تدابير مكافحة الفساد التي اتخذها الحكام في نظم الحكم الثلاثة المختلفة في العصور الوسطى التي ندرسها في هذا الكتاب باعتبارها نقطة انطلاق للتوصل إلى فهم أفضل لأداء تدابير مكافحة الفساد في مجتمعات ما قبل الحداثة عموما.

شكر وتقدير

استفاد هذا الفصل بقدر كبير من المناقشات والتعليقات النقدية التي أبداها زملائي الباحثون في مشروع «أنتيكورب» ANTICORRP في جامعة أمستردام، جي غيلتنر، وجيمس كينيدي، وروناالد كروزي، وأندريه فيتوريا. كما إنني ممتن للغاية لويليام تشيستر جوردان William Chester Jordan لنقده المُفيد وتعليقاته الثاقبة على نسخة سابقة من هذا الفصل.

5

سياسات العصور الوسطى المتأخرة ومشكلة الفساد: فرنسا وإنجلترا والبرتغال (1250-1500)

أندريه فيتوريا

في العام 1258 توجَّه رجل من بلدية سينليس Senlis يُدعى هنري دي فورو Henri de Foro إلى بيريفوند Pierrefonds، حيث عاش ناظر أملاك bailli فيرماندو Vermandois، ماتيو دي بون Mathieu de Beaune. كان يحمل معه 25 جنيها توريا pounds of Tours كان ينوي، بإقراره هو، أن يشتري بها مودة ناظر الأملاك. لم يكن ناظر الأملاك في المنزل عندما وصل إلى هناك، لذا حاول هنري إقناع زوجة ناظر الأملاك بقبول الهدية، لكنها رفضتها. لم يكن هنري ليستسلم بسهولة، ولذلك أخفى المال في المنزل،

«لم تكن هناك عتبةٌ ثابتة للتسامح مع الفساد»

وأخبر زوجة ناظر الأملاك بمكانه وسألها إن كانت تستطيع الاعتناء به. ردت عليه قائلة، وهي أقل تصميما: «سيوبخني سيدي إذا علم بذلك»، فطمأنها هنري قائلا: «لا تخافي يا سيدتي: لدي أعمال مع ناظر الأملاك، فإذا وبخك على هذا، فسأكون سعيدا بالتحدث معه وحل الموضوع»[1].

كان عالَم هنري دي فورو وماثيو دي بون عالما حقق فيه تبادل الهدايا وظيفة اجتماعية مهمة كعلامة على اللياقة والاحترام، كما يوضح جورج برنارد وكلير تايلور في فصليهما. في هذه الحالة بالذات، ربما كانت زوجة ناظر الأملاك مُحقة في التفكير بأن الهدايا التي حملها هنري كانت تهدف إلى تأدية دور مختلف تماما، وأنها لم تكن خالية من اللوم تماما. ربما كانت تعرف أن هنري ورجالا آخرين من سينليس يحاكَمون من قبل زوجها بتهمة الهرطقة، مما أعطى تلك الهدية التي عُرضت بإصرارٍ السمةَ الواضحة للالتزام. وبفضل الفقيه القانوني الفرنسي فيليب دي بومانوار Philippe de Beaumanoir (توفي في العام 1296) – وهو بالمصادفة واحد ممن خلَفوا ماثيو دي بون كناظر لأملاك فيرماندو - نعرف بالضبط ما يعنيه شراء مَودَّة قاضٍ من القرن الثالث عشر. قبل يوم واحد من الموعد المتوقع لأن يُصدر فيه حكما نهائيا في دعوى قضائية بين شخصين وهميين هما بيير Pierre وجان Jean، قرر القاضي الوهمي بدوره والذي استحضره بومانوار، بعد دراسة متأنية، أن القانون كان في جانب بيير، وأنه ينبغي إصدار الحكم لمصلحته. لكنه في ذلك المساء حصل على كأس ذهبية من جان و:

> فكَّر كثيرا في مجاملة جان المذكور، واعتقد أنه يجب أن يجد بالتأكيد طرقا قانونية لجعل القانون يقف في صف جان، وراجع كتبه بعناية أكبر مما فعل من قبل؛ وكلما وجد قضية تعضد موقف جان احتفظ بها لجان في قلبه وأعلن أنه يستطيع بالتأكيد إصدار حكم لمصلحة جان المذكور؛ وكلما وجد أي شيء في مصلحة بيير، منعه موقفه تجاه جان من البقاء في ذاكرته، وقرر في قلبه أنه يستطيع، لسبب وجيه، أن يحكم لمصلحة جان[2].

لكن تصميمه هذا لم يستمر سوى ليلة واحدة، وفي صباح اليوم التالي وخزه ضميره وتأمل في الحكم الذي استقر عليه قبل الحصول على الكأس الذهبية، فقرر إعادة هدية جان وإعادة النظر في كتبه القانونية، وحكم في النهاية لمصلحة بيير.

يرى بومانوار أن نزاهة الوظيفة القضائية لا تتفق جوهريا مع الدَيْن الناتج عن قبول هدية. هذه النظرة التي لا هوادة فيها تُعقِّد فهمنا لوظيفة الهدايا في مجتمعات ما قبل الحداثة والحدود التي يسهل اختراقها بين اللفتة المهذبة وتلك الفاسدة. بالنسبة إلى بومانوار لم تكن فضيلة القاضي كافية لدرء انحراف العدالة بفعل «الطمع المستقر في قلب القاضي»، حيث يمكن إثارة الميول والعواطف بسهولة من قِبل المتقاضين ذوي الهمة، لكن حله لهذه المشكلة اعتمد ببنحو متناقض على رفض القضاة قبولَ الهدايا «التي قد تُفسدهم»[3].

ربما كان ثبات المسؤول الملكي وفطنته أفضل درع له ضد إغراء الهدايا، ولكن في زمن بومانوار، كما كانت الحال عليه في زمن ماثيو دي بون، كان هناك قيد أقل مراوغة في شكل مرسوم ملكي صدر في العام 1254، والذي تعامل مع الهدايا مثل الكؤوس الذهبية والمبالغ النقدية باعتبارها غير مقبولة على الإطلاق[4]. ومن ثم لم تكن هذه الهدايا غير مبررة من الناحية الأخلاقية فحسب، بل كانت أيضا غير شرعية تماما بموجب القوانين التي أوضحت مهام ووظائف الديوان الملكي في فرنسا خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر. يقودنا هذا إلى اختصاصات الحكومة وممارسة السلطة العامة، وتحديدا إلى مسألة كيفية معالجة الحكومة الملكية في العصور الوسطى لهذا النوع من الممارسات التي وصفها بومانوار، والتي قد نسميها في الوقت الحاضر، كما فعل هو، بالفساد. في هذا الفصل أود إلقاء نظرة فاحصة على هذا السؤال ومناقشة دور مكافحة الفساد في سياسات العصور الوسطى المتأخرة على نطاق أوسع. سأفعل بذلك من خلال مقارنة التطورات التي حدثت في فرنسا وإنجلترا والبرتغال: وهي ثلاث ممالك اشتركت في وجود دولة ملكية مركزية نسبيا والتحدي المتمثل في ممارسة السلطة الملكية على مناطق شاسعة بفعالية معقولة.

لم تكن الحكومة الملكية في الفترة التي يغطيها هذا الفصل تتحكم في المجتمع السياسي بنحو مباشر من خلال عملائها، كما تفعل معظم الحكومات اليوم، بل كانت تعتمد على تعاون الأعيان magnates والأوليغاركيات oligarchies الحضرية. ومع ذلك فقد تنامت بنحو مطَّرد، ليس فقط من حيث الحجم والتعقيد، بل أيضا في نطاق المطالبات التي فرضتها على المجتمع[5]. لم تكن قوانينها هي المصدر المعياري الحصري في المملكة، وكذلك لم يكن المسؤولون والقضاة الملكيون هم وحدهم أصحاب السلطة

العامة ومقيمي العدالة، فقد أصبحت المواثيق والمحاكم الملكية ملامح راسخة لممالك العصور الوسطى المتأخرة، وهو ما يرجع في معظمه للضغوط الاجتماعية والسياسية المتصاعدة. ربما اعتمد أداء الحكومة بقدر متزايد على الخدمة غير الرسمية للنخب، وعلى الهياكل الموازية للقرابة والرعاية والمشاريع الخاصة، لكن هذا كان نتيجة للتوسع والتشابك العميق مع المجتمع السياسي، وليس بالضرورة علامة على الضعف أو التدهور[6]. حدث التركيز بشدة على إهمال ووحشية وجشع المسؤولين الملكيين، وهي سلوكيات تعرَّضت للشجب باستمرار، مع تبلور أخلاقيات المنصب وصياغة قواعد السلوك وإجراءات المساءلة[7]. في ضوء هذه المجالات من التوتر والتناقض علينا أن نحاول فهم الطرق التي تعاملت بها الحكومة الملكية مع مشكلة الفساد.

حيث لا يوجد للفساد اسم.. تأطير دلالات الفساد في العصور الوسطى المتأخرة

يزداد تعقيد وضع إطار مرجعي دلالي للكتابة عن الفساد في العصور الوسطى المتأخرة بسبب حقيقة أن المصطلح قد استُخدم بعد ذلك على نطاق أوسع بكثير مما هو عليه اليوم، ولكن أيضا بنحو أقل دقة بكثير. كانت نتيجة ذلك هي أن الممارسات الخاضعة للرقابة التي كان يمكن وصفها من دون مفارقة تاريخية باعتبارها ضربا من الفساد قد تُركت لتتحدث عن نفسها كأمثلة على سوء سلوك المسؤولين. لا يعني هذا أنه لم يكن هناك، في ذلك الوقت، مفهوم للفساد كالتقصير في مهام المنصب، أو أن كلمة «فساد» لم تُستخدَم قط بهذا المعنى. فلقد استخدمها بومانوار في نهاية القرن الثالث عشر، كما رأينا، وكذلك استُخدم المصطلح روتينيا في المصادر الأدبية والوثائقية الفرنسية من القرنين الرابع عشر والخامس عشر، بمعنى دقيق للغاية: الفساد هو إقناع أحدهم، أو التأثير فيه، عن طريق المال أو الوعد أو الاستعطاف، لفعل شيء آخر غير ما يمليه واجبه وضميره. عند فهمه بهذه الطريقة يبدو الفساد كأحد جوانب سوء سلوك المسؤولين، وهو يختلف عن الابتزاز أو الغلول peculation، ولهذا السبب يمكن اتهام المسؤولين بـ «الابتزاز والفساد وغيرهما من الجنح» من دون أن يكون هناك أي إطناب في صياغة الحكم[8].

السؤال المتعلق بسبب انتشار كلمة «فساد» corruption، بالمعنى الموضح أعلاه، في فرنسا في وقت أبكر بكثير من انتشارها في إنجلترا أو البرتغال، هو سؤال مثير

للاهتمام[9]، لكنه ينبغي ألا يُعمينا عن حقيقة أن الممارسات والدوافع التي توصلها تتطابق من جميع الجوانب مع ما توصله مصطلحات مثل الاستجناف embracery أو الاحتيال ambidexterity، والخاصة بالتاريخ الإنجليزي[10]، وكذلك أي وصف تلميحي للتبادل غير الملائم للهدايا. استُخدمت كلمة الابتزاز extortion في المواد الفرنسية والإنجليزية، ولو بنحو غير حصري، لأنه في معظم الأحيان كان الابتزاز، مثل الاختلاس embezzlement (بمعنى سلب الممتلكات العامة)، يوصف من دون ذكر اسمه.

تُفرِّق المصادر التي تُنبئنا بسوء سلوك المسؤولين - الأخلاقي والقانوني على حد سواء - بين السلوك المقبول وغير المقبول فيما يتعلق بزمرة اجتماعية-سياسية معينة في سياق اجتماعي-سياسي معين. وقد تحدَّد هذا التمييز تدريجيّا، بنحو عشوائي بمرور الزمن، ويجب أن نتوخى الحذر لئلا نستنتج من المصادر المختلفة التي تسجله باعتباره اتساقا في الهدف، وهو ما تفتقر إليه فيما وراء الظروف التاريخية للصياغات الفردية. من الواضح أنه من المفارقة التاريخية الاعتقاد بأن عملية التمييز هذه كانت مدفوعة بشيء يشبه مفهومنا المفاهيمي الشامل للفساد. لكن إذا قبلنا الفرضية القائلة بأن الجهود التي بذلتها الحكومة الملكية في العصور الوسطى في التفريق بين السلوك القانوني وغير القانوني في المناصب، ومنع هذا الأخير ومعاقبته على أساس هذا التمييز تمثل عملية لمكافحة الفساد، كما قلت؛ فمن المعقول أنها كانت أيضا محاولة لرسم ملامح منظومة معينة للقيم، ومن ثم تقليل التناقض - لو استخدمنا تعبيرا أساسيا في فصل ينس إيفو إنغلز - في عمل الحكومة في مواجهة بقية المجتمع. لا يمكن فصل هذه المحاولة عن نمو الدولة في العصور الوسطى المتأخرة ونجاح الشكل الملكي للحكومة بحلول العام 1500. بعبارة أخرى فهي مقياس لأهميتها المتزايدة أن تسعى حكومة الملك، تحت ضغط المجتمع السياسي، للسيطرة على نفسها وتحديد الإجراءات وقواعد السلوك التي تحكم من يتصرفون نيابة عنه والذين كانوا «حماة شرفه ودولته»[11].

القانون والعدالة ومكافحة الفساد

تشكلت أهم ملامح ترسانة القوانين والإجراءات القضائية والإدارية التي وضعتها الحكومة الملكية للتصدي للفساد خلال القرن ما بين العامين 1250 و1350. كانت

هذه فترة بالغة الأهمية للتأكيد السياسي والأيديولوجي للسلطة الملكية، ولتثبيت الجهاز المؤسسي والتشريعي الذي يدعمها[12]. دعونا نأخذْ في الاعتبار، على سبيل المثال، المراسيم الخاصة بإصلاح المملكة في الأعوام 1254 و1303 و1389 في فرنسا؛ وأحكام برلمان أكسفورد للعام 1258 وتشريعات ويستمنستر الصادرة في العامين 1275 و1285 في إنجلترا؛ وسلسلة المراسيم التي أصدرها دينيس Dinis وأفونسو الرابع Afonso IV في النصف الأول من القرن الرابع عشر والتي نظمت الدواوين الملكية الرئيسة ووظيفة العدالة الملكية في البرتغال. هذه الإصلاحات، التي أثرت بنحو حاسم في شكل الحكومة الملكية وأدائها، أنتجت مصفوفة تشريعية للتعامل مع الفساد وتنظيم الإدارة الملكية، والتي أعيدت صياغتها وتوسيع نطاقها لاحقا. مثل قوانين المدن الإيطالية التي يدرسها غاي غيلتنر في الفصل السابع، فإن أحكام مكافحة الفساد في هذه القوانين تحدد إجراءات المساءلة وقواعد شغل المنصب وتميز بين السلوكيات المسموح بها وغير المسموح بها؛ كان هدفها وقائيا بطبيعته، لكنها خلقت أيضا إطارا جزائيا لمحاكمة الفساد. وعلى رغم أنها استجابت لضغوط معينة بالإضافة إلى ظروف خاصة بالواقع الاجتماعي والسياسي لكل مملكة، فإنها تشاركت في مجموعة أساسية من المخاوف المشتركة.

توافقت التشريعات الملكية في إنجلترا وفرنسا والبرتغال على السماح بتقديم الهدايا المتواضعة للمسؤولين الملكيين، والتي عادة ما كانت كميات صغيرة من الطعام والنبيذ، وفي ربط قبول مبالغ مالية أو أرض أو منقولات قيمة بالالتزام الشخصي والخدمة والفساد في نهاية المطاف[13]. إن منطق المشرعين مماثل لمنطق بومانوار في هذا الصدد، حتى لو كان من الواضح أن نتائجه تمثل تكيُّفا مع الواقع. وكذلك سعت تشريعات مكافحة الفساد في الممالك الثلاث إلى وضع إجراءات لتعيين الموظفين الملكيين واستبدالهم وتحديد مدة ولايتهم[14]، وطرق تنفيذ ممارسات حفظ السجلات والمحاسبة[15]، وتقييد بعض التعاملات التي قد تضر بالمنصب الملكي - مثل فرض قيود على المعاملات العقارية أو الأحكام المتعلقة بالحاجة إلى السرية في الأعمال الإدارية والقضائية[16]. ومن بين الممالك الثلاث كانت فرنسا هي الأسرع نضجا، والأكثر نجاحا من الأُخريَين، من حيث تطوير منظومة لدفع أجور منتظمة للمسؤولين المحليين، والتي تُدفَع من الخزانة مباشرة[17].

سواء كانت لهذه القوانين أو لم تكن لها أي نتائج عملية، بخلاف تحديد السلوكيات الرسمية بنحو أوضح، فقد اعتمدت على قدرة الحكومة على الإشراف على عامليها ومعاقبتهم. ألزم مرسوم لويس التاسع Louis IX للعام 1254 نُظار الأراضي بالبقاء في منازلهم مدة خمسين يوما في نهاية فترة ولايتهم، بحيث يمكن تقديم الشكاوى ضد سلوكهم وتصحيحها[18]. طُبقت هذه الوسيلة، التي كانت لها سابقة واضحة في القانون الروماني، على الثورات التي اضطلع بها فيليب الخامس Philip V في العام 1320، مع تقليل عدد الأيام إلى أربعين[19]. وفي العام 1389، كجزء من سلسلة من المراسيم حول الإصلاح المالي والإداري، مدَّد شارل السادس Charles VI الحجْر المنزلي في نهاية المدة ليشمل نظار الأراضي ونواب الحاكم الإقطاعي (السناكل) senechaux أنفسهم، ومنعهم صراحة من نقل ممتلكاتهم من منازلهم[20]. بالنظر إلى الدور الحيوي الذي أداه نُظَّار الأراضي والسناكل في ممارسة وتوسيع السلطة الملكية في فرنسا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، فمن الصعب المبالغة في أهمية هذه التدابير، التي تشبه إلى حد ما مؤسسة السينداكاتو في المدن الإيطالية[21]. في البرتغال، حيث مثلوا أيضا العمود الفقري للسلطة الملكية، كان المحققون corregedores (مسؤولو الولاية المعينون من قِبل الملك) يخضعون لتفتيش رسمي في نهاية فترة ولايتهم، لكن هذا التفتيش اتخذ شكل تحقيق أو تدقيق بقيادة المحقق الجديد، المكلف بالاستفسار عن الرشوة والابتزاز والاستبقاء والمحاباة[22].

بخلاف إنشاء شبكة من المخبرين للتجسس على المسؤولين الملكيين والمشرفين عليهم، كما اقترح فيليبي دي ميزيريس Philippe de Mézières[23]، لم يكن من السهل السيطرة على هذا المستوى من الإشراف المتشابك، ومن ثم كان مفتوحا لجميع أنواع الاحتيال السياسي. وعلى رغم تعرُّضها للتلاعب فإن التحقيقات التي أُجريت في سياق الإجراءات القضائية والإشراف الإداري كانت هي الطريقة الوحيدة الصالحة لإنفاذ التشريعات الملكية بشأن الممارسات الفاسدة وإبقاء المسؤولين على حذر دائما. أجريت تحقيقات إدارية بشأن سلوك العُمد والقضاة والرقباء المحليين بحكم مناصبهم بواسطة نُظَّار الأراضي أو الفيكونتات vicomtes أو المحققين corregedores، الذين اضطلعوا بواجبات إشرافية (كان تفتيش نهاية الخدمة لسلوك المحقق corregedor ينطوي على إجراء تحقيق، كما رأينا قبل قليل)[24].

كانت تحقيقات الإصلاح pro correctione curialium، التي أصبحت من العناصر الأساسية للإدارة الملكية في عهد الكابيتيونين Capetians الأخيرين، تُنفَّذ دوريا وكثيرا ما أسفرت عن إجراءات قضائية في برلمان باريس ضد المسؤولين الفاسدين في برلمان باريس[25]. كان من الممكن إجراء تحقيقات واسعة النطاق حول سوء سلوك المسؤولين بناء على أوامر الملك، كما حدث على سبيل المثال في تحقيقات السجلات المائة Hundred Roll enquiries التي سبقت الإصلاحات القضائية للعام 1275. لكن معظمها كان نتيجة للعمل القضائي للمحاكم المركزية لمجلس الملك King's Bench والجلسات والدعاوى العامة Common Pleas، والقضاة المتجولين itinerant eyre ولجان المحاكم المتنقلة trailbaston commissions، وقضاة الجنايات، وقبل كل شيء، لجان التحقيق، ومحكمة الاستماع والفصل oyer and terminer، ولا سيما اعتبارا من عهد إدوارد الأول Edward I فصاعدا. وقد حصل الإقرار منذ فترة طويلة بدور إدوارد الأول في تحديد نطاق وديناميات القانون العام، ومنح المؤسسات القضائية في المملكة شكلا أكثر تحديدا[26]. أما إصلاحاته لفتح العدالة الملكية وجعلها أيسر وأقل تكلفة، مما شجَّع المتقاضين على رفع الشكاوى مباشرة إلى الحكومة، فربما بذلت جهودا أكبر لجلب المسؤولين الفاسدين ومن يسيئون التصرف إلى العدالة أكثر مما فعلت معظم التدابير الرامية إلى منعهم من الإفساد في المقام الأول[27]. وبالمقارنة ففي البرتغال كان علينا الانتظار حتى النصف الأول من القرن الخامس عشر للعثور على أدلة متسلسلة من لجان التحقيق الموجَّهة تحديدا نحو سوء سلوك المسؤولين.

لتلخيص هذا الجزء من الحجة، كان هناك جانبان أساسيان لجهود مكافحة الفساد التي بذلتها الحكومة الملكية في العصور الوسطى المتأخرة في فرنسا وإنجلترا والبرتغال. يتعلق أحد الجانبين بإنشاء هيكل معياري لممارسة السلطة العامة، أي وضع قواعد لسلوك الوكلاء العامين، وأجهزة مؤسسية للإشراف عليه وإطار عمل جنائي لملاحقة مخالفات المسؤولين، والفساد على وجه التحديد. تألَّف الجانب الآخر من العقاب الفعلي للمسؤولين الفاسدين، نتيجة للمعلومات التي تُستجلَب عن طريق الإشراف الإداري (التحقيقات عريضة القاعدة، وعمليات التفتيش القياسية) أو الإجراءات القضائية. وفيما يتعلق بالأخيرة، وعلى رغم أننا نعرف كثيرا عن

محاكمات الفساد الفردية للمسؤولين رفيعي المستوى، يلزم إجراء مزيد من البحوث المتعمقة في الأرشيفات القضائية قبل أن يمكننا استخلاص أي استنتاجات قوية حول اتجاهات وأنماط محاكمة الفساد. إن الدراسة المستفيضة على نحو لافت للنظر، والتي أجراها رومان تيليز Romain Telliez حول المسؤولين الملكيين الذين حوكموا في فرنسا خلال القرن الرابع عشر، والتي توضح كيف تطورت الملاحقة القضائية بما يتناسب مع مجمل أعمال المحكمة، وتحتوي على ثروة من الأدلة حول الممارسات الفاسدة، لا تفصِّل - مع الأسف - تطورَ الإجراءات القضائية ضد الفساد[28].

يمكن طرح مسألة التغيير بسهولة أكبر فيما يتعلق بالجانب المعياري لمكافحة الفساد. من الصعب تحديد النتائج الدقيقة للتشريعات المتعلقة بالفساد، لكن يمكن في بعض الأحيان تمييز التحولات في التركيز والشدة، والتي تشير إلى مخاوف وأولويات متطورة. كما ذُكر أعلاه، شهدت الفترة ما بين العامين 1250 و1350 تقريبا تناول الحكومة الملكية الجوانبَ الأساسية لتقلُّد المناصب والمساءلة والإشراف الإداري، كجزء من عملية أوسع نطاقا للابتكار التشريعي والمؤسسي. انصب التركيز بنحو خاص على الإجراءات القضائية وعلى إدارة المكاتب المحلية أو الإقليمية، مثل منصب الشريف sheriff أو المحقق الشرعي أو قاضي التحقيق أو ناظر الأملاك أو العمدة prévôt أو المحقق، وهو دليل على أهميتها بالنسبة إلى الحكومة الملكية وتطوير هياكلها القضائية. وقد ألقت هذه الجهود بظلال طويلة على المقاربات اللاحقة لمكافحة الفساد، ليس فقط لأنها كانت رائدة وشكلت نظام الحكم ذاته، ولكن أيضا لأنها حددت فروقا جوهرية فيما يتعلق بالقيود الرسمية للمناصب، والتي تتجاوز الظروف التاريخية المحددة: لقد مثلت المبادئ الأولى، إذا جاز التعبير، للإجراءات الحكومية ضد الفساد. إن تفكيك أو إعادة صياغة تشريع ويستمنستر Statute of Westminster للعام 1275 أو مرسوم العام 1303، مثلا، ينبغي ألا يُفسَّر على أنه علامة على الجمود أو الركود، ولكن بوصفه ملخصا ضروريّا للقواعد الأساسية ضد انحسار وتدفق السياسات[29].

في ظل هذه الخلفية من الاستمرارية يصبح التغيير واضحا. وكما يشير جون واتس في الفصل السادس، يبدو أن المخاوف من الفساد في إنجلترا قد تحولت خلال القرن الرابع عشر من استبقاء القضاة وسوء سلوك المسؤولين إلى منح الأزياء والشارات

المميزة، والتآمر والتلاعب بالمحلَّفين. عمل استبقاء القضاة، الذي كان شائعا للغاية في القرن الثالث عشر، والذي يجسد الفساد القضائي في الخيال الشعبي إلى حد ما، على مقاومة عمليات تطهير القضاء التي نفذها إدوارد الأول وإدوارد الثالث، ولكن ليس التحولات الجذرية التي أحدثتها ثورة الفلاحين Peasants' Revolt في العام 1381 وما تلاها[30]. أدى تحوُّل الحكومة والمطالب التي فرضتها على المجتمع إلى مخاوف جديدة بشأن الفساد: على سبيل المثال، الدور المتنامي لقضاة السلام في القرن الرابع عشر، والذي كان يُقصد به جزئيا أن يعمل على موازنة القوة المتجذرة للعُمد، على رغم جذورهم المشتركة في طبقة النبلاء، خلق تركيزا جديدا للمخاوف بشأن سوء سلوك المسؤولين[31]؛ فالتقدم في تحصيل الرسوم الجمركية، وخاصة بعد ريتشارد الثاني Richard II، جلب معه مخاوف متجددة من الاختلاس والحاجة إلى التنظيم، والعقوبات وإجراءات الإشراف[32].

في فرنسا حدث التغلب تدريجيا على المخاوف بشأن فساد نُظَّار الأراضي، والسناكل، وقادة الشرطة منذ منتصف القرن الرابع عشر وما بعده بسبب الهوس بفساد المسؤولين الماليين (المحصلين receveurs، وأمناء الصندوق tresoriers، والمختارين elus، إلخ.)، والمحاسبة في دائرة المحاسبات Chambre des comptes وإيكال جباية الضرائب والمناصب، نتيجة للمتطلبات المالية للحروب من دون شك. لكن يبدو أن تغيُّرا أخف قد حدث في ذلك الوقت، حيث انحرف تركيز الكابيتيونين في المستويات الوسطى للحكومة تدريجيا إلى الإدارات المركزية للدولة، والمجلس الملكي، ودائرة المحاسبات وبرلمان باريس. هذا التحول في التركيز، والذي يمكن تفسيره جزئيا بتوسع الجهاز المالي للتاج، هو دليل على زيادة نفوذ الحكومة المركزية في الحياة السياسية والإدارية للمملكة وكيف أدى إلى تغيير مركز ثقل الفساد، من استغلال المنصب لتحقيق منفعة خاصة إلى استغلال القنوات التي يمكن من خلالها الحصول على المناصب التي تحولت إلى سلع - وهو تطور، بالمناسبة، قد تكون المكافآت المنتظمة قد ساهمت في حدوثه من دون قصد.

في البرتغال يبدو أن احتمال انحراف مجرى العدالة بسبب فساد القضاة والمحامين والمراقبين والموثقين كان الشغلَ الشاغل حتى أوائل ثلاثينيات القرن الرابع عشر. وقد صدر عديد من المراسيم الملكية التي قيدت رسوم الموظفين القانونيين،

والهدايا التي سُمح لهم بتلقيها، وحتى طبيعة تعاملهم مع الأطراف - فقد أصبحت مضاجعة المتقاضيات غير قانونية بحلول العام 1313، على سبيل المثال[33]، وفي ثلاثينيات وأربعينيات القرن الرابع عشر، تحوَّل تركيز تدابير مكافحة الفساد إلى المحققين، ربما كنتيجة لدورهم متزايد التطفل في عهد أفونسو الرابع باعتبارهم الأداة الرئيسة لتحقيق طموحات الملك القضائية. وعلى النقيض من ذلك كانت التشريعات الملكية متحفظة، على نحو غريب، بشأن القائد العسكري المحلي alcaide، وعلى رغم أنه صوِّر في مجالس كورتيس Cortes assemblies ككابوس لجميع سكان المدن: في إشارة، ربما، إلى خط أحمر كان من الحصافة عدم تجاوُزه، فقد كان منصب القائد يُتداول عادة بين النبلاء المحليين الذين كان الملك يعتمد عليهم عسكريّا. ومع ذلك فاعتبارا من ثلاثينيات القرن الرابع عشر، ظهر المسؤولون الماليون (الساحبون sacadores، والمرشدون porteiros، وأمناء المستودعات almoxarifes) بنحو أوضح في المصادر، سواء من حيث الشكاوى المرفوعة ضدهم ومن حيث محاولات تنظيم وتحسين سلوكهم[34]. يُعَد هذا علامة على اهتمام الحكومة بالفساد نظرا إلى أنه فرض عليها ضغوطا مالية متزايدة، كما أن الجهود المبذولة لتقليص الفساد في المناصب ذات الصلة بالجيش خلال حكم خواو الأول Joao I (1385-1433) تمثل انعكاسا للتحولات والتوترات الاجتماعية-السياسية الناجمة عن الحروب والتوسعات الإقليمية خلال تلك الفترة[35].

المطالبة بالمستحيل: مكافحة الفساد وديناميات سياسات العصور الوسطى المتأخرة

تُظهر الأمثلة أعلاه بوضوح شديد أنه لا يمكن فهم تدابير مكافحة الفساد وتباينها على مر الزمن بنحو صحيح من دون مراعاة الديناميات الأوسع لسياسات العصور الوسطى المتأخرة: توسع الحكومة ومسألة تمويلها، وتأثير الحروب في المجتمع، والتوترات الملازمة لنظام مشاركة السلطة، والعطايا الملكية والخدمات غير الرسمية، وتأثير المصالح الشخصية، والنَسَب، والسيادة lordship والرعاية patronage، وضغط الرأي العام والفرص الناشئة عن التمثيل السياسي الأوسع - باختصار، ما أسماه جيرالد هاريس Gerald Harriss «تنوع وتمايز التجربة السياسية»[36].

أدى التفاعل المتبادل بين هذه العوامل إلى صياغة العلاقة بين الحكومة والمجتمع السياسي وحدد وتيرة وقوة تدابير مكافحة الفساد.

من الأمثلة الجيدة على ذلك الصلةُ بين مكافحة الفساد والأزمة السياسية، وهي واحدة من الخيوط الرئيسة لهذا الكتاب. هناك بالفعل حالات عديدة اتُّخذت فيها إجراءات هادفة بشأن الفساد في أوقات التوتر وعدم الاستقرار السياسي. كانت أحكام أكسفورد للعام 1258 والإصلاحات الإدارية والقضائية الرائدة للملك إدوارد الأول بمنزلة ردود مباشرة وغير مباشرة على معارضة البارونات القوية في إنجلترا في خمسينيات وستينيات القرن الثالث عشر[37]. وقد صدر مرسوم العام 1254 بعد فترة وجيزة من عودة لويس التاسع إلى فرنسا، بعد ست سنوات من الغياب عن المملكة في حملته الصليبية المكلِّفة وغير المظفرة[38]. جاءت الإصلاحات الإدارية الطموحة التي توخاها مرسوم العام 1303 في منعطف دقيق بالنسبة إلى فيليب الرابع، الذي كان في حاجة ماسة إلى تعزيز شرعيته المطعون فيها وحشد الدعم لموقفه المتحدي للسياسات البابوية، في أعقاب محاولته الفاشلة للاستيلاء على إقليم الفلاندرز Flanders وتزايد التوتر مع البابا بونيفاس الثامن Boniface VIII[39].

كانت هذه التدابير متماشية بلا شك مع دور القاضي الأعلى والمبادئ الأخلاقية العليا التي أعلن الملوك تأييدهم لها؛ لا ينبغي لحقيقة أنها كانت، إلى حد كبير، مفروضة على الحكام بسبب ثقل الظروف ومصالح وتطلعات المجتمع السياسي، أن تنتقص من طبيعتها الإصلاحية في جوهرها: كما ذكر الواعظ الذي عاش في القرن الخامس عشر، جان كورتيكيس Jean Courtecuisse، «إذا كان هناك عدد كبير جدا من الملتمسين، فمن الملائم إصدار مراسيم جديدة»[40]. لكن ما يكشفه ذلك هو البُعد السياسي العميق لمكافحة الفساد، فضلا عن الإمكانيات التي وفرها ليس فقط كوسيلة لتهدئة المعارضة والحصول على دعم الجمهور، ولكن أيضا كذريعة للتخلص من المعارضين وتعزيز السلطة السياسية للمرء. ويمكن تفسير «محاكمات الدولة» خلال الفترة ما بين العامين 1289 و1993 وتطهير إدوارد الثالث لحكومته وجهازه القضائي ما بين العامين 1340 و1341 في ضوء ذلك، وقد تكون قيمتها الصادمة أكبر من نتائجها العملية فيما يتعلق بمكافحة الفساد[41]. مثل مرسوم لويس التاسع للعام 1254، نُفِّذ كلا الإجراءَين في أعقاب فترتين طويلتين من غياب الملك عن المملكة، وفي حالة إدوارد

الثالث، بعد حملة عسكرية مخيِّبة للآمال في البلدان الواطئة Low Countries(*). في الواقع يستحيل فصل حملة إدوارد الثالث لمكافحة الفساد عن الحاجة إلى السيطرة على الأزمة السياسية المستشرية التي كانت تنتظره عند عودته، كما أنه من الصعب إغفال مرسومه الصادر في العام 1346، الذي حظر استبقاء القضاة كتنازل حصيف للرأي العام قبل الشروع في حملة عسكرية أخرى عبر القنال الإنجليزي[42]. في سياق مختلف، لكنه ليس أقل حساسية، تحرَّر شارل السادس من وصاية أعمامه وقدَّم دعمه السياسي لمجموعة المستشارين الإصلاحيين المعروفين باسم «المارموسيت» Marmousets في العام 1388، والذي أتبعه بعد بضعة أشهر بسلسلة من المراسيم والرسائل الملكية الصادرة في الوقت المناسب لإصلاح الإدارة المالية للمملكة[43].

تعد مسألة الرأي العام والضغط الذي يمارسه على النخب الحاكمة أمرا بالغ الأهمية لتفسير سياسات مكافحة الفساد في العصور الوسطى المتأخرة. وتشير الدلائل إلى أن نمو الحكومة وما صاحبها من توسُّع المجتمع السياسي إلى جانب تزايد قدرة الشعب على القراءة والكتابة وانتشار الآداب العامية vernacular literature في القرن الرابع عشر، قد نشر الوعي السياسي إلى ما هو أبعد من صفوف النخبة الحاكمة للمجتمع والقنوات التقليدية للتمثيل السياسي[44]. للتعبير عن الواقع تمكنت قطاعات واسعة من المجتمع، التي توحدها الصلات الاجتماعية والمهنية، من التعبير عن رغباتها السياسية بطريقة قوية، ومن ثم ترجمتها إلى فعل سياسي. كان من الضروري تدبير الضغوط المفروضة على السياسة، خاصة في أوقات الأزمات. لكن تسييس المجتمع كان أبعد من كونه مقيدا فحسب: لقد أضاف، في الواقع، بُعدا جديدا ومثيرا للاهتمام للسياسة ومسألة القوة الشرعية التي يمكن للسياسيين الدهاة استكشافُها والاستفادة منها.

وإضافة إلى حلِّ المظالم الملموسة، فمن الواضح أن تدابير مكافحة الفساد كانت متوافقة مع التوقعات السياسية المشتركة على نطاق واسع حول الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه السلطة الملكية وكيف ينبغي ممارستها. كان بالإمكان استخدامها سياسيا لنزع فتيل أزمة أو استباقها، وكذلك كمبرر لأوقح المؤامرات. على سبيل المثال

(*) هولندا. [المترجم].

خُطِّط لإسقاط اثنين من مسؤولي الكابيتيونين، هما إنغراند دي ماريني Enguerrand de Marigny وغيرو غايت Géraud Gayte، على أساس اتهامات بالفساد على نطاق واسع بنحو لا يمكن تصديقه، وعلى رغم أن حساباتهما الرسمية قد حصل تفتيشها والموافقة عليها بحسب الأصول[45]. كان الإفراط في تجاوزاتهما المزعومة هو لب المسألة: كان عليهما أن يكونا فاحشَين إلى حد يُستبعَد معه أي احتمال للعفو الملكي. قد يكون الفساد الأدنى petty corruption مقبولا، وإن لم يكن قانونيا؛ أما الفساد المفرط، من الناحية الأخرى، فكان مادة للفضائح. في قضية ماريني كانت الاتهامات خطيرة بدرجة كافية - في نظر لويس العاشر Louis X - لتبرير نفيه إلى قبرص. لكنه لم يكن كافيا للأعداء السياسيين للوزير، الذين استفادوا من شيء أعلى من الفساد في تصنيف الجرائم من خلال اتهامه بممارسة السحر الأسود ضد الملك. وفي نظر الحشد الكبير والمبتهج الذي تجمع لرؤية ماريني يُساق إلى المشنقة ثم يشنق، لا بد أن موته قد بدا بالضبط ما يستحقه مسؤول فاسد ومشعوذ[46].

كان عزل المستشار الإنجليزي مايكل دي لا بول Michael de la Pole، في النهاية الأخرى من القرن الرابع عشر، من القضايا العامة أيضا. بحثت محاكمته البرلمانية بعمق في حياته كموظف عام ومقرب من البلاط الملكي. يمكن تقسيم التهم الموجهة ضده إلى فئتين، التقصير في أداء الواجب والغُلول، حيث تتعلق الأخيرة بنحو رئيس بمبادلة الدفعات السنوية للرسوم الجمركية بالعقارات أو بالريع الناتج عن الأرض[47]. كانت تجاوزات دي لا بول لا تختلف كثيرا عما فعله ويليام كومبتون William Compton، وهو أحد موظفي البلاط في أوائل عهد آل تيودور، وهو ما تناوله بالتفصيل الفصل الثامن من تأليف جورج برنارد. ولكن على عكس كومبتون، الذي عاش أيامه بهدوء وشرف، ففي العام 1386 جُرِّد دي لا بول من منصبه ومن الأراضي التي وصلت إلى حيازته بمنح ملكية[48]. كانت أسباب هذا السقوط من النعمة أقل ارتباطا بالغلول منها بسياقها الواقعي المتمثل في المخاوف العسكرية والضغوط المالية والعداء السائد في ذلك الوقت بين الملك والبرلمان. وبالإضافة إلى ذلك فإن عزل دي لا بول قد ساهم في تأكيد الحاجة إلى لجنة الإصلاح التي فرضها البرلمان لاحقا على الملك والتي كانت مهتمة تماما بالإعلان[49].

كانت قدرة الجمهور - وسكان المدن على وجه الخصوص - على التأثير في مجريات

السياسة والطرق المختلفة التي يمكن بها استقطاب هذه القوة واضحة تماما خلال تمرد الكابوشيين Cabochian revolt. اجتاحت هذه الانتفاضة الشعبية باريس في الفترة من أبريل إلى مايو 1413، وأجبرت مجلس الوصاية التابع للملك شارل السادس على إصدار مرسوم طموح وواسع النطاق في محتواه الإصلاحي إلى درجة أنه وصف بكونه «موسوعة إدارية» لفرنسا في أوائل القرن الخامس عشر[50]. كانت لثورة الكابوشيين تداعيات على الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الصراع بين الفصائل بين مؤيدي أسرتي أورلينز Orleans وبورغوندي Burgundy الإقطاعيتين (يشار إليهم عادة باسم الأرمانياك Armagnacs والبورغونديين Burgundians)، وهي نفسها نتيجة طبيعية للتفكك المستمر للسلطة بعدما ظهرت العلامات الأولى لجنون شارل السادس في العام 1392[51]. ومع ذلك فإن الديناميات الخاصة بالانتفاضة - وهي حركة شعبية قادها قصَّابو باريس، بدعم من دوق بورغوندي، وأُطِّرت برنامجيا من قِبل جامعة باريس - والحركة الإصلاحية الراديكالية radical reformism للمرسوم الذي أفرزته لا يمكن تفسيرها إلا بمستوى تسييس شرائح كاملة من المجتمع، وباستجابتها للتخمُّر الأيديولوجي لهذه الفترة. إنها دليل واضح على كيف يمكن أن تتلاقى المصالح السياسية والتطلعات السياسية المختلفة - التخطيط للسياسات العليا، ومصالح الفئات الاجتماعية-الاقتصادية المتماسكة ومفاهيم رجال الجامعة عن الحكومة – ومن ثم تُشعل تحولا سياسيّا.

إن معظم ما نجده في أبواب مرسوم الكابوشيين للعام 1413، والتي تتناول الفساد وسوء الحكم، هي في الأساس إعادة صياغة لتشريعات سابقة بشأن يمين المنصب، والرواتب، وحظر الهدايا، وتكديس المناصب، وتفتيشات نهاية الخدمة[52]. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، تكمن الجدة الحقيقية للمرسوم في محاولته الصارمة إصلاحَ الآليات التي عُبِّر من خلالها عن الحكومة المركزية والإدارة المحلية وجعلهما أقل عرضة لجماعات الضغط والرعاية: على سبيل المثال لم يعد العُمَد ونُظَّار الأراضي والسناكل يعينون مباشرة من قِبل المجلس الملكي، ولكن من قبل البرلمان Parlement[53]؛ وعُلِّقت المزايدة على عديد من المناصب، وبالتحديد منصب العمدة[54]؛ وحُظر بيع المناصب من قِبل أصحابها[55]؛ ووُضعت إجراءات أكثر صرامة لتقديم الطلبات إلى المجلس الملكي، بهدف الحد من شراء المناصب[56]؛ ومُنع

الموظفون الملكيون من شغل المناصب في محل ولادتهم[57].

مَثَّلت هذه التدابير استجابة مباشرة لقلق عميق ودائم من استعمار الإدارة الملكية من قِبل أصحاب الانتماءات وشبكات العملاء عن طريق تقديم الالتماسات إلى المجلس الملكي وبيع المناصب. منذ العام 1303، حُظر تعيين نُظَّار الأراضي في محل ولادتهم[58]. في اجتماع لانغدويل العام Estates General of Languedoïl، الذي انعقد في باريس في العام 1356، بعد فترة قصيرة من هزيمة الفرنسيين أمام الإنجليز في معركة بواتييه Poitiers، اتُّهم المستشارون الملكيون بنقص الاهتمام بـ «الربح والمنفعة المشتركة» والاهتمام المفرط بـ «الربح المنفرد». لقد اتُّهموا تحديدا بتعيين المسؤولين «من دون انتخابات، من خلال الصداقة، أو المحاباة أو الفساد، مع الاهتمام بالشخص ولكن ليس المنصب»، ونتيجة لذلك، «بسبب جهلهم وفسادهم وإهمالهم، ألحقوا أضرارا كبيرة بالناس»[59]. وقدَّر ألان ديمورجيه Alain Demurger أنه بحلول الوقت الذي صدر فيه مرسوم الكابوشيين، كان أكثر من خمسة وسبعين في المائة من نُظار الأراضي والسناكل الذين يمكن تتبع أصولهم قد عيَّنهم المجلس الملكي سواء كنُظار للأراضي أو كسناكل من البلدان التي أتوا منها (أو حيث كانت لديهم أراضٍ) أو من البلدان المجاورة. في الواقع، ما بين العامين 1400 و1418، وفي حين أصبح المجلس الملكي نقطة محورية للتنافس بين الأرمانياك والبورغونديين، أُرسل 12 فقط من أصل 114 من نظار الأراضي والسناكل إلى مناطق أجنبية تماما[60]. كانت هذه واحدة من المشكلات الأساسية التي كان من المفترض أن يتصدى لها مرسوم الكابوشيين، لو لم يُعمَد إلى «كسره، وفسخه، وإبطاله، وإلغائه، واختزاله كاملا إلى لا شيء» بعد ثلاثة أشهر فقط من إصداره[61].

لم يقاوم المرسوم سحق الثورة الشعبية من قبل الأرمانياك واستياء الطبقة الثرية الحاكمة في المجتمع من عنف وقحة الكابوشيين، مما منح حجة مشتركة للطبقات الأرستقراطية والتجار الذين كانوا على طرفي نقيض من تمرد إيتيان مارسيل Étienne Marcel في العامين 1356-1357. في إعادة ترسيخهم للنظام القائم، كان من المؤكد أن أمراء الدم، والأعيان، والفرسان، والأساقفة، وأعضاء البرلمان، والبرجوازيين الذين تجمعوا في مهد العدالة lit de justice لإلغاء المرسوم، يتحركون بدافع من ازدراء راسخ للأشخاص ذوي المكانة الوضيعة gens de petit estat، والرغبة في طمس أي

أثر لتجاوزاتهم الأخيرة (والتجاوزات المهينة لأولئك المقربين من السلطة). وبالإضافة إلى ذلك مثَّل مرسوم الكابوشيين خروجا خطيرا عن العمليات التقليدية والمعتمدة التي كانت تُسَنُّ بموجبها القوانين في فرنسا خلال العصور الوسطى. في الواقع كان تأثير هذا المرسوم أعمق من ذلك بكثير: فقد قَلب إطار الامتياز والاهتمام والحظوة الذي دعم استدامة السلطة الملكية من خلال السعي إلى تغيير هيكل الحكومة والسياسة.

يقدِّم فشل مرسوم الكابوشيين مثالا صارخا على العجز العضوي للحكومة الملكية في العصور الوسطى المتأخرة عن إصلاح نفسها على المستوى الهيكلي ومعالجة الأسباب الجذرية لسوء تصرف المسؤولين وتأميم الدولة من دون تعريض أُسسها للخطر. وفقا لمؤرخ سانت دينيس Saint-Denis، ميشيل بينتوان Michel Pintoin، كان بعض المستشارين الملكيين واضحين للغاية فيما يتعلق بالمزايا غير القابلة للجدل لمرسوم الكابوشيين، وسردوا أسبابهم الخاصة للمطالبة برفضه بعد أن أيدوها سابقا: «لأنه، بحسب قولهم، من خلال الانحناء لإرادة الأمراء يمكننا الاحتفاظ بمنصبنا في البلاط»[62]. كان هؤلاء المتقلبون weather-cocks، كما أسماهم بينتوان، أتباعا لمن استفادوا من توسع الحكومة الملكية والذين كانت مصالحهم وعلاقاتهم الشخصية متشابكة معهم بنحو وثيق[63]. لقد ساعدوا على تحسين أداء الحكومة ونموها - بتحصيل الضرائب، وإقامة العدالة، والتفاوض على المعاهدات، والتحضير للحروب - ولكن كانت لهم مصلحة راسخة في عرقلة التغييرات الهيكلية التي من شأنها أن تجعل الخدمة الملكية أقل جاذبية في نهاية المطاف (أو أقل سهولة في الوصول إليها) كطريق للتقدم الاجتماعي والإثراء الخاص.

من المؤكد أن هناك في مرسوم الكابوشيين بعضَ التفكير المنهجي بخصوص المشكلات السياسية والمؤسسية (والفساد بنحو خاص) التي كَتب عنها مارك نايتس في الفصل الثاني عشر. ومع ذلك، عموما، اقتصرت الحكومات الملكية في أواخر العصور الوسطى على التفكير في فساد المسؤولين من حيث الأعمال الفردية التي تستوجب التنظيم والعقاب. إن إعادة صياغة الظروف المؤسسية والاجتماعية-الاقتصادية لشغل المناصب، بحيث تكون فرص الفساد أقل، كانت أكثر من أن تحدث بغير أن تثير المقاومة وتُسبب السخط على مختلف مستويات المجتمع.

وهكذا استمرت ممارسة نظام جباية الضرائب بالوكالة (الالتزام tax farming) وبيع المناصب في فرنسا في القرن الخامس عشر، على رغم أوجه خيانة الوظيفة التي أعقبت ذلك حتما[64]؛ أو أن مجلس العموم في البرلمان الإنجليزي فشل في توسيع نطاقه ليشمل رؤساء البلديات وقضاة السلام (الذين أتوا من طبقة النبلاء الخاصة بهم) شريطة ألا يكون القضاة الملكيون رجالا محليين - وهو وضع مشابه لحالة نُظار الأراضي والسناكل المعينين من قِبل المجلس الملكي[65].

الاستنتاجات

اعتمدت طريقة تعامل الحكومة الملكية في القرون الوسطى المتأخرة مع مشكلة الفساد على القضايا الأساسية المتعلقة بتوزيع السلطة والثروة، والتي حددت العلاقة بين الحكومة والمجتمع السياسي. لم يستبعد هذا بالضرورة تشكُّل روح من المناصب المبنية على الولاء والنزاهة والمساءلة أو صياغة إطار تشريعي للإجراءات الحكومية. لكنها كيَّفت بالتأكيد آثارها العملية وخلقت مساحة من التباين والتناقض التي لا يمكن وصفها إلا بأنها تسامح مع الفساد. حدث التسامح مع أعمال الفساد البسيطة لأنها كانت مقبولة ببساطة. كان الفساد لا يُطاق عندما كان مفرطا، أو عندما كان مرتبطا بجرائم أشد خطورة، أو عندما جعل التقييم الدقيق للظروف من الملائم أن يكون الأمر كذلك. لم تكن هناك عتبة ثابتة للتسامح مع الفساد.

في واقع الأمر، بالنسبة للحكومة الملكية، لم تكن هناك حاجة إلى أن يكون فساد عملائها لعبة محصلتُها صفر. يتضح هذا تماما في العفو الذي مُنح في العام 1398 للمحصل العام للمساعدات، جاك هيمون Jacques Hémon، الذي برَّأه بنحو معقول من أي اشتباه بالغلول بالنظر إلى عدم كفاءة الكتبة والصعوبات العملية المتعلقة بتحصيل مبلغ 6.500 مليون فرنك، «وهو ما لم يكن من المعقول توقعه من دون الهفوات، وحالات الإهمال والإغفال المذكورة أعلاه»[66]. من الواضح أن الأمر لم يكن كذلك. كان التسليم للواقع ضروريّا لعمل الحكومة، التي كانت تعتمد على خدمات رجال مثل هيمون، الذين يمكن أن يكونوا مُوالين من دون أن يكونوا أمناء تماما. وبالإضافة إلى ذلك، كان بوسع الحكومة أن تسترد بعض العائدات التي فقدتها بسبب الفساد عن طريق العفو عن المسؤولين المخالفين مقابل دفع غرامات[67].

خلال عهد أفونسو الخامس Afonso V في البرتغال، لا بد أن الاحتياجات العسكرية والمالية وراء إصدار عفو ملكي عن المسؤولين الهاربين، والمستعدين لخوض حروب الملك في شمال أفريقيا أو على الحدود مع قشتالة، كان أمرا متصوَّرا للغاية.

أصبحت شرور المحسوبية وجماعات الضغط في المحاكم واضحة، فقد تبلورت في القرن الخامس عشر كسمات دائمة للسياسة[68]، لكن كان يُنظر إليها أساسا باعتبارها ناجمة عن سلوك فاسد أو إهمال المسؤولين المعينين بالمحسوبية، وليس عن الممارسات التي سمحت بتعيينهم في المقام الأول. وعلى رغم تنامي منظومة الرعاية مع توسع احتياجات الدولة، فإنها استمرت وأصبحت راسخة في المجتمع السياسي، بناء على طلب من أسفل. أما الجانب المظلم للرعاية في العصور الوسطى المتأخرة وما قبل الحديثة، والتي تنجذب إليها بشدةٍ أعيُننا المعاصرة، فهو الوجه الآخر لآلية الحَراك الاجتماعي التي سمحت بالوصول إلى السلطة والهيبة والثروة؛ كان كثيرون ممن انجذبوا إليها رجالا طموحين وأكفاء، وغالبا ما تلقوا تدريبا قانونيا، وهم قد ساهموا في إضفاء الطابع المهني على عمل الحكومة. في ظل هذه الظروف كان في وسع القاضي الملكي أو المسؤول أو الوزير أن يسعى جاهدا إلى الوفاء بالمعايير الصارمة التي وضعها بومانوار، لمقاومة الإغراء والالتزام، وأن يكون مخلصا للملك، ومنصفا للناس ويشعر بالامتنان لراعيه. وعلى رغم أوجه النقص التي اعترتها، أو ربما بسببها، فإن إجراءات مكافحة الفساد التي اتخذتها الحكومة الملكية في العصور الوسطى المتأخرة استُخدمت عمليا للنظر في سوء سلوك المسؤولين على العموم؛ لكنها لم تغفُل عن المشكلة التي فرضها الفساد الفاحش، كما لم تكن عاجزة تماما عن معاقبته.

6

مشكلة الشخصي:
معالجة الفساد في إنجلترا في أواخر العصور الوسطى (1550-1250)

جون واتس

«كان المجتمع مختلفا، وكذلك كان الفسادُ الذي اعتراه»

(جويل هورستفيلد)

في خمسينيات القرن الخامس عشر، عندما كانت مملكة إنجلترا «نابعة من الحكم الرشيد»، وكان الملك هنري السادس Henry VI محاطا بمستشارين فقدوا ثقة الجمهور، انبرى ريتشارد دوق يورك وغيره من «محبي... المصلحة العامة» للتصدي «لأوجه الأذى الجسيم، والخيانة متعددة الأوجه والاضطهاد» التي كان يمارسها هؤلاء الرجال، و«لعمليات الابتزاز و... التخريب المضلِّل لقوانين الملك»، وامتصاص «إيرادات التاج»، ولمنع «الأفعال الخاطئة التي تُرتكَب في المملكة» من الوصول إلى مسامع الملك، ما

لم تصل «الرشا والهدايا إلى أيدي أعضاء المجلس المذكور»[1]. كان هذا الإجراء - الذي تضمن الانتفاضة وعقد الاجتماعات والدعوة إلى العدالة - طريقة كلاسيكية للتصدي للفساد في العصور الوسطى المتأخرة، لكن مؤيديها كانوا يخاطرون بدفع ثمن باهظ. كما اشتكى يورك في العام 1452، فإن دوق سومرست، رئيس مجلس الملك، «بسبب صدقي وإيماني وولائي الذي أدين به للملك، ولنيتي الطيبة ومراعاتي لجميع أنحاء المملكة، يبذل قصارى جهده باستمرار لدى صاحب السمو الملك من أجل تدميري، وإفساد دمي، وإهانتي وورثتي، وجميع من لهم صلة بي»[2]. يمكن القول بأن أفعال يورك تنطوي على نوع آخر من الفساد - ليس فساد المستشار الشرير، بل فساد التابع مفرط القوة. ذكر المتحدث باسم الملك في البرلمان في العام 1459 أن الدوق قد أُمطر «بالمناصب والمنافع العظيمة»، ومن ثم كان لديه كل سبب لأن يُخلص للملك هنري السادس؛ لكنه بدلا من ذلك تآمر ضد الملك، ورفض «اتباع ما تنص عليه قوانينك» وحشد القوات «بذريعة المصلحة [العامة]»، على رغم أن هدفه كان طوال الوقت هو «[تقليص] قوتك وسلطتك الملكية» وتدمير «شخصكم النبيل»[3].

يُخبرنا هذا المثال بكثير عن الفساد في إنجلترا في العصور الوسطى المتأخرة. بادئ ذي بدء، كان الفساد مفهوما واسعا، شمل أنواعا مختلفة من الخيانة والخداع، وتظليلا يصل إلى اسوداد عام لما يجب أن يكون جيدا وصحيحا. في حين كانت مفاهيم إساءة استخدام المنصب بارزة بكل وضوح، كانت لمصطلح «الفساد» corrupcioun مجموعة من التطبيقات، التي تَوافق بعضُها فقط مع هذا المعنى الأساسي[4]. ثانيا، كانت مزاعم الفساد في كثير من الأحيان سياسية إلى حد كبير، سواء المرفوعة من قِبل الرعايا ومن قِبل السلطات، وفي ظل ظروف النزاع؛ فعلى رغم أن الفساد كان اسميا جريمة ضد الملك، فإنه يمكن فهمه باعتباره جريمة ضد رعاياه، حيث كان أصدقاء الملك - وحتى الملك نفسه - واقعين في خط النار إلى حد كبير. إن ملاحظة أن «المنافع العظيمة» لم تجعل يورك أكثر ولاء، في الوقت نفسه، تُظهر أن المعاصرين يعترفون بدور الهدايا والمكافآت المادية في المجال العام. لا يتلاءم هذا مع استنكارهم للمستشارين الأشرار على تلقي الرشا ونهب الممتلكات الملكية؛ من الواضح أن بعض التداخل بين الخدمة العامة والمزايا الخاصة كان مقبولا. وكذلك على رغم عمق الأزمة السياسية في خمسينيات القرن الخامس عشر، فليس من السهل التأكد من حدوث

أي مخالفات حقيقية. بالنسبة إلى كلٍّ من يورك وخصومه، كان هناك تشابك عميق بين المصالح الشخصية والمسؤوليات العامة، وعلى رغم أن ذلك جعل هؤلاء الرجال عرضة للاتهامات بالفساد، فمن الصعب التأكد من أن أيا منهم قد تصرف على نحو خاطئ، بل حتى أن تصرفاتهم كانت السبب في الحالة المزرية التي وجدت المملكة نفسها فيها.

سيظهر أمامنا المستشارون الأشرار والرعايا مفرطو القوة في هذه المراجعة لتدابير مكافحة الفساد في إنجلترا في العصور الوسطى المتأخرة؛ وكذلك «مشكلة الشخصي»، التي تُلمح إليها هذه الأنماط أو الاستعارات، والتي تشكل جزءا من العنوان الذي اخترته للفصل. كما سنرى، كان الاستغناء الضروري والمفيد والمبدئي عن السلطة السياسية للأفراد، ولا يزال، أحد الجوانب الرئيسة للمخاوف المتعلقة بالفساد. ولكن قبل أن نتمكن من البدء في النظر في كيفية معالجة الفساد في إنجلترا في العصور الوسطى المتأخرة، علينا أن نفكر في كيفية فهم المصطلح، لذا فقد قسَّمتُ بحثي إلى ثلاثة أقسام: سنبدأ بسؤال ماذا يعني الفساد في سياق القرون الوسطى المتأخرة. ثانيا، سنستكشف الأشكال الرئيسة لمكافحة الفساد في هذه الفترة؛ وثالثا، سنسأل عن مدى تغير طريقة التعامل مع الفساد بمرور الزمن.

معنى الفساد

في العصور الوسطى المتأخرة، كما هي الحال اليوم، ينطوي السلوك الذي يعرَّف بأنه فاسد على شيئين مميَّزين: تعزيزِ مصالح الفرد فوق مصالح الجمهور؛ وليِّ القواعد أو السلطات الرسمية تحت تأثير الرشوة أو المودَّة[5]. ولكن قبل أن نترك المشكلة سيكون، بالطبع، من اللازم طرح كثير من الأسئلة: ما الجمهور؟ كيف نميِّزه عن القطاع الخاص؟ ولماذا يجب تفضيل مصالحه؟ ما حالة هذه القواعد والصلاحيات؟ أين تقع شخصيةٌ مثل الملك في هذه الصورة؟ ما العلاقة بين تحديد الفساد والواقع؟

تتناول الكتابات المعقدة لعلماء الاجتماع السياسي اليوم بعض هذه الأسئلة. فهي تتعامل مع الفساد على أنه يعكس «تنافسا بين المعايير» في المجتمع السياسي، وحالة من «التعددية المعيارية». على وجه الخصوص يؤخذ فساد ما قبل الحداثة على أنه يعكس التوتر بين المجال «الرسمي» - أي «الأدوار» الممنوحة من قِبل

«المنظمات» (أو المؤسسات) العامة - والتوقعات المتنافسة، ولكن المشروعة بالقدر نفسه، لدى الأفراد، لا سيما أصحاب التسلسل الهرمي الاجتماعي، ولكن أيضا روابط القرابة أو الزبانة clientelism؛ عادة ما كانت المصلحة الذاتية المسندة إلى المتهمين بالفساد تنطوي على مصالح الآخرين، كما أظهرت استجابة للهياكل السياسية والاجتماعية البديلة[6]. هذا هو جو «التناقض» الذي حدده ينس إيفو إنغلز في الفصل الحادي عشر، لكن يمكننا أن نلاحظ أن هذه الظروف لا تقتصر على الماضي. يُعتبَر روبرت هاريس Robert Harris، في مؤلف حديث، أن الفساد الحديث هو نشاط «خلالي» interstitial، يوجد في الفضاء بين القطاعات المعروفة في الحياة الاجتماعية والسياسية، خاصة عندما تكون «الآلية البيروقراطية السياسية غير ناضجة أو متماسكة أو متكاملة». وهو يجادل بأن الفساد هو «امتداد للسلوك السياسي الطبيعي»، والذي لا يُشجَب إلا عندما تقع فضائح «تتجاوز قدرةَ النظام الموازِنة على تدبيرها»[7]. في تفسيره هناك غموض أساسي حول ما إن كان أي شيء خارج عن المألوف قد حدث عند افتضاح «الفساد» - هل تصرف العميل المحكوم بفساده على نحو أسوأ (أكثر أنانية، وأشد انحرافا) من أي شخص آخر؟ أو إنه كان ضحية لخداع سياسي - أي دعوة للشرعية من قِبل السلطات أو احتجاج من الجمهور ربما كانت لها أسباب أخرى؟

من الواضح أن هذا النهج يتوافق مع المثال الذي بدأنا به. وفقا لهاريس، وبالانتقال إلى العصور الوسطى المتأخرة على وجه التحديد، يمكن القول بأنه يمكن فهم الفساد على أنه فائض يتحدد بحسب الظروف في واحدة أو أكثر من المناطق الرمادية في الحياة العامة. يعتقد أن الجهات الفاعلة التي اعتبرت «فاسدة» قد غالت في تنفيذ الممارسات التي كانت مقبولة عادة، على رغم أن هذه الممارسات تنتهك مبادئ كانت مقبولة بدورها. بطبيعة الحال، هناك مناطق رمادية في كل المجتمعات السياسية (لا يوجد نظام سياسي بعينه يتوافق تماما مع الحقائق الاجتماعية)، لكن من المفيد أن نشرح سبب وجودها في إنجلترا في العصور الوسطى المتأخرة على وجه التحديد، قبل المضي قُدما في دراسة التأثير الذي كان لها على أكثر أشكال الفساد التي ظهرت شيوعا. يرجع السبب الرئيس في وجود هذه المناطق الرمادية إلى نمط شائع في مجتمعات القرون الوسطى، حيث اضطرت الممالك ذات السيادة إلى تقاسم السلطة مع

مجموعات أخرى في المجتمع: لا سيما الطبقة الأرستقراطية، ومجموعة من ملاك الأراضي المحاربين المنتظمين في تسلسل هرمي للسيادة والخدمة، وكذلك مع الكنيسة والتجمعات الحضرية لرأس المال والسكان. كان على مؤسسات الحكومة الملكية الإنجليزية - العدالة وسن القوانين، والجباية وحشد القوات، والتمثيل والمشورة، والتي شهدت جميعها تطورات سريعة ما بين منتصف القرن الثاني عشر ومنتصف القرن الرابع عشر - أن تستوعب مصالح وشبكات أصحاب السلطة الاجتماعية[8]. كانت هذه العملية مفعمة بالتوتر. على رغم أن سيادة الملك كانت مقبولة على نطاق واسع، فإنها كانت مجبرة على العمل في عالم كانت فيه السلطة الإنفاذية power of enforcement تقع في الغالب على عاتق الآخرين، وكان المسؤولون الملكيون يعتمدون عادة على مواردهم وصلاتهم الخاصة عند التصرف نيابة عن الملك. ونظرا إلى أنه وُضعت قيمة عالية، في جميع قطاعات المجتمع، على مساءلة المسؤولين وصلاحيتهم، وعلى سلطة القانون، وعلى مبدأ مراعاة الأصول القانونية (والذي أُعلن عنه أول مرة في العام 1354، لكنه كان موجودا فعليا منذ العام 1215)، فقد كانت هناك تناقضات واضحة بين المُثُل والممارسات[9]. كانت حكومة الملك تقدم مجموعة من الخدمات السياسية المفيدة - وكان هذا سببا رئيسا وراء مطالبتها بالولاء - لكن أصحاب السلطة أرادوا بطبيعة الحال أن تعمل هذه الخدمات لمصالحهم الخاصة.

لذلك كانت هناك تنازلات بين ما يمكن أن نسميه «الدولة الملكية» وبين كبار الرعايا أو المواطنين، لكن من المهم أن ندرك أن هذه التنازلات بدأت من القمة، حيث كان «السيد الملك» lord king، الذي - مثلَ أي شخص آخر ذي حيثية - يجمع في شخصه بين السلطة العامة والخاصة وتلك الاجتماعية[10]. لم يكن ملوك هذه الفترة يترأسون الدولة فقط؛ بل كانوا يعتمدون على مجموعة واسعة من الوسائل والعلاقات غير الرسمية - المكافأة، والنعمة، والمحاباة، والتلاعب والاستبقاء القضائي - من أجل تأمين أهدافهم التقليدية المتمثلة في الدفاع عن المملكة وحفظ النظام؛ وكان من المتوقع منهم أن يفعلوا ذلك. وعلى رغم أنهم عادة ما كانوا يؤيدون سلطة النظام القانوني، ويتصرفون من خلال المسؤولين، فقد تمتعوا أيضا بدرجة عالية من «الحرية» أو «الامتياز الخاص» prerogative للعمل خارج الأطر الرسمية للدولة. يمكن اعتبار الملكية نفسها منصبا - «على رغم أن منزلته هي أعلى منزلة

على الأرض»، كما كتب المنظِّر السياسي، السير جون فورتيسكيو John Fortescue في العام 1470 تقريبا، «ومع ذلك، فهي منصب، يحاول فيه [الملك] تدبير شؤون الدفاع والعدالة في مملكته»[11] - لكن المسؤول الملكي كان مستعدا لخرق القواعد مثله مثل أي شخص آخر.

هناك ثلاثة عوامل جعلت من هذه الحالة المحفوفة بالمخاطر مرحلة أشد تعقيدا. كان أحدها أن حكومة الملك كانت مصدرا رئيسا للابتكار، حيث تغير نطاق أنشطتها - التنظيمية والقضائية والتواصلية والمالية - طوال تلك الفترة[12]. كان لا بد من مواصلة التوصل إلى حلول وسط جديدة بين السلطة الملكية والخاصة، أنشأ التاج ملاذات قضائية جديدة، ومسؤولين جددا، وتشريعات جديدة، وزج بأنفه في مجموعة واسعة من الأنشطة؛ بهذه الطريقة، قد تكون الممارسات التي كانت حتى الآن طبيعية أو مقبولة قد أعيدت صياغتها باعتبارها فاسدة.

المضاعفة الثانية هي أن النتيجة الطبيعية لنمو الحكومة الملكية هي تنامي السلطة العامة. أنتجت ضغوطُ الحكومة وابتكاراتها سبلا للتعبير عن المصلحة العامة وتعزيزها - وعلى الأخص البرلمان، اعتبارا من منتصف القرن الثالث عشر فصاعدا، وكذلك ائتلافات مؤقتة من الأقطار والفرسان وسكان المدن وحتى الفلاحين الذين ثاروا وتظاهروا نيابة عن «البلدية» commune أو«المجتمع» أو «المشاعات» في العالم[13]. تميز التاريخ السياسي لإنجلترا في العصور الوسطى بنزاعات متكررة حول المدى الذي ينبغي أن تُترَك به إدارة سلطات التاج لتقدير الملك، بحيث تشرف عليها لجان من رعاياه أو ينظمها القانون. ميزت هذه النزاعات الطريق من الأزمات الدستورية في القرن الثالث عشر إلى حالات عزل الملوك في القرن الرابع عشر واغتصاب السلطة في القرن الخامس عشر. خلقت هذه الصراعات مجالا ثريا من الخطابة والجدلية حول مفاهيم الخيانة والطاعة والحرية الملكية والطغيان. لكنها أثارت أيضا مزاعم بوجود الفساد، كما في المثال الذي بدأت به: قد يُحكم على مستشاري الملك بأنهم متملقون وسُراق للمكانة الملكية؛ وقد يُتهم خصومهم (المشغولون بإعلان ولائهم) بالطموح والخداع؛ قد يُنظَر إلى أي من المجموعتين على أنها «تنازع» accroaching الملك سلطتَه - باستخدام السلطة الملكية ومواردها لتحقيق غايات خاصة أو قطاعية[14].

أما العامل المعقَّد الثالث فهو التناقض العميق في المجتمع حول فضيلة القوانين والقواعد. لم تكن البراغماتية هي وحدها التي سمحت بالتحديات المتعلقة بالتطبيق الحرفي للقوانين rigor iuris، والتي يتقاطع معها عديد من منظومات القيم. في دراسته الاستقصائية الرائعة عن الرشا، يحدد جون تي. نونان John T. Noonan التبادلية reciprocity باعتبارها قيمة أساسية في المجتمع البشري، وهي قيمة تجاهلتها المفاهيم الكتابية scriptural للعدالة الحقيقية، التي تبناها المشرعون الكنسيون والعَلمانيون[15]. كثيرا ما ظهرت التبادلية في العلاقات بين السيد والخدم - توفير الحماية والمكافآت مقابل الاحترام والدعم - وكانت القوة المعنوية والاجتماعية لهذه العلاقات بمثل قوة معايير شغل المناصب على الأقل[16].

لكن العلاقات بين السيد والخدم لم تكن وحدها التي تحدَّت القانون. فقد فرضت كتب النصح للأمراء، وهي أكثر مجموعة من البيانات المعيارية توافرا عن السياسة في إنجلترا في العصور الوسطى المتأخرة، الرحمةَ والاعتدال لتعديل شدة القانون، فيما اتسمت بعدم الوضوح بشأن الأسباب التي ينبغي أن تُستخدَم بموجبها هذه الصلاحيات؛ وأوصت أيضا بالتسامح والنبالة، متجاهلة واجب الملك في الحفاظ على الخزانة المتعلقة بتاجه، كما أوصت بجرأةٍ بإيجاد حلول وسط بين الجشع و«الكرم المفرط» foole largesse[17]. الاتفاق الأرستقراطي، المولود من الرومانسية، والسرد، والممارسة الاجتماعية، فرضَ الدفاع المسلح عن الشرف والحق، وإظهار «المجاملة»، و«لين الجانب» mansuetude (اللطف، الرفق)، و«الابتهاج» debonairte (الظرافة، خفة اللمس) – وهي ملكات لم تكن لها علاقة تُذكر بالتنفيذ الدقيق لشروط المنصب.

وعلى رغم كل تركيزهم على القانون والسلطة العامة، فقد اتبع الإنجليز في العصور الوسطى المتأخرة أرسطو في التساؤل عما إذا كان الرجل الصالح قد يكون مصدرا أفضل للحكم من القانون الجيد: يمكن للرجل الاعتناء بتفاصيل القضية، بينما القانون مُجبَر على التعامل مع العموميات؛ لكن الرجل هو أيضا أقدر على الموازنة بين المطالب المتعارضة التي تحدثنا عنها، وعلى التخفيف من حدة التوترات في الجسد السياسي - شريطة أن يغرس الفضائل. وبهذه الطرق شجعت القيم السياسية المعاصرة أنواع العلاقات الشخصية والتقديرية التي يمكن أن تنشأ عنها مزاعم الفساد

بسهولة؛ لا يمكن إلا للموجودين في الداخل أن يعرفوا على وجه اليقين ما إن كانت السلطة المفوضة أو المشتركة تُستخدَم على نحو ملائم، لتحقيق توليفة ملائمة من الأغراض العامة والخاصة.

عند جمع هذه النقاط معا، ليس من الصعب أن نرى كيف أن تنظيم الحكومة في إنجلترا في العصور الوسطى المتأخرة جعل الفساد تهمة متوافرة على الدوام. لعدد من الأسباب، اعتمد النظام على امتثال الأفراد الأقوياء طوعيا إلى حد ما للتوقعات المفروضة عليهم - وهي التوقعات المضمَّنة جزئيا في القوانين والمناصب، لكنه اعتمد أيضا على معايير أخرى وتطلَّب ممارسة السلطة التقديرية. كان على الجميع تقريبا التصرف (بنحو ما) بطريقة غير قانونية وغير رسمية، لكنهم كانوا واعين أيضا بالحدود الصحيحة لهذا السلوك، ومتى يتجاوزون حدود المعقول. كانت تلك المعرفة - وهي مسألة تتعلق بالحصافة والعدالة وضبط النفس ورباطة الجأش - علامة على حسن الخُلق، وهو ما يساعدنا على فهم النقد الشخصي للغاية الذي وُجِّه إلى المقصرين؛ جنبا إلى جنب مع روح لفقدان الثقة، عندما يتبين أن الموظف العام فضل ربحا خاصا أو عاطفة على المصلحة العامة، فإنه يفسر كثيرا من الخطابات الغاضبة التي صاحبت قضايا الفساد[18].

قبل أن نختتم هذا القسم، قد يكون من المفيد أن نرسم الخطوط العريضة لأشكال الفساد السياسي الأكثر شيوعا في إنجلترا خلال القرون الوسطى المتأخرة، والتطرُّق إلى السؤال عن سبب إمكانية رؤية المناطق الرمادية للنظام السياسي فجأة بالأبيض والأسود. في الواقع لقد أُعرب بالفعل عن الأنواع الرئيسة الثلاثة للفساد في المثال الذي بدأت به، وكما سنرى، فهو يخبرنا بأن الأشخاص المتهمين باقتراف نوع واحد كانوا يُتهمون عادة باقتراف النوعين الآخرين أيضا. كان أول ما حُدِّد بوضوح على أنه جريمة، أو مجموعة من الجرائم، هو الفساد القضائي: رشوة أو إرهاق القضاة أو غيرهم من الموظفين القضائيين - رؤساء الشرطة أو المحلَّفين - لاستصدار أحكام كاذبة أو التواطؤ الطوعي لهؤلاء المسؤولين مع آخرين من أجل الهدف نفسه[19]. واعتبارا من نهاية القرن الثالث عشر، صارت بالإمكان محاكمة مجموعة من الجرائم الإضافية بموجب الأوامر القضائية والتشريعات - التدخل غير المشروع maintenance (دعم المشاجرات القانونية للناس الآخرين)؛ التآمر/

التواطؤ (تشكيل العصابات لتجاوز الإجراءات و/أو رفع دعاوى كاذبة)؛ وبحلول نهاية القرن الرابع عشر، استخدمت أزياء موحدة من القماش أو شارات ومورس الاستبقاء، كوسيلة يحدث من خلالها تمييز وحماية العصابات أو الأتباع[20]. في التعليقات المعاصرة - الالتماسات والقصائد والأطروحات - ارتبطت أشكال الفساد هذه بـ«رجال عظماء» ومثلت عنصرا رئيسا في بناء هذا الشبح bogey الكبير الذي ذكرتُه سابقا بخصوص العصور الوسطى المتأخرة: الرعية مفرطة القوة (مصطلح صاغه السير جون فورتيسكيو في نهاية ستينيات القرن الخامس عشر، لكنها فكرة كانت أسسها موجودة قبل ذلك بوقت طويل)[21].

يتعلق شكل آخر من أشكال الفساد بإهدار أموال الخزانة، ويتركز على أنشطة الحكام والمستشارين حول الملك، الذين شجعوا الملك على الإنفاق الزائد على البذخ و/أو وجدوا طرقا لشفط المناصب والامتيازات الملكية لأنفسهم ولأصدقائهم، مما منع الملك من اكتساب عائد مناسب من ممتلكاته، ومن ثم زيادة العبء الضريبي الواقع على الشعب. تنامت هذه المخاوف، التي ظهر التعبير عنها في الاحتجاجات البرلمانية، والبيانات الرسمية وغيرها من الكتابات العامة، إلى جانب الضرائب؛ وبعد أن ظهرت أول مرة في الصراع بين هنري الثالث Henry III والبارونات، في العام 1258، أصبحت سمة أكثر بروزا وتجسيدا للسياسة اعتبارا من أوائل القرن الرابع عشر فصاعدا[22].

أما النموذج الثالث، الذي يتداخل مع النموذجين السابقين والموجود في أنواع المصادر نفسها، فهو المشورة الشريرة: وجود رجال حول الملك، والذين عادة ما يقال إنهم من أصول وضيعة - والذين يتصرفون إما لمصلحتهم أو لمصلحة أمناء الخزانة الأقوياء، ويمنعون التدفق الحر للمشورة الصادقة والحكيمة، بما في ذلك التعبير عن المظالم، من الوصول إلى مسامع الملك؛ وفي الوقت نفسه عمد هؤلاء الرجال إلى تملق الحاكم و/أو إقناعه باتخاذ مسارات الفعل التي تناسبهم هم وحلفاءهم[23]. كانت هذه الظاهرة قديمة قدم الملوك، لكن بروزها زاد مع توسع المنصب الملكي، وكانت مهاجمة المستشارين الأشرار سمة متكررة للحياة العامة ما بين نحو منتصف القرن الثالث عشر ومنتصف القرن السابع عشر. من الواضح تماما أن هذه الحالات المفترضة من الفساد قد تركزت في نقاط التلاقي بين السلطة الملكية، والممتلكات العامة، والسلطة الخاصة؛ ومن ثم فهي تتوافق بدقة مع المواقع «الخلالية» لهاريس

و«المناطق الرمادية» التي وصفتُها بنفسي. كيف، إذن، حدث التعرف عليها و/أو خرجت عن السيطرة؟

يجب أن يكون مفهوما أن بعض الاتهامات بالفساد كانت منخفضة المستوى، وفعالة وروتينية: لم يتعرض أحد للصدمة عند رفع دعوى قضائية ضد هيئة المحلفين لإهدار حقوقها المدنية attaint، وحتى المزاعم الأخطر مثل الاستجناف (محاولة التأثير في المحكمة embracery) أو التدخل غير المشروع أو الشعارات الموحدة قد لا تجتذب إلا القليل من الزخْم السياسي، وكانت تؤخذ على ما كانت عليه: أي التطبيق الاستراتيجي للقانون لمصلحة أحد المتقاضين أو فرض تسوية[24]. ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقا، كانت هناك أوقات شن فيها التاج حملات ضد التلاعب القضائي - خاصة في عهد إدوارد الأول، في ثلاثينيات وخمسينيات القرن الرابع عشر، وفي الفترة ما بين العامين 1389 و1390، وفي أواخر ستينيات القرن الخامس عشر وفي عهد هنري السابع، وفي أواخر العقد الثاني من القرن السادس عشر[25]. خلال هذه الفترات، سُنت قوانين الإجراءات القضائية أو مُدِّدت أو أعيد إصدارها، وشُكلت لجان قوية، وأُنشئت محاكم جديدة وعُقدت محاكمات صورية - لقضاة المحكمة العليا في الأعوام 93-1289 و1350، ولكبار النبلاء في الفترة من 15-1414 و8-1467، وفي عهد الملكين هنري السابع والثامن[26]. أما الهجمات على مستشاري الملك، سواء بسبب نهب أملاكه أو بسبب تزويده بمشورة خاطئة، فقد مثلت دائما قضايا ساخنة، وظهرت أزمات من هذا النوع: في خمسينيات القرن الثالث عشر وطوال عهد إدوارد الثاني؛ وفي العامين 41-1340؛ وفي العام 1376 وطوال عهد ريتشارد الثاني؛ وفي العقود الأول والخامس والسادس من القرن الخامس عشر؛ وفي فترات من العقد التاسع من القرن الخامس عشر؛ وفي العام 1509 (ثم مرة أخرى، في ظل ظروف متخصصة إلى حد ما، في العامين 1529 و1540 والأعوام التي تلتهما)[27].

لقد رأينا أن مزاعم الفساد ضد وزراء الملك لا يمكن أن تؤخذ بظاهرها، وفي تفسيرها من المهم أن نضع في الاعتبار عاملين اثنين: الأول هو أنه في كثير من الأحيان، كان الملك يتقبل، أو حتى يدعو إلى، الادعاءات ضد مسؤوليه: أدت محاكمة إدوارد الأول للقضاة ما بين العامي 1289 و1293 إلى حصوله على 20 ألف جنيه إسترليني، كما ساعدت على إعادة العلاقات مع النخبة السياسية بعد غياب الملك مدة ثلاث

سنوات في غاسكوني Gascony؛ وكان الاعتداء القضائي الذي نفذه إدوارد الثالث على وزرائه ومسؤوليه في العامين 1340-41 يهدف جزئيا إلى انتزاع المال والطاعة من مجموعة من الرجال الذين خذلوه، كما عمل جزئيا على تهدئة الغضب الشعبي في فترة اتسمت بفرض ضرائب باهظة[28]. هناك تقليد قديم من السخرية من المسؤولين الملكيين، والذي يرجع على الأقل إلى سقوط رانولف فلامبارد Ranulf Flambard في العام 1100؛ لقد ساعد ذلك على تذكير هؤلاء الرجال الأقوياء بمن كانوا يخدمونه، وكبح جماح استقلاليتهم؛ وعادة ما كانوا يُعادون إلى مناصبهم بمجرد أن يأخذ الملك حصته[29].

الاعتبار الثاني هو أن قضايا الفساد الكبرى كانت تظهر عادة في فترات الضغط الحكومي (فرض ضرائب باهظة لتمويل الحروب)، أو الابتكارات الحكومية (فرض ضرائب أو إنشاء محاكم جديدة، أو ابتكار أساليب غير معتادة للتعامل مع المال العام أو العدالة العامة)، أو الفوضى الحكومية (قصور سِن الملك minority أو عدم كفاءته، أو وجود تهديدات خارجية أو داخلية خطيرة فشل الملك في معالجتها). في ظل هذه الظروف، ربما وجد المسؤولون الملكيون والنبلاء، والملك ذاته، أنفسَهم يتصرفون بنحو مفرط - بالضغط بشدة على الحقوق، والدفاع عن المطالبات بقوة، واتخاذ خطوات لا مبرر لها لحماية أنفسهم - لكنهم كانوا يفعلون ذلك استجابة لمطالب النظام السياسي. في حين أنه سيكون من الغباء إنكار احتمال إساءة المسؤولين للتصرف أو عدم كفاءتهم، فمن المهم أن ندرك أن فضائح الفساد كانت تحدث عادة عندما كان النظام بأكمله واقعا تحت الضغط - عندما كان هناك فائض منهجي، في الواقع؛ فائض ألقي باللوم فيه على الأفراد.

مكافحة الفساد في العصور الوسطى المتأخرة

إذا انتقلنا إلى التدابير التي استخدمت للتصدي للفساد في إنجلترا خلال العصور الوسطى المتأخرة، فسيتضح أنها تنقسم إلى مجموعتين - وقائية وسريعة الاستجابة (انظر أيضا الفصل الخامس، بقلم فيتوريا). لقد رأينا أن هذا المجتمع كانت لديه مفاهيم واضحة تماما عن استقامة المسؤولين وقد أعيدت صياغتها مرارا وتكرارا، غالبا في شكل تشريعات (عادة كاستجابة لشكاوى والتماسات الجمهور)، وكذلك في شكل

مراسيم خاصة بالمجلس الملكي، والفقرات المتعلقة بالجولات القضائية وقضاة السلام، وفي الأوامر القضائية المتاحة في دار المحفوظات العامة وفي بنود اليمين التي أقسم عليها المسؤولون الملكيون. وقد وُضعت معظم أسس هذه الأنشطة في سبعينيات القرن الثالث عشر، حيث أعاد الملك إدوارد الأول بناء وتوسيع الحكومة الملكية في أعقاب حرب البارونات Barons War، وحيث أصبح النظام القانوني واسع النطاق ومهيمنا بما يكفي لمنع انتشار محاولات التلاعب بإجراءاته (بدلا من تجاهلها أو دحضها)[30]. وعالج التاج تواطؤ المسؤولين، والتدخل غير المشروع من قِبل القضاة وتلقيهم للهدايا في تشريع ويستمنستر الأول (1275)؛ وعاد إلى هذه القضايا في تشريع ويستمنستر الثاني (1285)، وتناول المؤامرات بمزيج من الأوامر القضائية والمراسيم والتشريعات منذ نحو العام 1290[31]. لقد أُعيد إصدار هذه القوانين في مناسبات عديدة (كان التاج لا يزال يُصدر تشريعات بشأن التدخل غير المشروع في العام 1542). ومورست ضغوط متزايدة على مسألة هدايا وأتعاب القضاة: حظَر تشريع كبير حول هذا الموضوع في العام 1346 استبقاء القضاة وتلته دعوى قضائية رفيعة المستوى في العامين 1350 و1365[32]. بدأت التحركات الجدية ضد تسليم الأراضي واستبقاء النبلاء في العام 1377، على رغم نزوع المراسيم والقوانين الملكية إلى تكرار بعضها بعضا، وإنفاذها بالحد الأدنى؛ عادة ما كانت طلبات أعضاء البرلمان بتشديدها تُرفض، ولم تُبذل جهود منسقة سوى منذ ثمانينيات القرن الخامس عشر لمنع كبار الأمراء من اتباع أهوائهم[33]. واتخذت تدابير وقائية مماثلة فيما يتعلق بالخزانة ومجلس الملك.

إن المبدأ القائل بأن الملك يجب أن يعيش وفقا لإمكانياته الخاصة، وأن يحمي رزقه وأن يستعيده عندما يوزع بالخطأ، قد نال التأكيد في مناسبات عديدة بين العقد الخامس من القرن الثاني عشر والعقد الثاني من القرن السادس عشر[34]. كان الملوك يميلون إلى الموافقة على حالات الاستئناف «إجمالا، ولكن ليس بالكامل»، كما ذكر أحد كتاب رسائل آل باستون Paston بنحو لاذع في العام 1450، كما قاوموا القيود المفروضة على حريتهم في منح الهبات والمكافآت[35]. لكنهم هم ومستشاريهم أدركوا فائدة فكرة الخزانة وتشدقوا بها، فجمعوا عائدات المنح غير السديدة من خلال محاكمات الدولة وقوانين الإدانة acts of attainder وكذلك من خلال قوانين الاستئناف. في بعض الأوقات ما بين العقد السابع من القرن الرابع عشر والعقد الأول

من القرن الخامس عشر، كانت حصيلة الضرائب تُجبى وتوزع من قبل أمناء خزانة مخصصين للحرب، لضمان إنفاقها على الأغراض التي جُمعت من أجلها، على رغم أنه يبدو من المرجح أن هذا الإجراء - الذي اقترحه برلمان بعد برلمان ولم يُعمَد إلى إقراره إلا في الحالات القصوى - لم يفعل شيئا كثيرا لإيقاف التوقع الحر لعائدات الضرائب من قِبل الخزانة Exchequer[36]. وفي الوقت نفسه فإن مراسيم المجلس، التي صدرت بنحو متكرر ما بين العامين 1390 و1437، نصت على الطرق المناسبة لصنع القرار، بما في ذلك معظم مفاهيم أفضل الممارسات اليوم: أمرت المراسيم التي أقرها البرلمان في العامين 30-1429 المستشارين الذين لديهم مصلحة في أي مسألة بمغادرة القاعة في أثناء «دور الانعقاد»، وقصرت النظر في الالتماسات على أيام وأماكن محددة، وأنشأت مبدأ النصاب القانوني والتصويت بالأغلبية، ومنعت أعضاء المجلس من الانخراط في التدخل غير المشروع، وأجبرتهم على الحفاظ على أسرار عملهم، ودعتهم إلى السماح بعضهم لبعض بالتحدث بحرية وبصراحة، «مع الحفاظ دائما على الاحترام الواجب لكل منصب وشخص»[37].

ومن ثم شُجعت استقامة المسؤولين مرارا وتكرارا من خلال التشريعات، لكن سيكون من الخطأ التركيز كثيرا على الآليات التنظيمية للدولة في تحدي الفساد؛ فقد جُرِّبت أنواع أخرى من الوقاية. من ناحيةٍ كان الحكام أكثر ميلا إلى الاعتماد على الثقة، تكملها حملات قمع متقطعة، بدلا من الإشراف القانوني والمؤسسي: يتضح موقفهم بجلاء في احتجاج إدوارد الثالث في العام 1365 ضد «الخيانة العظمى» لكبار القضاة الذين عُزلوا بتهمة التواطؤ مع المتقاضين الأقوياء[38]. لم تكن القواعد، بل قسَم اليمين، هي الوسيلة الأساسية لإلزام المسؤولين بأفضل الممارسات، وقد لفت عدد من المؤرخين - مثل جون ساباباثي John Sabapathy، وكونال كوندرين Conal Condren، وكريس فليتشر Chris Fletcher - الانتباه لدور تكوين الشخصية كوسيلة لتحدي فساد المسؤولين[39]. وكان هذا عنصرا مهما، لكنه لم يحظ بالتقدير الكافي في صرعة الأدب التربوي didactic literature في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر: لقد صُمم لتعليم الناس تنمية الصفات التي ستمكنهم من أداء واجباتهم - أو مهامهم الرسمية. وإذا كانت هذه مجرد أمنية خادعة، فقد مثلت أيضا اعترافا بأن الأداء الجيد في المنصب، في نهاية المطاف، يعتمد على قدرات شاغل الوظيفة وضميره[40].

هذا واضح جدا في أدبيات نُصح الأمراء، التي أعادت بنحو أو بآخر تدوير فكرة أرسطو القائلة بأنه يتعين على الملك أن يتعلم كيفية حُكم نفسه قبل أن يحاول حكم الآخرين، ثم تقدم نصائح عملية حول السمات الأخلاقية والشخصية التي يحتاج إلى اكتسابها[41]. وقد اقترح كريس فليتشر Chris Fletcher غرضا مماثلا للقصائد العديدة التي تنتقد اختلاسات المسؤولين في القرن الرابع عشر: كانت هذه النصوص تعود أساسا إلى النبلاء وسكان المدن وموظفي الخدمة المدنية - وهم الأهداف المحددة لتلك الكتابات. تمثل اقتراح فليتشر المعقول في أنه كانت لها أهداف تكفيرية penitential، وأن ميلها إلى إثارة خطر الانتفاضة الشعبية كان تحذيرا أخلاقيا، وليس تحريض النشطاء[42]. وبوجهٍ أعم، كانت الكُتيبات وقصائد الشعر والالتماسات تتلو الافتراضات المألوفة التي قد تعمل كسبل وقائية ضد الفساد: كان من الأفضل لو شغل الأثرياء المناصب لأنهم أقل احتمالا لأن تُفسدهم الثروات؛ وينبغي أن يتقاضى مسؤولو الملك رواتب، وبعد ذلك لن يحتاجوا إلى البحث عن الرشا؛ ويجب تقديم المشورة علانية بقدر الإمكان لأن السرية تنطوي على الأرجح على دسائس ومخالفات[43].

ومن ثم كانت الطريقة المعتادة للتعامل مع الفساد هي مزيجا من الوعظ وإعادة الصياغة المعيارية. ولكن من وقت إلى آخر، كما رأينا، اتُّخذت إجراءات أشد صرامة، سواء بمبادرة ملكية أو استجابة للاحتجاجات العامة، والتي عُبِّر عنها بنحو مميز عبر مزيج من المظاهرات الشعبية والبرلمانية، والتي تورط فيها - كما في حالة يورك - كبارُ النبلاء. في حين كان من المرجح أن يتخذ التاج إجراء طوعيا ضد الفساد القضائي (غالبا بهدف تجنب الانتقادات الوشيكة)، كان الأقرب احتمالا أن يشتكي الجمهور من الهدر المفترض للخزانة ونتائجه - لا سيما الضرائب الباهظة وغيرها من الاضطهادات المالية - وكثيرا ما شجب الممثلون العامون التلاعب القضائي، والتدخل غير المشروع ومكائد المستشارين الأشرار، وكذلك خيانتهم المزعومة، ومنازعتهم للسلطة الملكية وفشلهم في الدفاع عن المملكة وحفظ النظام. إذا رفض الملك شكاوى الجمهور وعمل على حماية مستشاريه، وتعمقت الأزمات، اندلعت حرب أهلية غالبا ما كان يليها خلع الملك أو اغتصاب سلطته[44]. وإذا، من الناحية الأخرى، سمح الملك بمعاقبة الأفراد الرئيسِين وتقبَّل الإصلاحات - كما فعل إدوارد الثالث في العام 1341، أو كما فعل هنري الرابع في عدة مناسبات ما بين العامين 1403 و1410،

وحتى إدوارد الثاني وريتشارد الثاني وهنري السادس فعلوها في نقاط محددة خلال فترات حكمهم – فهنا يمكن تخفيف الضغط وقد تهدأ الأمور[45].

من المهم أن نتذكر أن المشكلة الحقيقية في هذه الأزمات لم تكن «الفساد»، بل الظروف السياسية غير المحتملة - عادة فترة حكم ملكي بالغة الطول، غير قادرة على تمويل نفسها، وانقسامات عميقة بين النخبة وتهديد خطير للنظام، أو لشرف أو وحدة المملكة. كانت الهجمات على المستشارين الأشرار أفضل وسيلة متاحة للتنفيس عن عدم الرضا وتوفير الظروف التي يمكن فيها إيجاد نوع من التسوية. من خلال تبسيط المشكلات التي تواجه النظام السياسي وتمكين أعمال التطهير والاسترداد، عملت أزمات الفساد بمنزلة قواعد التلوث في كتابات ماري دوغلاس Mary Douglas، حيث وفرت «نوعا من شبكة الأمان» التي يمكن فيها اختزال حالة لا يمكن السيطرة عليها إلى ما يشبه النظام[46].

عند جمع أجزاء هذا القسم معا يتضح أنه فيما يتعلق بالفساد، كما هي الحال في المجالات الأخرى لارتكاب المخالفات في العصور الوسطى، كان النهجُ الذي اتبعته السلطات هو توفيرَ التنظيم، ولكن مع ترك الإنفاذ لأصحاب السلطة الاجتماعية الموثوق بهم؛ وتوضيح القواعد وإعادة تأكيدها والإقدام بنحو متقطع (عادة تحت الإكراه) على إصدار أحكام كارثية. قد يكون لهذه الأخيرة بعض التأثير الإيجابي - ليس في إيقاف التلاعب بالعدالة أو الاستشارة أو موارد الملك، ولكن في تخفيف الضغوط المفرطة التي سببت حدوث الأزمة السياسية في المقام الأول. وعلى رغم أن التداعيات السياسية قد تكون طويلة ومدمرة، فإن العبء الضريبي على الأقل كان ينخفض دائما وبصورة فورية.

الأمر المذهل حول هذه الوقائع - وهو واضح، ومن ثم عُمد إلى تجاهله - هو كيف تحوَّل خلل معقد في النظام السياسي إلى جرائم عدد صغير من الأفراد. على مستوى ما، كما رأينا، كان هناك عدل في ذلك - فالمنصب، كما أشار إليه كوندرين Condren، يتطلب «شخصية ظاهرية» persona، وقد فشل هؤلاء الأفراد، بطريقة أو بأخرى، في أداء أدوارهم[47]. في الوقت نفسه، فقطع رؤوس الهيدرا hydra(*) لم يقتل الوحش،

(*) حية العدار. [المترجم].

وسبَّب كل أنواع المشاكل الأخرى في مجتمع يعج بالعلاقات الشخصية والاهتمام الوراثي بالممتلكات والمكانة. بطبيعة الحال لم يكن قتل الهيدرا هو الهدف: لم يكن حكام العصور الوسطى في وضع يسمح لهم بطرح التقسيمات القاطعة بين القطاعين العام والخاص التي نربطها بالحداثة، وهناك أدلة قليلة على أنهم أرادوا ذلك. لم يحدث إلا في آخر حرب دموية وقعت في القرون الوسطى - وهي حروب الورد Wars of the Roses - أن تمت تحركات مهمة في هذا الاتجاه. لقد حان الوقت للانتقال إلى القسم الأخير، والنظر فيما إذا كانت سبل الاستجابة للفساد قد تغيرت بمرور الزمن.

التغيُّر بمرور الزمن

على مستوى معين كانت هناك استمرارية: واصلت نُظم الحكم في العصور الوسطى المتأخرة والحديثة المبكرة الاعتماد على التفويض شبه الخاص للسلطة العامة إلى الأفراد وشبكاتهم؛ وقد استمرت في توقع أن يُمارس هؤلاء الأشخاص سلطة تقديرية وأن يستفيدوا من الموارد الخاصة؛ وواصلت مواءمة أنشطة الخدمة العامة مع ممارسات منح الهبات والمكافآت وتقديم الهدايا التي يمكن أن تعطي انطباعا بالرشوة أو الهدر المالي[48]. وعلى رغم أن أزمات الفساد تمخضت عادة عن محاولات لتحسين تنظيم العدالة أو الاستشارة أو التمويل، فكثيرا ما كان التاج يعترض على هذه المحاولات، وعادة ما كان يُبطلها عندما تعود الأمور إلى طبيعتها: في الواقع إنه الجانب الآخر من إدانة الوزراء المخلوعين والرعايا مفرطي القوة على إساءة استخدام الثقة، والتي كان يتوقع منها عادة، وبنحو صحيح، أن تحقق نتائج جيدة.

لكن إذا نظرنا من كثب، فسيمكننا اكتشاف التغييرات - على الأقل في المجالات ذات الاهتمام الأكبر وفي طرائق أنشطة مكافحة الفساد. وكما لاحظت كريستين كاربنتر Christine Carpenter، فخلال القرن الرابع عشر، تحول تركيز الشكاوى البرلمانية المتعلقة بفساد المسؤولين من المسؤولين مفرطي القوة إلى الرعايا مفرطي القوة؛ وبحلول العام 1400، كانت هناك مخاوف أقل بشأن استبقاء القضاة، وعداء أقل تجاه القضاة الملكيين، وشكاوى أقل حول اضطهاد المسؤولين الملكيين، ومزيد من القلق بشأن منح الشعارات المميزة، وإرهاق هيئات المحلفين، وما إلى ذلك[49]. وعلى رغم أن هذه التطورات قد تعكس التغيرات الحادثة في تنظيم السلطة المحلية، فهي

قد تُخبرنا أيضا ببعض الأمور عن مزاعم الدولة بشأن مخيلة الرعايا. وبطريقة مماثلة يبدو أنه في العقود الأولى من القرن الخامس عشر، أي في ثلاثينيات القرن تقريبا، كان المصطلحان الإنجليزيان «فاسد» corrupt و«فساد» corruption قد ظهرا أول مرة بمعناهما الحديث، والذي يشير إلى الاعتراف الاجتماعي بنوع معين من الجرائم المرتبطة بالمسؤولين الحكوميين، ولا يحتاج إلى مزيد من التوضيح أو التمييز[50].

قد تكون هذه التطورات جزءا من تحوُّل في المواقف العامة، والذي تحقق بفضل برامج الإصلاح التي رافقت حروب الورد وتلتها. لقد تقلصت كثيرا قدرة الأعيان على الاحتفاظ بأتباع من طبقة الوجهاء gentry، أو التأثير في الإجراءات القضائية في المحليات أو النهوض من أجل المصلحة العامة؛ أُديرت الخزانة الملكية من كثب لتسدد تكاليفها؛ كانت هناك مشاركة أقل للسلطة الملكية والمشورة مع الرجال أصحاب الموارد المستقلة. بدلا من ذلك زُوِّد الوكلاء الملكيون بمنح قابلة للإلغاء من الأراضي، وكذلك الوصاية والمناصب لمنحهم الوسائل اللازمة لخدمة الملك: لقد استمروا في امتلاك شبكات وأتباع، لكن هذه الشبكات كانت في كثير من الأحيان أصغر حجما وأقل مكانة ومخترقة بالكامل من قبل التاج، ومسؤولة أمامه، مما كانت عليه الحال في السابق[51].

قد يُنظر إلى هذا «التمايز الجزئي للدولة» باعتباره إحدى سمات «الحداثة المبكرة». ولكن إذا كانت المملكة الأكثر مركزية للقرن السادس عشر قد قلصت بعض أشكال الفساد - تلك الخاصة بالرعايا مفرطي القوة - فقد تعرضت بالكاد لأشكال أخرى، بل وربما عززتها، كما ذكر جويل هورستفيلد Joel Hurstfield في مقاله الشهير، «كان المجتمع مختلفا، وكذلك كان الفساد الذي اعتراه»[52]. مع تدهور روابط السيادة، وتزايد أهمية اكتساب النفوذ لدى رجال البلاط والمسؤولين ذوي الأصول المتواضعة، أصبحت عملية تقديم الهدايا نشاطا أكثر مركزية، سواء بالنسبة إلى تعريف التسلسلات الهرمية الجديدة أو لأسباب أكثر فعالية[53]. ومن ثم فقد انطوى التحول من «الإقطاع الوغد» إلى «النظام القديم» على وسائل جديدة للفساد، لكن ترسانة مكافحة الفساد - اللوائح التنظيمية التي لا تُنفَّذ كما ينبغي، والوعظ الأخلاقي، والأزمات المتقطعة - تغيرت بدرجة أقل، وكذلك فعل الواقع الكامن الذي أدامها: تنفيذ السلطة العامة عن طريق الاتصالات الشخصية في السياقات شبه الخاصة.

الاستنتاجات

من الواضح أن «الفساد» قد مثل دائما مسألة ملتبسة - فهو غالبا تهمة سياسية ومتمركزة؛ وهو دائما انعكاس لصراع بين الأعراف والهياكل. هل كان هناك مزيد من الغموض - أو مزيد من «التناقض» - في إنجلترا خلال العصور الوسطى المتأخرة مقارنة بالأشكال اللاحقة من النظم السياسية؟ نعم، من حيث إن السلطة التقديرية الشخصية (الملكية) تمتعت بشرعية بارزة ستخسرها لاحقا. ونعم، من حيث إن التوترات بين القطاعين العام والخاص، أو بين التسلسل الهرمي الاجتماعي والمواطنين، كانت عموما تُغمر بدلا من أن تُحل. ولم تؤدِّ الانفجارات العرضية على طول خطوط الصدع هذه إلى تغيير أسس المجتمع السياسي ما قبلَ الحديث. ولكن كانت هناك أوجه بالغة الأهمية للاستمرارية هنا. من ناحيةٍ كانت الأطر التنظيمية الحديثة والأجهزة المؤسسية متوقَّعة على نطاق واسع خلال العصور الوسطى، كما رأينا؛ وكان الأمر ببساطة هو افتقارَها إلى الهيمنة الثقافية التي ستمتلكها لاحقا. ومن الناحية الأخرى فإن ميل الدول في العصور الوسطى إلى اختيار ثكنات ذات قوة خاصة كان أمامه مستقبل عريض، وقد وصل، بالطبع، إلى نوع من التمجيد في الإقطاع الجديد للنظام السياسي المواتي للأعمال التجارية، والسائد اليوم. وبالمثل، كما يوضح عديد من فصول هذا الكتاب، لم تكن الدول في الماضي والحاضر راغبة في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ (وحتى إنفاذ) السياسات العامة: لقد تركت هذه المهام في كثير من الأحيان للقطاع الخاص، مما يعيد خلق الظروف التي ازدهرت فيها المخاوف المتعلقة بالفساد. وعموما إذا كانت «مشكلة الشخصي» محدَّدة زمنيا، فإن لأنماط مكافحة الفساد خاصية تكرارية معينة.

شكر وتقدير

استفادت مراجَعة المسوَّدات السابقة لهذا الفصل كثيرا من رؤى جون ساباباثي John Sabapathy وميهالي فازكاس Mihály Fazekas وفرانسيس أندروز Frances Andrews والمشاركين في ندوة إيطاليا في العصور الوسطى المتأخرة والعصور الحديثة المبكرة التي انعقدت في معهد البحوث التاريخية بلندن، وبالطبع من مجموعة «أنتيكورب» ANTICORRP البحثية والمشاركين في المؤتمر، والمراجعين المجهولين لهذا الكتاب.

7

محاربة الفساد في الدولة المدينية الإيطالية: تفتيش نهاية الخدمة (سينداكاتو) على المسؤولين البيروجيين في القرن الـ 14

غاي غيلتنر

«لا تعني الحكومةُ الموثقة جيدا حكومة أفضل»

(جون ساباباتي)

إذا أمكن القول بأن الـــدول المدينيـة city-states الإيطالية قد وجدت نفسها في الحكم الذاتي بالمصادفة، فمن المؤكد أنها عملت بجد للحفاظ عليه[1]. سعت النخب السياسية إلى تحقيق الاستقرار خارجيا عن طريق زيادة حجم التجارة، وتوسيع العلاقات الديبلوماسية، وبناء القدرات العسكرية، بينما شرعت داخليا في تعزيز ممارسات تداول المناصب، والانتخابات المنتظمة، وعزل المسؤولين والالتزام بمعايير الأهلية الصارمة. حتى الآن قد تبدو بعض الإجراءات الأخيرة على وجه الخصوص ديموقراطية وتقدمية، مما يضع

هذه الكيانات السياسية الناشئة على المسار السريع إلى الدولة الحديثة. ومع ذلك فإذا وضعنا التفسيرات الغائية جانبا، فقد اتفق معظم الباحثين الآن على أن هذه التدابير، في سياقها المباشر، كانت في الغالب نتاجا لانعدام الثقة، حيث كانت تهدف إلى الانفصال عن ماضي المدن الداخلي وتفادي الاستيلاء على السلطة من قبل عشيرة -عائلة أو مجموعة مصالح واحدة. في الواقع خُصِّص المنصب الأكثر تجسيدا لعصر البلديات communal era - أي كبير القضاة المدنيين، البوديستا podestà، (ومعظمهم أجانب) - كحل مبتكر لتقاسم السلطة بين النخب الجديدة وغير الموثوق بها. أما كون هذه الضوابط والتوازنات لن تصمد أمام اختبار الزمن فهي حقيقة تاريخية، فقد عُمِد إلى تتبع العملية على مستويات عديدة، محليا وإقليميا، «من البلدية إلى السنيورية» signoria[2] لقد ازدهرت إنسانية عصر النهضة Renaissance Humanism، التي كثيرا ما تتعرض للنسيان، ليس فقط في أثناء نوبات الطاعون المتكررة، ولكن أيضا في ظل الأشكال الحميدة نوعا ما من الاستبداد despotism، وليس النظام الجمهوري.

ومع ذلك، وكما لاحظ المؤرخون والعلماء السياسيون منذ فترة طويلة، فإن بعض الجوانب النموذجية للحكم الصالح التي تبلورت في عصر البلديات رافقت تحول المدن إلى دول إقليمية وجمهوريات بحرية وسنيوريات استبدادية. ثمة جانب من جوانب هذا الإرث، وهو العلاقة بين مساءلة أصحاب المناصب والشرعية السياسية، هو ما يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء عليه. على وجه التحديد يحاول الفصل استكشاف مؤسسة السينديكاتو sindacato، أو التفتيش على المسؤولين في المناطق الحضرية في نهاية فترة ولايتهم، وكيف حددت وعكست المقاربات المعاصرة لزيادة الشفافية ومكافحة الفساد. من المنظور القانوني والمؤسسي، كانت السينداكاتو آلية مباشرة وموثقة جيدا لتحديد المساءلة وكبح الفساد داخل الدولة المدينية الإيطالية وخارجها[3]. لا يكاد هذا يرقى إلى القول بأنها كانت الطريقة الوحيدة، أو حتى الأكثر فاعلية، لحماية ما كان يُنظر إليه على أنه حكومة رشيدة، سواء كان ذلك من الناحية النظرية أو في الممارسة العملية[4]. لكن اللوائح التي تحكم تنفيذها والسجلات التي خلَّفها ممارسوها تتيح فرصة فريدة لتفسير العلاقات التاريخية بين التفكير في المصلحة العامة والعمل على حمايتها في عصر ارتبط غالبا بالتناقض بين المجالين العام والخاص.

يتناول القسمان الأولان من هذا الفصل العلاقة بين التفتيش ومكافحة الفساد من منظور مقارَن في شبه الجزيرة الإيطالية، وكيف يتلاءم مع الخطابات المعيارية لتلك الفترة حول المساءلة، ودور الحكومة والمصلحة العامة bene commune. أما القسم الثالث والأهم من هذا الفصل فيحلل مجموعة غنية وغير مستغلة من السجلات من مدينة واحدة، هي بيروجيا Perugia، والتي تغطي معظم القرن الرابع عشر. إنها أول محاولة للبدء في ملء ثغرة هائلة تتعلق بهذا المجال، أي تنفيذ عملية السينداكاتو. مع الاستثناء الجزئي لفلورنسا، وبدرجة أقل جنوة Genoa، دُرست إجراءات التفتيش بكاملها تقريبا على أساس النصوص المعيارية مثل أدلة الحكام والتشريعات الحضرية[5]. من المؤكد أنها تزودنا بتبصرات حول أفضل ممارسات الحكومة الحضرية في العصور الوسطى، لكن لا يمكن، ولا ينبغي - بالنظر إلى السجلات المتاحة - النظر فيها بمعزل عن وثائق الممارسة. لذلك تزودنا بيروجيا بدراسة حالة ثرية، والتي يمكن أن توفر نقطة انطلاق لمزيد من الاستكشافات في هذا المجال، بما في ذلك منظور مقارَن مهم في إيطاليا وخارجها. في النهاية ستقترح الاستنتاجات ما يمكن أن يخبرنا به هذا المنظور المشترك حول العلاقات بين محاربة الفساد وبناء الدولة، وما إذا كان إضفاء الطابع التاريخي على هذه العلاقة يمكنه إلقاء ضوء جديد على الفجوة بين عصور ما قبل الحداثة/ الحديثة.

سياسة مكافحة الفساد في شبه الجزيرة الإيطالية

على رغم سجلات السينداكاتو المحفوظة جيدا، لا تُعد بيروجيا فريدة من نوعها في شبه الجزيرة الإيطالية. أسفر مسح لمائة مجموعة منفصلة من التشريعات الحضرية الإيطالية، في المطبوعات الحالية وتلك التي توقف طبعها، والتي تغطي الفترة ما بين العامين 1250 و1500، عن 46 نصّا ذا صلة يمثل 40 مدينة مختلفة (انظر الملحق في نهاية الفصل). بتناسق كبير تتعامل هذه المقاطع بنحو مباشر مع إجراءات التفتيش التي خضع لها المسؤولون المحليون، خاصة - ولكن ليس على سبيل الحصر - البوديستا وحاشيته المهنية أو «أسرته» famiglia، وبعد ذلك «قائد الشعب» capitano del popolo، وهو مسؤول حضري كبير آخر. بصفة عامة تُحدِّد هذه القواعد جدول الإجراءات وأهدافها، والمسؤولين والأفراد

الخاضعين لولايتها القضائية ونطاق العقوبات التي يمكن تطبيقها. إن ما يشكل في الواقع سلوكا جيدا بين المسؤولين يحدَّد في تشريعات أخرى، وهي التي تتعامل مع مناصب محددة. يسمح هذا التقسيم للنصوص المتعلقة بالسينداكاتو بالتركيز على من يحق لهم الإشراف على التفتيش ويحدد مكافآتهم، ومن يمكنه رفع الشكاوى ضد المسؤولين (كيف ومتى) وما العواقب التي قد تترتب على الإدانة. تباينت النصوص في مدى تفصيلها، مع انعكاسات مهمة في بعض الأحيان، كما عملت الحكومات على مراجعتها باستمرار، بعد عصر البلديات بكثير في بعض الحالات. ولكن إلى أي مدى حددت هذه الوصفات المنصب وإجراءاته صراحة كوسيلة لمكافحة الفساد؟

على رغم أن 46 مجموعة تشريعية في عيِّنتنا تصف إجراءات التفتيش، فإن ستة منها فقط ذكرت مصطلح الفساد (corruptio). وإضافة إلى ذلك فهذه الحالات لا تتداخل في المعنى إلا بين الفينة والأخرى، وتتباين من حيث شدة العقوبات المنصوص عليها، ونادرا ما تظهر في السياق المباشر للسينداكاتو. إن تناول مفهوم الفساد من منظور التفتيش لا يوفر دراسة شاملة لمعانيه في الأدبيات الوصفية ذات الصلة. ومع ذلك فبالنظر إلى أن هذا الفصل يمثل جزءا من جهد أكبر لتاريخ مكافحة الفساد، فقد بدا من المُجدي أن ننظر بإيجاز في كيفية استخدام هذه الوثائق للكلمة، وإلى أي مدى أدرجت بنحو ملموس في المقاربات المحلية لاكتشاف المسؤولين المنحرفين والتعامل معهم، أولئك الذين يعرِّضون أنفسهم للمخالفات أو غير المسؤولين الذين يسعون إلى تحقيق هذه الأهداف.

يرجع أقدم قانون استخدم مصطلح «الفساد» في عيِّنتنا إلى مدينة فيتربو Viterbo (1237-38) ويتعلق بتصرفات قاضٍ أو مسؤول رفيع (iudex). وبالنظر إلى عدم وجود أي تمييز رسمي بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة في هذه الفترة، فإن مسؤولي البلديات كثيرا ما كانوا يترأسون محكمة أو على الأقل إجراء قضائيا مستعجلا. في هذه الحالة يحذِّر المشرعون من أن القاضي الذي تأثر قراره برشوة مالية (preto) قد يُستبعَد من الفصل في القضايا وتصادر جميع ممتلكاته. وكل من يرشو قاضيا بنحو مباشر أو عن طريق طرف ثالث سيعاني مصيرا مماثلا[6].

يفرض النموذج تماثلا بين المُفسدين والفاسدين من خلال فرض عقوبات نقدية متساوية عليهم، ويحدِّد المال كأحد أنواع الرشوة أو كحافز غير مشروع يوجِّه الفساد. يتناقض هذا النهج مع الإشارة التالية للفساد في مصادرنا، وهي تشريعات بيزا Pisa للعام 1286:

> إذا وجدنا... شخصا أفسد أي شخص أو شخصا يسعى أو سعى، بالمال أو بأي طريقة أخرى، إلى إفساد أي شخص من بين رعايانا أو جنودنا، من أجل مصلحته أو لمصلحة شخص آخر، فسنعاقبه ونفرض غرامة عليه تتراوح بين عشر ليرات ومائة ليرة، وفقا لخطورة القضية ورتبة الشخص[7].

التماثل الذي استنارت به الفقرة السابقة غائب بنحو ملحوظ. بدلا من ذلك، ينصب التركيز على المُفسد، الذي قد يكون ضحيته أيَّ فرد من حاشية البوديستا، بمن في ذلك جنوده. وإضافة إلى ذلك تضمنت الرشا الآن الهدايا النقدية أو العينية، وتراوحت الغرامات بين 10 ليرات و100 ليرة، وفقا للظروف المحددة للجريمة ورتبة الجاني. يتناول نموذج مستقى من مجموعة مختلفة من القوانين الصادرة في بيزا في ذلك العام حكماء Elders المدينة، الذين كان ممنوعا عليهم منعا باتّا تلَقي أي هدية. في الواقع كان أي منهم يُعدَم إذا تبين فساده بالمال (pecunia)، وهي عقوبة جنائية تدعمها الإشارة إلى الأهمية السياسية للحكماء، والتي بدورها تجعل مثل هذه الأعمال أشد ضررا بالمصلحة العامة لمدينة بيزا[8].

هناك ثلاثة قوانين لاحقة، وهي حددت أو أوضحت توسع نطاق مصطلح الفساد وتنوع النهج تجاهه في هذه الفترة بصورة أكبر. في العام 1325، خاطب المشرعون في فلورنسا أنفسهم بما اعتبروه ظاهرة شائعة:

> ... نظرا إلى أن كثيرين في مدينة فلورنسا معتادون ممارسةَ الفساد، عن طريق رشوة القضاة والنواب والبوديستا بمدينة فلورنسا وأفراد حاشيتهم بالمال أو الهدايا، فقد قُضي بألا يجرؤ أو يفترض أحد من المدينة أو من منطقة فلورنسا أو أي شخص آخر مهما كانت الظروف أن يغري، بمفرده أو عن طريق وسيط، السيد البوديستا، أو أي فرد من حاشيته، أو رقيب sergeant أو أي مسؤول في بلدية فلورنسا بأموال أو هدايا احتيالية أو بأي طريقة أخرى، أو أن يحاول إعطاء أو التبرع بشيء لهؤلاء المسؤولين

حتى يفعلوا أو يرتكبوا شيئا ينال من شرف السيد البوديستا وبلدية فلورنسا. وإذا تصرف أي شخص على عكس ذلك، فإنه يغرَّم مبلغَ مائة ليرة، أو بأكثر أو أقل وفقا لرغبة السيد، مع مراعاة وقائع القضية ومكانة الأشخاص المتورطين في ارتكاب الفعل وأولئك الذين أرادوا إفسادهم[9].

النص الفلورنسي هو الأكثر شمولا حتى الآن، لا سيما من حيث أغراض الفساد ووسائله المحتملة. يمكن أن نجد هنا أصداء لتلميح تشريعات بيزا إلى المصلحة العام للمدينة، حيث يضع النص أي مسؤول أو غير مسؤول في وضع يسمح له بممارسة أعمال فاسدة، وهي التي تُعرَّف عموما (بشكل دائري؟) بأنها أي شيء يضر بشرف البوديستا والمدينة. ينبثق نهج يمثل هذه الشمولية من قانون أصدرته بلدية مونتيبولسيانو Montepulciano، والذي، في العام 1337، هدد بدوره أي شخص يحاول إفساد أحد البوديستات أو القضاة أو أي مسؤول آخر بغرامة قدرها 50 ليرة، كما فرض غرامة مضاعفة على أي من المسؤولين المذكورين أعلاه للسماح لأنفسهم بالإفساد، على رغم أنه لم يحدد ما يعنيه ذلك[10].

ثمة مثال أخير، من مدينة ريتي Rieti في القرن الرابع عشر، يضع حدودا أوضح بكثير لما يمكن اعتباره عملا فاسدا - على عكس النموذج الفلورنسي الذي سيؤكَّد عليه أكثر عند النظر في التركيز الفلورنسي على المفسد مع استبعاد الفاسدين. في نص ريتي:

إذا عمد أي شخص إلى إفساد أو محاولة إفساد، عن طريق المال أو الهدايا، لأي مسؤول أو قاض فيما يتعلق بأي إجراء قانوني أو مشاجرة معروضة عليه، سواء كانت مدنية أو جنائية، فلن يعاقَب. وسيغرَّم المسؤول الفاسد مائة ليرة ويُعزَل من منصبه على الفور[11].

وعلى رغم تركيزه على القضاة الفاسدين، فإن النص أقل تقييدا مما يبدو عليه للوهلة الأولى. للتذكير، كان في وسع مسؤولين مختلفين التحكيمُ في المسائل القانونية، والإشارة الواضحة إلى أن تهم الفساد تنطبق على كل من القضايا المدنية والجنائية تؤكد على مثل هذه الممارسات وحدها. ومع ذلك فإن النطاق هو نطاق قضائي ومهني ضيق، والذي يتجاهل أنواع الرشا venality التي يمكن لأصحاب المناصب الأخرى أن يتعرضوا لها. والمسؤول الفاشل هو من يُستبَعد من قائمة

القضاة، في حين أن مُسبب الفساد يُترك من دون أن يمسه أذى. تتمثل إحدى الطرق لشرح عدم التناسق - الذي يعكس أصداء الملاحظات التي يطرحها جون واتس وأندريه شتاينر في هذا الكتاب - في أن التشريع سعى إلى حماية النظام الحالي من خلال إظهار وجه تكنوقراطي للغاية للجمهور، والذي يمكن إزالة عيوبه العرَضية بصورة شبه جراحية.

بعيدا عن كونه حاسما أو شاملا، فلم يسعَ المسح السابق إلا إلى التأكيد على اتساع وتنوع المقاربات التي اتبعتها مختلف البلديات الإيطالية في الأزمنة المختلفة لاكتشاف ومكافحة الفساد. كان هذا التنوع محصورا بالكاد في العالم الإسلامي Islamicate، كما ناقشه مايكي فان بيركل في الفصل الرابع من هذا الكتاب. ومع ذلك ففي كلا السياقين، لا ينتقص تنوع المقاربات من النظرة المشتركة للممارسات الفاسدة باعتبار أنها تقوض المصلحة العامة، وفكرة أن إجراءات محاسبة المسؤولين كانت وسيلة شائعة وُضعت لحمايته.

أدلة من الأدبيات الوعظية

كيف، على كل حال، شارك النظام الأساسي الذي سبق بحثه أعلاه في الخطابات المعيارية الأخرى حول مكافحة الفساد، وعلى وجه التحديد معاملته للسينداكاتو؟ كانت إحدى الوسائط التي طَرح من خلالها المفكرون السياسيون في العصور الوسطى أفكارا حول مساءلة المسؤولين العموميين هي الأدبيات التعليمية(12). ولإبقائنا فكريا وسياسيا على مقربة من السياق الحضري الإيطالي، اخترتُ عن عمدٍ التركيز على أطروحتين شهيرتين تنبثقان منها، بغير انتقاص من أهمية مرايا الأمراء الأكثر عمومية والأطروحات السياسية السابقة، فضلا عن التعليم الديني.

نقطة الانطلاق الأولى والأكثر وضوحا هي «كتاب حكم الولايات» Liber de regimine civitatum لمؤلفه جيوفاني دا فيتربو Giovanni da Viterbo - وهو أطروحة سياسية لاتينية رئيسة ربما أُلِّفت في أربعينيات القرن الثالث عشر، على ما يبدو من قِبل بوديستا محنك(13). بالتفكير في كيفية إعداد حاكم متزن، يكرر دا فيتربو أهمية الفضيلة كمفتاح للنجاح، ربما كاستجابة للتركيز السائد على المهارات والخبرات. بصفته

> كبير مسؤولي البلدية، تمثلت الأولوية الرئيسة للبوديستا في تجميع أفضل حاشية من حوله، ليس فقط من الناحية التقنية، ولكن أيضا، وربما بنحو خاص، من الناحية الأخلاقية. وهنا يبرز الفساد إلى الواجهة. على سبيل المثال، لا يمكن إفساد قاضي البوديستا (corrumpi non possit)، كما يجب أن يتحلى موثقوه بالدراية والمعرفة والخبرة، وألا يمكن إفسادهم[14].

أما فيما يتعلق بتجسيد الفساد، فيزعم المؤلف أنه شهد طرد عديد من البوديستات بنحو مُخزٍ من مناصبهم «بسبب أعمال الخبث والشر، والفساد الأدنى والصرف السري للأموال، وغير ذلك من عمليات الابتزاز المنحرفة للسلع من قبل القضاة والموثقين»[15]. في حين أن المقطع لا يقدم أي تعريف للفساد، فمن الواضح أنه - كمصطلح جامع - يفسح مجالا لمجموعة واسعة من السلوكيات التي تتجاوز المجال المهني الذي تعززه بعض التشريعات التي درسناها أعلاه. يظل القضاة والموثقون محط تركيز مهم، لكن الجشع والافتقار إلى الشفافية يمثلان عموما مخاوف كبيرة، مما يجعل التمسك بالمناصب العامة أمرا لا يمكن الدفاع عنه.

هناك أطروحة مؤثرة أخرى، بعنوان «كتب الكنز» ?(1264) Li Livres dou Trésor من تأليف برونيتو لاتيني Brunetto Latini، تتناول مباشرة المساءلة بين رجال البوديستا. من خلال إثارة موضوع الفساد يشجع الكتابُ الحاكمَ الطموح على حماية أنصاره من الأذى على النحو التالي:

> عليهم عدم بناء علاقة حميمة مع أي شخص، وليهتموا بألا يفسدوا بالمال، أو بالنساء أو بأي شيء آخر، وإذا تصرفوا بطريقة أخرى، أرى أن يضطلع السيد البوديستا بمعاقبتهم بقسوة أشد من غيرهم [أي سكان أو رعايا المدينة]، لأن عليك إنزال عقوبة أشد بأتباعك ممن يتعين عليهم اتباع وصايانا[16].

يجب أن يُلزَم المسؤولون الحكوميون باتباع معايير أعلى، برأي لاتيني، ومن ثم يجب أن تكون عقوباتهم أشد على الجريمة نفسها مقارنة بالمواطنين العاديين. ومع ذلك من غير الواضح إن كان اهتمامه الرئيس هنا هو حماية المصلحة العامة أو

سمعة المنصب، نظرا إلى أن المقطع يركز في الغالب على تحفيز السلوك والانضباط المناسبين داخل حاشية البوديستا. في الواقع تُعَد حماية قيمة المنصب بالنسبة إلى لاتيني غاية في حد ذاتها، ولتحقيق ذلك، يجب أن يتسم البوديستا بالصرامة في سلوكه ومكانته. ومن ثم يتعين عليه:

> التأكد من أن العدالة لا تُباع مقابل المال، لأن القانون ينص على أنه من يفعل ذلك يجب إدانته كلص. يجب أن يكون حريصا أيضا على ألا يكون حميما مع رعاياه، لأنه بذلك يقع في الازدراء والشكوك. وبالمثل يجب عليه أن يتجنب تلقي الهدايا من أي شخص خاضع لنفوذه، لأن جميع الرجال الذين يتلقون هدايا أو خدمات قد باعوا حريتهم وأصبحوا مُلزَمين، كأنهم مدينون. وكذلك عليه تجنب أخذ مشورة خاصة من أي شخص في المدينة، أو الخروج معه أو الركوب معه، أو الذهاب إلى منزله لتناول الطعام أو الشراب أو لفِعل أي شيء آخر، لأن هذا يثير الشكوك حوله وحسدَ مواطنيه[17].

وعلى رغم أنه قد يبدو أن لاتيني سعى جاهدا إلى الحصول على المظهر الخارجي لعدم القابلية للإفساد أكثر من ممارستها، فإن من الواضح أن أنواعا معينة من الارتباطات كانت تُعتبر فاسدة لأنها تهدد بعرقلة استقلال البوديستا. وكركيزة للحكم الصالح في هذه الفترة، شاركت استقلالية الحاكم وعزلته الاجتماعية في ضمان ثقة الشعب ورفاهيته، والحفاظ على بوابات المصالح السياسية الضيقة مغلقة.

تتسم معالجة كتاب حكم الولايات للسينداكاتو على وجه التحديد بكونها موجزة وذات دلالة، لأنه يميل إلى تفسير الإجراء على أنه فرصة لإظهار قيمة البوديستا (مثل الانبراء للإعلان عن تصرف خاطئ)، بدلا من كونه آلية آمنة من الفشل لكشف أو كبح الفساد. وبناء على ذلك فهو يشدد على أن محاسبة المسؤول عن تصرفاته ليست عائقا أمام النجاح بقدر ما هي الدليل القاطع على فضيلة المرء[18]. يمكن قراءة هذا التأكيد القسري إلى حد ما على إظهار الفضيلة كاستجابة لما يبدو أنه مخاوف واسعة الانتشار بين البوديستات العاملين بشأن قابلية إجراء السينداكاتو للتسييس والعواقب الوخيمة المحتملة لذلك على المسؤولين المغادرين للمنصب. لذلك لا عجب إذن في أن دا فيتربو يشدد على أهمية التحولات السريعة بين البوديستات،

وعدم الإفراط في تمديد فترة السينداكاتو (LIV) أو حجب رواتب الحاشية من دون مبرر (LXIV). من الواضح أن جميع هذه التدخلات كانت قانونية، لكن يحتمل أن تُلقي بظلالها على سمعة المسؤولين وأن تهدد إمكانية توظيفهم، وفي الوقت نفسه تقويض فرص مدينة ما لاستقطاب مسؤولين رفيعي المستوى في المستقبل.

ينضم هذان النصان المتداولان على نطاق واسع إلى عديد من التشريعات الحضرية التي تثبت الدور الذي أداه الفساد في تحديد مآزق الحكم الرشيد عموما وتصميم ممارسة السينداكاتو على وجه الخصوص. لم يتضح بعد أي وثائق الممارسة يمكنها أن تخبرنا بتطبيق السينداكاتو، ودرجة اهتمام منفذيها بدحر ما عرَّفه المعاصرون بالفساد.

ممارسات التفتيش في بيروجيا

يسمح لنا أرشيف ولاية بيروجيا، وهي إحدى البلديات الأمبريونية Umbrian الكبرى منذ القرن الثاني عشر فصاعدا، بإعادة بناء إجراءات التفتيش على أساس ملموس من خلال الجمع بين السجلات القانونية والإدارية. ما بين العامين 1250 و1350 على وجه الخصوص، كانت بيروجيا دولة مدينية مزدهرة ومعقلا يتمتع بالحكم الذاتي ومناصرا للبابوات Guelf («مؤيد للبابوية»)، والتي خضعت لاحقا للحكم البابوي مباشرة[19]. تسبق إجراءات السينداكاتو هذه الفترة، كما استمرت طَوالها وما بعدها، كما تشهد بذلك المصادر المعيارية للمدينة وسجلاتها الإدارية حول الممارسة، والتي سنتناولها في حينه.

تحتوي تشريعات المدينة الصادرة في العام 1279 وتنقيحها باللهجة العامية في العام 1342 على تعليمات تفصيلية حول عمليات تفتيش نهاية المدة، والتي تختلف عن تلك التي تنظم سلوك المسؤولين عموما، والتي تتماشى إلى حد كبير مع مجموعات القوانين التي درسناها أعلاه[20]. كقاعدةٍ تنص التشريعات على أنه في غضون ثمانية أيام من التنحي، يجب إخضاع البوديستا والقائد لتحقيق متعمق. المسؤول عن الإجراء هو السينداكو sindaco (المعروف باسم sindicus، ثم maggior sindicus لاحقا)، وهو مواطن بيروجي يُنتخَب من قِبل المجلس الأعلى للمدينة maggior consiglio وممثلين عن كل من أحياء المدينة (أو porte) لفترة بقاء البوديستا في منصبه (عادة فترة 12 شهرا). يجب على السينداكو المؤهل أن يكون صاحب أملاك أو سلع لا تقل

قيمتها الإجمالية عن مائتي ليرة، ويجب عليه الانتظار (مثله مثل البوديستا والقائد) مدة عشر سنوات على الأقل بين فترات توليه للمنصب، والتي لا يمكنه أن يشغل خلالها منصبا خاضعا للتفتيش. يتقاسم عبء عمل السينداكو كاتب عدل وقاضٍ، وقد لا يرتبط الثلاثة جميعا بصورة وثيقة بمحافظ الخزانة chamberlain أو وكلاء الدوائر المعينين في المدينة. بلغ راتب السينداكو 25 ليرة - وهو ما يساوي راتب القاضي - في حين كان كاتب العدل يكسب 15 ليرة. لم يكن مسموحا لهم بتلقي أي شيء أكثر من أي شخص خلال فترة ولايتهم، وإلا فُرضت عليهم غرامة بقيمة 50 ليرة وأُنهيت خدماتهم. لم يكن من الممكن الطعن في قراراتهم، كما كانت الأحكام الصادرة عليهم نهائية. كان يتعين على أي شخص يستدعيه هذا المكتب أن يحضر هناك في الوقت المحدد وإلا اعتُبر متمردا على السلطة contumacious.

من الناحية النظرية، بمجرد استقالة البوديستا، كان أمام السينداكو ثلاثة أيام لإعلان أي تهم يود توجيهها ضد المسؤول المنتهية ولايته أو حاشيته أو أي شخص كان يعمل في وظيفة رسمية - أي عامة - خلال فترة ولايته. يُصدر هذا الإعلان (المعروف تقنيا باسم «المنازعة في الدعوى» litis contestatio) في المرة الأولى بناء على السجلات الموجودة بخصوص أي مواطن رسمي أو خاص يمارس السلطة العامة (balia) في أي مكان في المدينة وفي جميع أنحاء قضاء contado بيروجيا أو الريف التابع لها. هناك استثناء مهم لهذه القاعدة، وهو المدققون السابقون الذين «لا يجوز فحصهم أو تفتيشهم بأي شكل من الأشكال examinari vel sindicari non debeant ullo modo»[21]. تُشير الفترة الوجيزة نسبيا البالغة ثلاثة أيام وتفضيل السجلات الرسمية في التحقيق الأولي إلى الوصول المحدود، ومن ثم الشفافية المحدودة لهذه الإجراءات من خارج الأطر الرسمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة المعقمة التي يعمل فيها السينداكو تبدو أكثر وضوحا منها واقعية. وهناك نموذج لاحق يسلم بالفعل المقاضاة الفعلية للبوديستا والقائد من يديه إلى لجنة مؤلَّفة من ستة قضاة. في حين يجب أن يتشاور الأخير مع السينداكو أو قاضيه، فإن تمديد القضية إلى الفصل الإداري التالي يعني التعاملَ مع العملية في الواقع من قِبل بوديستا لاحق، لا مدققٍ مستقل، وعلى أي حال، ليس الشخص الذي أحضر إحالة التهم الأصلية. بمجرد أن يعلن السينداكو عمن يعتزم

مقاضاته ولماذا، تدخل هذه العملية مرحلة عمومية للغاية، تبدأ خلالها الأدلة المؤيدة والمعارضة للمدعين والادعاءات الجديدة المحتملة - والتي يُفترض أنها تتعلق أيضا بمسؤولين لم يذكرهم السينداكو بعد - في الظهور على السطح. في الواقع من الصعب تخيل أن تمسك الأطراف المتضررة والمهتمة لسانها طَوال هذا الوقت.

تنص التشريعات على أنه يجب على السينداكو إخطار المدَّعى عليهم شخصيا خلال يومين إذا كانوا في المدينة أو ثلاثة أيام إذا كانوا مقيمين في الريف. هم بدورهم يجب أن يَمْثُلوا أمام السينداكو أو قاضيه، وأن يقسموا أنهم على استعداد للخضوع للتفتيش. تتسم كلتا الخطوتين بالأهمية القانونية، لأن الإعلان عن النزاع القضائي litis contestatio ورد المدعى عليه المبدئي عليه يقيِّدان بقدر كبير من خيارات كلا الطرفين، كتقديم رفض رسمي للأمر contumacy، على سبيل المثال (ما عدا الإقرار بالذنب). تُفرض غرامة على عدم الرد في أثناء التحقيق: 50 ليرة في حالة البوديستا والقائد، و40 ليرة للمسؤولين الآخرين، و25 ليرة لوكلاء الدوائر. وإذا أُدين وغُرِّم، يجب على المسؤول الدفع في غضون ثمانية أيام.

تنص التشريعات على أن عملية السينداكاتو مثلت جزءا لا يتجزأ من واجبات مسؤولي المدينة، حيث تستمر مدة خمسة عشر يوما بعد تنحي البوديستا وما لا يقل عن ثلاثين يوما من نهاية فترة ولاية القائد. ولذلك نصت على ألا يسعى البوديستا والقائد وعائلاتهما إلى تبرئة استباقية pre-emptive absolution، بل يتعين عليهم الانتظار في بيروجيا حتى الانتهاء من التفتيش، وإلا فُرضت عليهم غرامة قدرها مائة ليرة. أما عدم دفع هذه الغرامة فقد يُفضي إلى بتر لسان البوديستا أو القائد. وإذا أخرجوا أنفسهم من مناصبهم بهذه الطريقة غير المشروعة، فقد فقدوا - سواء رمزيا أو ماديا - أي حق في الرد على اتهاماتهم، فضلا عن النطق بأي أحكام أخرى[22]. في ظل ظروف أقل تطرفا، يتعين عليهم إعداد ضامنين يكونون مسؤولين عن دفع أي غرامة يفرضها السينداكو في غضون ثلاثة أيام.

أخيرا وليس آخرا، من وجهة نظر هذه الدراسة، تنص تشريعات العام 1279 على عدم شرعية تقديم المسؤولين أو أعضاء الحاشية لأي شكل من أشكال الدفع يتجاوز راتبهم المعلن، وإلا تعرضوا لغرامة قيمتها خمسون ليرة أو قطع اللسان. أي شخص عادي أو رجل دين، محلي أو أجنبي، يحاول التأثير في تصرف المسؤول

أو حكمه عن طريق عرض أو الوعد بخدمات جنسية أو مادية (rufiananҫe vel trameҫarie) سيدفع غرامة قيمتها أربعة أضعاف الغرامة العادية، في حين يغرَّم البوديستا والقائد مائة ليرة لفشلهما في تنفيذ القانون. يلي هذا النموذج فوريا وبنحو متعمد حظرٌ صارم آخر ضد طلب البوديستا أو القائد للحصول على إذن خاص للمعاقبة فيما يتجاوز نطاق التشريعات أو بأي طريقة تتعارض معها.

يمكن التأكيد على نقطتين اثنتين فيما يتعلق بالنماذج ذات الصلة في تنقيحات تشريعات العام 1342، مقارنة بالنص السابق. أولا، لقد وسعت نطاق ولاية السينداكو الأكبر بدرجة كبيرة، والتي صارت تغطي الآن مجموعة متنوعة من الجرائم الجنائية والمدنية التي تتجاوز كثيرا سوء سلوك المسؤولين. ثانيا، وهو ما قد يكون ذا صلة بالأمر، فهي تؤكد على أهمية العزلة الاجتماعية لمسؤولي البلدية لضمان الحياد وعدم الإفساد. على افتراض أن توسيع ولاية السينداكو لا يعكس قلقا متناقضا بشأن سوء سلوك المسؤولين، يمكن توضيح التركيز الجديد كإجراء وقائي يهدف إلى تقليل الضغط الذي يتعرض له المسؤولون من أصحاب المصلحة المحليين، خاصة الآن بعد أن صار في وسع السينداكو عملُ مزيد من دون كثير من المساعدة.

يمكن اختبار هذه الفرضيات وغيرها مقابل وثائق الممارسة لكل منصب، والتي تركت آثارا قوية في أرشيف ولاية بيروجيا. تتألف السجلات الباقية للسينداكو من سبعة عشر سجلا، تغطي الأعوام 1332-1390 بنحو متقطع. إحصائيّا هذا جزء متواضع من الحجم المفترض للسلسلة الأصلية. بافتراض أن سجلّا واحدا قد أنتج لكل فترة إدارية مدتها ستة أشهر (كما يبدو أنه كان ممارسة اعتيادية في بيروجيا وخارجها)، فمن الممكن أن يصل الحجم الكامل لهذه الفترة إلى 116 سجلا - أي نحو سبعة أضعاف السلسلة الموجودة. وإضافة إلى ذلك فإن بعض السجلات غير مكتملة إلى حد ما، فتتألف من عدة أوراق فحسب، بينما حُفظ البعض الآخر بنحو مكتمل إلى حد ما. إجمالا هناك 575 ورقة أو ما متوسطه 68 جانبا لكل سجل (انظر: الشكل 7.1). إذا استخدمنا متوسط طول أكمل ثلاث سجلات (العدد = 82) كمؤشر، فنحو 6 في المائة مما كان يمثل السلسلة الأصلية الكاملة (9512 ورقة) هو ما يوجد تحت تصرفنا حاليا. ومع ذلك فمن المحتمل أن تكون سلسلة بيروجيا هي الأكبر من نوعها في أي مكان في إيطاليا قبل القرن السادس عشر، كما إنها سهلة القراءة أيضا.

السجل والسنة	المجلدات	إجمالي عدد القضايا[i]	التهم (٪ من الحالات)[ii]	أحكام البراءة (٪ من التهم)	الإدانات (٪ من التهم)	نتيجة غير واضحة
4 (1332)	2	1	1 (100%)	0 (0%)	1 (100%)	0
5 (1335)	8	5	5 (100%)	4 (80%)	1 (20%)	0
6 (1335)	4	38	30 (79%)	30 (100%)	0 (0%)	0
7 (1336)	20	7	6 (86%)	3 (50%)	3 (50%)	0
8 (1346)	47	20	2 (10%)	0 (0%)	0 (0%)	2
9 (1347)	22	68	3 (4%)	2 (66.6%)	1 (33.3%)	0
10 (غير مكتملة	15	7	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0
11 (1348)	96	28	16 (57%)	7 (43%)	8 (50%)	1
12 (1357)	6	0	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0
13 (1358)	13	0	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0
14 (1377)	46	149	2 (1%)	0 (0%)	2 (100%)	0
15 (1377)	42	177	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0
16 I (1386	59	683	2 (0.3%)	2 (100%)	0 (0%)	0
16 (1386)	48	635	17 (3%)	0 (0%)	17 (89%)	0
18 (1388)	82	367	[iii]67 (18%)	1 (2%)	66 (98%)	0
19 (1390)	67	190	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0
20 (1390)	18	54	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0
الإجمالي: 17	**575**	**2429**	**151 (6%)**	**49 (32%)**	**99 (66%)**	**3 (2%)**

(i) باستثناء التحقيقات العامة والجماعية للمسؤولين، والتي تؤدي دائمًا إلى التبرئة. لم يُحتسَب سوى ما يبدو أنه ادعاءات متطورة وغير عمومية. عُمد إلى إحصاء الأفراد المتهمين في القضية نفسها بنحو منفصل.

(ii) عُمد إلى إحصاء الأفراد المتهمين في القضية نفسها بنحو منفصل.

(iii) تشمل 55 قضية إجمالا (في 4 مجموعات) ضد البلديات الريفية بسبب الإهمال في أداء الواجب، والتي يمكن أن تكون بمنزلة عامل مساعد على الفساد، ولكنها ليست بالضرورة مزاعم بالفساد.

الشكل (7-1): مقاضاة المسؤولين عن الممارسات الخاطئة من قِبل السينداكو في بيروجيا، 1332-1390.

المصدر:

Archivio di Stato di Perugia, Il Maggior Sindaco Esecutore e Utile Conservatore, reg. 4-20.

يرجع تاريخ أقدم سجل لسينداكاتو بيروجي إلى العام 1332، عندما أشرف على الإجراءات لاندو دي بيلاتيس من مونتيكاتينو Lando de Pellatis of Montecatino. يحتوي السجل حكما على أباتينيو أنجيلي من بورتا سانتا كروشي Abatengo Angeli of porta santa Croce، الذي عمل محصلا للضرائب نيابة عن البلدية خلال العام السابق. تشير سجلاته، التي دققها كاتب العدل في السينداكاتو خلال لجنة تحقيق (inquisitio)، إلى أنه حصَّل أكثر بقليل من 480 ليرة لكنها لم تُودَع في خزائن المدينة. استُدعي أباتينيو للرد على التهم ولكنه لم يظهر قَط. في 27 أبريل، بعد استقطاع متعقل من راتب أباتينيو وموثقه، والبالغ اثنتي عشرة ليرة لكل منهما، عاقب السينداكو محصل الضرائب المختفي غيابيا بغرامة بلغت تقريبا خمسة أضعاف المبلغ المختلَس، بقيمة 2.282 ليرة و19 صُلدي soldi وثلاثة دنانير denarii[23]. ولا يوجد في هذا السجل ما يشير إلى أن الغرامة قد دُفعت أو إلى تبرئة الجاني، وهو خيبة أمل تترافق باستمرار مع دراسة سجلات المحاكم، ومشكلة تؤرق حياة مؤرخي الجريمة والعقاب في أوروبا خلال فترة ما قبل الحداثة.

على النقيض من ذلك، يوثق السجل المتاح التالي، الذي يرجع تاريخه إلى العام 1335، عديدا من التهم التي رُفعت إلى السينداكو بيترو سير فرانشيسكو دي بانتياتيتشيس من بستويا Pietro ser Franchesco di Pantiaticis of Pistoia، قبل أن يتابعها بنفسه. تتعلق الادعاءات بمجموعة واسعة من مسؤولي البلديات، العَلمانيين والدينيين، العاملين في المدينة وضواحيها. هناك قائمة طويلة من وكلاء الدوائر والبنَّائين وجباة الضرائب وحراس السجون ورؤساء النقابات ومساعديهم، وعديد من كبار المسؤولين soprastanti الآخرين، والمتهمين بنحو فردي وجماعي بأنهم «خبثاء ومحتالون» dolose et fraudulenter - والذين انتهكوا وأهملوا وتصرفوا بنحو مخالف للقوانين. وبعد ذلك تتعلق الوثيقة بنحو أكثر تحديدا بالتوقيت الذي عمل به هؤلاء الرجال في المدينة وبأي صفة، ولكن حتى الآن من دون توضيح ما كان عليه الانتهاك الفعلي. أخيرا أعلن القاضي ما يلي:

> لقد اتخذنا إجراءات قضائية ضد كل واحد منهم بحكم منصبه ex officio [أي بموجب إجراء تحقيقي، على أساس أنهم ارتكبوا] جرائم السرقة والاختلاس والمتاجرة بالمقدسات simony، وحققوا مكاسب

> غير مشروعة؛ إنهم فعلوا ما لم يكن يجب أن يفعلوه، وأهملوا ما كان ينبغي عليهم فعله... لم يوزعوا ما كان يجب عليهم توزيعه، أو يعيدوا ما كان يجب أن يعيدوه... وأشياء أخرى كثيرة[24].

هنا نواجه أخيرا بيانا لا لبس فيه، على رغم أنه لا يزال عاما، حول سوء سلوك المسؤولين، بما في ذلك الجرائم التي يسهل تعريفها على أنها سوء إدارة أو تملُّك خاص مباشر للموارد العامة - وهو التعريف النمطي الحديث للفساد. بالنظر إلى طول القائمة، التي تتضمن أسماء عشرات المسؤولين، يرجح أننا نتعامل مع إجراءات قانونية تُلزم السينداكو بأن يكون شاملا، إن لم يكن متعمقا منذ البداية. وللتذكير، كانت الملاحقة القانونية تعتمد على تسمية المسؤول في الوقت المناسب لأي شخص كان ينوي اتخاذ إجراء قانوني ضده وإصدار منازعة في الدعوى. أُكِّدت هذه الفرضية إلى حد كبير في النصف الثاني من الفقرة نفسها، والتي تبرئ بسرعةٍ كل من ذُكِروا حالا:

> ولهذا السبب أُجرِي تحقيق رسمي ضد كل واحد منهم [أي المسؤولين المذكورين في القائمة السابقة] واستُجوب الشهود. ولكنهم لم يُدانوا بأي شيء تضمنه هذا التحقيق. عُمِد إلى مراجعة وتسوية جميع الحسابات واحتسابها من قِبل محاسب البلدية، [إلخ.][25].

وبعبارة أخرى كان هذا سجلا للامتثال بهدف طمأنة الجمهور إلى بذل السينداكو للعناية الواجبة وإعادة تلخيص لمفهوم البلدية حول ما تعنيه مساءلة مسؤوليها. أما السؤال عما إذا كان هذا يشهد أيضا على نظافة أيدي المسؤولين المحليين فهو سؤال مختلف تماما.

يحتوي كل سجل موجود على القوائم الشاملة نفسها تليها أحكام البراءة الشاملة. من أجل تتبُّع إذا ومتى كان السينداكو ينتقل بالفعل من هذا النوع من التحقيقات العامة inquisitio generalis إلى ملاحقة قضائية محددة، من الضروري قراءة جميع التهم التي وُجِّهت لاحقا؛ وهي مهمة صارت ثقيلة للغاية مع التوسع الهائل في اختصاصات السينداكو، الذي يعود إلى العام 1342 على أبعد تقدير. وعلى أي حال، وكما يوضح الشكل (7.1)، فإن الحصة النسبية لادعاءات سوء سلوك المسؤولين قد انخفضت بنحو حاد اعتبارا من العام 1340 فصاعدا، حتى مع تحسن سبل حفظ السجلات[26].

ولكن ماذا عن هؤلاء القلة الذين وقعوا في شبكة السينداكو؟ هنا، أيضا، لم تكن أحكام البراءة بالنادرة. في العام 1335، أُعيد التحقيق مع رجلين هما السيد ليلو دي أندريا Lello di Andrea والسيد بوتشيو دي مارتيني Puccio di Martini، المتهمَين بالاختلاس خلال عملية السينداكاتو للعام 1326، ونالا تبرئتهما. أما توربينوتشي تادوتشي Torpinuccio Taducci، وهو راهب عادي من بورتا سول porta Sole، والذي عينته البلدية للإشراف على بعض الأشغال العامة، فقد اتُّهم بالاختلاس وسوء الإدارة التقنية ونال تبرئته لاحقا. حدث الشيء نفسه بالنسبة إلى بيلولو أندروتشي Pellolo Andrucci من بورتا سانت أنجيلو porta sant'Angelo، الذي اتهمه سينداكو سابق بعدم إعادة الأموال غير المستخدمة، وبرأته لجنة السينداكاتو الحالية. لم تعالَج أي من هذه الحالات، بالمناسبة، وعلى رغم إصرار القوانين، بالكامل من قبل السينداكو الأصلي. من الواضح أن محاسبة المسؤولين كانت عملية بطيئة[27].

> ومع ذلك، وكما يبين الجدول أعلاه، فبالنسبة لكل تبرئة كانت هناك في المتوسط إدانتان اثنتان. بغض النظر تقريبا عن عدد الحالات يُعتبر معدل الإدانة المرتفع أمرا طبيعيا، وهو ما يتناقض بنحو حاد مع نتائج الإجراءات القانونية الأخرى في بيروجيا وفي الأماكن الأخرى عبر إيطاليا[28]. ولأغراضنا هنا يؤكد هذا إما على الضعف النسبي للمسؤولين الذين وجهت إليهم مثل هذه الاتهامات، أو مدى خطورة تناول هذه الاتهامات المحددة، أو كليهما. كما لاحظ مؤلفو الأدبيات التربوية حول هذا الموضوع، فإن خدمة الأنظمة البلدية كانت لها بالتأكيد مخاطرها، وهي مشكلة هيكلية أكدتها أيضا الفصول الأخرى في هذا الباب من الكتاب.

أما بالنسبة إلى الجرائم نفسها، فكان تركيز السينداكو شبه منصب حصريا على الاختلاس. وأُطِّرت الادعاءات بعبارات أكثر تحديدا من التقصير في أداء الواجب، أو التعامل مع الفشل في دفع أو إعادة تسديد الأموال العامة، أو سوء استخدام الأموال أو اختفاء العائدات المحصَّلة بالصفة الرسمية، وهي غرامة تراوحت بين عدة ليرات وعدة مئات من الليرات[29]. بطبيعة الحال، نادرا ما تجاوز الغلول peculation مفاهيم المعاصرين حول ما يشكل انتهاكا للوظيفة العامة أو الفساد. على سبيل

المثال، كما أظهر ديفيد تشامبرز David Chambers وتريفور دين Trevor Dean بالنسبة إلى مدينة فيرارا Ferrara في القرن الخامس عشر، سُمِّيت أربعة أنواع على الأقل من الانحراف على أنها «سلوك جليٌّ الفساد» بين الموظفين العموميين: وهي الاستغلال المالي والمادي من قِبل المسؤولين؛ والاستغلال المتعمَّد للجهاز القضائي لتحقيق مكاسب خاصة؛ والاستخدام المستغِل للمحاكم من قِبل أشخاص خارجها؛ و«الأعراف» التي تديمها الرشوة، والتي ساعدت على خلق ثغرات في النظام القضائي الذي أصبحت من خلاله عمليات البراءة شائعة للغاية[30]. وكذلك كان البوديستات ينتهكون المحظورات عن طريق التواصل غير الرسمي مع النخب المحلية (غالبا من خلال زوجاتهم)، أو عن طريق الزواج أو بمباشرة مشاريع تجارية مختلفة، وهي الأنشطة التي أُدينت بشدة في كل من الأدبيات التربوية والتشريعات الحضرية، كما رأينا بالفعل. ومع ذلك ففي بيروجيا كانت كل هذه السلوكيات باستثناء الأولى إما غائبة، وإما لم تُكتشف أو ببساطة لم تكن تُهم السينداكو الأكبر (رئيس البلدية) طوال معظم القرن. قد يجد بعض المؤرخين وعلماء السياسة هذه حقيقة مثيرة للدهشة، بالنظر إلى أننا نتعامل مع نظام أكثر تشاركية، وليس أقل، من النظام في فيرارا[31]. وبطبيعة الحال فالبعض الآخر لن يفترض أو يسعى جاهدا إلى إثبات وجود مثل هذه العلاقة في المقام الأول[32].

لديَّ بعض الملاحظات قبل الانتقال إلى وضع بيروجيا في سياق أوسع. أولا، كان جميع المتهمين من قِبل السينداكو من الرجال، سواء كانوا رجال دين أو أشخاصا عاديين. قد يبدو هذا واضحا بالنظر إلى أن المناصب الرسمية في هذه الفترة كانت في معظمها مجالا للذكور. لكن يمكن أن تكون لدى النساء أيضا مصالح خاصة قوية، ويظل هناك احتمال أن تعمل النساء كعوامل مساعدة على الإفساد. تذكُر المصادر المعيارية بالتأكيد الخدمات الجنسية وكذلك المادية كأشكال للفساد، وكان عديد من النساء في وضع يتيح لهن تقديم إحداهما أو كلتيهما، بنحو مباشر أو كوسطاء. ومع ذلك، ظلت النساء غائبات تماما عن سجلات بيروجيا لهذه الممارسة – وهي حالة تشمل جميع دراسات الحالات التي نوقشت في هذا الكتاب تقريبا. ثانيا، وربما أقل توقعا بالنظر إلى السمعة المعاصرة للسينداكاتو، يمكن أن يستمر النظر في الحالات (أو تجاهلها) سنواتٍ عديدة بدلا من الانتهاء منها بسرعة في غضون خمسة

عشر أو ثلاثين يوما. وبحلول هذه المرحلة، يكون التحقيق في الغالب خارج سيطرة السينداكو الذي وجَّه الاتهام، مما يكشف عيوب اتباع عملية تفتيش مكثفة وليست مستمرة. وأخيرا، هناك غياب لافت للنظر لسجلات البوديستات أنفسهم، وكذلك أفراد الحاشية الآخرون (خاصة الأجانب). كان معظم المتهمين إما موظفين ذوي رُتب متدنية وإما جباة ضرائب من بيروجيا[33]. هل يمكن أن تكون بيروجيا محظوظة باستمرار بمسؤولين كبار يتسمون بالنزاهة؟ أو أن المصادر والآليات التي زعمت أنها تضطلع بتوثيقها كانت مكتنفة في تغطية وكذلك فضح سوء سلوك المسؤولين؟

على أي حال، تتوافق هذه الملاحظات بنحو جماعي مع تركيز التشريعات المالية على المسؤولية المالية باعتبارها الشغل الشاغل للنظام، وكذلك لعموم السكان، على ما يُفترَض. من المؤكد أن ما سعت المصادر إلى تأكيده هو أن مهمة المفتشين الرئيسة كانت ضمان دفع الضرائب وتحصيلها وإيداعها على النحو الواجب. وعلى هذا النحو فهي تمنح مصداقية أعلى لفهم فيكتور كريسنزي Victor Crescenzi للإجراء باعتباره مدفوعا بنحو أساسي بالمحاسبة الجيدة، لا النزاعات السياسية[34]. وعلى رغم أنه من الصعب التمييز بين الدافعَين، يبدو أنه ما دامت حدثت تلبية هذه الحاجة الأساسية، كان في وسع المفتشين أن يغُضوا الطرف عن الانحراف عن الهوامش التي حددوها، وقد فعلوا ذلك على الأرجح، خاصة أن مواردهم تعرضت لضغوط متزايدة اعتبارا من منتصف القرن الرابع عشر تقريبا.

الاستنتاجات

أشاد موريتز إيسنمان Moritz Isenmann، وهو أهم من درسوا السينداكاتو، بالعملية باعتبارها «من دون ريبٍ الشكل الأكثر انتشارا من المراقبة العامة [Amtskontrolle] في أوروبا في أواخر العصور الوسطى وأوائل الحداثة»[35]. بعد ظهورها أول مرة في البلديات الإيطالية في أواخر القرن الثاني عشر، امتد نطاق هذه الممارسة إلى فرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وشبه الجزيرة الإيبيرية والولايات البابوية، وبحلول أوائل القرن السادس عشر، نُفِّذت إجراءات مماثلة في الأمريكتين. ومع ذلك فعند أخذها من المنظور الجماعي الذي اتبعناه في هذا القسم من الكتاب، سنجد أن السينداكاتو عززت الأشكال التقليدية للمساءلة بدلا من

استبدالها، سواء كان ذلك من أعلى إلى أسفل أو أفقيا أو من الأسفل إلى الأعلى. من بين الأولين في العصور الوسطى وعصر النهضة، يمكن للمرء أن يسرد قائمة بالزيارات التفقدية visitations، التي كانت تمارس عادة في عالم الرهبان/رجال الدين، وفروع المقاطعات والأقاليم للجمعيات الدينية[36]. ومن بين الفئة الأخيرة يمكن للمرء تضمين الإجراءات المخصصة مثل تقديم الالتماسات والعرائض، والتي ظلت مستمرة في إنجلترا وفرنسا والشرق الأوسط[37]. طوَّر لويس التاسع (سانت لويس؛ 1214-1270) شكلا هجينا - بدأه كملك، لكنه كان يهدف إلى التعرف على الشكاوى المشتركة لعامة الناس ضد النبلاء المحليين بنحو أساسي[38].

في السياق الإيطالي، أثبتت جهود الباحثين المعاصرين بنحو جماعي أن السينداكاتو لا يمكن أن تقترن تاريخيا بنوع واحد من النظم السياسية، بما في ذلك النظام الجمهوري: يمكن أن يدعم التفتيش، في شكله إن لم يكن في جوهره، أنظمة أكثر استبدادية بكثير، والتي استخدمت مثل هذه الممارسات أيضا في دعم مزاعمها بالحكم المشروع. وبعبارة أخرى لا تمثل عمليات التفتيش سياسات شفافة وتشاركية، كما إنها لا تصطدم بالضرورة بالاستبداد وتقوضه. يدعم هذا ثبات عمليات التفتيش خلال التحول من بلدة إلى سنيورية، والذي خضعت له عديد من الدول المدينية الإيطالية في القرن الرابع عشر[39]. من الواضح أن الجذور الأعمق لهذا الإجراء قد أظهرته كشعار كبير بما فيه الكفاية للحكم المشروع.

والأهم من ذلك في سياق مشروعنا الأكبر (انظر مقدمة هذا الكتاب)، فإن وجود عمليات تفتيش موثقة لا يضمن بحد ذاته درجة عالية من الشفافية أو يعمل كحاجز فعال ضد الفساد على المستويين المتوسط والكلي. في الواقع إن آليات تعزيز الشفافية والوضوح - سواء في العصور القديمة أو في العصور الوسطى أو الحديثة - لم تفتقر قط إلى الغموض، بمعنى أن الوثائق والأنشطة التي تتناقض معها تُخفي بقدر ما تكشف[40]. ومن ثم يصعب تقييم درجة الفساد النسبية للحكومة على أساس الممارسات الوثائقية وحدها. وكما قال جون ساباباتي بحق: «لا تعني الحكومةُ الموثقة جيدا حكومة أفضل»[41] - وهي أمثولة يمكن تطبيقها بسهولة على ثقافة الامتثال الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، كما جادل موريتسيو فيرولي Maurizio Viroli وآخرون، يمكن اعتبار صعود الاستبداد في أوائل عصر النهضة

في إيطاليا باعتباره تجسيدا لعملية فساد، أي إنه عمل كمظهر صارخ لتسخير جهاز دولة بأكمله لتلبية احتياجات أسرة واحدة، أو شركة أو حزب فاسد[42]. في مثل هذه السياقات، يُظهر تنفيذ تفتيش السينداكاتو زيادة نسبية في السلطة المركزية للحكم الوراثي patrimonial power بدلا من فرض قيود عليها. ومع ذلك يظل هناك سؤال منطقي عما إذا كان الإجراء، حتى في ظل هذه الأنظمة، قد ساعد على تقليل ما أسمته مونيكا بور Monika Bauhr بفساد «الحاجة» (باعتباره مختلفا عن فساد «الجشع»)، ومن ثم شارك في إظهار من هم في السلطة وكأنهم يعتنون بمشاغل المواطنين اليومية[43].

باختصارٍ على رغم أن من المؤكد أنه يمكن توثيق وجود مخاوف واضحة بشأن مساءلة أصحاب المناصب في الدول المدينية الإيطالية والأنظمة الاستبدادية اللاحقة، فإنها تقدم إشارة ضعيفة أو جزئية على الأقل على سلوك طريق بناء الدولة الأوروبية - الأمريكية الحديثة، فضلا عن الديموقراطية التشاركية. كما أوضح ساباباتي، فإن حكم الدولة الاستئثاري statism - أو ثمة نموذج فيبري معين يربط بين البيروقراطية والدولة القومية الحديثة - قد فعل كثيرا لتشويه وجهات نظر المؤرخين حول كيفية جمع الأدلة على المركزية السياسية. إلى حدٍّ ما تُشجع هذه الصلة مؤرخي ما قبل الحداثة مثلي على التشكيك في الصلاحية التاريخية لملاحظات فيبر (وأتباعه)، وفي الوقت نفسه القبول عن غير قصد بنموذجه (أو لكي نكون منصفين، بنموذج فيبري معين) للدولة. وفي كلتا الحالتين، فإن أهمية مساءلة أصحاب المناصب يمكن أن تتضاءل بصورة مستقلة عن المركزية السياسية، مما يجعل الفساد بدوره اختبارا محوريا لتوسيع أو تضييق قواعد السلطة.

شكر وتقدير

استفادت مراجعة المسوَّدات السابقة لهذا الفصل كثيرا من رؤى جون ساباباتي وميهالي فازكاس وفرانسيس أندروز والمشاركين في ندوة إيطاليا في العصور الوسطى المتأخرة والعصور الحديثة المبكرة التي انعقدت في معهد البحوث التاريخية بلندن، وبالطبع من مجموعة «أنتيكورب» ANTICORRP البحثية، والمشاركين في المؤتمر، والمراجعين المجهولين لهذا الكتاب.

ملحق:
لوائح السينداكاتو في تشريعات الدول المدينية الإيطالية، 1250-1500
مرتبة أبجديا بحسب المدينة

AMELIA أميليا

(1) "Gli statuti trecenteschi di Amelia," ed. Laura Andreani, Renzo Civili and Rita Nanni, in Amelia e i suoi statuti medievali, ed. Enrico Menestò et al. (Spoleto: Centro italiano di studi sull'alto Medioevo, 2004), 367–754: 1330 statutes, 4 (370–1); 1346 statutes, 18 (567–8), 29 (573–4); fourteenth-century fragment, 10 (716–18).

BADIA TEDALDA باديا تيدالدا

(2) Gli statuti quattrocenteschi di Badia Tedalda e di Pratieghi, ed. Myriam Laurenti and Paola Mariani Biagini (Florence: All'Insegna del Giglio, 1992), Badia Tedalda, LVII (53–4).

BERGAMO بيرغامو

(3) Lo statuto di Bergamo del 1353, ed. Giuliana Forgiarini (Spoleto: Centro Italiano di Studi sull'Alto Medioevo, 1996), Collatio I, X–XV (38–42).

BOLOGNA بولونيا

(4) Statuti di Bologna dell'anno 1288, ed. Gina Fasoli and Pietro Sella, 2 vols. (Vatican City [Rome]: Biblioteca Apostolica Vaticana, 1937–39), II, II (1:43–5); V, CLI (516–21).

(5)Lo Statuto del Comune di Bologna dell'anno 1335, ed. Anna Laura Trombetti Budriesi, 2 vols. (Rome: Instituto Storico Italiano per il Medio Evo, 2008), I, 23–4 (1:49–64); II, 21 (102).

(6)Gli Statuti del Comune di Bologna degli anni 1352, 1357; 1376, 1389 (LibriI–III), ed. Valeria Braidi, 2 vols. [successively

numbered] (Bologna: Deputazione di Storia Patria per le Province di Romagna, 2002), 1352 and 1357 statutes, I, 21 (51–65); III, 12 (116–35); 1376 and 1389 statutes, I, 12 (385–8), II, 22 (615–34), 30 (679–80).

BORGO SAN LORENZO بورجو سان لورينزو

(7) Statuti della Lega del Borgo a San Lorenzo di Mugello ed. FIlippo Bellandi, Fausto Berti and Mario Mantovani (Florence: Leo S. Olschki, 1984), 12 (61–2).

BRA برا

(8) Gli antichi Statuti di Bra, MCDLXI, ed. Edoardo Mosca (Bra: Editrice Artistica Piemontese, 1994), XXIII (103–5).

CASTIGLIONE DI SOPRA كاستيليوني دي سوبرا

(9) Statuti dei comuni di Castelfranco di Sopra (1394) e Castiglione degli Ubertini (1397), ed. Giulia Camerani Marri (Florence: Leo S. Olschki, 1963). Castiglione statutes, 4 (176–7).

COLLI VAL D'ELSE كولي فال ديلسي

(10) Statuta antiqua communis Collis Vallis Else (1307–1407), ed. Renzo Ninci (Rome: Instituto Storico Italiano per il Medio Evo, 1999), 2 vols., 1307 statutes V–VI (22–6), L (65–7), XLV (150); 1351 statutes, III (223–7), XIII (245), XXVIII (260–1).

CUNEO كونيو

(11) Le addictiones agli Statuti di Cuneo del 1380 (1384–1571), ed. Davide Sacchetto (Cuneo: Società per gli Studi Storici della Provincia di Cuneo, 1999), 547 (73).

DERUTA ديروتا

(12) Statuto di Deruta in volgare dell'anno 1465, ed. M. Grazia Nico Ottaviani (Florence: La Nuova Italia, 1982), III, 118 (267–8).

EMPOLI إمبولي

(13) Empoli: Statuti e riforme, ed. Fausto Berti and Mauro Guerrini (Empoli: Comune di Empoli, 1980). Statutes of the popolo of Sant'Andrea (1416–41), XXXIII (80–1); Statutes of Empoli (1428), XXII (173–4).

FIGLINE فيليني

(14) Statuti di Figline, ed. Fausto Berti and Mario Mantovani (Figline: Blanche Grafica Edizioni, 1985), 1408 statutes, CXXXIII (81).

FLORENCE فلورنسا

(15) Statuti della Repubblica Fiorentina, ed. Romolo Caggese, rev. ed. Giuliano Pinto, Francesco Salvestrini, and Andrea Zorzi (Florence: Leo S. Olschki, 1999), Capitano statutes 1322–5, I, I (1:12–14); II, VII (86–8); V, LIII (230–1); Podesta statutes 1325, I, I (2:7–8); II, LVIIII (118).

(16) Statuta populi et communis Florentiae . . . anno salutis MCCCCXV, 3 vols. (Freiburg: Michael Kluch, 1778–83), I, LXII (1:72–7); Tractatus ordinamentum iustitiae, VIII (416); V, XLV (2:553–4); Tractatus IV, LXXIV (3:663–7).

FOSSATO فوساتو

(17) Li Statuti medievali do Fossato, ed. and trans. Luigi Galassi (Assisi: Minerva, 2000), pre-1390 statutes CXCV (189), CCXXV (200–3), CCXXVII (203), CCXXX (205–6); 1406 statutes, LII–LIII (241–2).

L 'AQUILA لاكويلا

(18) Statuta Civitatis Aquile, ed. Alessandro Clementi (Rome: Instituto Storico Italiano per il Medio Evo, 1977), 31 (34–5), 187 (136–7).

LUCCA لوكا

(19) Statuto del Comune di Lucca dell'anno MCCCVIII, ed. S. Bongi

(Lucca: Giusti, 1867), reprinted as Statutum Lucani communis, an. MCCCVIII, presentazione di Vito Tirelli (Lucca: Maria Pacini Fazzi, 1991), II, 1 (51–4).

MASSA E COZZILE ماسا وكوزيلي

(20) Lo Statuto di Massa e Cozzile del 1420, ed. Antonio Lo Conte and Elena Vannucchi (Florence: Polistampa, 2006), I, 15 (37–8).

MONTEPULCIANO مونتيبولسيانو

(21) Statuto del Comune di Montepulciano (1337), ed. Ubaldo Morandi (Florence: Le Monnier, 1966), I, XXX (47–8), IV, I–LXV (285–336).

MONTEVETTOLINI مونتيفيتوليني

(22) Statuti di Montevettolini, 1410, ed. Barbara Maria Affolter and Manila Soffici (Ospedaletto [Pisa]: Pacini, 2001), I (46–7), XXIIII (75).

MONTOPOLI مونتوبولي

(23) Statuto del Comune di Montopoli (1360), ed. Bruno Casini (Florence: Leo S. Olschki, 1968), I, 2 (63–4), II, 99 (202–3), III, 107 (282–3).

PADUA بادوفا

(24) Statuti del comune di Padova del sec. XII all'anno 1285, ed. Andrea Gloria (Padua: F. Sacchetto, 1873), I, viii, 94–109 (37–40).

PERUGIA بيروجيا

(25) Statuto del comune di Perugia del 1279, ed. Severino Caprioli, 2 vols. (Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 1996), 131–41 (1:146–58).

(26) Statuto del comune e del popolo di Perugia del 1342 in volgare, ed. Mahmoud Salem Elsheikh, 3 vols. (Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 2000), I, 4 (1:21–33), 15 (65–74), 20 (88–101); III, 26 (2:62).

PIANCASTAGNAIO بيانكاستانيايو

(27) Il Comune medievale di Piancastagnaio e i suoi statuti, ed. Alessandro Dani (Siena: Il Leccio, 1996), 1432 (?) statutes, I, I (4–5); V, CXXIII (124).

PISTOIA بيستويا

(28) Breve et ordinamenta populi pistorii (1284), ed. Lodovico Zdekauer (Milan: Hoepli, 1891), reprinted in Statuti pistoiesi del secolo XIII. Studi e testi vol II, ed. Renzo Nelli and Giuliano Pinto (Pistoia: Società Pistoiese di Storia Patria, 2002), I, XXV–XXVIII (17–18); II, XLV (76), CXV (104), CLXXXX–CLXXXXVI (138–43), CLXXXXVIII–CCIIII (144–9), CCVII–CCXI (150–3).

(29) Statutum Potestatis Comunis Pistorii (1296), ed. Lodovico Zdekauer (Milan: Hoepli, 1888), reprinted in Statuti pistoiesi del secolo XIII. Studi e testi vol III, ed. Renzo Nelli and Giuliano Pinto (Pistoia: Società Pistoiese di Storia Patria, 2002), I, VIII (12–14).

PONTE A SIEVE بونتي آسيفي

(30) Statuti del Ponte a Sieve, ed. Paola Benigni and Fausto Berti (Pontassieve: Comunedi Pontessieve, 1982), Statuta legarum Ghiaceti Montis Lauri et Rignani (1402), V (44–6), XL (64).

RAVENNA رافينا

(31) Statuto ravennate di Ostasio da Polenta (1327–1346), ed. Umberto Zaccarini (Bologna: Deputazione di Storia Patria per le Province di Romagna, 1998), I, 3 (16–20).

RIETI رييتي

(32) Lo Statuto della Città di Rieti dal secolo XIV al secolo XVI, ed. Maria Caprioli (Rome: Istituto Storico Italiano per il Medio Evo, 2008), I, 39–40 (45–7).

ROCCANTICA روكانتيكا

(33) Statuti della Provincia Romama, ed. T. Tomassetti, V. Federici and P. Egidi (Rome: Forzani e C. Tipografi del Senato, 1910), Statuto di Roccantica del MCCCXXVI, X (61).

ROME روما

(34) Statuti della città di Roma, ed. Camillo Re (Rome: Tipografia della pace, 1880), III, xxxiii–iv (xxxii–iii) (216–17), xxxiv (xxxiii).

SALUZZI سالوتسي

(35) Gli statuti di Saluzzi (1480), ed. Giuseppe Gullino (Cuneo: Società per gli studi storici, archeologici ed artistici della Provincia di Cuneo, 2001), 4 (83–4).

SANTA MARIA A MONTE سانتا ماريا آمونتي

(36) Statuto del Comune di S. Maria a Monte (1391), ed. Bruno Casini (Florence: Leo S. Olschki, 1963), LXXVI (116–18).

SCARPERIA سكاربيريا

(37) Gli Statuti di Scarperia del XV secolo, ed. Vanna Arrighi (Florence: Edizioni Firenze, 2004), Statuti del vicariato del Mugello del 1415, 9 (44–6), 12 (48–9).

SETTIMO سيتيمو

(38) Statuti di Settimo, ed. Alfonso Mirto (Scandicci: CentroLibro, 2001), XI (39).

TREQUANDA تريكاندا

(39) Statuti medievali e moderni del Comune di Trequanda (secoli XIV–XVIII), ed. Donatella Ciampoli and Patrizia Turrini (Siena: Cantagalli, 2002), I, 7 (32–3).

TREVISO تريفيزو

(40) Gli Statuti del comune di Treviso (sec. XII–XIV), ed. Bianca

Betto, 2 vols. (Rome: Istituto Storico Italiano per il Medio Evo, 1984–6), CCCCXLVIIII (CCCCXXXVIIII) (1:305–10).

VALGRANA فالغرانا

(41) Gli Statuti del Comune di Valgrana (1431), ed. Pier Paolo Giorsetti (Cuneo: Società per gli studi storici della Proníncia di Cuneo, 2004), I, II (20).

VERONA فيرونا

(42) Gli statuti veronesi del 1276, ed. Gino Sandri, 2 vols. (Venice: R. Deputazione di Storia Patria per le Venezie, 1940–59), I, XXVII (35–6).

(43) Statuti di Verona del 1327, ed. Silvana Anna Bianchi and Rosalba Granuzzo, 2 vols. (Rome: Jouvence, 1992), I, XXVII–XXVIII (1:144–6).

VILLANOVA D'ASTI فيلانوفا داستي

(44) Statuti comunali di Villanova d'Asti, ed. Pietro Savio (Vatican City [Rome]: Biblioteca Apostolica Vaticana, 1934), Statutes of 1414, II, LXXXVII (48).

VITERBO فيتيربو

(45) Statuti della Provincia Romana, ed. Vincenzo Federici (Rome: Istituto Storico Italiano, 1930), Statuto di Viterbo del MCCXXXVII–XXXVIII [fragment], CCCCLIIII (87–8).

VOLTERRA فولتيرا

(46) Statuti di Volterra I (1210–1224), ed. Enrico Fiumi (Florence: Deputazione di Storia Patria per la Toscana, 1951), I (1210–22), CLXVIIII (87–8); Codice II (1224), CXXVIIII (171–2).

الباب الثالث
الحداثة المبكرة

8

«نافورة تتدفق من صخرة الحرية»: الفسـاد في إنجلترا في القرن الـ 16 وأوائل القرن الـ 17

جي. دبليو. برنارد

«من المفارقات أن العالم الذي يقدِّم فيه الجميعُ الهدايا يمكن النظر إليه باعتباره أقل فسادا من العالم الذي يقدِّم فيه الهدايا بعضُ الناس فقط»

رجال بلاط ووزراء فاسدون

مستكينا في كنف التلال الهادئة إلى الغرب من بانبوري Banbury، على بُعد نحو 25 ميلا إلى الشمال الغربي من أكسفورد، يوجد منزل ريفي قديم على الطراز التيودوري المبكر، واسمه كومبتون واينياتس Compton Wynyates، والذي بناه السير ويليام كومبتون William Compton، أحد أفراد الحاشية في أوائل عهد آل تيودور (1482-1528 تقريبا). جاء كومبتون من أصول محترمة ولكنها ليست ثرية. فمن أين استطاع أن يجد الموارد اللازمة لبناء منزل بهذه

الفخامة؟ يكمن الجواب في استغلاله لحظوته الملكية. عندما توفي والده في العام 1493، صار كومبتون تحت وصاية التاج، وربما أصبح وصيفا للأمير هنري الشاب آنذاك (1491-1547 تقريبا). وبمجرد أن ارتقى هنري العرشَ في العام 1509، كان صعود كومبتون مذهلا. في العام 1510، أصبح خادم مقعد تبرز الملك groom of the stool، وفي وقت لاحق صار كبير خُدام غرفة نوم الملك - وهما منصبان يتطلبان الاعتناء بالملك صباحا وليلا. كان الوصفاء مسؤولين عن ملابس الملك وعن أمتعته المختلفة التي يأخذها معه في أثناء تنقُّله من قصر إلى قصر. كان كومبتون يلعب النرد ويتبارز بالرمح مع هنري، الذي كلفه مهامَّ حساسة مثل ترتيب لقاءات هنري خارج إطار الزواج أو إلقاء القبض على دوق باكنغهام الغافل.

والأهم من ذلك لأغراضنا هنا، كان كومبتون أيضا يتسلم الأموال، ويحتفظ بها بل ويُنفقها نيابة عن الملك. في العام 1515، على سبيل المثال، تلقى نحو 18 ألف جنيه إسترليني لتغطية النفقات النثرية للملك. هل استسلم كومبتون لإغراء إساءة استخدام هذه الأموال؟ هل احتفظ كومبتون على مر السنين ببعض الأموال التي نُقلت إليه؟ هل كسب المال عن طريق إقراض خزانة الملك وجني الفائدة؟ وهل اختلس بعضا من رأس المال كذلك؟ في 31 أغسطس 1527، أرسل كومبتون، بمحض إرادته، إلى زميله في المحكمة السير هنري غيلدفورد Henry Guildford خطابا «كُتب على عجل». وفيه قال كومبتون إنه تلقى أموالا ومجوهرات لاستخدام الملك، لكنه فشل في توصيلها. وعلى رغم حصوله على عفو ملكي، فإنه عانى تأنيب الضمير، ولذلك طلب من غيلدفورد ومنفذيه أن يدفعوا ألف مارك (666 جنيها إسترلينيا)، وهو رقم مقرَّب بنحو مثير للريبة، كتعويض للملك. تُلمح الإشارة إلى العفو إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية ضده، لكن لا يوجد دليل واضح أو كامل على توجيه أي تهم بالاختلاس أو السرقة. على نطاق أوسع، هل استغل كومبتون قُربه من الملك لمحاباة المدعين الذين يطلبون مساعدته في المحكمة؟ تسجل بعض الملاحظات المتنوعة كيف حصل على ستة شلنات وثمانية بنسات من جون شاين John Cheyne، عمدة بيدفوردشير Bedfordshire، من أجل:

".getting the byll assynyd for the tayle of reward of lxx li"

الأدلة مجزأة ومثيرة، كما يمكن تفسير ثروته بطرق أخرى. لقد كافأه الملك بعدد كبير من المنح: فقد عينه قائدا للقلاع، ووكيلا للأراضي ومديرا للقصر الملكي. نشط كومبتون أيضا في شراء الأراضي، وكان يُقرض النبلاء الذين يواجهون صعوبات مالية (ربما بهدف الاستيلاء على ممتلكاتهم)، وكان مستعدا لاستخدام القوة محليا (ربما لثقته بأن حظوته الملكية ستحميه). وقرب نهاية حياته، أصبح كومبتون من كبار ملاك العقارات، فكان يمتلك أراضي في وارويك شاير Warwickshire، وأكسفورد شاير Oxfordshire، ونورثهامبتون شاير Northamptonshire، وغلوسيستر شاير Gloucestershire، وكذلك في وورسستر شاير Worcestershire. وأعلن منزله العظيم في كومبتون واينياتس وصولَه إلى النخبة الاجتماعية. ولو لم يكن تُوفي بداء التعرق sweating sickness في العام 1528 لكان من المرجح أن يرقى إلى طبقة النبلاء. أما حفيده، هنري كومبتون، فقد لُقِّب باسم لورد كومبتون في عهد الملكة إليزابيث. تمثلت حوافز كومبتون في الخدمة الشخصية للملك - وإثراء الذات. ما فعله هو تحويل مكافآت وفرص الخدمة الملكية - التي كانت بطبيعتها يرجح أن تكون مؤقتة، ومن المؤكد أنها لن تستمر فترة أطول من حياته - إلى إرث عقاري دائم يؤمِّن معيشته هو وعائلته عند التقاعد أو بعد أن يجلله العار، والأهم من ذلك أن يعمل كأساس لوقفية عقارية دائمة لأبنائه[1]. في كل ذلك لم يكن كومبتون متفردا. تكمن قصص مماثلة وراء بناء عدد هائل من منازل رجال البلاط - الإداريين في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر.

كان كومبتون في الأساس رجل بلاط وليس سياسيا، فقد شغل مناصب تنطوي على مسؤوليات وفرص مالية، لكنه لم يكن الشخص الذي يصنع السياسات. ومع ذلك، فمَن كانوا يصنعون السياسات، أو من كان يمكن أن نسميهم السياسيين من دون شك، لم يكونوا أقل خبرة في إثراء أنفسهم. عرض المؤرخ السير جيفري إلتون Geoffrey Elton (1921-1994) تقريبا توماس كرومويل Thomas Cromwell، وزير هنري، باعتباره المهندس النزيه ذا الرؤى المتبصرة لـ «ثورة آل تيودور في الحكومة». ومع ذلك، بما لا يقل عن كومبتون، فقد أثرى توماس كرومويل نفسه. ومثلما فعل كومبتون تماما، فقد حوَّل المكافآت المحتمل أن تكون مؤقتة لمنصبه إلى ما كان سيصبح، لو لم يسقط بتهمة الخيانة في العام 1540، إرثا عقاريا ثابتا. شيَّد

كرومويل عددا من العقارات في ساسكس Sussex والمقاطعات الجنوبية الشرقية، خاصة اعتبارا من العام 1538[2]. مُنح كرومويل الدير السابق للويس Lewes في العام 1538، كما أهداه الملك 23 ضيعة حتى العام 1540 عندما مُنح لقب إيرل إسيكس earl of Essex. لكنه اشترى معظم الأراضي. فمن أين أتت الأموال اللازمة لذلك؟

أظهر مايكل إيفريت Michael Everett بنحو مقنع أن ثروة كرومويل تضاعفت تقريبا ما بين العام 1529 ونهاية العام 1532: في وصيته المحررة في العام 1529، منح 900 جنيه إسترليني نقدا، وفي وصية العام 1532 منح أكثر من 1830 جنيها إسترلينيا[3]. وجد إيفريت أيضا سجلات عن المرتبات السنوية annuities التي تلقاها كرومويل. ما بين مارس 1525 ويونيو 1534 سُجِّلت أربعة وتسعون، وكانت أولها في العام 1525 بعد وقت قصير من شروع كرومويل في خدمة وولسي Wolsey. وما بين العامين 1525 و1529، مُنح كرومويل ثلاثة عشر مرتبا سنويا منفصلا، تراوحت من عشرين شلنا إلى ثلاثة عشر جنيها وستة شلنات وثمانية بنسات؛ وفي العام 1531 وحده حصل على 9 (تراوحت قيمتها من ثلاثة عشر شلنا وأربعة بنسات إلى عشرين جنيها)، وفي العام 1532 حصل على 21، وفي العام 1533 على 33. ارتفع الإجمالي السنوي من 54 جنيها في العام 1529 إلى 94 جنيها في العام 1531، و129 جنيها إسترلينيا في العام 1532 وما لا يقل عن 437 جنيها إسترلينيا في العام 1533. وفي شهر واحد، هو أكتوبر 1537، تلقى كرومويل 500 جنيه إسترليني. تزايدت قيمة هذه المكافآت السنوية بسرعة. كانت المكافآت السنوية عادة مدفوعات بسيطة. حصل كرومويل أيضا على الهدايا: في العام 1532، على سبيل المثال، تلقى 24 من طيور الحجل partridges و6 من طيور الزقزاق plovers مع طلب «للحصول على توقيع الملك». في العام 1534، عرض على كرومويل 100 جنيه والإشراف على بيت الراهبات في ويلتون Wilton، مع رسوم سنوية قدرها 10 جنيهات، إذا تمكن من تعيين إحدى المرشحات للعمل رئيسة للدير abbess هناك[4]. كان من الواضح أن هذه الهدايا تهدف إلى التأثير في تصرفات كرومويل ومكافأته على ذلك على نحو مناسب. يلقي إيفرت الضوء على مثال صارخ. عندما أقدم وولسي على حل دزينة من الأديرة الصغيرة في أواخر عشرينيات القرن السادس عشر، مُنح كرومويل مكافأة

سنوية قدرها 26 شلنا و80 بنسا، الذي كان حينئذ خادم وولسي، من قبل رئيس دير شولبيريد Shulbrede في ساسكس، حتى they maye.. dwell att rest with owte trowbill & continue styll yn ther house. هل كانت هذه المكافأة السنوية التي منحوها لكرومويل هي الثمن الذي دفعوه للهروب من الحل؟ يعتقد إيفرت أنه أسوأ من ذلك. لم يكن شولبيريد مدرَجا في قائمة الأديرة المختارة للحل، لكن كرومويل قبل المكافأة السنوية من الدير على أي حال[5].

كانت آخر ورقة بحثية نشرها إلتون مقالة قصيرة بعنوان «ما مدى فساد توماس كرومويل؟»[6]. إذا أقر إلتون بأن كرومويل «ربما أخذ في بعض الأحيان ما يبدو للعين الحديثة كأنه رشا واضحة»، فقد أنكر أن كرومويل كان يتلقى بانتظام مدفوعات مالية مقصودا بها شراء القرارات المواتية، بما في ذلك تقديم منح للشخص الذي يدفع رشوة للحصول على منصب أو موقع للتربح. كان كرومويل، كما لاحظ إلتون، كثيرا ما يتقبل جميع أنواع الهدايا - الطعام والطيور والخيول والملابس الفاخرة - كما توقع الحصول على طيف من الرسوم لإصدار الأوامر القضائية وخَتم الوثائق - وهي رسوم كانت مفروضة. لكن كل ذلك كان عاديا وليس فاسدا، كما أصر عليه إلتون (كان رد فعل فيليسيتي هيل Felicity Heal على ذلك هو أن مشرفها السابق كان كثير الاعتراض)[7].

أما إيفرت فقد تعمق في الأمر، وخلص إلى أن كرومويل كان «بالتأكيد قادرا على التصرف على نحو غير شريف من أجل مكسبه المالي»[8] فهل كان كرومويل فاسدا؟ هناك عدد قليل من الحالات التي دُفعت فيها الأموال أو صُرفت باشتراط مسائل محددة للغاية، وعلى رغم أن معظم المدفوعات، ولا سيما المكافآت السنوية، كانت في معظم الحالات هدايا عامة لمكافأة أفضال سابقة وتحفيزا لتلك المستقبلية. يتساءل إيفرت: «هل هذا يجعل كرومويل وزيرا بلا ضمير وفاسدا؟» وتوصل إلى استنتاج مُفاده: «في نهاية المطاف، نعم؛ لقد أخذ الرشا وربما جنى مبالغ كبيرة بعمل ذلك»[9]. مع تزايد حظوته الملكية وتعامله مع مزيد ومزيد من أعمال الملك، تزايدت بدورها المبالغ التي كان يجنيها. ومع ذلك، فمجرد إعلاننا أن كرومويل فاسد لا يصل بنا إلى بعيد.

أولا، لم يكن كرومويل فريدا. على حد علمنا، فقد تصرف جميع رجال الحاشية والمسؤولون كما فعل كرومويل، وإن كان ذلك على نطاق أصغر. ثانيا، من الصعب

للغاية العثور على أدلة مفصلة تدينه بنحو قاطع. ثالثا، من المستحيل تقريبا إظهار أن كرومويل فعل شيئا لم يكن ليفعله (أو أنه لم يفعل شيئا كان سيفعله بخلاف ذلك) لأنه تلقى مبلغا بعينه. فرض كرومويل رسوما وقبل الحصول على مكافآت سنوية، لكن من الصعب إظهار ما تغير كنتيجة لذلك. رابعا، على رغم أن كرومويل قد اتُّهم عموما بالرشوة بموجب قانون الإدانة Act of Attainder (مشروع قانون الاتهامات الذي قُدِّم إلى البرلمان وتحول إلى قانون) - لقد زُعم أنه «اكتسب وأَدخل في حيازته بالقمع والرشوة والوعود الزائفة... مبالغ لا حصر لها من المال والكنوز»[10] - فلم يحدث الاستشهاد بأي أدلة، وكانت الرشوة مجرد نوع من التهمة العامة التي يمكن افتراضها جزافا في مثل هذه الظروف. قبل ذلك بسنتين، وفي العام 1538، اتهم شخص يُدعَى جورج بوليت George Poulet كرومويل بأنه «من كبار مختلسي الأموال. لأنه لا يتحدث أو يلجأ إلى أي رجل إلا من أجل المال»[11]. خلال السنوات التي كان فيها كرومويل هو الوزيرَ الأول للملك هنري، كان هناك القليل من الكلام من هذا النوع. إذا كان قد حصل بالفعل على مبالغ ضخمة، خاصة المبالغ المرتفعة بنحو غير عادي، واتخذ قرارات غير مبررة نتيجة لذلك، فمن المرجح أن يتهمه منتقدوه بذلك. كان أعضاء حركة مهاجري الرحمة Pilgrims of Grace في خريف العام 1536 شديدي العداء لكرومويل، لكن ذلك نظرا إلى أنهم اعتبروه مؤلف التغييرات الدينية التي كانوا يكرهونها ويخشونها: لم يهاجموه بسبب الفساد.

لذلك إذا كان رجال الحاشية مثل كومبتون وكبار الوزراء مثل كرومويل يتلقون الهدايا والمكافآت السنوية - إلى الحد الذي أصبحوا فيه بالغي الثراء، ويمكنهم شراء الأراضي وبناء مساكن ريفية فاخرة - فبِمَ يخبرنا ذلك عن السياسة والأخلاق السياسية في عصر الحداثة المبكرة؟

المواقف تجاه «الفساد»

هل كان هذا «إساءة استخدام القوة الموكلة إليهم لتحقيق مكاسب خاصة» - وهي صياغة مستعارة من مارك نايتس نقلا عن منظمة الشفافية الدولية[12]، لكنها فكرة ترجع إلى أفلاطون وأرسطو؟ - أو أن هناك مساحة رمادية كبيرة بين ما كان غير مقبول بوضوح وما كان جيدا تماما؟ وبنحو أكثر مباشرة فيما يتعلق بمواضيع هذا

الكتاب، أين كانت «مكافحة الفساد» - أي التدابير الإدارية والقانونية التي تهدف إلى القضاء على الفساد ومنعه - من كل هذا؟

كثيرا ما أُدين الفساد الذي اتخذ شكل السرقة الصريحة، ومن الواضح أنه اعتُبر غير مبرر. وحدثت ملاحقة الاختلاس المباشر ومعاقبة مرتكبيه. لم يوصف هذا بأنه «مكافحة للفساد»، ولكن لأغراضنا هنا، يمكن اعتبار مثل هذه القوانين والملاحقة القضائية لمن انتهكوها هكذا. أُدين جون بومونت John Beaumont، المحصل العام لمحكمة القُصَّر في عهد إدوارد السادس Edward VI، في العام 1552. لقد ارتكب نوعين من الجرائم. أولا، لم يسجل الإيصالات كما هي، بل كدفعات متأخرة، واختلس قيمة الإيصالات (البالغة 11.823 جنيها إسترلينيا)؛ ثانيا، استثمر المبالغ التي حصل عليها (9.765 جنيها إسترلينيا)، وسدد للتاج في الموعد المحدد، مع الاحتفاظ لنفسه بالفائدة والعوائد المتأتية من مشاريع المضاربة. كان خليفته هو من اكتشف على ما يبدو أولى تلك المعاملات. لم يكن أحد ليوافق على هذه السرقة السافرة، ويمكن اعتبار إدانته بمنزلة إحقاق لمعايير الأمانة العامة المعاصرة[13].

يمكن القول أيضا بأنه إذا تمت مقاضاة عدد قليل جدا من المسؤولين بتهمة الاختلاس فذلك لأنها كانت جريمة نادرة للغاية. على مدى قرون جعلت الإدارة المالية منع مثل هذه الاحتيالات من أولوياتها. واعتبارا من القرن الثاني عشر، كان المسؤولون الماليون مسؤولين بنحو واضح عن الأموال التي يتسلمونها (ليست المساءلة بالفكرة الحديثة على وجه الحصر)[14]. ويمكن الاستنتاج أنه في مواجهة الاحتيال واسع النطاق، كانت التدابير التي نسميها «مكافحة الفساد» فعالة في التعامل مع كبار المسؤولين الذين سرقوا من التاج، وفي ردع أولئك الذين ربما فكروا في السرقة لكنهم لم يفعلوها. تكمن الصعوبة في مثل هذا الخط من التفكير في أنه يمكن القول أن بومونت كان نمطيا، وهو أبعد ما يكون عن كونه استثنائيّا، وأن قضيته كانت فريدة من نوعها فقط لأن أمره كُشف.

كان من المتوقع أيضا وجود مستويات عالية من الاستقامة لدى القضاة. قبل كل شيء، لم يكن القضاة ليبيعوا العدالة. هنا يمكن أخذ عديد من التعليمات الملكية والقوانين البرلمانية لأغراضنا كأمثلة على مكافحة الفساد. سهلت ذلك أحكام أكسفورد للعام 1258، التي عززتها التشريعات اللاحقة، فقد قصرت أي هدايا على

الطعام والشراب. كان من المتوقع أن يرفض القضاة الهدايا الأكبر من ذلك. من الصعب للغاية أن نجد أدلة مباشرة على أن هدايا ما قُدِّمت للقضاة، وأنهم أصدروا أحكاما لمصلحة مانحيها. هل يعني هذا أن تدابير مكافحة الفساد قد نجحت، وأن القضاة قد استوعبوا قيم مكافحة الفساد؟ ولكن إذا كان من الصعب إثبات أن الهدايا قد أثرت في الأحكام، يبدو واضحا أن تقديم الهدايا للقضاة كان أمرا شائعا. قد يُظن أن الثناء على السير توماس مور Thomas More والسير جون فيتزجيمس John Fitzjames لرفضهما جميع الهدايا يدل على أن قبول الهدايا كان هو القاعدة. في كتابه المعنون ليفياثان Leviathan، كتب توماس هوبز Thomas Hobbes عن «فساد القضاة وتحيُّزهم المتكرر»[15]، على رغم أنه لم يذكر أدلة. ومع ذلك ربما كان النظر إلى هذا فيما يتعلق بالفساد أو مكافحة الفساد يؤدي إلى تفويت المغزى الحقيقي لما كان يحدث. ولعل المفتاح هنا هو أن القضاة قد حققوا الثراء لأنفسهم بالفعل كمحامين قبل أن يصبحوا قضاة، ووجدوا أن وضعهم الرفيع يمثل تعويضا كافيا، وأنهم آمنوا بإخلاص بخطابهم عن المصلحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، من السهل أن تقنع نفسك (بإخلاص شديد) بأنك محايد؛ وقد تكون محايدا حقا، على رغم قبولك للهدايا. ربما جاءت مبادرة تقديم الهدايا من الأطراف المتنازعة، وليس من القاضي. وقد يكون الأمر أن كلا الطرفين في دعوى قانونية بعينها كانا يمنحان القاضي الهدايا حتى لا يكون لدى القاضي أي سبب لتفضيل أحد الطرفين على الآخر، وليس بأي نية أكثر تحديدا. ربما كان القضاة الأثرياء بنحو مستقل هم أنفسهم أحد أشكال مكافحة الفساد. هل الثروة، كما افترض أرسطو، تجعلك غير قابل للإفساد؟

قد يكون من المفيد التمييز بين الهدايا. من الواضح جدا أن الملتمسين الساعين للحصول على خدمات، سواء كانت محددة أو عامة، يقدمون الهدايا بنحو روتيني لرعاتهم المأمولين. احتلت الأطباق الشهية الخاصة أو النادرة، مثل طيور السمان، أو سمك الحفش، أو فطائر لحم الغزال، وأنواع النبيذ، والخيول، والكلاب السلوقية، والصقور، مكانا بارزا في مراسلات آرثر بلانتاجنيت Arthur Plantagenet، والفيكونت ليسلي Viscount Lisle، مساعد هنري الثامن (نائب الملك في الواقع) في كاليه Calais في ثلاثينيات القرن السادس عشر. من الواضح أن جون هوسي John Hussee، وكيل اللورد ليسلي في لندن، كان يعتقد بأهمية مثل هذه الهدايا، فأمر بإرسال برميل صغير

firkin من سمك الحفش الشائك إلى قاضي القضاة Lord Chief Justice أو رئيس مجلس اللوردات. لكن الأدلة على مثل هذه التعليقات نادرة، وبغض النظر عن اعتقاد هوسي، فمن الصعب إثبات أن القرارات قد اتُّخذت بالفعل بسبب هذه الهدايا، أو أن بعض الملتمسين قد فُضِّلوا على الآخرين. ربما كان ما تضمنه هذه الهدايا هو ألا يتأخر الحكم في قضيتك. لكن، مرة أخرى، إذا بادر الطرفان بتقديم الهدايا، فمن الصعب معرفة من الذي يمكنه الحصول على الأفضلية. من المفارقات أن العالم الذي يقدِّم فيه الجميعُ الهدايا يمكن النظر إليه باعتباره أقل فسادا من العالم الذي يقدِّم فيه الهدايا بعضُ الناس فقط. يمكن اعتبار الهدايا بهذا المعنى تدابير لمكافحة الفساد. وفي كثير من المعاني، كانت الهدايا تُعطَى لأن منح الهدايا شائع. عدم الإقدام على ذلك من شأنه أن يجعلك تبرز، يثير الشكوك حول جدارتك بالثقة، حول ما إذا كنت «رجلا صالحا». من المنطقي أن نراها كنوع من الأداء أكثر منها مفسدة بالضرورة.

من الواضح أن طلب وقبول الرسوم النقدية كان واسع الانتشار. لا يوجد ما يثبت أن هذه الممارسة قد اعتبرت خاطئة، أو فاسدة، ولا يوجد ما يشير إلى أنها كانت مستهجنة أو أن ثمة محاولات قد بُذلت للقضاء عليها كجزء من برنامج لمكافحة الفساد. لم يكن هناك مثل هذا البرنامج. من بين التفسيرات الواضحة لهذه الممارسة، ولقبول هذه الممارسة على حد سواء، هو أنه على رغم أن مسؤولي التاج كانوا يتلقون رواتب، فقد كانت هذه الرواتب متدنية للغاية (ولم تُعدَّل بما يتماشى مع التضخم الذي حدث في أواخر القرن السادس عشر). ومن ثم ظل المسؤولون فترة طويلة يفرضون رسوما على الأفراد والهيئات التي يقدمون لها خدمات واحتفظوا بتلك الرسوم لأنفسهم[16]. كثيرا ما تفرض الدوائر الإدارية الحديثة رسوما على الخدمات التي تقدمها - على سبيل المثال، تفرض رسوما عند تجديد جواز السفر أو طلب نسخة مصدقة من الوصية - ولكن، في المقام الأول، هذه الرسوم لا تدخل في جيب المسؤول الذي ينفذ لك هذا العمل الإداري. لكنهم فعلوا ذلك في القرن السادس عشر. وكذلك اليوم فإن تسديد مبلغ أكبر أو دفعة إضافية أو إعطاء المسؤول هدية ليس أمرا مقبولا، ولا يؤدي إلى تسريع تنفيذ الخدمة (على رغم أن من الجدير بالذكر أنه يمكنك دفع رسوم مضاعفة، ومراجعة نموذج طلبك في مكتب البريد لكي تتسلم جواز سفرك بسرعة أكبر بكثير مما لو دفعت المبلغ الاعتيادي).

من الصعب إثبات أن دفع الرسوم قد أحدث فرقا (على رغم أن عدم دفع الرسوم قد يُحدثه). لذا يجب النظر إلى دفع الرسوم باعتباره اعتياديا - أي ما يشبه دفع «بقشيش» لسائقي سيارات الأجرة والنُدُل، وليس كمحاولات لرشوة مسؤولين لفعل شيء لم يكونوا ليفعلوه لولا ذلك، أو لعمل شيء غير قانوني. لم يكن الأمر متعلقا بتأمين بعض المزايا الخاصة أو الاهتمام غير العادي. لم يكن معظم المسؤولين ليحقِّقوا ثروة ضخمة من هذه المدفوعات؛ فلم يستفد منها بدرجة كبيرة سوى عدد قليل جدا من كبار رجال البلاط مثل كومبتون والسياسيين البارزين مثل كروموِيل. يمكن القول بأن الملوك والملكات، بدلا من الشروع في أي نوع من برامج مكافحة الفساد، كانوا موافقين على ذلك. كانت تلك، من وجهة نظر الملك، وسيلة ممتازة لمكافأة أهم مستشاريهم ببذخ من دون الحاجة إلى اقتطاع المكافآت من إيرادات التاج أو من الضرائب.

خلال معظم العصور الوسطى، استغل الملوك الكنيسة، وكافأوا أقرب مستشاريهم بتعيينهم كأساقفة وكهنة كبار deans ورؤساء أديرة؛ كانت إيرادات أغناهم مماثلة لإيرادات النبلاء العاديين. في الواقع كانت الكنيسة تدعم تكاليف الحكومة[17]. مع تزايد استخدام المسؤولين العاديين في القرن السادس عشر، صارت تكاليف مكافأتهم على أعمالهم تقع الآن بصورة شبه حصرية على من كانت لديهم معاملات لدى هؤلاء المسؤولين. يتمثل البديل الحديث في دفع رواتب المسؤولين بتمويل من الضرائب والاقتراض. ربما لم تكن طريقة العصور الحديثة المبكرة مختلفة عنها كثيرا في الروح. وعلى رغم أنه يصعب توضيح ذلك، فإن نظام الرسوم والمكافآت السنوية أبقى المسؤولين على حذر دائما. وفيما يتعلق بالرسوم المدفوعة مقابل تقديم خدمات محددة، فإن المسؤولين الذين فشلوا في الاضطلاع بما اتُّفِق عليه أو ما كان متوقعا منهم سيتلقون شكاوى في القريب العاجل.

حصل عديد من الوزراء البارزين على مكافآت سنوية من قوى أجنبية. تلقى توماس وولسي، أهم وزراء هنري الثامن، 7.5 آلاف جنيه إسترليني من فرانسيس الأول Francis I ملك فرنسا في العام 1527. لكن التدقيق في أنشطة وولسي الدبلوماسية لا يكاد يدعم أي تفسير إلا أنه طوال عقد ونصف العقد من توليه لمنصبه كان ينفذ ما يشرِّف الملك بأفضل صورة؛ إن انغماس هنري الوثيق في الدبلوماسية يجعل أي

إشارة إلى أن وولسي كان يتصرف بنحو مستقل عن الملك في السعي الجشع والأناني للحصول على مكافآت أجنبية مستبعدة تماما[18]. كان تلقي مبالغ مالية من القوى الأجنبية أمرا معتادا، وليست له أي أهمية أكبر. لم يكن يُنظَر إليه على أنه فساد، ولم تطبق إزاءه أي إجراءات لمكافحة الفساد. في بعض الحالات كان يُنظَر إلى قبول المعاشات من القوى الأجنبية باعتباره مشكلة، ولكن ليس لأن أحد كبار الوزراء كان يقبل المال - بل لأنه كان خائنا للملك. وإذا حدثت مقاضاة الوزراء لأنهم قبلوا المعاشات، فلم يكن ذلك بسبب كونهم فاسدين، بل لأنهم ارتكبوا فعل الخيانة.

لم تكن المبالغ التي حصل عليها رجال البلاط والمسؤولون عن طريق الرسوم والمعاشات تسجل علانية (على رغم أنه يجب الإشارة إلى أننا لسنا هنا في عالم الحسابات المصرفية الخارجية والملاذات الضريبية). قد لا نعرف المبالغ التي جمعها رجال البلاط والمسؤولون، لكننا نعرف أنهم كانوا ينفقون ببذخ على الأراضي وبناء المساكن الفخمة التي نستمتع بزيارتها اليوم. لم يكن هناك أي شيء سري بخصوص منزل كومبتون واينياتس وعديد من المساكن المماثلة من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى أي لجنة لمكافحة الفساد لتسمية من بنوها وتجللهم بالعار. لم يكن كومبتون قلقا من أن أي شخص يرى منزله كان سيقدم على اتهامه بالفساد. هل كان المعاصرون يشعرون بالقلق إزاء الحجم الهائل لهذه الثروة المتراكمة كما يتضح من حجم المبنى؟ هل تمادى بعض رجال الحاشية بصورة مفرطة؟ أو كان كل هذا ينظر إليه على أنه تقليدي تماما؟ من المثير للاهتمام أن كومبتون ربما شعر في مرحلة ما بتأنيب الضمير، فحصل على عفو وطلب من منفذيه استرداد بعض المبالغ. هل يجب أن يُنظَر إلى الخوف من الله، الخوف من مصيرك في اليوم الآخر، على أنه شكل داخلي من أشكال مكافحة الفساد؟ ومع ذلك فلو كان كومبتون قد شعر ببعض الهواجس، فإن ما دفعه عن طريق الاسترداد لم يؤثر في مقدار ثروته.

لا يمثل كل هذا حكومة «حديثة» تماما، ويدعو بنحو أساسي إلى التشكيك في الادعاءات التي ساقها إلتون لدعم ثورة آل تيودور في مجال الحكومة وعرضه لكرومويل كرجل الدولة الذي أسس حكومة حديثة وغير شخصية. كما إنه يدعم ادعاءات الباحثين الأكثر حداثة الذين يكتبون عن تطوير بناء الدولة. تنطوي فكرة

إلتون عن الحكومة الحديثة وغير الشخصية ضمنيّا على نموذج الموظفين المدنيين المتسمين بالنزاهة والأمانة. تنطوي أفكار بناء الدولة ضمنيّا على نموذج لحكومة خالية من المصالح الخاصة، لكن هذه رؤية متفائلة للغاية عن المسؤولين في فترة الحداثة المبكرة - أو عن أي مسؤول في الواقع. لا يعني أن رجال البلاط-الإداريين كانوا مهتمين بإثراء أنفسهم بالضرورة أنهم لم يكونوا مسؤولين جيدين، لكنه يضيف بُعدا آخر إلى أي دراسة للحكومة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في أي وصف لنظام الحكم هذا. على وجه الخصوص إذا كانت الحكومة أكثر شخصية مما افترض إلتون، عندها يجب اعتبار مواقف وعادات وعقليات هؤلاء الأفراد الذين كانوا يقومون بالإدارة جزءا مهما من الحكومة. ومن المثير للاهتمام أيضا الشعور بأن مصطلح «رجال البلاط-الإداريين» يبدو أكثر المصطلحات ملاءمة، بدلا من مجرد «المسؤولين»، وأقل منه بكثير «البيروقراطيون». لأن أولئك المسؤولين كانوا خدام التاج، وأعضاء، بالمعنى الحقيقي للكلمة، في بلاط الملك أو الملكة. يتناقض هذا مع التمييز الحاد للغاية الذي وضعه إلتون بين حكومة «الأسرة» والحكومة «البيروقراطية»: فقد تداخل الاثنان بنحو وثيق للغاية. لم يكن هناك تمييز صارم، مثلما يظن المرء أن إلتون كان يتمناه، بين الإداريين المبدعين والمجتهدين الذين ينجزون الأمور والأشخاص الذين كانوا يُهدرون وقت الجميع بطريقة عابثة.

الرعاية PATRONAGE

كان هناك شعور آخر مهم للغاية لم تكن فيه الحكومة «حديثة»؛ وهو شعور سيظن بموجبه عديد من المعلقين المعاصرين أنها فاسدة. كان جميع رجال البلاط-الإداريين يعيَّنون بالمحسوبية. كان كبار الوزراء ورجال البلاط يُختارون من قِبل الملك، وإن كان ذلك بطريقة شخصية وغير رسمية للغاية. كان الوزراء يختارون معاونيهم بأنفسهم. اعتمد كل شيء على العطف الذي يبديه الرعاة. لم يكن يُعلن عن الوظائف جهارا. لم يكن هناك نظام للاختبارات التنافسية والمقابلات الرسمية. استُبدل كل ذلك إلى حد كبير في منتصف/ أواخر القرن التاسع عشر بقدر ما نسميه الخدمة المدنية. لكن في القرن السادس عشر، تمكن كل من حصل على وظيفة في خدمة التاج من الحصول عليها بممارسة الرعاية. وفي بعض الأحيان كان ذلك يحدث

مقابل المال. يبدو هذا فاسدا في نظر المعاصرين، فسنجادل بأن التعيينات يجب أن تُجرَى على أساس الجدارة. ومع ذلك لم يكن شعور الحكام والمراقبين في القرن السادس عشر مثلنا، فلم يتعاملوا مع الرعاية على أنها فاسدة بطبيعتها ولم يتخذوا أي تدابير يمكن أن نسميها سياسات «مكافحة الفساد». يجب أن نتوقف مؤقتا، ونعلق افتراضاتنا، ونتساءل عما إذا كانت الرعاية سيئة بالضرورة، أو أدنى من الإجراءات التنافسية[19]. منذ جيل مضى، فإن القول بأن التعيين في الخدمة المدنية على أساس الجدارة هو الطريقة الصادقة والفعالة الوحيدة لإدارة الدولة الحديثة كان سيبدو بديهيا. والآن، بعد أن أصبح لدينا كثير من الأدلة من كتاب «زلّات حكوماتنا» The Blunders of our Governments على انعدام الكفاءة الغريب وباهظ التكلفة، لم تعد هذه البديهية صالحة[20]. وعلى رغم جميع التدابير الحديثة لمكافحة الفساد، فإن المحسوبية في الواقع تبقى أكثر بكثير مما يوحي خطابنا. لا تزال معظم المناصب العليا تُشغَل عن طريق الرعاية لأن الموهوبين يجب دعوتهم لأنهم لا يتقدمون بطلباتهم دائما.

إذا كانت الرعاية ضارة بوضوح في فترة الحداثة المبكرة، فمن المدهش أنه لم يُفعل كثيرٌ حيالَها. ربما ينبغي أن يُنظَر إلى الرعاية بقدر أقل من السلبية. يبدو بيع وشراء المناصب للوهلة الأولى فاسدا ومدمرا بلا تحفظ. أُلزم رجال الدين منذ زمن طويل بالامتناع عن المتاجرة بالمناصب الدينية (على رغم أنه من الواضح أنهم لم يمتنعوا عن ذلك). ولكن إذا باع مسؤول مسن منصبه لشاب، فربما كان يبحث ببساطة عن معاش يدعم تقاعده. لم يكن الأمر مختلفا تماما عن الطريقة التي يعمد بها الأطباء المعاصرون في بعض البلدان - مثل أستراليا ونيوزيلندا – إلى بيع وشراء عياداتهم الطبية اليوم. كانت الرعاية منطقية عندما لم يكن المطلوب هو معرفة متعمقة أو تدريبا تخصصيّا، بل الجدارة بالثقة trustworthiness. إذا كان المطلوب هو شخصا موثوقا به، فإن أفضل طريقة للعثور عليه هي أن تطلب توصيات ممن تعرفهم بالفعل. في العالم الحديث، كما أوضحت باتريشيا كرون Patricia Crone، يفضل الناس استئجار خادمات التنظيف بناء على توصيات من الأصدقاء، وليس من أرباب العمل غير المعروفين، لأن السؤال الحاسم ليس ما إذا كانت تستطيع التنظيف - فأي شخص يستطيع ذلك - ولكن هل يمكن الوثوق بها للعمل من دون إشراف في

منزلك. إذا كانت الثقة بمثل هذه الأهمية الكبرى، فإن «محاباة الأقارب كانت فضيلة وليست علامة على الفساد»[21].

يهتم الجزء الأكبر من مكافحة الفساد الحديثة بالحكام والمسؤولين الذين يسرقون من الدولة - الحكومة ككليبتوقراطية kleptocracy(*) - مع منح جميع أنواع التنازلات للأصدقاء من ناحية، ولمن يُعتقَد أنهم أقوياء بنحو خطير من الناحية الأخرى. يُنظر إلى الرعاية، بموجب هذا الرأي، كأداة زاد التاج بها من قوته بوقاحة، حيث تقاسم ثروات التاج وإيراداته مع قلة مفضلة. إن الملكية الفعالة، بحسب هذا الرأي، تنطوي على إدارة ماهرة لهذه الرعاية. كان الحكام الفقراء هم من لم يُديروا رعايتهم بفعالية. يثبت هذه الممارسةَ الكمُّ الكبير من الكتابات عن الرعاية. افترض السير جون نيل John Neale أن الملكة إليزابيث ورئيس وزرائها ويليام سيسيل William Cecil، أو اللورد بورغلي Lord Burghley، حكما بمنح المناصب للرجال. رأى هيو تريفور-روبر Hugh Trevor-Roper أن تكثيف الرعاية من ناحية يثقل كاهل الموارد المالية للتاج، ومن ناحية أخرى يثير غضب «الغوغاء» بنحو خطير مع استيلاء البلاط الطفيلي على مزيد ومزيد.

ومع ذلك فإن قلة من المؤرخين الذين كتبوا في هذا الموضوع قد أثبتوا فعلا الفعل السياسي المفترض للرعاية. يتمثل الاعتراض على هذا النوع من التحليلات في أن الوظائف التي عُيِّن فيها الرجال في خدمة التاج لم تكن مجرد وظائف متبطلة sinecures، أي مجرد ألقاب لا تنطوي على أي مسؤوليات أو واجبات. لم تكن هذه هي الحال في القرن السادس عشر (وعلى رغم أنه، بنحو مثير، يبدو أن هذه كانت هي الحال تماما في أواخر القرن الثامن عشر). لقد كانت جملة الوظائف التي تقلدها السير ويليام كومبتون، كقهرمان، ورئيس موظفي القصر وناظر للأراضي، تتضمن مسؤوليات حقيقية. من المؤكد أن كومبتون لم يضطلع بالواجبات المُناطة به بنفسه: كان يعين نوابا عنه ويدفع لهم جزءا بسيطا من المدفوعات التي كان يتلقاها. لكن كان على شخص ما أن يجمع الإيجارات، ويرتب عقود الإيجار، ويحل النزاعات المحلية. ولن يستفيد أي راعٍ إذا كان نائبه غير مناسب أو غير كفؤ أو فاسد بنحو ضار.

(*) نظام حكم اللصوص . [المترجم].

ولذلك كانت الرعاية أداة للإدارة، وليست مسألة تتعلق بالسياسة والقوة. لم تكن ثمة منظومة متعالية للإغاثة الخارجية لأصحاب الأراضي. إن ما يكمن وراء فكرة أن السياسة في هذا الوقت كانت تدور حول الرعاية، هو الافتراض بأنه كان هناك متجر للكنوز يمكن للحكام توزيعه من أجل شراء وتوطيد الدعم. لم يكن هذا صحيحا إلا بدرجة محدودة للغاية. لم تكن إنجلترا الحديثة المبكرة اقتصادا يعتمد على مادة خام واحدة تضطلع شركات أجنبية باستخراجها وتصديرها. لم يكن هناك «رَيع» سهل يمكن للجماعات الحاكمة انتزاعه. ربما كان المثال الأقرب لذلك متعلِّقا بالأغنام. من الإنصاف أن نذكر أن الأغنام كانت تُنتج صوفا كان تصديره يُعد تجارة مربحة على مدى فترة طويلة، وقد جنى منه صناع الملابس، والتجار وملاك الأراضي والتاج دخلا جيدا. استفاد بعض الأفراد والأسر بقدر كبير (على سبيل المثال تُعَد الأزرار النحاسية التذكارية لصناع الملابس في كنيسة نورث ليتش Northleach، غلوسسترشاير Gloucestershire، شاهدا بليغا على ذلك). استفاد الملوك أيضا من الضرائب المفروضة على الصوف والقماش. إذا أمكن اعتبار كل ذلك، من بعض النواحي، «سعيا إلى الحصول على الريع»، فإن أيا من هذه الأمور لم يصل إلى حد الفساد، وليس أقلها فيما يتعلق بكثير من العمل الشاق والتنظيم الدقيق المبذول فيها. ولم يفكر أحد في اتخاذ أي إجراء باسم مكافحة الفساد.

لم يكن موضوع المؤتمر الذي دُعيت فيه إلى تقديم نسخة سابقة من هذا الفصل هو الفسادَ نفسَه، بل مكافحةُ الفساد على مر القرون وفي بلدان مختلفة. لقد شكل ذلك بعض التحديات لأن الفساد والرعاية لا يبدو لي أنهما كانا من المخاوف السياسية المهمة والمستمرة في إنجلترا خلال فترة الحداثة المبكرة. لاحظ أحد المشاركين في المؤتمر أن ما أثبتُّه كان نجاح الفساد. ومع ذلك لن يكون من الصواب أخذ نجاح الفساد دليلا على فشل تدابير مكافحة الفساد. تتسم كلمة الفشل بالغموض. على عكس عديد من فصول هذا الكتاب، أزعم أن الحكام لم يحاولوا اجتثاث الفساد بل فشلوا في ذلك؛ بدلا من ذلك لقد فشل الحكام إلى حد كبير في المحاولة (غالبا لأنهم لم يروا الفساد شرا مستطيرا). لكنني أتفق مع المساهمين الآخرين في هذا الكتاب على أننا يجب ألا نفترض أن القلق بشأن الفساد كان ثابتا ولم يتغير. ربما تكتشف أنه إذا كان بالإمكان تصديق قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية، فإن كلمة «فساد»

لم تُستخدَم بوضوح بمعناها الحديث في القرن السادس عشر، بل كانت مقتصرة على تعفن الفاكهة أو الفساد الأخلاقي. يبدو أن استخدام هوبز، الذي اقتبستُه مسبقا، والاتهام الواسع ضد فرانسيس بيكون Francis Bacon في العام 1621، هو أول نشر للكلمة بمعناها الحديث، ولكن لم يحدث إلا بعد ذلك بكثير، أي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من التاسع عشر، أن شاع استخدامها.

الفساد كقضية سياسية

في عهد الملكين هنري السابع وهنري الثامن، والملكتين ماري وإليزابيث، لم يكن الفساد ببساطة قضية سياسية، مع استثناء مهم واحد سأعود إليه. قبل السنوات الأخيرة من حكم إليزابيث، لم يكن هناك اهتمام كبير بأي شيء من النوع الذي نسميه بالفساد. سيكون من الصعب، على سبيل المثال، العثور على كثير من التحقيقات في السلوك الفاسد المزعوم من قبل القضاة أو المسؤولين. ومع ذلك فالممارسات التي يمكنني أن أسميها بالفاسدة كانت وفيرة على ما يبدو. هل كان هذا لأنه في عصر مكيافيلي Machiavelli، أدرك الحكام أن القيم تتصارع، أي أن الحكومة الفعالة تنطوي على الإقرار بالطبيعة البشرية، وليس استخدام القوة والتعامل غير الشريف فحسب، بل كذلك التدابير التي نسميها نحن بالفاسدة (ولكن ليس هم) أسلحة فعالة في جعبة أي حكام، أيا كانت مُثُلهم المعلنة، ومهما كان قدر زعمهم بأنهم يسعون بصدق إلى تحقيق المصلحة العامة؟ هل كان يُنظر إلى الفساد باعتباره شرا ضروريا ولا مفر منه؟ لقد عمد هنري الثامن وحكام إنجلترا في عهد إدوارد السادس إلى نهب الكنيسة. وفي عهد هنري بِيع معظم أراضي الرهبان السابقين بأسعار السوق، ولكن في عهد إدوارد مُنحت أراضي الرهبان السابقين المتبقية والممتلكات الوقفية chantry بموجب عقود إيجار طويلة وبإيجارات منخفضة لمن هم في السلطة وأصحاب الحظوة. هناك علامات على الاستياء ولكن لا شيء منها مهم.

في أواخر عهد إليزابيث، مُنحت الاحتكارات لرجال البلاط ذوي الحظوة أو بيعت لهم. وعلى رغم أن الغرض منها كان في الأصل دعم استبدال الواردات، ودعم الشركات الناشئة الجديدة، فقد تزايد استخدام مَنْح الاحتكارات منذ سبعينيات القرن السادس عشر كمكافآت - لمكافأة خدام التاج ورجال البلاط الذين حصلوا على احتكارات

للمهن الراسخة وللشركات المصنعة، بحيث كان في وسعهم أن يرفعوا الأسعار لاحقا. في الواقع كانت هذه ضريبة غير مباشرة على المستهلكين. لماذا سمح التاج بذلك؟ يرجع ذلك جزئيا إلى الضغوط من المتقاضين suitors وجزئيا كوسيلة مالية في السنوات الصعبة. لقد أثارت الاحتكارات استياء ومعارضة سياسية كبيرة. لكن هذه كانت ممارسة مرفوضة واحدة، وعُمِد إلى تحييد الاحتجاجات عندما وعدت الملكة بعدم تكرارها. يمكن اعتبار مقاومة الاحتكارات بمنزلة حملة لمكافحة الفساد، لكن هذا لم يكن في الحقيقة كيف رآها المعاصرون[22].

في عهد جيمس الأول James I، أصبح الفساد قضية معاصرة حيوية. أعطى التاج منحا وهِباتٍ صريحة، وفي عهد جيمس الأول ربما أصبحت هذه ضارة سياسيا وماليا. تفسر الظروف الخاصة لارتقاء جيمس عرشَ إنجلترا محاباته لرجال البلاط الأسكتلنديين. من غير الواضح أن مثل هذه الرعاية كانت في الحقيقة مفيدة سياسيا للملك لأنها أثارت غيرة الإنجليز. وفي حين يمكن القول بأن الفساد وانتهاكات الرعاية قد بلغت أعماقا جديدة في عهده - كما يبدو بوضوح في الهجمات على المؤلفين والمستفيدين من هذا الفساد - فإننا يجب أن نحذر من الاعتقاد بأن مثل هذه الهجمات ترقى إلى مستوى برنامج «لمكافحة الفساد»، أو بقبول أي شيء كالقيمة الظاهرية للتهم التي وُجِّهت ضد الوزراء الملكيين وأهل الحظوة خلال فترة حكمه. كان الفساد سلاحا مثيرا لكثير من الجدل. قليلون هم الوزراء وأهل الحظوة، إن وجد، الذين كان في وسعهم الادعاء أنهم غير قابلين للإفساد. ولم يشارك رجال البلاط والوزراء الذين اتهموا الآخرين بالفساد في حملة أخلاقية بهدف تطهير الحياة العامة، بل انبروا لاكتساب أفضلية أخلاقية وإحراج منافسيهم، خاصة عندما كان هؤلاء المنافسون في طريقهم إلى الهبوط، لأنهم فقدوا حظوتهم لدى الملك: «أولئك الذين تقدموا ضد فرانسيس بيكون، رئيس مجلس اللوردات، في العام 1621، لم يفعلوا ذلك بسبب بغضهم الشديد للرشوة بل لأنهم أصيبوا بالإحباط»[23]. الاعتقاد بأن الفساد يفسر فشلك هو فكرة تنطوي على المواساة. وبهذا المعنى فإن صرخات «الفساد» ليست أكثر من خاسرين يصرخون بذكاء ضد الحكم. ومع ذلك قد تكون هذه علامة على أن الأمور تسير على ما يرام، والأقرب احتمالا أنها توجد في أوقات الفشل العسكري والضغوط المالية والشجارات السياسية.

وعلى رغم ذلك، هناك توترات في كيفية عرض المؤرخين للفساد في عهد جيمس الأول. جادل جويل هورستفيلد Joel Hurstfield بنحو مقنع بأن الجهود التي بذلها رجال البلاط والوزراء لإثراء أنفسهم عن طريق قبول الهدايا والرسوم والمعاشات كانت متوطنة؛ لقد برأ بطله روبرت سيسيل Robert Cecil، ماركيز ساليزبيري Salisbury، لكنه استطرد بالتشهير بروبيرت كار Robert Carr وجورج فيليرز George Villiers، وكانا من أصحاب الحظوة لدى جيمس الأول - «عندها فقط كان النظام قد تشوه بالفعل إلى فساد... لقد ضُحِّيَ بالمصالح الوطنية أمام محكمة منحرفة» – على رغم أنه لم يُظهر كيف كان سلوكهما أسوأ نوعيا من سلوك الآخرين في ذلك الوقت أو قبله[24]. قدمت مينا بريستويتش Menna Prestwich في إحدى المراحل ليونيل كرانفيلد Lionel Cranfield باعتبار أنه بذل جهودا بطولية لكبح جماح البذخ الملكي، لكنها أظهرت أيضا أنه ليس أقل طموحا شخصيا من أولئك الذين انتقدهم بصورة وعظية[25]. وقد جادل نيل كودي Neil Cuddy بطريقة توحي بأن اتهامات الفساد في عهد جيمس لم تكن ردودا متناسبة على سلوك رجال البلاط والوزراء بقدر كونها ردود فعل أوسع للمشكلات طويلة الأمد التي اعترت الإدارة المالية الملكية، والتي يرى أنها بلغت ذروتها في عهد جيمس[26].

جادل بعض الباحثين بأنه ينبغي علينا التركيز على تحليل شكل وخطاب الهجمات ضد الوزراء الفاسدين، لكن اعتراضي القوي على ذلك هو أننا في حاجة إلى معرفة ما إذا كان هؤلاء الوزراء قد تصرفوا بالفعل بطريقة فاسدة قبل التصريح بأمان حول ما يعنيه من هاجموا الوزراء بتهمة الفساد. إذا كان بيكون والآخرون مذنبين حقا بما يمكن أن نسميه بالفساد على نطاق واسع، فستُفهم الهجمات عليهم بطريقة مختلفة تماما عما إذا كانوا أبرياء أو لم يفعلوا أكثر من أولئك الذين اتهموهم. ما يجعل المخاوف المتعلقة بالفساد في عهد جيمس محيرة للغاية هو أن مثل هذه المخاوف قد تبددت بسرعة وبدرجة كبيرة في عهد تشارلز الأول، عندما كانت موضوعات الخلاف مختلفة نوعا ما. ومن ثم فمن الصعب النظر إلى المخاوف المتعلقة بالفساد كثوابت. وإذا لم تكن هناك، على الأقل في أعين المعاصرين، مشكلة مزمنة مستمرة من الفساد، فليس من المستغرب أنه لم يكن هناك أيضا برنامج ينطوي على إجراءات لمكافحة الفساد.

كانت الاتهامات حول ما أسميه الآن بالفساد تتعلق بإثراء من تمتعوا بالحظوة الملكية. لم يُنظر إلى الفساد على أنه أداة يحكم بواسطتها الملوك والوزراء البارزون. بطرق مختلفة، وفي أوقات مختلفة، ربما كان التاج يستخدم سلطاته لإعطاء المنح من أجل العمل السياسي، لكسب الدعم. لكننا أبعد ما نكون عن اليقين من أنه فعل ذلك بنحو متسق أو أنه كان فعالا بنحو خاص. ما يبدو أنه لم يكن كذلك في هذه الفترة هو أي استخدام محايد للرعاية، وهو ذلك النوع من الممارسات التي كانت ستثير غضبا، وربما بعض تدابير مكافحة الفساد المتماسكة ردّا عليها. قد يفضل الملك أحد النبلاء بدلا من الآخر، ويمكنه استبعاد بعض النبلاء من لجان السلام، ولكن بوجهٍ عام كانت مساحة المناورة أمام الملك محدودة للغاية. وحيثما كانت هناك مهام حقيقية يتعين الاضطلاع بها، لم يكن من مصلحة الملك أن تُنفذ على نحو رديء[27].

ادعى بيل دويل Bill Doyle أن الأهمية الدستورية والسياسية المتزايدة بلا شك للبرلمان اعتبارا من تسعينيات القرن السابع عشر - عندما بات من الضروري على الحكومات تأمين الأغلبية في مجلس العموم، واشتدت الحاجة إلى اضطلاع مجلس العموم ليس فقط بمنح الضرائب ولكن لضمان التوسع السريع للدين العام - حفزت محاولات أكبر بكثير من قبل الملوك وكبار السياسيين للسيطرة على البرلمان من خلال «استغلال النفوذ عن طريق توزيع الوظائف، والتخلص من الوظائف المتبطلة، والمعاشات التقاعدية»، وأن ما صار يُعرف في أواخر القرن الثامن عشر باسم «الفساد القديم» كان نتيجة لذلك. خلال معظم هذا القرن أثبت أنه نظام فعال. لكن عندما ضاعت المستعمرات الأمريكية، أصبح يُلقَى باللوم على «الفساد القديم» كوسيلة لتأكيد التقدم. إن ما أُطلق عليه «الإصلاح الاقتصادي» وما يمكن أن نسميه «مكافحة الفساد» - أي الهجوم على الإنفاق الباذخ على الرعاية لتأمين الدعم السياسي - كان هو النتيجة. في هذا السياق أدت الأحزاب السياسية وتطور فكرة مشروعية «معارضة جلالة الملك» إلى اليقظة المؤسسية وإدانة أي شيء كان يبدو كأنه فساد، على الأقل عند الكشف عن الفضائح علنا. يؤيد دويل ملاحظة فيليب هارلينغ Philip Harling الغاضبة بأن الصخب ضد الفساد القديم «لم يكن أعلى من صوته عندما كان الشيء نفسه يختفي بسرعة»[28].

نموذج دويل للانتصار الأولي للفساد القديم هو، إلى حد كبير، نموذج متدرج من الأعلى إلى الأسفل. ومع ذلك، إذا ما نظرنا إليها من وجهة نظر المتوسلين، فقد ظهرت هذه الوظائف كمصدر موثوق للدخل، ومارس الشبان الطموحون، لا سيما أولئك الذين تدربوا على القانون، ضغوطا كبيرة للحصول على هذه المناصب. جاء قدر كبير من زخْم الرعاية من أسفل، وهي نقطة تستحق التأكيد عليها بشدة. وهذا ما كان وراء تصريح ناميير Namier بأن «الفساد لم يكن دُش حمام يصب من الأعلى، والذي صممه والبول أو بيلهامز أو جورج الثالث [يمكنني أن أضيف هنري الثامن أو إليزابيث الأولى أو جيمس الأول]، بل نافورة تتدفق من صخرة الحرية لتلبية مطالب الشعب». (عن حديثه عن «الشعب»، لم يكن ناميير بلا شك يقصد المشاعات الفقيرة بل أمة سياسية كبيرة، بما في ذلك من قد يظهرون في يوم الانتخابات). يضيف ناميير أن «التنمر السياسي يبدأ عادة من الأعلى، أما طلب المنافع فمن الأسفل»[29]. كان المتوسل في الغالب هو من يبدأ البحث عن الرعاية. كان هذه بالتأكيد هي الحال في إنجلترا خلال القرن السادس عشر. حفزت وفاة أو سقوط وزير أو محام طلبات وقحة للتعيين في المناصب التي صارت شاغرة الآن. كانت لهذا آثار في أي اعتبار لمكافحة الفساد. إذا نظرت مجموعة كبيرة إلى الرعاية باعتبارها فرصة بدلا من أن تكون مشكلة، فمن الممكن أن نفهم بسهولة سبب غياب أي إجراءات مهمة لمكافحة الفساد – على رغم أن «الفساد القديم» كان يبدو ناجحا.

الاستنتاجات

يشير استحضار ناميير لـ «صخرة الحرية» إلى أنه نظر إلى مثل هذا التفسير الإيجابي للفساد بعبارات دستورية أوسع[30]. ربما وضع ناميير في اعتباره تأثير الثورة الروسية والشمولية الشيوعية في أسرته. إن المجتمع الذي تكون فيه الرشوة ممكنة هو، من بعض الجوانب، أكثر حرية من مجتمع شمولي تسيطر فيه الحكومات على الجميع. يبدو أن الرشوة أمَّنت إطلاق سراح والدتي من سجن للغستابو Gestapo في براغ في العام 1940[31]. إن الرشوة آلية؛ وفي بعض الأحيان - ربما في المجتمعات غير الليبرالية أو الاستبدادية على وجه الخصوص - يمكن أن تؤدي إلى نتيجة جيدة.

مثلما أن كلمة «مكافحة الفساد» هي كلمة مستحسنة، فإن كلمة «فساد» هي كلمة مستهجنة، وكثيرا ما تُنشر بنحو غير متعمد ككلمة مسيئة. إن توظيفها يعني وجود مجتمعات أكثر صدقا وانفتاحا وفاعلية من إنجلترا الحديثة المبكرة، خاصة أننا نعيش الآن في العالم الغربي في مثل هذه المجتمعات. تكمن مثل هذه الافتراضات وراء كثير من كتابات «مكافحة الفساد» المعاصرة، لكن هذه الافتراضات يجب أن تخضع للاختبار والإثبات. هل نطاق الفساد في الواقع أكبر بكثير في العالم الحديث (تحضرني هنا مشاريع البنية التحتية التي تكتنف الحكومات ومقاولي القطاع الخاص، من الشركات الدولية الغنية القادرة على منح السياسيين وموظفي الخدمة المدنية مكافآت أكبر بكثير من رواتبهم)، مما قد يوحي به نموذج بسيط للحداثة الانتفاعية وسياسات مكافحة الفساد المعايرة بعناية لقهر الفساد الشرير؟ كما تشير إليه مقدمة الكتاب، فمن السهل عرض الفساد باعتباره مرضا. ربما كان عَرَضا، وليس السبب الكامن، لأي مرض؛ كان الفساد والرعاية (وما زالا) من نواحٍ كثيرة محاولات لتسيير الأمور. وهل أدى الفساد والرعاية إلى جعل المجتمعات فقيرة؟ أو إنه يرجح أن يوجد الفساد والرعاية في المجتمعات الفقيرة؟ هل يمكن بالضرورة النظر إلى مكافحة الفساد باعتبارها إيجابية وفعالة؟ ربما كان من الأفضل أن ننظر إلى الفساد باعتباره انعكاسا للحالة الإنسانية، واستجابة مبتكرة لها، حيث يكافح الرجال (والنساء)، والشركات والمؤسسات، للعيش داخل المجتمعات السياسية ولحل خلافاتهم حول الثروة والسلطة. فعلى رغم كل ذلك، ظلت الرعاية ومنح الهدايا موجودة فترة أطول بكثير من الدول البيروقراطية الحديثة، وبالتأكيد فترة أطول من المفاهيم الحديثة لمكافحة الفساد.

شكر وتقدير

أتوجَّه بالشكر إلى كليف ديفيز Cliff Davies ومايك إيفرت Mike Everett وبيتر غوين Peter Gwyn، وخاصة إلى نيل كودي Neil Cuddy ومارك ستويل Mark Stoyle على تعليقاتهم على المسودات. كما إنني ممتنٌّ لعديد من الاقتراحات المفيدة من قِبل المشاركين في المؤتمر.

9

جسد مريض:
الفساد ومكافحته
في إسبانيا الحديثة المبكرة

فرانسيسكو أندوخار كاستيلو
أنطونيو فيروس
وبيلار بونس ليفا

«الدولة تحت رحمة من يخدمونها»
(جان-كلود واكيه)

مقدمة

في كتابه الصادر في الوقت المناسب (1984)، «الفساد: الأخلاقيات والسلطة في فلورنسا، 1600-1770» Corruption: Ethics and Power in Florence, 1600-1770، تنبأ جان-كلود واكيه Jean-Claude Waquet بأنه باعتبار أن الفساد «يصعب تصنيفه»، فإن مستقبله في البحوث التاريخية سيكون محدودا للغاية، وكتب: «سيستمر من دون شك في الظهور على مسرح التاريخ، لكن من غير المرجح أن يصبح شخصية بارزة»[1]. عند

تقييم السرد التاريخي للملكية الإسبانية الحديثة المبكرة، يبدو أن واكيت كان محقا. لم يظهر سوى قليل من الدراسات التاريخية حول الفساد خلال عهد فرانكو Franco - ربما خشية أن يرى النظام مثل هذه الدراسات كتعليق على جرائمه - ولم يفعل الباحثون القلائل الذين درسوا الفساد أكثر من تطبيق المفاهيم والأطر التقليدية. أو بعبارة أخرى، نزع المؤرخون الإسبان في القرن العشرين إلى النظر إلى فترة الحداثة المبكرة على أنها فترة تفشَّى فيها الفساد، وكان - كما كتب المؤرخ الكتالوني خاومي بيثنس بايبس Jaume Vicens Vives في العام 1960 - أساس النظام نفسه: la fraude erigée en systéme[2].

لم يحدث تغيُّر كبير في الفترة التي تلت وفاة فرانكو وإقامة الديموقراطية في أواخر السبعينيات. ولعل أفضل مثال على هذه الاستمرارية التاريخية ظهر من رواية هورست بيتشمان Horst Pietschmann، المؤرخ الألماني المتخصص في تاريخ أمريكا الإسبانية. في العام 1982، نشر مقالا عن الفساد في المناطق الإسبانية الأمريكية (المعروفة باسم جزر الهند Indies في أوائل العصر الحديث)، والذي نقَّحه لاحقا وفقا للمناخ المتغير للجدل التاريخي، دافع فيه عن فكرة أن الفساد كان متأصلا في العصر الحديث المبكر. وجادل بأن النظام السياسي المؤسسي الذي يقصد منه أن جميع مشاريع التحديث التي اقترحها نظام آل بوربون Bourbon في القرن الثامن عشر كان مآلها الفشل[3]. لم يكن الفساد في الأمريكتين نتيجة لمحاولات النخب المحلية منع الإصلاحات التي قللت من قوتها؛ كما أنه كان أداة لجهاز الدولة نفسه، الذي اعتمد على هذه الآليات لتأمين نفوذه. ربما كان الأهم هو أنه من بين المؤرخين الذين تناولوا بالتحليل موضوع الفساد في المستعمرات الإسبانية في أمريكا، أشارت الغالبية ليس فقط إلى أن الفساد كان أساسا مركزيا للنظام الإداري، بل إلى أنه لا الملكية ولا السلطات المحلية كانت لديها أي نية لاستئصال أو حتى السيطرة بقدر كبير على ذلك الفساد[4]. كان التأثير الجماعي لهذه الأعمال، أو لكثير منها، هو خلق وجهة نظر سائدة بين المؤرخين مُفادها أن أمريكا الإسبانية الحديثة المبكرة، أكثر من شبه الجزيرة(*)، كانت هي موضع الفساد الرئيس، وأن الفساد كان متجذرا في النظام إلى درجة أنه استمر حتى يومنا هذا[5]. كان

(*) أي الإيبيرية. [المترجم].

لهذا الرأي تأثير كبير في علماء السياسة والاقتصاد الذين حاولوا شرح «نجاح» و«فشل» الدول الأخرى وفقا لمؤشرات أداء مختلفة.

ما يبدو غريبا هو أن مؤرخي الفترة الملكية الإسبانية لم يولوا كثيرا من الاهتمام لموضوع الفساد في المناطق التابعة للنظام الملكي من شبه الجزيرة. تتسم الدراسات المكرَّسة لما يمكن أن نسميه تاريخ الفساد في إسبانيا خلال فترة الحداثة المبكرة بنُدرتها الشديدة، وتناقش غالبيتها الساحقة الفسادَ كجزء فقط من تحليل بعض أهم الفاعلين السياسيين في القرن السابع عشر (دوق ليرما Lerma وتابعه المفضل رودريغو كالديرون Rodrigo Calderon). تناقش دراسات أخرى الوضع بين السلطات المحلية (كما في حالة قرطبة التي اضطلع بتحليلها خوسيه مانويل دي برناردو José Manuel de Bernardo)، أو الكسب غير المشروع في عهد أول ملوك البوربون، فيليب الخامس Philip V (1683-1746)، مثل حالة سانتوس مادرازو Santos Madrazo[6]. أدى الاستمرار الدراماتيكي للفساد السياسي في إسبانيا الحديثة، في ظل مختلف الحكومات الاشتراكية - وخاصة في ظل الحكومات التي قادها الحزب الشعبي Partido Popular (PP) المحافظ - وحتى بين أفراد العائلة المالكة، إلى دفع بعض المؤرخين، مثل ألفريدو ألفار Alfredo Alvar في بحث له حول دوق ليرما، للادعاء بأن الفساد هو مرض إسباني دائم لم يستطع أي نظام إيقافه أو تغييره. تمثلت فرضيته الرئيسة في أن أنظمة الفساد في العالم الإسباني كانت، وما زالت، صنيعة المسؤولين الحاكمين أنفسهم، وأن هذه الأنظمة ظلت موجودة حتى يومنا هذا[7]. هناك عدد أقل من الكتابات حول عمليات وسياسات مكافحة الفساد. لكن التفسير واضح هنا. إن الاعتقاد بأن الفساد ليس مستمرا فحسب، بل إنه وقبل كل شيء يمثل جزءا أساسيا من النظام، قد دفع عديدا من المؤرخين ليس فقط إلى إنكار الحاجة إلى استقصاء العمليات القانونية والمؤسسية التي استُخدمت لكبح جماح الفساد ومكافحته، بل وكذلك النظر إلى هذه العمليات والمؤسسات باعتبارها مجرد واجهة زائفة لبعض القوى التي وجدت نفسها مستفيدة بعمق من وجود الفساد.

ومع ذلك هناك مؤشرات واضحة على أن الوضع يتغير، على الأقل في إسبانيا. خلال السنوات الأخيرة نُشر عديد من الدراسات، على رغم أن أحدا لم يحاول بعدُ تجميعَ وتحليل مجموعة أكبر من الكتابات الأكاديمية والكم المتزايد من المعلومات

المتاحة الآن. تبنت هذه الأعمال الجديدة رؤية أوسع لظاهرة الفساد ونوَّعت قاعدة مصادرها. إلى جانب النصوص المتعلقة بالنظرية السياسية، فقد أضافوا كتابات باحثي الإنسانيات والأخلاقيات، (التقارير، والرسائل الموجهة إلى الملك ومستشاريه) وسجلات التوثيق (خاصة الوصايا)، وكذلك النصوص الخطابية المقدسة، ونصائح التوجيه الأخلاقي، والأدلة التجارية، والخطب، والمواعظ، وأدبيات البلاط ومسرحياته. في الواقع يمكن استخدام أي فعل عام أو رمز من هذه الفترة لنشر الرسالة النقدية بوجود حكومة فاسدة وأنشطة غير قانونية للوزراء والمسؤولين، كما يمكن رؤيتها في الخطب والشعارات وشواهد القبور وعبارات التأبين وأقواس النصر طوال العهد الملكي الإسباني. الهدف الرئيس من هذا النهج الجديد تجاه الفساد ومكافحته في أوائل عهد الملكية الإسبانية الحديثة هو تحليل مجموعة متنوعة من الخطابات والرموز المعاصرة المستخدمة لشرح عالمهم - أي مفاهيم مثل العام والخاص، والواجب والمصلحة - وما إن كانت المفاهيم الجديدة «للدولة» جعلت الناس يعتقدون أن الفساد («فساد الدولة والمصلحة العامة») كان متفشيا بالفعل في القرن السابع عشر[8]. تتمثل الحجة هنا في أن الاهتمام الكبير الذي أولي للفساد في عديد من المصادر المختلفة ليس فقط علامة على وجود نظام فاسد تماما، بل أيضا على وجود منظومة من سبل الوقاية وثقافة سياسية حاولت فهم الفساد. وإضافة إلى ذلك يستكشف هذا الفصل أشكال الفساد المتباينة التي كان الإسبان واعين بها، وكيف حاولوا مكافحتها بطرق مختلفة.

الفساد: المفاهيم والانطباعات والممارسات

ركَّزت إحدى المناقشات التاريخية الكبرى في السنوات الأخيرة، في إسبانيا وغيرها، على ما إن كان من المناسب استخدام مصطلح «الفساد» لتحليل المجتمعات الحديثة المبكرة. في مقال نُشر في العام 2012، على سبيل المثال، ذكَّرت ماري ليندمان Mary Lindemann قراءها بأن «مسألة معنى الفساد في أوروبا الحديثة المبكرة هي مسألة شائكة»[9]. أحد الأسباب، في رأيها، هو أن «التشابك بين العالمين الخاص والعام في عصور الحداثة المبكرة أدى بالمثل إلى عرقلة محاولات إيجاد تعريف فعال للفساد، أو حتى قيَّم من الناحية التجريبية»[10].

كما هي الحال في عديد من الحالات المماثلة الأخرى، لجأ الباحثون إلى القواميس الصادرة في تلك الفترة في محاولة للكشف عما إن كان الإسبان في فترة الحداثة المبكرة قد امتلكوا وعيا واضحا بمعنى الفساد، فعمدوا إلى تقييم سلسلة من الأنشطة التي تُعتبر فاسدة من وجهة نظرنا. أظهر المؤرخ ميشيل برتران Michel Bertrand، على سبيل المثال، أنه في اللغة الإسبانية، وكذلك في الفرنسية، خلال القرن السابع عشر على الأقل، كان أحد معاني الفساد الواضحة بالتحديد هو الفساد السياسي، أو «الحكومة السيئة»[11] تحديدا. في الكتاب الشهير بعنوان «كنز اللغة القشتالية والإسبانية» Tesoro de la Lengua Castellana o Española لمؤلفه سيباستيان دي كوفاروبياس ـ Sebastián de Covarrubias، المنشور في العام 1611، لم يبدُ مصطلح «الفساد» مرتبطا بمسائل الإدارة السياسية. وبدلا من ذلك، فإن فعل «يُفسد» كانت له عدة معانٍ: على سبيل المثال، «إغواء امرأة شابة»، وكذلك «إفساد القضاة، أي رشوتهم»[12]. ومع ذلك، تظهر تعريفات «الفساد» و«يُفسد» بنحو أكثر ثباتا في قاموس من إعداد الأكاديمية اللغوية الملكية Real Academia de la Lengua (1726). وفيه يعرِّف «الفساد أو الإفساد» corrumpir o corromper على أنه يعني «جميع الرجال الذين يُفسدون آخر بالاستجداء، أو بالوعد، أو ذلك الوعد بنوع من الاحتيال لشهادة الزور، ومن أفسده، ومن قال أشياء كاذبة، يجب أن يلقى العقوبة المناسبة». مرة أخرى لم يحدث بعد تعريف فكرة الفساد باعتبارها متعلقة بنحو أساسي بالحوكمة، ولم يحدث ذلك حتى القرن الحادي والعشرين[13].

ليس السؤال هنا هو ما إذا كان «الفساد» موجودا أو لا في عصر الحداثة المبكرة كمفهوم واضح؛ بدلا من ذلك، يتمثل المغزى الأساسي في فهم المفاهيم التي استخدمها الإسبان في عصر الحداثة المبكرة لشرح سلسلة من الممارسات التي كانت تتعارض بوضوح مع المصلحة العامة ومصالح الدولة - والتي سميت صراحة بالفساد أحيانا - وما فُعِل لكبح جماحها، كما سيناقش لاحقا في هذا الفصل. لا شك في أن أحد الأسباب التي جعلت من الصعوبة بمكان تحديد الفساد السياسي وتصنيفه بصورة محددة يرجع إلى طبيعة الهياكل السياسية في تلك الفترة. وعلى رغم أن الأمر قد يبدو واضحا، فإن من المهم الإشارة مرة أخرى إلى أننا عندما نتحدث عن النظم الملكية في عصور الحداثة المبكرة، وعن الواجبات العامة، فإننا لا نتحدث عن الدولة الحديثة. ذكَّرنا

المؤرخ الإيطالي جورجيو شيتوليني Giorgio Chittolini بهذا في العام 1995، عندما عرَّف الدولة الحديثة المبكرة بأنها الدولة التي تشكلها:

> تعددية ملحوظة للجهات، والممتلكات، والأنوية السياسية داخل الدولة نفسها، وكل منها لديه السلطة والقوة؛ بقدرة محدودة ورغبة في التصرف من جانب الحكومة المركزية والوكالات العامة؛ وحتى بموجب ميل مؤسسي لتقليص صلاحياتها والإقرار بالأشكال المنفصلة والمميزة للتنظيم السياسي[14].

والأهم من ذلك هو أن فكرته تتمثل في أن الممارسات التي نسميها الآن «فاسدة» كانت «مترسخة» لدى المسؤولين في تلك الفترة، لأن الدولة كانت «منظومة من المؤسسات والسلطات والممارسات، والتي كان أحد معالمها المميزة نوعا من النفاذية البرامجية للقوى والأغراض «الخارجية» (أو «الخاصة» إذا كان المرء يفضل ذلك) مع الاحتفاظ بوحدة شاملة للتنظيم السياسي». وحذَّر القراء من أن محاولة «فرز العناصر التي يمكن تسميتها «خاصة» أو «عامة» بالمعنى العصري، حيث ستواجه خطر إحداث مفارقات تاريخية، لأن الخط الفاصل بين المفهومين لم يكن قد رُسم بعد وفقا للهندسة السياسية للحُكم المطلق absolutism[15].

كان ويليام جوردان William Jordan محُقا في ادعائه بأنه منذ القرن الثالث عشر، رسَّخت الملكية الأوروبية «الأسس الضرورية للدولة المركزية»، لكن المهمة الرئيسة لهذه المؤسسات كانت المساعدة في حماية وإدارة مصالح الملك في المقام الأول. كانت هذه هي الحال أيضا في إسبانيا خلال فترة الحداثة المبكرة. حصل المسؤولون الملكيون على مناصبهم كجزء من حق الملك في الرعاية أو عن طريق الشراء؛ في ظل هذه الظروف، كانوا جميعا، أيا كانت مناصبهم ضمن الإدارة، خُداما للملك، ومن ثم فقد كانوا مُلزَمين بالولاء للملك، وحماية دولة الملك ومساعدته على إقامة العدل بين رعاياه. لم يكونوا موظفين حكوميين يُلزمهم القانون بخدمة وحماية مصالح الأمة والدولة. كان هذا هو السبب في أن جميع المسؤولين الملكيين الذين أدينوا بتهمة تلقي الرشا أو بجرائم أخرى، لم يُتَّهموا عموما «بالفساد» بل باغتصاب سلطة الملك، واستغلال رعاية الملك لمصلحتهم الخاصة وتضليل عدالة الملك.

ومع ذلك شهدت فترة الحداثة المبكرة أيضا انتشارا كبيرا لمعنى جديد لـ«الدولة»، ترافق مع إحياء المفاهيم الكلاسيكية المتعلقة بالمصلحة العامة والخدمة العامة. وعلى رغم أن الموضوع لم يُدرَس بعمق في الحالة الإسبانية، فإنه بحلول النصف الثاني من القرن السادس عشر، بدأ تعريف «الدولة» ليس باعتبارها مجالا خاصّا بالملك، بل كمؤسسات حكومية، ومن ثم كجهاز متميز للسلطة[16]. إلى جانب هذا الرأي جاء إحياء النظريات الكلاسيكية حول مركزية «المصلحة العامة» ومعها الفكرة القائلة بأنه من الملك إلى أدنى مستوى من الخُدام الملكيين، كانوا جميعا ملزمين - إن لم يكن بموجب القانون فبالتأكيد بموجب الفلسفة المعنوية والأخلاقية - بالدفاع عن المصلحة العامة وخدمتها[17]. في نص منشور في العام 1559، على سبيل المثال، خلع الكاتب السياسي فادريكي فوريو إي ثيريول **Fadrique Furió y Ceriol** خاصية «تاسعة» على المستشارين الجيدين، وهي «أنهم لا يحبون المصلحة العامة فحسب، لكنهم أيضا من أجل تحقيقها ينسون مصلحتهم وسمعتهم، إلى درجة أنه إذا كان قادرا على الاستفادة من المصلحة العامة، فيجب على المستشار أن يوظف كل جهوده وعنايته، حتى لو كان بذلك يُلحق الضرر بشهرته وحياته وممتلكاته»[18]. أما بيدرو دي بالنثيا **Pedro de Valencia**، وهو عالم الإنسانيات الشهير الذي صار المؤرخ الملكي في عهد فيليب الثالث **Philip III** (1598-1621)، فقد جعل الملك وجميع المسؤولين الملكيين مسؤولين عن حماية مصلحة الأمة. وقد حذَّر من الخطر الذي يمثله الوزراء والخدام الذين يعتزمون خدمة الملك وينظرون إليه على أنه «رجل خاص وغني وقوي»، وليس كشخصية عامة، والحامي الرئيس للمصلحة العامة ونصير الحوكمة الجيدة[19]. ومع ذلك، فقد تمثلت أوضح محاولة اضطلعت بها الملَكية لتصوير الوزراء والمسؤولين كخُدام للمصلحة العامة في أمر تشارلز الثاني لجميع الوزراء الملكيين في العام 1677 الذي ذكَّرهم فيه.

> بالنظر إلى الحاجة إلى تهدئة الغضب الإلهي في جميع الأمور التي قد تشجعه، وبالنظر إلى أن فساد الوزراء وانعدام النزاهة لديهم هو أحدها، فقد أردتُ منعها وتذكير جميع المستشارين، بأن الالتزام الكبير

الذي يتحمله الرعايا هو الالتزام بالتصرف في هذه المرحلة بالصواب الواجب عليهم، كمسيحيين وكوزراء لي[20].

ولعل أهم استنتاج يمكننا استخلاصه من هذا الأمر الملكي هو أنه خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، بدأت سلطات الدولة في استخدام مصطلح «الفساد» (corrupción) لاستيعاب سلسلة كاملة من الممارسات السياسية والإدارية الخاطئة المعروفة[21].

مكافحة الفساد: السياقات والوظائف والطرائق

كما هي الحال في غالبية الحالات المستقاة من أوروبا الحديثة المبكرة، يصعب التأكد من أن مكافحة الفساد هي العدسة المناسبة لرؤية استجابة الإدارة الإسبانية خلال فترة الحداثة المبكرة للممارسات السياسية والإدارية الخاطئة. نحن نعلم أن المعاصرين كتبوا عن أشهر القضايا، وبدوا منشغلين عموما بجودة إقامة العدل والحكومة. ومع ذلك، فمن الصعب التأكد مما إن كانوا يظنون أن الحكام فعلوا كل ما هو ضروري لحماية مصلحة الأمة، أو ما إذا كان بالإمكان استخلاص دروس عامة من بعض الحالات الأشد خطورة. عبَّر المؤرخ والفيلسوف برناردو خوسيه ألدريت Bernardo José Aldrete عن هذا الشعور في العام 1619 في رسالة إلى زميله، كريستوبال دي أيبار Cristóbal de Aybar، التي أوضح فيها أن جرائم رودريغو كالديرون - التابع المفضل القوي لدوق ليرما - كانت كثيرة وعامة إلى درجة أنه في هذه الحالة لا يبدو أن أي شيء أو أي شخص يستطيع إنقاذه (حوكم كالديرون في العام 1621، متهما بالقتل والفساد، ثم أُعدم علنا بعد بضعة أشهر). لكنه أكد أيضا أن هذه العقوبة لم تصدر «من أجل صحة» الأمة أو لتهيئة الظروف التي من شأنها منعُ حدوث هذا النوع من السلوكيات في المستقبل؛ بدلا من ذلك، فقد صدرت من أجل إنزال «العقاب الخالص بمن كان لديهم خوف قليل من الله ومن ضمائرهم»، والذين سمحوا لأنفسهم بالفساد[22]. لكننا نعلم أن سياسات مكافحة الفساد قد أدت دورا محوريا في العملية السياسية في عدة حالات خلال القرن السابع عشر، وخصوصا خلال وزارة الكونت دوق أوليفاريس Count Duke of Olivares (صاحب الحظوة لدى الملك فيليب الرابع Philip IV ورئيس الوزراء من العام 1621 حتى 1643). أوليفاريس،

على وجه الخصوص، جعل من مكافحة الفساد عنصرا أساسيا في برنامجه الإصلاحي، ويرجع ذلك أساسا إلى أنه آمنَ بأن الفساد السياسي كان يدفع الملكية إلى التدهور.

اعتمدت الاستجابات للفساد في إسبانيا خلال فترة الحداثة المبكرة على السياق. خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر لم يكن هناك تعريف واضح للفساد. ومع ذلك فإن التشريعات، وكذلك تعليقات المعاصرين، تشهد على وجود عديد من الممارسات التي يمكن اعتبارها فاسدة أو أمثلة على الحوكمة السيئة، والتي يمكن أن تعاقب عليها المحاكم. على سبيل المثال، ذكرت التهمة الرقم 34 ضد ألونسو راميريث دي برادو Alonso Ramírez de Prado، الذي حوكم وسُجن في العام 1607، أنه «لأن المهمة الأساسية لمنصبه تتمثل في الحفاظ على يديه نظيفتين (limpieza de manos)، والامتناع عن ممارسة ليس فقط ما تحظره القوانين كرذائل مثيرة للاشمئزاز، بل كذلك أي شيء يمكن أن يشكك» الآخرين في أن وزيرا رفيعا مثله يمكن أن يكون عرضة للفساد، «وتلقى من جميع أنواع الأشخاص أشياء للأكل والشرب، وميداليات»، وملابس وعديدا من الأشياء والسلع الأخرى[23]. أُدرج نفس نطاق الجرائم في الكتاب الثاني من مجموعة قوانين جزر الهند (Recopilación de Leyes de Indias)، بما في ذلك تلك المتعلقة «بتلقي العطايا أو الهدايا من أي شخص، والقروض المالية، والأطعمة لأكلها، أو مناصرة أو تلقي منافع من التحكيم القانوني»، وكذلك ارتياد «المواخير، والجنائز، وحفلات الزفاف، ما لم يكن ذلك ضروريا للغاية؛ أو زيارة أي جار لأسباب شخصية»[24].

وكذلك كانت هناك آليات مؤسسية وضعتها الدولة الملكية لمكافحة الفساد. ومن بين هذه: محاكمات الإقالة juicios de residencia، ومجموعة واسعة من عمليات التفتيش، والتحقيقات، وإرسال القضاة المكلَّفين jueces de comisión، والالتزام بإنشاء قوائم جرد للثروات الشخصية قبل تولي (أو مغادرة) منصبٍ ما؛ حُظر على أولئك الذين عليهم ديون وغرامات مستحقة تسلُّم مناصب جديدة، وكُفلت حرية أي فرد من الرعية في الإبلاغ عما يرى أنه إساءة أو جريمة من قِبل أي مسؤول ملكي. نُفِّذت هذه الآليات بقدر متباين من الاستمرارية والفعالية لضمان التطبيق السليم للعدالة والحفاظ على المصلحة العامة. إذا وضعنا جانبا العلاقة بين هذه التدابير والكتابات المنشورة في إسبانيا على مدار القرنين السادس عشر

والسابع عشر من قبل فقهاء القانون وعلماء الأخلاق وغيرهم من مشاهير المؤلفين الذين خلعوا معنى اجتماعيا أو عقائديا على العمل السياسي، يجد المرء رابطا وثيقا بين محاربة الفساد من ناحية، ومن الناحية الأخرى تطوير إدارة منظَّمة وسياسات إصلاحية وآليات استخدمها التاج في تأمين الموارد.

وعلى رغم أن جميع مناطق الملكية الإسبانية كانت خاضعة لهذه الضوابط، فإنها نفذت في أمريكا بأكبر قدر من الشدة والاتساق، كما تشهد به الكمية الهائلة من الوثائق المحفوظة[25]. بينما أثرت محاكمات الإقالة في منطقة قشتالة Castile بنحو أساسي على مفتشي المقاطعة corregidores والمسؤولين المحليينalcaldes mayores حتى القرن السابع عشر، ففي المناطق الإسبانية في الأمريكتين، خضع جميع المسؤولين لهذه الضوابط، من نائب الملك إلى المسؤولين المحليين. ظلت الحال هكذا حتى بداية عمليات الاستقلال في أوائل القرن التاسع عشر. إن الأدلة على أن أساليب مكافحة الفساد قد طُبقت، أو كان يُنوَى تطبيقها، بنحو أشد صرامة في أمريكا مقارنة بالمقاطعات الإسبانية في أوروبا تُعرض في الغالب لدعم الحجة القائلة بأن الفساد كان ظاهرة واسعة الانتشار هناك. عادة ما يعزو المؤرخون الذين يدعمون هذه الفرضية هذا الوضع إلى المسافة، من بين عوامل أخرى. ومع ذلك يعتقد المعاصرون أن المشكلة لم تكن بُعد المسافة بقدر إمكانات الإثراء التي وفرتها المستعمرات في أمريكا. كان الجميع في العالم الإسباني يعرفون أن السبب الرئيس للهجرة إلى الأمريكتين هو إمكانية التقدم الاجتماعي الذي وجدوه هناك. في حالة أمريكا الإسبانية على وجه الخصوص، لم تكن هناك وفرة من الأراضي والأيدي العاملة فحسب، بل أيضا ثروات معدنية من الذهب والفضة، إلى جانب دوائر تجارية (داخل أمريكا) وخارجية (عابرة للقارات) توفر إمكانيات الإثراء لمن لم تكن لديهم ثروات شخصية أو عائلية. في هذا السياق، لم يُثْرِ المسؤولون الاستعماريون أنفسهم بفضل الأجور التي تلقوها، بل بفرص العمل القانوني وغير المشروع التي قدمتها أمريكا.

لأنها ظهرت خلال العصور الوسطى، ولها سوابق قانونية في القانون الروماني، حوفظ على محاكمات الإقالة كوسيلة أساسية للمراقبة المنتظمة. كانت الآلية الأكثر استخداما، كما كانت أكثر شيوعا في جزر الهند منها في قشتالة. تألفت المحاكمة من

تقييم أنشطة وكيل الملك خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما كان ينفذها الشخص الذي عُيِّن ليحل محل المسؤول الخاضع للتحقيق. كان الغرض من هذا الإجراء هو ضمان تلبية ممثلي الملك لواجباتهم القانونية الحالية والسعي إلى ضمان «الحوكمة الجيدة». في المجال الاقتصادي كان هذا يعني أنهم لن يرتكبوا الاختلاس أو غيره من الانتهاكات، أو يتلقوا الرشا أو يشاركوا في «إجراءات سيئة» عموما[26]. كانت كل فاعلية تتألف من جزء سري، يحدث فيه التحقيق في سلوك المسؤول، وجزء عام يُسمح فيه للأفراد الخاضعين لولاية المسؤول بتقديم الشكاوى والاتهامات العلنية ضده. لم تعمل محاكمات الإقالة على ضبط الإجراءات الحاكمة للمسؤول الخاضع للتحقيق فحسب، بل كذلك جميع المسؤولين الخاضعين لولايته (خاصة في المناطق الكبيرة والبعيدة، والتي كان من الصعب الإشراف عليها بسبب المسافة الجغرافية). كانت هذه هي الحال، على سبيل المثال، مع محاكمات الإقالة التي أُجريت في العام 1774 على حكومة القائد العام لكوبا، أنطونيو ماريا بوكاريلي Antonio Maria Bucareli، والتي أدت إلى إدانة بوكاريلي وعديد من المتعاونين معه (على رغم أن قرارات القاضي كانت أقل صرامة ضدهم).

من حيث الأهمية كانت الآلية الثانية للسيطرة على خُدام الملك هي زيارات التفتيش Visitas، التي تعني التفتيش على مؤسسة ما (سواء كانت الخزانة أو محكمة قانونية). عادة ما كانت زيارات التفتيش تُجرَى بنحو دوري – على رغم غياب وتيرة محددة لذلك - من أجل التحقيق في أداء المسؤولين الملكيين العاملين في تلك المؤسسات. وعلى رغم تشابهها في الهدف مع محاكمات الإقالة، فقد كانت زيارات التفتيش مختلفة بطرق عديدة. كان من الممكن تنفيذها في أي وقت، وليس فقط عند نهاية ولاية كل مسؤول؛ وكان في وسع المتضررين الاستمرار في ممارسة واجباتهم في أثناء إجراء التحقيق (إلا إذا صدر أمر صريح من المسؤول المكلف بعمليات التفتيش)؛ وكانت الشهادات الواردة تظل سرية ومجهولة الهوية؛ ولم تكن للتحقيق مهلة زمنية محددة (ومن ثم فقد يستغرق الأمر وقتا طويلا)؛ وكانت تحكم على الأداء الإداري الحالي بقدر حكمها على الأداء السابق لكل موظف عمومي[27].

كان من الممكن أن يكون لزيارات التفتيش طابع عام أو خاص؛ حيث كانت ذاتُ الطابع العام تُجرَى في مؤسسة ما بينما كانت الأخيرة - أي الخاصة - سرية في

العادة، وكانت تُجرى بموجب مبادرة خاصة (والتي تشبه التحقيقات pesquisa إلى حد بعيد)، ويمكن أن تنتهي بعزل الوزراء من مناصبهم[28]. في أمريكا هدفت زيارات التفتيش العامة إلى تحديد حالة المناطق والمدن البعيدة – على رغم أنها، مثل زيارات التفتيش الفردية، كانت مدفوعة دائما بأخبار عن وقوع انتهاكات أو اختلاس[29]. بلغ تنفيذ زيارات التفتيش العامة ذروته في العقود الأولى من حكم فيليب الرابع، في بداية حكومة الكونت دوق أوليفاريس، وهي فترة تميزت بوجود أجندة إصلاحية وأخلاقية مكثفة في البلاط الملكي في مدريد. يفسر هذا السياق التأكيد الذي وضعه مجلس جزر الهند بعد العام 1621 على تحديد التجاوزات المباشرة التي ارتُكبت في مقاطعات محاكم الاستئناف العليا (Audiencias) الأمريكية، والتي تراكمت الشكاوى حولها في أرشيف المجلس. ونتيجة لذلك، وبعد بعض الشكوك والأفكار، رفع مجلس جزر الهند في سبتمبر 1621 تقريرا إلى الملك يطالب فيه بإجراء أربع عمليات تفتيش عامة متزامنة على نيابة الملك viceroyalty في بيرو[30]. والجانب المثير للاهتمام في هذه التحقيقات هو أن هدفها لم يكن فقط التفتيش على المحاكم العدلية، بل عمليّا جميع المؤسسات الإدارية في نيابة الملك - وهو قرار نوقش كثيرا في مجلس جزر الهند. وإضافة إلى زيارات التفتيش الأربع هذه في بيرو، طلب الملك - بناء على طلب أوليفاريس - إجراء زيارة تفتيشية أخرى في إسبانيا الجديدة في العام 1624[31].

في هذا السياق كانت زيارات التفتيش وضوابط أخرى مختلفة تمارس في مجلس الخزانة Treasury Council - وهو مركز الإدارة المالية للتاج - حيث يمكن أن يسود الاختلاس والسرقة بسهولة أكبر. إن زيارات التفتيش التي أُجريت على مجلس الخزانة في القرنين السادس عشر والسابع عشر لم تكن تهدف فقط إلى تقييم مستوى الإدارة الأمينة والمسؤولة للأموال العامة من قِبل عديد من موظفي المجلس؛ بل كان لها هدف ثلاثي: أولا، تصحيح الانتهاكات المحتملة التي ارتكبها المستشارون والمحاسبون وأمناء الخزانة والكتبة وغيرهم من الموظفين الذين يديرون الخزانة؛ ثانيا، زيادة حيازات الخزانات العامة عن طريق تحسين جودة الإدارة؛ وأخيرا اعتماد تدابير لإصلاح النظام المالي. وأضيف إلى كل هذا الفائدة التي يمكن أن تجنيها الخزانة الملكية من الأموال التي قد تستردها من خلال كشف الاختلاسات وفرض عقوبات على المسؤولين المتهمين بالفساد. في الواقع تطوَّر مستوى الاختلاس والاحتيال في

إدارة الأموال العامة إلى درجة أن زيارات التفتيش التي حدثت في مجلس الخزانة اتسمت بطابع مؤسسي في النصف الثاني من القرن السابع عشر عن طريق إنشاء لجنة التفتيش على مجلس الخزانة Junta de Visita del Consejo de Hacienda. تألفت هذه اللجنة من أعضاء مجالس أخرى، وأُنيطت بها مهمة تقييم أداء جميع موظفي مجلس الخزانة.

كانت بعض زيارات التفتيش على مجلس الخزانة قاسية للغاية. كانت هذه هي الحال، على سبيل المثال، في زيارات التفتيش التي أجريت على مجلس الخزانة في العام 1596، والتي أسفرت عن فرض عقوبات متنوعة ضد 74 مسؤولا (في الواقع أُعلنت البراءة التامة لثلاثة فقط من أصل 77 أُخضِعوا للتحقيق). كانت غالبية التهم مرتبطة بقبول هدايا من الأشخاص المتعاملين مع المجلس؛ وتعيين أفراد الأسرة لشغل مناصب المجلس؛ وشراء وبيع المناصب؛ وتأخير دفع الرواتب من أجل الاستفادة من الفوائد. كانت هذه الحالات مشابهة جدا للتهم التي وجهت إلى عديد من نواب الملك في جزر الهند خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر: السماح بالتجارة غير المشروعة للأجانب مقابل المال؛ واختلاس الأموال من المدفوعات المتأخرة لتحقيق استفادة شخصية؛ وبيع المناصب السياسية والقضائية قبل شرعنة هذه الممارسة؛ واختراع نفقات وهمية. إن الدليل على الفساد الذي استخلصته زيارات التفتيش هذه من الضخامة إلى درجة أن المؤرخين سيحتاجون إلى سنوات لإجراء تقييم عام ودقيق للوضع السياسي-الإداري في إسبانيا خلال فترة الحداثة المبكرة[32].

أخيرا كانت التحقيقات pesquisa إجراء آخر يُستخدم عند تسجيل الشكوى مسبقا. وقد استُخدمت لتحديد المسؤولية الجنائية بسبب ارتباطها بارتكاب الجرائم بموجب القانون الجنائي. على عكس محاكمات الإقالة، التي كانت تُجرى بعد انتهاء فترة ولاية أحدهم، كانت التحقيقات تنفَّذ والمرء على رأس منصبه. كما هي الحال مع الإجراءات الأخرى، يجب أن نميِّز بين التحقيقات العامة والتحقيقات الخاصة - فقد كان الدافع وراء هذه الأخيرة رفعَ تقارير عن أعمال إجرامية ملموسة معروفة بموجب شكوى مسجلة أو تحقيق آخر. ومن ناحية أخرى عملت التحقيقات العامة كأداة تُسهِّل المراجعات العامة المنتظمة لحالة

العدالة في أي مكان ضمن نطاق الملكية الإسبانية. لقد كان هذا إجراء محدودا في الأساس، ويهدف إلى السيطرة على المناصب القضائية والتحقيق في الأفعال الإجرامية المحتملة التي يرتكبها الموظفون الملكيون.

نشأ عديد من الأنظمة التي حاولت تنظيم ممارسة الوظائف العامة من الآلية غير الرسمية للشكوى. وتألفت شكاوى الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبها المسؤولون الحاكمون نوعا خاصا من الشكاوى denuncia، وهي شكوى ضد سوء الممارسة التي ارتكبها وكيل للملك تُرفع إلى السلطات العليا من قِبل فرد أو مجموعة من الأفراد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك قضية الكونت كاستيلار Count of Castellar، نائب الملك في بيرو، الذي أُدين بتوزيع المناصب على أقاربه ووكلائه، وخُلِع في العام 1678. في الواقع من الأصح القول بأن فترة ولايته لم تُمدَّد ثلاث سنوات أخرى بسبب الشكاوى التي رُفعت إلى مجلس جزر الهند بخصوص «التجاوزات» التي ارتكبها خلال السنوات الأولى من ولايته. استند قرار المجلس، الذي صدَّق عليه الملك، إلى «رسائل مكتوبة» إلى مجلس جزر الهند بالقدْر نفسه الذي استند فيه إلى رسائل موجهة إلى رئيس المجلس، «وإلى أوراق وشهادات أخرى» قدمها أفراد يشكون من سوء تصرفات كاستيلار إجمالا[33].

فضائح الفساد وإجراءات مكافحة الفساد

هزت شبهَ الجزيرة الإيبيرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر سلسلةٌ من الفضائح التي مسَّت أهم الشخصيات في عهد فيليب الثاني (1556-1598) Philip II وفيليب الثالث (1598-1621) Philip III وفيليب الرابع (1621-1665) Philip IV وتشارلز الثاني (1665-1700). خلال فترة حكم فيليب الثاني، أحاط النقاش العام، والادعاء الرسمي في نهاية المطاف، بأقوى اثنين من أمناء السر الملكيين، وهما فرانسيسكو دي إراسو Francisco de Eraso وأنطونيو بيريث Antonio Pérez. وفي عهد فيليب الثالث أُخضع للتحقيق كلٌّ من ألونسو راميريث دي برادو Alonso Ramírez de Prado، وبيدرو فرانكيزا Pedro Franqueza ورودريغو كالديرون Rodrigo Calderón - وجميعهم من وكلاء دوق ليرما، رئيس وزراء فيليب الثالث وصاحب الحظوة الملكية. خضع ليرما نفسه للمحاكمة بتهمة الفساد بعد أن توفي

فيليب الثالث في العام 1621 وخلَفه فيليب الرابع. تعرض ليرما، وعديدٌ من أقاربه، وكذلك حلفاؤه ووكلاؤه، للمضايقة من قِبل أصحاب الحظوة لدى فيليب الرابع، وخاصة الكونت دوق أوليفاريس الشهير، التي بدأت في مطلع ثلاثينيات القرن السابع عشر، وانتهت في العام 1643 بالتحقيق معه ومع وكلائه واتهامهم بالفساد، ومن ثم فقد مناصبه ومنافعه وثرواته التي اكتسبها في أثناء شَغلِه المنصب[34]. في عهد تشارلز الثاني اتُّهم عديد من أصحاب الحظوة الملكية (إلى جانب بعض عملائهم، وحتى زوجاتهم) بالفساد: فرناندو خواكين فاخاردو Fernando Joaquín Fajardo، وماركيز بيليث Vélez، إلى جانب زوجته، وأمين سره مانويل غارسيا بوستامانتي Manuel García Bustamante؛ وآنا ماريا لويزا إنريكيث دي ريبيرا بورتوكاريرو Ana María Luisa Enríquez de Ribera Portocarrero، زوجة خوان فرانسيسكو دي لا كريدا إنريكيث دي ريبيرا Juan Francisco de la Cerda Enríquez de Ribera، دوق ميديناسيلي Medinaceli وصاحب الحظوة لدى تشارلز الثاني حتى العام 1685.

كانت حالات الفساد الشهيرة هذه موضوع نقاش عام تنافس فيه الدعاة واللاهوتيون على تصميم وسائل تهدف إلى ضبط وتصحيح ما يراه الجميع حكومة سيئة ومسؤولين فاسدين. تضمنت جميع التقارير التي دعت إلى إجراء إصلاحات حكومية في القرن السابع عشر تقريبا مناقشاتٍ حول الفساد واستمراريته، فصوَّرت الحكم الملكي كجسد مريض. ناقشت التقارير الإخبارية المنشورة في أجزاء مختلفة من شبه الجزيرة وعديد من الرسائل المحفوظة بنحو مطول موضوع الحوكمة السيئة والتعليق على أكثر حالات الفساد نموذجية.

يفسِّر هذا الاهتمام الواسع السببَ في أن بعض الملوك تبنوا، في فترات معينة، سياسات مكافحة الفساد كرد فعل على الانتقاد العلني للوزراء والمسؤولين الفاسدين. كانت هذه هي الحال بالنسبة إلى فيليب الرابع، الذي ردا على ما كان يُنظَر إليه - على نطاق واسع - على أنه انحطاط كامل للنظام الملكي في عهد فيليب الثالث، أمَر جميع الوزراء والمسؤولين بتقديم إقرار بالسلع والممتلكات عند تسلُّمهم مناصبَهم، وكذلك في نهاية ولايتهم. نحن نعلم كثيرا عن العملية التي أدت إلى هذه القرارات. أمر مرسومٌ صدر في 14 يناير 1622 بأن يقدِّم جميع المسؤولين الذين خدموا منذ

العام 1592 تقاريرَ عن ذمتهم المالية. وفي 21 يناير 1622، أصدر التاج للجمهور نموذج الإعلان الذي طُلب من جميع المسؤولين إكماله. بعد أيام قليلة، وفي أول فبراير 1622، أمر التاج بأن يكمل المسؤولون الذين يشغلون مناصب بلدية في المدن قوائم الجرد هذه، وفي 21 فبراير 1623، وُسِّع نطاق القانون ليشمل جميع المناصب العامة في البرتغال وممتلكاتها الخارجية. وبرر فيليب الرابع هذه التدابير بالإشارة إلى أنها ضرورية لكبح جماح الجشع البشري - الأصل الحقيقي للفساد، كما رآه، والذي لم يكن نتيجة لغياب القوانين أو تدابير مكافحة الفساد. كان هذا أيضا رأي ألونسو دي كابريرا Alonso de Cabrera في تقرير صدر في يناير من العام 1622، والذي أوضح فيه أن:

> الغاية الأساسية التي أمر من أجلها جلالتُه بتعبئة قوائم الجرد هذه هي معرفة الوزراء الذين اتسمت خدمتهم بالجشع ومن كانت خدمتهم نظيفة، من أجل معاقبة السابقين بالطريقة التي تبدو أفضل، وبحيث يمكن للآخرين خدمة صاحب الجلالة بمزيد من الأمانة والثقة[35].

جلب ماركيز غليبيز Marquis of Gelves، وهو نائب الملك في إسبانيا الجديدة وتابعٌ مخلص للكونت ديوك Count Duke، طاقة الإصلاح ومكافحة الفساد هذه إلى جزر الهند من خلال مطالبة جميع المسؤولين في إسبانيا الجديدة بإصدار تقارير فورية عن ذممهم المالية. وقد طال هذا التدبير حتى أولئك الذين لم يكونوا مُلزَمين في البداية بإكمال قائمة الجرد، مما يعني أنه من بين بعض سكان إسبانيا الجديدة، كان يتعين على جميع المقيمين الشرعيين تقريبا إكمالها[36]. لم تُحفَظ أيٌّ من قوائم الجرد من بيرو أو أي مناطق أخرى من شبه الجزيرة. يعتقد المؤرخون أنها لم تُكتب قط، في معارضة واضحة للمرسوم الملكي. وقد اشتكى الملك فيليب الرابع نفسه في العام 1627 من أن اللجنة المكلفة بالمساعدة في إصلاح النظام الملكي لم تفعل شيئا حيال الموضوع[37].

لا شك في أن عديدا من هذه القضايا نتجت عن صراعات سياسية أو فئوية في المحاكم الإسبانية، والتي هدفت إلى كسب محاباة الملك وسلطته. لم تعمل سياسات مكافحة الفساد على ملاحقة المعارضين السياسيين فحسب؛ بل إنها أثارت مناقشات عامة حول السلوك الجيد والسيئ في العالم السياسي والإداري. كانت مكافحة الفساد من نواحٍ كثيرة رمزا للنزاهة ونظافة اليد، والحكم الرشيد.

العقاب والصرامة

عُوقب من اتُهموا بالفساد في عديد من القضايا الشهيرة - إيراسو، وبيريث، وراميريث دي برادو، وفرانكويزا، وكالديرون، وليرما، وأوليفاريس وبعض وكلائهم - بالعزل من جميع مناصبهم. وقد تعرَّضوا للسجن في بعض الأحيان، وأُعدم واحد منهم على الأقل (كالديرون)، ونُفي اثنان من المحكمة (ليرما وأوليفاريس)، وفقد البعض أيضا الثروات والأراضي والإيجارات المكتسبة خلال سنوات مناصبهم.

يتناقض هذا مع حالة عمليات التفتيش، والتحقيقات وعمليات المراقبة الأخرى. بوجه عام كانت العقوبات الناجمة عن تلك العمليات بسيطة، وفي أعقاب صدور الحكم كان يُسمح بعملية تفاوض أدت، في معظم الحالات، إلى تخفيض العقوبات والغرامات. وقد جذبت هذه الأنواع من القرارات (أو الأفضل من ذلك، القيود المفروضة على مكافحة الفساد) انتباه عديد من المؤرخين، وخلقت شعورا بالتشاؤم الذي رأى أن مكافحة الفساد كانت غير فعالة عموما؛ لأن أيّا من التدابير المتخذة لم تهاجم حقا الجذرَ الحقيقي للمشكلة. إن النقاش الدائر حول مدى فعالية زيارات التفتيش ومحاكمات الإقالة قديم قِدم وجودها، كما ولَّد درجة معينة من الجدل. اعتبارا من أوائل القرن السابع عشر، هناك ميل من أصحاب الحظوة الملكية والمستشارين الذين ناصروهم وتقارير عديدة من السلطات في إسبانيا وأمريكا تبرز فائدتها المحدودة (بالنظر إلى الدرجة العالية من التلاعب بها)، وقبل كل شيء، عواقبها الخطيرة. وكذلك يُظهر الباحثون المعاصرون وجهات نظر مختلطة أيضا. ويجادل البعض بأن الأدلة الأرشيفية تُظهر بلا شك أن الأحكام تفتقر إلى القوة، بينما يزعم البعض الآخر أن العقوبات والغرامات وحتى الأحكام بالسجن التي فُرضت على المسؤولين المذنبين تُظهر صرامة العقاب.

يعتقد المؤرخون الذين يرون الفساد جزءا من النظام، أو شيئا سمح للنظام بالعمل، أن الافتقار إلى الصرامة في ملاحقة الفساد يرجع ببساطة إلى حقيقة أن النظام الملكي قد استفاد أيضا من الفساد، بحجة أن السلطات العامة كانت منفتحة على المشاركة في جني منافع الأعمال الفاسدة من خلال فرض عقوبات مالية عليها، والتي كانت تحصل عليها بعد سنوات من التقاضي والتفاوض. ومع ذلك فقبل إصدار حكم على فعالية أو عدم جدوى هذه التدابير، فمن المفيد أن نفكِّر فيما كان متوقعا

منها، وفي الكون الذهني الذي وُصفت فيه. ومع توخي الحذر الواجب تجدُر الإشارة إلى أن آليات السيطرة والسيادة، على الأقل فيما يتعلق بأمريكا، كانت مشروطة بالتفاوض، وهو أكثر الممارسات الفعالة للحكومة التي امتلكها النظام الملكي الإسباني في القرنين السادس عشر والسابع عشر. لم يكن هذا التفاوض صريحا، بل كان ضمنيا على نحو فعال في العلاقة بين الملك والرعية. إن زيارات التفتيش التي نفذها قضاة محاكم الاستئناف العليا، على سبيل المثال، زودت الشعوب الأصلية بأدوات قانونية للمطالبة بالعدالة فيما اعتبروه تجاوزات مراقبي الأهالي encomenderos وعمال المناجم في بداية القرن السابع عشر[38]. أظهرت هذه الممارسة أنه كلما كان المفتش visitador أكثر تعنُّتا وأقل مرونة ساءت النتائج التي حصل عليها، لأن زيارات التفتيش كانت مساحات للتفاوض بين الأجزاء الهيكلية للنظام، والتي كانت تُنفَّذ من أجل الحصول على معلومات حول الأراضي، و إدخال إصلاحات - إذا أمكن - من دون الحاجة إلى تطبيق العقوبات النموذجية أولا[39]. كما يتضح من المقاومة التي واجهها فيليب الرابع بعد أمره بالإقرار بالسلع والممتلكات؛ فواحد من بين الإجراءات التي يجب أن نأخذها في الاعتبار هو بالتحديد خوفُ النظام الملكي من إغضاب النخب والموظفين العموميين. نعلم أن الملوك قرروا في عديد من المناسبات عدمَ اتخاذ تدابير ضد مسؤولي مؤسسة معينة خوفا من خلق مشكلات سياسية أشد خطورة.

كان العفو دائما خيارا عن طريق صكوك الغفران (indultos) والغرامات. وبهذا المعنى، من المشكوك فيه ما إذا كان التاج بهذه الآليات قادرا حقا على التعامل مع أفعال الحكومة السيئة من قِبل موظفيه أو مقاضاتهم، أو حتى الحصول على إحساس حقيقي بدرجة الغش والفساد السائد حينئذ. السؤال الذي يطرح نفسه أيضا - وهو أمر يستحق مزيدا من البحث - يتعلق بالدور الذي أدته الاهتمامات والمصالح المالية في منح العفو في جزر الهند بقدر ما حصل في إسبانيا. فلنأخذْ على سبيل المثال العفوَ الذي مُنح لوكلاء الملك في أمريكا: أي المسؤولين الإقليميين والمحليين، وحكام الولايات، ومسؤولي الخزانة، وقضاة محاكم الاستئناف العليا. عادة ما كانت حالات العفو المختلفة هذه مدعومة إما من قبل المحاكم العدلية الأمريكية نفسها، وإما من قبل القضاة المكلَّفين والمبتعَثين من مدريد. لم تكن الفكرة هي قمع الممارسات الاحتيالية لهؤلاء المسؤولين، بل إجبارهم على الموافقة على دفع الغرامات، ومن ثم الحصول

على دخل إضافي للخزانة[40]. كانت هذه هي الحال، على سبيل المثال، مع دييغو دي فيغا Diego de Vega، وهو برتغالي مقيم في بوينس آيرس، وقد اتُّهم في العام 1615 بارتكاب 38 جريمة، منها الاحتيال والاتجار غير المشروع بالفضة والذهب في البر وفي البحر، وإخفاء الحقوق الملكية واغتصابها. وزُج بالرجل في السجن وفرضت عليه غرامة قدرها 128 ألف بيزو. وبعد عديد من الاستئنافات خُفِّض الإجمالي إلى 18 ألف بيزو، ثم أُطلق سراح فيغا، وسُمح له بالعودة إلى ممارسة أعماله كتاجر. وكمثال آخر فخلال زيارات التفتيش التي أُجريت في دار التجارة (Casa de la Contratación) في إشبيلية، والتي بدأت في العام 1643، أُدين عديد من المسؤولين بارتكاب ممارسات فاسدة. حصلت الغالبية العظمى منهم على العفو، أو خُفِّفت عقوباتهم إلى الحد الأدنى للعقوبة في العام 1656. حدثت نتيجة مماثلة بعد زيارات التفتيش التي أُجريت في دار إشبيلية لسك العمل (Casa de la Moneda) في العام 1664، حيث صدر العفو عن جميع المذنبين بعد إصدار عديد من الأحكام التالية لدفع مبالغ مختلفة للخزانة الملكية.

الاستنتاجات

خلص واكيه بعد تحليل المواقف والقرارات والملاحقات المتشابهة إلى أن «الخطاب القمعي لم ينتهِ إلى شيء». ويقول إن حالة النظام القديم كانت ضعيفة وتفتقر إلى القدرة أو الإرادة لمعاقبة و - قبل كل شيء - إنهاء هذه الأنواع من السلوكيات. وكتب قائلا إن القواعد التي نصت عليها مراسيم الدولة فشلت في «تعديل إطار الفساد، مما ترك الفساد نفسه سليما». وبالنسبة إليه لم تكن المشكلة أن الحكام في فترة الحداثة المبكرة كانوا يفتقرون إلى الإرادة لفرض هذه القيود، ولكن أن «القضاء على الشر... لا يقع في نطاق السلطة العامة فقط. يعتمد الأمر أيضا على الموظفين، وفي النهاية هم الذين يجب عليهم اختراق معنى التعدي والواجب. ومن وجهة النظر هذه تكون الدولة تحت رحمة من يخدمونها»[41].

لسنا متأكدين من أن الأمر كان بمثل هذه البساطة. وعلى رغم الحاجة إلى مزيد من البحث، يبدو أنه مع العيوب المختلفة لسياسات وإجراءات مكافحة الفساد، ومع أن الدولة لم تتمكن قط من الحكم على أو معاقبة الجرائم المزعومة المرتكبة

من قِبل المسؤولين الملكيين بالكامل، فإن تدابير مكافحة الفساد التي صدرت خلال هذه الفترة على الأقل خلقت بعض الخوف لدى وكلاء الملك من أنهم قد يخضعون للتحقيق. وساهم وجود زيارات التفتيش ومحاكمات الإقالة والتحقيقات في الحفاظ على درجة معينة من الأمانة بين عديد من أعضاء الهيكل الإداري للملك. وعلى رغم أن هذه التدابير لم تتمكن من تحقيق جميع أهدافها، فإنها على الأقل ضمنت عدم حدوث الانتهاكات بمعدلات أكبر.

شكر وتقدير

تم الانتهاء من هذا الفصل في إطار المشروع البحثي I + D «بين الارتشاء والفساد في النظام الملكي الإسباني خلال نظام الحكم القديم»، (55305-P-HAR2014)، بتمويل من وزارة الاقتصاد والتنافسية (إسبانيا).

10

الفساد ومكافحته في فرنسا ما بين سبعينيات القرن الـ 17 وثمانينيات القرن الـ 18:
مثال الإدارة الإقليمية للانغدوك

ستيفان دوران

«ربما مثلتْ اتهاماتُ الفساد الجانبَ القضائي لتصفية اجتماعية-سياسية للحسابات»

في فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقع الكفاح ضد الفساد داخل الإدارة الملَكية والمحلية على جميع مستويات ما اشتهر بأنه جهاز دولة شديد المركزية. في هذا الفصل سأنظر بنحو خاص في المستوى الوسيط لإدارة المقاطعات، والذي يوفر، في رأيي، منظورا جيدا على وجه الخصوص يمكن من خلاله ملاحظة جهود الدولة الفرنسية في التعامل مع الفساد. تحفظ مجموعات وثائقية معينة في أرشيف الوزارات الفرنسية من الفئة C سجلات دوَّنها مسؤولو المقاطعات، وهي تشمل الملفات التي

جُمعت خلال محاولاتهم محاربةَ الفساد الإداري malversation في إدارة المقاطعات الفرنسية. ومع ذلك يجب تحليل المعلومات التي يمكننا الحصول عليها من هذه الملفات بعناية، لأنها تزودنا بصورة غير كاملة عن الممارسات الفاسدة وجهود مكافحة الفساد، وذلك لسببين أساسيين: الأول هو أنها تسمح لنا برؤية جزء بسيط من حالات الفساد التي تُعومل معها قضائيا. يجب البحث عن غالبية هذه الحالات خارج الفئة C، وفي المجموعات القضائية الرئيسة، ومن أجل اكتشافها يتعين على المرء تمشيط مئات الصناديق الورقية المملوءة بالسجلات غير المفهرسة[1]. والسبب الثاني هو أن بعض حالات الفساد لا بد أنها نجت ببساطة من المقاضاة، ومن ثم لم تترك أي أثر وثائقي.

تحتوي الفئة C على السجلات التي تركها المفوَّضون الملكيون المعروفون باسم مراقبي الشرطة والعدالة والمالية intendants de police, justice et finances، أو «المراقبين» ببساطة. كُلِّف هؤلاء المسؤولون الملكيون إجراءَ تحريات حول الفساد، وفقا لإجراءات خاصة، والتحقيق فيها قبل إرسال الملفات ذات الصلة إلى مجلس الدولة Conseil d'État لإصدار حكمه، ما لم يكن الملك قد منحهم ولاية للحكم في القضايا بأنفسهم. ولسوء الحظ فإن سجلات الرقابة intendance لا تغطي الفترة التي تعنينا بالتساوي، حيث وُثِّق القرن الثامن عشر بنحو أفضل بكثير من القرن السابع عشر، عندما أنشئ المنصب في الأصل. ومع ذلك فعلى المستوى الوطني كان العدد الإجمالي للسجلات كبيرا جدا، لذلك اقترحتُ التركيز هنا على السجلات التي تركتها دائرة لانغدوك Languedoc - وهي أكبر مقاطعة في المملكة. وهي محفوظة في أرشيف مقاطعة إيرو Archives départementales de l'Hérault، التي تحمل علامات الرفوف من C 1 إلى C 5974. تشتمل الملفات من C 1118 إلى C 1370 على قرارات مجلس الدولة التي تخول المراقب الحكمَ في مجموعة متنوعة من القضايا[2]، إضافة إلى جميع سجلات المحاكم ذات الصلة: جلسات الاستماع، والتسويات، والرسائل، والطلبات، ونسخ الأحكام الصادرة عن المحاكم الأخرى والوثائق المُصادَرة وهلم جرّا. ومع ذلك كثيرا ما يكون حكم المراقبين مفقودا، إما بسبب ضياعه أو بسبب صدور الحكم من قِبل مجلس الدولة.

هذه الملفات، التي تغطي الفترة ما بين العامين 1679 و1789 تقريبا، لا تتعلق في معظمها بالفساد. فهي تتناول عديدا من الأمور الحساسة والمعقدة، والتي يتطلب

بعضها حلولا سريعة، والتي تراوحت بين العنف العسكري واستبدال المسؤولين الماليين أو الاستماع إلى قضايا مثل حالة رجل متهم بتسلق جدار أحد الأديرة، والمسؤولية عن حمل إحدى راهباته وضرب إحدى خادمات الدير بالحجارة[3]. ومع ذلك فإن «حالات الفساد الإداري» malversations و«المراوغات» prevarications و«الغَدْر» concussion (لم تُستخدَم كلمة «الفساد» قط) كانت بالفعل ضمن اختصاص المراقب. تندرج ستٌّ وعشرون حالة، وعديد من الملفات، ضمن هذه الفئات، وهو رقم متواضع لمقاطعة تتكون من 2864 مجتمعا محليا.

يُظهر فحص هذه الملفات المختلفة، أولا، ظاهرة كانت شديدة التنوع في أشكالها واستجابة حكومية لها اعتمدت قوتها على الطريقة الفريدة التي تُعومل بها معها من الناحيتين الإدارية والقضائية. ثانيا، يبدو أن تأثير التنوير في مشكلة الفساد طوال القرن الثامن عشر كان غير محسوس. ثالثا، يبدو أن الجوانب المتعلقة بالسياسات بدرجة أكبر من قضايا الفساد كانت محصنة إلى حد ما من التجريم.

الأشكال المختلفة للفساد المحلي والإقليمي

يظهر الفساد في أشكال مختلفة، اعتمادا على الخلفية الاجتماعية أو المهنية للشخص المتهم. واستنادا إلى الملفات الستة والعشرين المذكورة أعلاه، يبدو أن ست مجموعات اجتماعية ومهنية كانت لها أهمية خاصة.

كان الموثِّقون الملكيون، الذين كانوا مسؤولين عن تسجيل سندات البيع، والوصايا، وعقود الزواج، إلخ.، كثيرون بنحو خاص في عيِّنتنا[4]. لقد اتُّهموا بإخفاء تسجيل الصكوك عن مكتب مراقبة الإجراءات bureau du contrôle des actes، وهو مكتب الضرائب المسؤول عن مراقبة إصدار هذه الصكوك وجمع الرسوم المستحقة للملك من خلال إدارة خاصة تسمى المزرعة العامة Ferme Générale. مثَّل هذا خسارة غير مباشرة للملك، لكن ليست لدينا أي طريقة لمعرفة ما إذا كان الأفراد الذين سُجلت الصكوك بأسمائهم كانوا متواطئين مع الموثقين واستفادوا ماليا من الاحتيال.

يظهر مسؤولو المزرعة العامة أيضا بأعداد كبيرة في ملفات المراقبين. ولأنهم مسؤولون عن جباية الضرائب المختلفة التي عهد بها الملك إلى شركة الممولين الخاصين المعروفين باسم الملتزمين العامين fermiers généraux، كانوا «ينسون» في بعض الأحيان

تسجيل ما حصَّلوه، أو يقللوا قيمته عن طريق إخفاء الطبيعة الحقيقية للصكوك - وهو «نوع من الفساد الإداري الذي لا يمكن اعتباره سوى سطو متعمد»[5] - أو الانخراط في أنشطة تتعارض مع المناصب التي يشغلونها، مثل المتاجرة في البضائع التي يُفترَض أن يفرضوا عليها الضرائب.

بعد ذلك اتُّهم الموظفون المختلفون في دار سك العملة بالمقاطعة (دار سك العملة Hôtel des monnaies في مونبلييه Montpellier) - سواء كانوا حفارين engravers أو قضاة مكلَّفين juges gardes أو مراقبين - بسرقة الدمغات hallmarks، مما سمح لهم بتزوير العملات المعدنية. كانت هذه، كما نعلم، جريمة خطيرة بنحو خاص. قبل أن تُسنَد إلى المراقب، كان هذا النوع من الجرائم يخضع لاختصاص محكمة ملكية خاصة، وهي محكمة العملات Cour des Monnaies، التي لا يمكن استئناف أحكامها.

يُظهِر لنا كتبة المجتمعات المحلية، وهم أقل عددا في العينة، نوعا آخر من الفساد على المستوى المحلي. كانوا يُنتخَبون من قِبل مواطنيهم لكتابة الصكوك لأعضاء المجتمع المحلي (ومن ثم مسؤولي البلدية المنتخَبين)، وقد حوكموا بتهمة اختلاس الأموال العامة وما قد يُسمى تضارب المصالح في ممارسة الوظائف العامة. يشكل مفتشو المصانع مجموعة أكثر تفصيلا داخل عينتنا. باعتبارهم مسؤولين شبهَ عموميين في خدمة الملك الفرنسي، كان من المتوقع منهم أن يشرفوا على نشاط الشركات المصنعة وتزويدها بالمشورة، تماشيا مع سياسة الدولة الاقتصادية التي صممها كولبير Colbert والتي اعتمدها ملوك البوربون في القرن السابع عشر. لقد اتُّهم بعض المفتشين بابتزاز الأموال من الشركات المصنعة عن طريق تهديدها بعدم التصديق على البضائع التي ينتجونها، ومن ثم دعم أجورهم برسوم غير قانونية.

يجب علينا أخيرا النظر في الحالة المعزولة، ولكن غير العادية تماما، للضابط العسكري ومهندس التحصينات دارل دي تشامبرلين Darles de Chamberlain، الذي اتُّهم بالتلاعب بالقياسات («toisés menongers») لإخفاء حقيقة أن بعض الأعمال التي دُفعت قيمتُها للمقاولين لم تكتمل في الواقع: وهي ممارسة مشابهة تماما لإصدار الفواتير المزوَّرة.

من الأمثلة المذكورة أعلاه، نجد أن ستة وعشرين ملفا فقط أظهرت طيفا واسعا من ممارسات الفساد التي اكتنفت مجموعة متنوعة من المسؤولين العموميين أو

شبه العموميين: المسؤولين الملكيين بالوراثة (الموثقين)، والمسؤولين المحليين المنتخَبين (الكتبة)، وموظفي الخدمة المدنية الحكوميين (مفتشي المصانع) وموظفي شركة خاصة تعمل لمصلحة الملك (مسؤولي المزرعة العامة). اتُّهم البعض بالاحتيال على الخزانة الملكية، إما بعدم تحصيل ما يكفي من الضرائب وإما بتحصيل كمية أكبر لمصلحتهم الخاصة. واتُّهم آخرون بالتواطؤ مع مقاولي القطاع الخاص واختلاس الأموال العامة. لذلك كانت أشكال سوء الممارسة متنوعة للغاية، ولم تكن محصورة في قسم معين من إدارة المقاطعة. وإضافة إلى ذلك، باستثناء الموثِّقين العموميين (الذين كانوا يعملون في بعض الأحيان كملتزمين fermiers أيضا)، كان الأفراد الذين وصفتُهم أعلاه يتعاملون في معظم الأحيان مع الجهات الفاعلة الاقتصادية التي تمثل مصالح مالية مهمة نسبيا: المصنِّعين والمقاولين العموميين والتجار - وجميعهم كانوا ضحايا للابتزاز وأحيانا شركاء فيه.

لم تُذكَر كلمة «فساد» قط في ملفات المراقبين، كأنها لم تكن جزءا من المفردات الإدارية والقضائية ومعجم المتَّهمين والشهود. في الواقع، في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، يبدو أن المصطلح قد استُخدم في الغالب في سياق أدبي وليس لوصف الجرائم الفردية: إنه يملأ صفحات الكتابات الجدلية ولكن ليس سجلات إجراءات المحاكم[6]. كما أوضح رونان تشالمان Ronan Chalmin، كان الفساد الأخلاقي موضوعا رائجا في الأدب الفرنسي في هذا الوقت، وعندما ناقش مونتيسكيو Montesquieu تدهور الأنظمة السياسية، كتب عن «فساد مبادئ الحكومات الثلاث»[7]، اعتُبرت كلمة «الفساد» منافية للفضيلة، أي إنها قيمة فلسفية وليست تجريما مؤقتا. لا يحتوي كتيب جان-بابتيست دينيسار Jean-Baptiste Denisart الفقهي، الذي كان يحظى بشعبية كبيرة بين الفقهاء الفرنسيين في هذا الوقت، على مدخل واحد للفساد. وكما هي الحال في ملفات المراقبين، يذكر دينيسار الفساد الإداري[8]، فيُحيل القارئ إلى المراوغة prevarication[9]، التي تُعرَّف بأنها «الانتهاك الذي يُرتكَب في ممارسة منصب عام». يُعرَّف الغَدْر بأنه «أي شيء غير مستحق [للملك] لكنه يُطلب على أي حال من قِبل أشخاص يشغلون المناصب من أولئك الذين، بسبب مناصبهم أو وظائفهم، يخضعون لسلطتهم»[10]. ولأنها أكثر خطورة ولها مواصفات أكثر دقة، وُصفت جريمة الغلول (péculat) بأنها جريمة الذين «يستولون أو يختلسون أو يسرقون الأموال العائدة

إلى الملك أو ملتزمه، والتي ينبغي ألا تغادر صناديقها إلا في وجهتها النهائية»[11]. على سبيل المثال كان الاختلاس وإساءة استخدام المنصب العام مشتبهَين ومستحقَّين للَّوم وفقا للمعاصرين، لكن يجب أن نكون مدركين لحقيقة أنه لا يوجد حديث عن الفساد بحد ذاته في المصادر. في الواقع لم يحدث قط النظرُ في إمكانية وجود مؤامرة للاحتيال - pacte de corruption - أو في مسألة تحديد من استفاد من الفساد: الموظفون العموميون هم الوحيدون الذين كان يُحكَم عليهم عند اكتشاف حالات الفساد. هل يمكن أن يعني هذا أن من شجبوا المسؤولين الفاسدين كانوا هم الضحايا الرئيسين للفساد؟ كما سنرى، فهذا السؤال أشد تعقيدا مما يبدو.

طرق التنديد

لا تُبرِز ملفات تحقيقات المراقبين دورَ أولئك الذين كشفوا حالات الفساد وأبلغوا الإدارة. ومع ذلك كان المسؤولون المتهمون يسارعون في بعض الأحيان إلى التنديد بمن اتهموهم. كان الفساد يُكتشَف من حين إلى آخر نتيجة لعملية مراقبة. كانت هناك إجراءات محددة للرقابة، والمعمول بها للإشراف على سلوك الموظفين العموميين. أحد الأمثلة على ذلك هو من عُرفوا باسم مفتشي النطاقات الملكية ومراقبة صكوك الملكية والحقوق الأخرى المتعلقة بها inspecteurs des domaines et controlle des actes et exploits et autres droits y joints، الذين كانوا يراقبون صياغة صكوك الملكية من قِبل الموثقين ونشاط مراقبيهم (كاتب مراقبة الأفعال commis au contrôle des actes)، على رغم عدم وجود سلطة هرمية رسمية على الموثقين العامين. لقد كانوا مراقبين متجولين تمثلت مهمتهم في مقارنة سجلات الموثِّقين بسجلات مراقبيهم، ومقارنة الأخيرة بسجل تحصيل الضرائب. من السهل اكتشاف الغش، إذا كان موجودا، لكن هؤلاء الأشخاص الذين تعرضوا للاحتيال فعلا من قِبل الموثقين ومراقبيهم لن يكونوا أكثر حكمة، نظرا إلى أن كاتب مراقبة الأفعال لم يكن موظفا عموميا.

كما هو متوقع اشتكى الموثقون من مراقبي المناطق contrôleurs des domaines، لكن ليس لأنهم كانوا يخشون الافتضاح لكونهم متهربين من الضرائب. فقد تمثلت شكواهم في أن المراقبين أنفسهم كانوا يطالبونهم بمبالغ غير مبررة، كما هي الحال عندما كانوا يطلبون دفع ضرائب غير مُحصلة انقضت مدتها بالفعل. ومن ثم ففي

العام 1734، عندما وصلت أنباء عن وقوع تمرد شعبي في بلدة جويوس Joyeuse الصغيرة، في منطقة فيفاريس Vivarais، إلى مسامع المراقب العام للمالية، أي وزير المالية الفرنسي: «يبدو أن أعمال الشغب هذه كانت ناتجة عن الانتهاكات التي ارتكبها كتَّاب المراقبة فيما يتعلق بالضرائب القديمة»، كما كتب الوزير فيليبير أوري Philibert Orry. وعلى رغم أنه تمنى معاقبة مثيري الشغب بأقصى درجات الشدة (خاصة أن «مثيري هذا التمرد اتخذوا الاحتياطات اللازمة بارتداء ملابس سوداء وطلاء وجوههم بالأسود»)[12]، أبدى الوزير استعداده للتسامح مع سوء سلوك مسؤوليه لأنه «في البداية لم تكن هذه المسألة معروفة جيدا، ولم يكن تحصيل الضرائب ينفذ بالدقة نفسها التي هو عليها اليوم»[13]. ومن ثم طالب بعدم إتمام أي ملاحقات من دون موافقته الصريحة.

بمجرد كشف الفساد، كان الأمر متروكا لـلمزرعة العامة لتقديم شكوى من خلال أحد الملتزمين العامين. في الواقع، وعلى رغم أن اختلاس ضرائب الملك كان مسألة تتعلق بالمصلحة العامة، فإن المصلحة الخاصة للملتزمين هي التي كانت تتضرر في المقام الأول. لكن المدَّعين لم ينسوا أن يذكروا، مع ذلك، أنه في «حالات الفساد الإداري وسوء الإدارة هذه، والتي تتعارض بشدة مع إدارة شركة جلالة الملك، يكون الجمهور معنيا أيضا»[14]. وبالنسبة إلى الملك كانت الأولوية المطلقة هي الحفاظ على أحد أهم مصادره الحيوية للدخل. كان عدم دعم المزرعة العامة في هذه الحالة خاصة يرقى إلى تشويه سمعة الدولة إزاء الملتزمين.

يمكن أن تكشف الرقابة التي يضطلع بها الرؤساء الإداريون للمرء عن ممارسات الفساد، على رغم أنه من الصعب معرفة ما إذا كانت الشكوك المحددة حول الفساد قد أثارتها شكوى لم تُعلَن على الإطلاق. في قضية دارل دي تشامبرلين Darles de Chamberlain، يشير الاهتمام المفاجئ لرئيسه، مدير تحصينات لانغدوك، إلى أنه ربما كانت لديه شكوك سابقة بشأن سلوكه. أُبلِغ دارل دي تشامبرلين بالتحقيق بعد فوات الأوان، فلم يكن لديه ما يكفي من الوقت لتصحيح القياسات التي اشتُبِه في تلاعبه بها. وقد اتُّهم بالتزوير وبالتواطؤ مع عدد من مقاولي الأشغال العامة. لم يكن من الممكن أن يكون المقاولون هم من أبلغوا عن الممارسات الاحتيالية التي تورطوا فيها، ولكن ربما فعل منافسوهم ذلك. ينطبق الاستنتاج نفسه على قضية تمبلييه Templier، حيث تبين

أن التجار قد تآمروا مع موظفي المزرعة العامة المكلفين بتحصيل الرسوم الجمركية[15]. كان من الصعوبة بمكان اكتشاف مؤامرات الفساد من هذا النوع.

أما حالة كتبة المجتمعات المحلية فمختلفة إلى حد ما، حيث إن المواطنين كانوا غالبا هم من يبلغون عنهم. في قضية برون Brun، على سبيل المثال، كانت مجموعة من الشخصيات البارزة المحلية هي التي تقدمت بطلب إلى المحكمة لإدانة المعاملات غير الشريفة لبعض مواطنيها في علاقتهم بالسلطة العامة[16]. كانت المنافسة بين الأنداد على السلطة المحلية بالتأكيد جزءا من تفسير اليقظة المتزايدة تجاه سلوك المسؤولين المحليين. حقيقة أن المعارضين السياسيين كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية متقاربة جعلت من السهل التشكيك في سلوك المسؤولين المحليين، والأهم من ذلك أن التناوب في المناصب العامة كان أمرا لا مفر منه، حتى في أكثر النظم السياسية انغلاقا[17].

بمجرد اكتشاف الممارسات الفاسدة، كان الأمر يُترك للمدعين الأفراد لتحديد المحاكم الابتدائية التي ستُنظر القضية فيها. في قضية جيمل Gimel، على سبيل المثال، عندما اتُّهم بالفساد الإداري موظف بالمزرعة العامة كان مسؤولا عن تحصيل الرسوم الجمركية في ميناء فاندر Vendres الصغير، كان أول مسؤول قضائي يُطلَع على الأمر هو المدعي العام للولاية القضائية التجارية لمدينة آغد Agde. ونتيجة لذلك، عُهد بـ«الإجراء الجنائي» إلى القاضي العادي في تلك الولاية القضائية[18]. في قضية برون، للمقارنة، كانت محكمة الدرجة الأولى هي محكمة المحاسبة والمعونة والمالية Cour des Comptes, Aides et Finances - وهي محكمة عليا في منظومة العدالة في ظل النظام الفرنسي القديم، والتي لا يمكن استئناف أحكامها.

إلى جانب المنافسة على الولايات القضائية، التي سأعود إليها قريبا، كانت المشكلة الرئيسة في هذه الممارسة القضائية هي بطء الإجراءات في المحاكم العادية، مما أدى في بعض الأحيان إلى مبادرة المدعين بالاستئناف، بدلا من ذلك، إلى القضاء المحجوز justice retenue للملك، الذي كان يشرف عليه الملك ووكلاؤه مباشرة، في مقابل القضاء المفوَّض justice déléguée، الذي يُمارَس باسم الملك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بطء المحاكم العادية هو ما كان يدفع الملك إلى أخذ زمام المبادرة بتجاوزها وضمان تطبيق العقوبات السريعة والنموذجية بنحو مباشر.

محاكمات سريعة وعقوبات قاسية

فرضت الممارسات الفاسدة لعملائها على الحكومة الملكية ضرورة إيجاد طريقة بديلة لتقديم نوع من العدالة السريعة والفعالة التي لا يمكن الحصول عليها بسهولة في المحاكم العادية. وكما نص عليه صراحة أحد أحكام مجلس الدولة، بالإشارة إلى قضية جيميل (1726)، فإن السبب في لجوء الملك إلى القضاء المحجوز هو «تسريع الحكم في هذه القضية»[19]. وقد عُهد إلى المراقب بنظر القضية ليس لأن الملك يرغب في إزالة قضايا الفساد الإداري من اختصاص المحاكم العادية، ولكن لمجرد ضمان صدور حكم سريع ومناسب. بعبارة أخرى: للتأكد من أن المسؤول الفاسد «سيتلقى العقوبات التي ربما يستحقها»، كما حدث في قضية بوشونBouchon في العام 1752[20].

عندما كانت حالات الفساد تصل إلى أذني المراقب، كان ملزما بإبلاغ قصر فرساي Versailles، وخاصة الوزير الذي اعتمدت عليه إدارة المقاطعة المعنية. في كل مرة تُعد فيها مخالفات المسؤول الملكي من الخطورة بحيث لا تُترَك للمحاكم العادية، دعت الحاجة إلى إجراءٍ تُسحب به القضية وتُحال مباشرة إما إلى مجلس الملك وإما إلى جهة قضائية يعينها لهذا الغرض. يُستهل هذا الإجراء بموجب حُكم تخصيص arrêt d'attribution. في قضايا الفساد التي تهمنا، عُيِّن مفتش لانغدوك لإجراء تحقيق أولي من قِبل مجلس الدولة، وفي بعض الأحيان للحكم في الأمور بنفسه. هذه الآلية حالت، من حيث المبدأ، دون أي محاولة من جانب المتهم لاستغلال المنافسة بين المحاكم التي ذكرتُها سابقا.

وبناء على ذلك ففي قضية أربو Arboux، التي تتعلق بمحصل للضرائب في منطقة سيفان Cévennes، اتُّهِم المتهم بمحاسبة احتيالية، تكونت في الحصول على مكافآت لا مبرر لها «من المدققين من أقاربه»[21]. وعند مقاضاته في العام 1663 من قبل اللجنة المكلَّفة بفحص ديون المجتمعات المحلية، أصدر المراقب في حقه عددا من الأحكام القضائية، والتي استأنفها لاحقا أمام محكمة المحاسبة والمعونة والمالية في مونبلييه (سأعود قريبا إلى هذه الآلية الإجرائية). من المؤكد أن القضاة في هذه المحكمة شعروا بامتنان كبير لإتاحة الفرصة لهم للطعن في حُكم لجنة ملكية تتعدى على ولايتهم القضائية الخاصة. لم يكن جابي الضرائب جاهلا بأن مثل هذه المشاكسات القضائية يمكن أن تعمل لمصلحته، ولذلك تحمل مشقة التماس أحكام على نزاع قضائي بين

محكمتين مستقلتين lettres en règlement de juges – أي التحكيم بين المحكمة واللجنة. بعد سنوات عديدة من المشاحنات القضائية، أصدر الملك أخيرا حُكم تخصيص في 15 يناير 1677، والذي كلِّف بموجبه المراقب بتسوية المبالغ المتنازع عليها حتى يتسنى لمجلس الدولة أن يفصل في الأمر.

تمثل قضية أربو مثالا جيدا على مدى فعالية الملاحقة الملكية للفساد التي اعتمدت على «تجنب تعدد الإجراءات القضائية في المحاكم المختلفة»[22]، وإسناد جميع القضايا إلى محكمة واحدة مقيدة مكلفة بالحكم «من دون استئناف لأي من النيابة والدفاع»[23]. ولهذه الغاية مُنح المراقب صلاحية تعيين «أي خريجين gradués يريدهم وبالعدد الذي تتطلبه هذه القرارات»، وكذلك وكيل للملك procureur du roi لإدارة الإجراءات القضائية وقاضٍ فرعي subdélégué لإجراء التحقيقات الميدانية وعقد جلسات الاستماع. يبدأ عمل المراقب بإصدار أمر يُلزِم مجلس الدولة (أي أمر تطبيقي ordonnance d'application للحكم)، ويكتب أسفل الحكم نفسه، والذي يعيِّن بموجبه المراقب من يضطلعون بإجراء التحقيق وإصدار الحكم[24].

كان المنطق وراء هذه التعيينات عمليا في الغالب. اعتمد المراقب عادة على وكلاء الملك السابقين في الولايات القضائية العادية (في محكمة إقليمية cour présidiale، على سبيل المثال)، وعلى المُقيِّمين assesseurs العاملين في محكمة أخرى وعلى القضاة الفرعيين الذين ساعدوه في إدارة المقاطعة (عادة ما يقوم أحدهم بإجراء التحقيق، ويعمل آخر كموثق عام greffier، أو كاتب محكمة)[25]. ومثلها مثل جميع اللجان القضائية، كانت ولايته القضائية تظل سارية طوال فترة التحقيق فقط، لكن المحكمة التي كان يترأسها بنحو استثنائي لم تكن شيئا إن لم تكن عادية في تكوينها. كان من ضمن صلاحيات المراقب أن يأمر بأن تسلَّم إليه جميع المستندات التي تُنتج في أثناء المحاكمة في محكمة عادية. وحدث «إجبار جميع كتبة المحاكم الذين لديهم سجلات قضائية، وبكل الوسائل المناسبة والمعقولة» على تسليمها إلى المراقب، والذي لا يمكن استئناف أوامره إلا أمام مجلس الدولة[26].

بسبب سلطته الواسعة، كان المراقب هدفا متكررا للضغوط الشخصية والعداء المحلي. في قضية جيميل (1726)، على سبيل المثال، كتب رجل يُدعَى سيري Sirié إلى

المراقب «يستجديه بكل تواضع لأن يشمل برعايته السيد جيميل، محصل المزرعة العامة في ميناء فاندر، وهو أحد أقاربي المقربين»[27]. وفي هذه الحالة نفسها، طلب الرئيس دارين Darène من المراقب التدخل لمصلحته لدى المفتش العام contrôleur general، «كما وعدتني بلطف»[28]. في بعض الأحيان كانت محاولات التأثير في تصرفات المراقب أكثر تشدُّدا، إن لم تكن عدوانية فجة. في حالة مفتش مصانع الكربون، الذي اتُّهم بابتزاز صناع الملابس، احتج أسقف سان بونس Saint-Pons على أنه «ليس مفتشا، بل طاغية حقيقي»[29]. ولأنه كان يعتبر نفسه الحامي الطبيعي للمجتمعات المحلية وسكانها، انبرى الأسقف للدفاع عن النساج في أبرشيته من جَور مفتش مذنب بإساءة استخدام السلطة. وهكذا كان المراقب محاصرا في نطاق القوى الاجتماعية والسياسية، حيث كان عليه أن يخدم مصالح الملك من دون إزعاج غير مبرَّر لمصالح القوى المحلية النافذة.

كما هي الحال في بعض الأحيان مع الاتهامات بالفساد، لم يكن كل المسؤولين المشتبه فيهم مذنبين، لكن هذا الموقف نادرا ما ظهر في الملفات الستة والعشرين قيد التدقيق. اتُّهم مفتش المصانع أرنو دو لامارك Arnaud de Lamarque بالفساد الإداري في العام 1696 من قِبل رجل يُدعَى ريكور Record، وهو جزَّاز أقمشة من كاركاسون Carcassonne. وقد قُدمت الشكوى إلى برلمان تولوز Parlement of Toulouse، وهي المحكمة العادية المختصة في مثل هذه الحالات، والتي أمرت بإجراء تحقيق بموجب مرسومها المؤرخ في 28 يوليو من العام نفسه. كانت القضية من الخطورة بحيث لا يمكن تركها للمحكمة العادية - فهي تتعلق بمفتش للمصانع، وهو أمر ليس بالهين - لذلك في 11 سبتمبر، أصدر الملك أمر تخصيص. وفي الوقت نفسه عمد الرجل المدعو ريكور إلى سحب شكواه في 20 أغسطس، معلنا أن بلاغه «قد صدر بصورة مفاجئة بتحريض من بعض الأفراد»[30]. ثم أصدر المراقب بيانا قانونيا (factum) «كمدعٍ للتعويض ضد هذه التهمة الباطلة... ضد السيدين فيدال Vidal ولا سال La Salle وتجار آخرين من مدينة كاركاسون»[31]، والذين سرعان ما عُرف أنهم «الأفراد» الذين كانوا وراء هذا الاتهام الكاذب.

ومع ذلك فلم يكن ليرى العدالة تتحقق. من المسلَّم به أن الملك كان قد نصّ في رغبته على أنه «يتمنى أن تُعلم الحقيقة، وإذا كان لامارك المذكور مُذنبا، أن يُعاقب،

أما إذا لم يكن كذلك، أن يُعاقب مؤلفو هذا الادعاء المزيف بالطريقة نفسها»، لكن التاجرين استخدما علاقاتهما لاقتراح صفقة على المفتش. ولأن الأخير رفضها، فقد أسقطت الوزارة القضية في النهاية، معتبرة أنه إذا أراد الطرف المتضرر جعلها شأنا شخصيا، فالأمر متروك له أن يتابعها في المحاكم العادية[32]. ومن ثم كان هناك معيار مزدوج: طالبت الحكومة الملكية بإنزال أقصى عقوبة بمسؤول فاسد، لكنها لم تكن مستعدة لفعل الشيء نفسه مع المدعين خبيثي الطوايا. وبالمثل لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الملك كان يحمي مصالح المزرعة العامة – ومن ثم مصالحه المباشرة - بقوة أكبر بكثير من حماية مسؤوليه.

يجب أن نضع في اعتبارنا أن الساحة القضائية كانت ساحة قتال بين الكثيرين، وأنه على رغم أن العدالة السريعة للمراقب يمكن أن تكون سلاحا هائلا، فإنها كانت دائما سلاحا ذا حدين. نرى هذا بوضوح في قضية أوبورن Aubrun. اتُهم السيد أوبورن، الذي كان مسؤولا عن تحصيل ما يتبقى من الحسابات، بالاختلاس من قِبل رجل يُدعَى غرانغ Grange. ألقي القبض على أوبورن بسرعة بعد بضعة أيام، في 13 مارس 1747، وأُخضِع للاستجواب من قِبل لجنة التحقيق الفرعية في الثامن عشر من الشهر نفسه. وبحلول الثلاثين من الشهر أُطلِق سراحه، وبُرِّئ في شهر مايو، ثم انقلب على من اتهمه، وجره في النهاية إلى محكمة سنكال نيمس sénéchal of Nîmes في العام 1751 واتهمه بالسعي إلى الانتقام منه بسبب دعوى قضائية قديمة رفعها أوبرون عندما كان وكيلا إقطاعيا procureur fiscal لأمير سوبيز Soubise. يبدو أن غرانغ «تباهى علنا بأنه سيكون سببا في سقوطه [أوبورن]، وأنه يعتقد أنه يستطيع تحقيق ذلك عن طريق تضليل السيد دي جوبير de Joubert، الحارس القضائي العام syndic général لأملاك لانغدوك، والسيد المراقب»[33]. ولذلك كانت تهمة الاختلاس وسيلة للانتقام؛ إجراء عمومي مدفوع بصراع خاص معقد.

ومع ذلك فعند إثبات الفساد، فإنه يقع على عاتق المراقب المكلف بإنزال العقاب المناسب. في حالات الاختلاس أمرت المحكمة برد المبالغ المختلسة، كما في حالة الموثق وكاتب مراقبة الأفعال بقرية سيساك Saissac، الذي حُكم عليه بدفع 549 جنيها، وأحد عشر صولا sols وخمسة دنيرات deniers، كما غُرّم مبلغا باهظا قدره 59.800 جنيه[34]. لا بد أن الغرامة الكبيرة عملت كرادع أكبر بكثير من احتمال إعادة الأموال

المختلَسة. وفي حالة موثق سيساك، الذي هرب من السجن في تلك الأثناء بالتواطؤ مع السجان، صودرت ممتلكاته وطُرحت للبيع بالمزاد.

وكذلك كان التعليق من المنصب والعزل من خدمة الملك عقوبتين شائعتين للفساد. مُنح الموثقون الفاسدون فرصة للاستقالة من تلقاء أنفسهم قبل إجبارهم على فعل ذلك من قِبل السلطات. أوقف دارل دي تشامبرلين، الذي ذكرتُه أعلاه، عن ممارسة مهام منصبه في الأسابيع الأولى من التحقيق، ثم حُكم عليه بالإعدام غيابيا، لأنه فر من المملكة في هذه الأثناء. وكذلك طُلبت عقوبة الإعدام في قضية تمبلييه، حيث تجاوز الاختلاس 2.500 جنيه، لكن لا يبدو أنه قد نُفِّذ على الإطلاق[35]. من الصعب القول بنحو قاطع ما إذا كانت العقوبة القاسية تشكل رادعا فعالا أو لا. ومع ذلك فعند النظر في جهود مكافحة الفساد في فرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، يجب ألا يُنظر إليها بمعزل عن التدابير التي كانت تُتخَذ لمنع الفساد.

منع الفساد من خلال التشريعات

كان التشريع بلا شك هو الوسيلة المفضلة لتعامل السلطة الملكية في فرنسا في عهد البوربون مع مشكلة الفساد. من المؤكد أنها كانت مفضلة على قَسَم الخدمة، على سبيل المثال، الذي كان بعيدا عن اعتباره حلا سحريا. في العام 1738، عند استشارة المراقب العام للمالية حول مشروع جديد لتنظيم «السلع الجلدية في مدينة تولوز»[36]. لم يكن يعتقد أنه من المُجدي أن يُستبدل بأعضاء هيئة محلفي صناع الأحذية «مسؤولون يمكن عزلهم أو مجلس عمالي prud'hommes»، لأن «دين الأخير عند القسَم سيكون بالكاد وسيلة أفضل لكبح جماح جشعهم من أعضاء هيئة محلفي صناع الأحذية الذين نوبخهم لسوء السلوك»[37]. وعلى رغم ذلك فقد اقترح على المراقب أنه عند تعيين مفتش للإشراف على أعضاء هيئة محلفي صناع الأحذية، يجب عليه «اختيار شخص كفؤ... ويمكن الاعتماد عليه»، وأن يدفع أجره من رواتب المحلفين: «هذه هي أفضل طريقة لمعاقبتهم، وإصلاحهم، وقد نُفِّذت بنجاح في مرسيليا في حالة مماثلة». نظرا إلى أن قَسَم الخدمة لم يكبح جماح الفساد على نحو فعال، فقد كان من الضروري وضع لوائح جديدة معقدة من شأنها تمكين الإدارة من اكتشاف حالات الفساد الإداري كلما وأينما ارتكبت.

صار نشاط الموثقين والإشراف عليهم منظما بنحو متزايد[38]. وإضافة إلى ذلك ففي أعقاب قضية تمبلييه، أمر إعلان ملكي صدر في 3 يونيو 1701 بأن «المحصلين وأمناء الخزانة والمسؤولين الآخرين المكلفين بالتعامل مع أموال الملك، والذين استخدموها من أجل تحقيق منفعة خاصة أو اختلاسها سيعاقَبون بالإعدام، من دون أي أمل في تخفيف العقوبة من قِبل القضاة المختصين»[39]. ربما كانت هناك علاقة مباشرة بين قضية تمبلييه وإعلان العام 1701، وفي هذه الحالة ربما كانت الأخيرة محاولة ليس فقط لتشديد الموقف التشريعي من الفساد، بل أيضا لوضع حد للتساهل الواضح للقضاة تجاه المسؤولين الفاسدين.

في العقود التي تلت قضية تمبلييه، حدثت زيادة ملحوظة في التشريعات المتعلقة بالتعامل مع الأموال العامة. في حين أصدرت محكمة المحاسبة والمعونة والمالية مذكرة في 22 أبريل 1723 تحظر على مديري المجتمعات المحلية المشارَكة شخصيا في الشركات العامةfermes publiques (التي كانت تتعلق، في تلك المناسبة المحددة، باللوجستيات العسكرية ومحلات القصابين وصيانة الثكنات العسكرية)، استأنفت أملاك لانغدوك تعاونا أوثق مع الملك بهدف فرض تنظيم أشد صرامة وأكثر تشدُّدا على الحسابات المحلية. وإضافة إلى ذلك شكلت لجنة مختلطة يعينها الملك وكلفت دائرة الأملاك بتمشيط ميزانيات المجتمعات المحلية، وتسجيل ديونها والإشراف على المحاسبة، ومن ثم إعادة المبالغ المتبقية[40]. وقد رافقت هذه الإجراءاتُ قانونا ملكيا يمنع الأقارب من العضوية في المجلس المحلي نفسه.

يبدو في هذه الحالة أنه بالنظر إلى أن الإطار الجزائي للفساد كان قاسيا بالفعل (على رغم كل شيء، كان من المحتمل أن يُرسل المسؤولون الفاسدون للعمل كعبيد في قوارب التجديف أو يُحكَم عليهم بالإعدام)، ولم تكن هناك أي ثقة بالتأثير المانع لـ «دين القسَم»، فقد راهنت السلطة الملكية وأملاك لانغدوك بدلا من ذلك على الفضائل الملموسة للآليات المؤسسية. وبدلا من تعليق آمالها على التفاني الشخصي للمصلحة العامة، والذي كان نموذجيا للخطاب السياسي في عصر التنوير، فضلت السلطات الملكية وسلطات المقاطعات بدلا من ذلك الاستفادة من فلسفتها الديكارتية Cartesianism الخاصة واستخدام سحرها لدى الأنظمة في شيء مفيد. لقد ظنوا أن القواعد الدقيقة والعامة ستكون كافية لقطع دابر الفساد. أدى التوهُّم بعالم يمكن

فيه تصنيف كل شيء وإصلاحه، إلى عقلنة وتقنين الممارسات الإدارية. وبعبارة أخرى: تحقيق إحدى الفرضيات المحورية للبيروقراطية الفيبرية، على رغم كونها منفصلة عن الأجزاء الأخرى من هذا التفسير النظري لعملية بناء الدولة الحديثة. هل كان هذا الإجراء مشابها لتعزيز الأطر التنظيمية لمكافحة الفساد في إنجلترا في العصور الوسطى، والتي وصفت في الفصلين الخامس والسادس بقلم أندريه فيتوريا وجون واتس، على الترتيب؟

لا تستفيد الإجراءات القضائية ضد الفساد من الخطاب الأخلاقي. تركت اللغة الإدارية وصرامة الإجراءات مساحة ضئيلة لوجود خطاب أيديولوجي حول الفساد. كانت الحقيقةُ البسيطة المتمثلة في أن الممارسات الفاسدة غير قانونيةٍ كافية لتبرير اتخاذ إجراءات قضائية. توجد الآثار الملموسة الوحيدة لتأثير أفكار التنوير في الملفات القضائية التي اضطلعتُ بتحليلها في البيانات القانونية المطبوعة (facta) التي أُدرجت فيها في بعض الأحيان، والتي درستْها (وإن كانت في سياق مختلف) سارة مازا Sarah Maza[41]. في بلدة لونيل Lunel، اتُّهم الأخوَان جان Jean وأنطوان Antoine برون Brun - الأول هو موثق ملكي وكاتب في البلدية، والثاني هو قنصل لونيل الأول - باستخدام منصبيهما كوسيلة للتغلغل في المصالح التجارية للمجتمع، ولجمع ما اعتُبر ثروة غير مشروعة. القضية، التي وصلت إلى المراقب في العام 1752، دفعت إلى تداول الوقائع القضائية المطبوعة منذ العام 1749. اتُّهم الأخوَان برون بـ«المراوغة» و«الغَدْر» و«الفساد الإداري»[42]، لكن الأمر اللافت أن كلمة فساد لم تُستخدَم قط: بقيت لغة الإجراءات قانونية دائما، من دون افتراض دلالة أخلاقية، على عكس الحالات السابقة التي درستها سارة مازا. بالمناسبة، أثبتت محكمة المساعدات في 22 أبريل 1723، والتي ذكرتُها أعلاه، أنها غير فعالة على الإطلاق في هذه القضية.

من الصعب الإجابة عن السؤال الأساسي حول ما إذا كان لهذه التدابير المضادة للفساد تأثير حقيقي في الممارسات الفاسدة أو لا، وذلك أساسا لأن التقليل ظاهريا من شأن عديد من حالات الفساد لا يعني بالضرورة تقليل حجم الفساد. يمكن تفسير هذا التقليل، على سبيل المثال، بتحفظ أكبر من جانب المسؤولين الفاسدين. في الواقع قد تشجع القواعد مفرطة الدقة على استنباط مخططات عبقرية لتجاوز التنظيم، كما

يتضح من إنشاء صناديق خلفية slush funds محلية[43]. في هذه الحالة كان السبب في ذلك هو أن قانون مكافحة الفساد أعاق بنحو متناقضٍ الحكمَ الرشيد للمجتمع المحلي، بحيث توصل المسؤولون المحليون إلى حل كان غير قانوني بالتأكيد، لكنه كان أيضا أكثر فاعلية بكثير. وبالمثل لم تتمكن اللجنة المشكَّلة في العام 1662 للإشراف على الإدارة المحلية من حل قضية أربو والنزاع القضائي الذي أثارته. في بعض الحالات ربما كان انتشار التشريعات ومضاعفة الضوابط الرقابية وحدها عديم الجدوى، إن لم يُسبب في الواقع نتائج عكسية.

ومع ذلك هل تسمح لنا مصادرنا حتى بالتأكيد على أن عدد قضايا الفساد قد تناقص ما بين نهاية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر؟ يشير الحفظ العشوائي لسجلات المراقبين خلال القرن الثامن عشر إلى أن بعض المواد، وربما كتلة كبيرة منها، ربما لم تُحفَظ. ليس من قبيل المصادفة أن غالبية حالات الفساد التي استطعنا تحديدها تعود إلى الفترة ما بين العامين 1720 و1770 والإدارات المتعاقبة لكلٍّ من بيرناج Bernage، وبيرناج دي سان موريس Bernage de Saint-Maurice، ولينان Lenain وجينارد دي سان-بريست Guignard de Saint-Priest، والتي كانت أرشيفاتها أيضا، كما يبدو، محفوظة بأفضل صورة.

استنتاج: الجانب المظلم للفساد

من خلال قصر تحليلي التاريخي للفساد على إطاره التشريعي وملاحقته القضائية، كما فعلتُ، فإنني أخاطر بالتغاضي عن بعض أبعاده التي تنتمي إلى مجال القانون بقدر أقل من انتمائها لمجال العلاقات الاجتماعية والسياسية. فلننظر، على سبيل المثال، في قضية الموثق الملكي لويس فرانكس Louis Franques، قائد قلعة أوزيلس Auzils، الذي حوكم في عدة تهم بسوء التصرف، التي زُعم أنه ارتكبها عندما كان كاتبا محليا في أوزيلس. لقد اتُّهم بالاحتفاظ ببعض محفوظات المجتمع المحلي في منزله، وتزوير قوائم الضرائب، وكتابة أسماء أعضاء المجالس الذين كانوا غائبين بالفعل عن اجتماعات المجلس باعتبارهم حاضرين. ولكن بدلا من المصادر الأخرى يستحيل علينا التمييز بين ما هو حقيقي وما هو غير صحيح. كانت الاتهامات ضد الكاتب المحلي استثنائية بالكاد[44]، ويمكن أن تخفي دوافع خفية. أدان الموثق نفسُه صراعا دار في الجوار بشأن رعي المَعْز، باعتباره «دسيسة

تهدف إلى إسقاطه»، بتواطؤ من صاحب المكان، ماركيز بورنزيل Bournazel[45] ربما مثلتْ اتهاماتُ الفساد الجانبَ القضائي لتصفية اجتماعية-سياسية للحسابات.

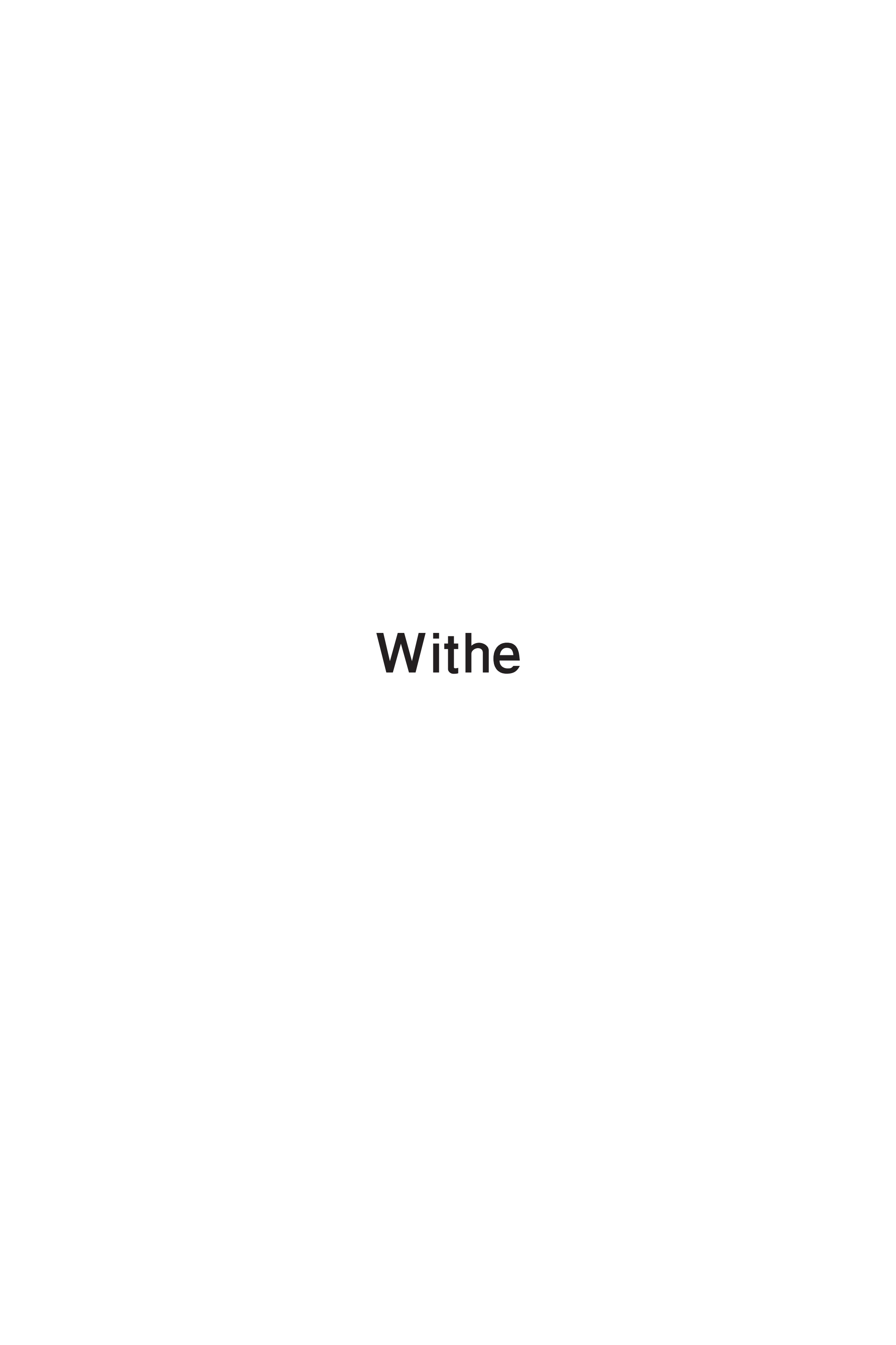
في قضية برون التي نوقشت أعلاه، ألمح الأخوَان المتهمان للمراقب بأنهما كانا ضحيتين لعلاقة سياسية، موضحَين أن خصومهما كانوا يسعون فقط إلى «الثأر... بسبب الاستياء [بين أعيان لونيل] الناجم عن إيوائهما للقوات الإسبانية»[46]. وبالمثل، ففي قضية بوشون، «كانت أكثر حالات الفساد الإداري والممارسات الخاطئة» المنسوبة إلى ذلك الموثق في شارم Charmes ذريعة لعقوبة شديدة لرجل كان، بالإضافة إلى ذلك، قد «اتُّهم بامتلاك آراء فاضحة بشأن الدين وبتوفير ملاذ آمن للقساوسة والخطباء [أي الكالفينيين Calvinists]»، فضلا عن عديد من حالات الزواج السري rapts de seduction[47]، التي زُعم أنه مذنب فيها أيضا. وهل لم تضطلع السلطات البلدية بوضوح بحماية كاتب بيزير Beziers غير الشريف في العام 1753؟[48] هنا، كما في أماكن أخرى، كانت العلاقات الاجتماعية والسياسية متشابكة بعمق[49]، مما يجعل من الضروري التفكير في الفساد في سياق الديناميات التي يُحدثها في مكان وزمان معينين. من خلال دراسة المستوى الجزئي للسياسة، بدلا من دراسة القوى الأوسع داخل النظام السياسي، قد نأمل تحقيقَ فهم أفضل لمشكلة الفساد بين الموظفين المدنيين[50].

في الحالات التي درسناها، ركزت التحقيقات حصريا على تهم الفساد الإداري، من دون محاولة اكتشاف تداعياتها السياسية على الإطلاق. نجا النفوذ السياسي من نطاق الملاحقة القضائية، على رغم أننا نعلم أنه كان موجودا، وأنه مارس دورا في العمليات السياسية. دعونا نتذكرْ أن الملك نفسه كان يشتري الأصوات بانتظام في أملاك لانغدوك حتى بداية سبعينيات القرن السابع عشر[51]. كان فساد المسؤولين الملكيين في مقاطعة لانغدوك في القرن الثامن عشر يُدرك موضوعيا على أنه خلل في الآلية الإدارية - وهو من دون شك نتيجة للخيانة الأخلاقية لعدد قليل من الأفراد - وليس كقضية سياسية بحتة. وعلى رغم أنه يمكن ربط حالات الفساد الإداري بالمؤامرات السياسية في فرنسا في القرن الثامن عشر، فإن الفساد الإداري هو وحده الذي استشعر الثقل الكامل للعدالة.

شكر وتقدير

المؤلِّف ممتن لأندريه فيتوريا لمساعدته الشاملة في مراجعة ترجمة هذا الفصل.

الهوامش



Withe

المقدمة

(1) للاطلاع على مناقشة حديثة حول قياس الفساد وترتيبه، انظر:
Paul M. Heywood, “Measuring Corruption. Perspectives, Critiques and Limits,” in Routledge Handbook of Political Corruption, ed. Paul M. Heywood (New York: Routledge, 2015), 137–53.

(2) Jens Ivo Engels, Die Geschichte der Korruption. Von der Frühen Neuzeit bis ins 20. Jahrhundert (Frankfurt: S. Fischer, 2014); Olivier Dard, Jens Ivo Engels, Andreas Fahrmeir and Frédéric Monier eds., Scandales et corruption à l'époque contemporaine (Paris: Armand Colin, 2014); Ronald Kroeze, Toon Kerkhoff and Sara Corni, eds., “Corruption and the Rise of Modern Politics”, special issue of the Journal of Modern European History 11 (2013); Alexander Nützenadel, “Korruption aus historischer Perspektive,” in Was ist Korruption?, ed. Peter Graeff and John Grieger (Baden Baden: Nomos, 2012), 79–92; Jens Ivo Engels, Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel, eds., Geld—Geschenke—Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa (Munich: Oldenbourg, 2009); Pieter Wagenaar, James Kennedy, Mark R. Rutgers and Joris van Eijnatten eds., “The Genesis of Public Value Systems”, Special issue, Public Voices 10 (2008).

(3) Michael Johnston, “The Search for Definitions: The Vitality of Politics and the Issue of Corruption,” International Social Science Journal 149 (1996): 321–36.
إنه، بحسب يان صن ومايكل جونستون، «التعريف الأكثر استخداما في آداب اللغة الإنجليزية»:
“Does Democracy Check Corruption?” Comparative Politics 42 (2009): 1–19 at 2. On its applicability to historical research see Toon Kerkhoff, Ronald Kroeze and Pieter Wagenaar, “Corruption and the Rise of Modern Politics in Europe in the Eighteenth and Nineteenth Centuries: A Comparison between France, the Netherlands, Germany and England—Introduction,” Journal of Modern European History 11 (2013): 19–30.

(4) Samuel P. Huntington, “Modernization and Corruption” [1968], In Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, eds., Political Corruption. A Handbook (New Brunswick: Transaction, 1989): 377–88.

(5) Lant Princhett and Michael Woolcock, “Solutions When the Solution is the Problem: Arraying the Disarray in Development,” World Development 32 (2003): 191–212.
على رغم أن المؤلفين يؤطرون «الدنمارك» باعتبارها بلدا «مثاليا»، فهم على وعي بالمشكلات المتعلقة بهذا الحل، وخصوصا أن «التجاوز وصولا إلى فيبر مباشرة» لا يعمل،

وأن «حجما واحدا لا يناسب الجميع»، غير أن هدفهم الرئيس، مع ذلك، هو العثور على إجابة لسؤال «ما أفضل طريقة للوصول إلى الدنمارك؟» (ص 204).

(6) Francis Fukuyama, The Origins of Political Order. From Prehuman Times to the French Revolution (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011), 14–19; Daron Acemoğlu and James A. Robinson, Why nations fail. The origins of power prosperity and poverty (London: Profile, 2012); Alina Mungiu-Pippidi, "Becoming Denmark: Historical Designs of Corruption Control," Social Research 80 (2013): 1259–86; Bo Rothstein and Jan Teorell, "Getting to Sweden, Part II: Breaking with Corruption in the Nineteenth Century," Scandinavian Political Studies 38 (2015): 238–54; Michael Johnston, Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

(7) Alina Mungiu-Pippidi, ed., Controlling Corruption in Europe. The Anticorruption Report, vol. 1 (Opladen: Barbara Budrich Publishers, 2013); Mette Frisk Jensen, "The Question of How Denmark Got to Be Denmark: Establishing Rule of Law and Fighting Corruption in the State of Denmark 1660–1900," QoG Working Paper Series 6 (2014): 1–26.

متوافر عبر الإنترنت على:

http://www.qog.pol.gu.se/digitalAssets/1484/1484489_2014_06_frisk-jensen.pdf (accessed June 24, 2017).

الدنمارك هي الدولة الأقل فسادا في العالم وفقا لمؤشر الفساد للعام 2014 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

(8) من بين الذين شاركوا في هذا النقاش، انظر:

Engels, Die Geschichte der Korruption; Kroeze, Kerkhoff and Corni, eds., Corruption and the Rise of Modern Politics; Bruce Buchan and Lisa Hill, An Intellectual History of Political Corruption (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014).

(9) Buchan and Hill, an Intellectual History of Political Corruption.

(10) نظَّم المؤتمر بواسطة حزمة Work Package 2 لبرنامج أنتيكورب ANTICORRP («تاريخ الفساد من منظور مقارن»)، بقيادة جامعة أمستردام. إن «إعادة النظر في سياسات مكافحة الفساد: الاتجاهات العالمية والاستجابات الأوروبية لمواجهة تحدي الفساد» (ANTICORRP) هو مشروع بحثي واسع النطاق موَّله برنامج الإطار السابع للمفوضية الأوروبية (FP7)، والذي بدأ في مارس 2012 وانتهى في فبراير 2017. تألَّف فريق أنتيكورب من 20 مجموعة بحثية ينتمون إلى 15 من دول الاتحاد الأوروبي، وجرى التنسيق بينها من قِبل معهد جودة الحكم في جامعة غوتنبرغ. تمثل الهدف الرئيس لبرنامج أنتيكورب في استقصاء العوامل التي تعزز أو تعوق وضع سياسات فعالة لمكافحة الفساد. ولتحقيق هذه الغاية، جمع البرنامج باحثين من حقول العلوم السياسية والدراسات الحكومية والمالية والاقتصاد ودراسات التطوير والدراسات الإعلامية والقانون والأنثروبولوجيا والتاريخ. لمزيد من المعلومات، طالع الموقع:

http://www.anticorrp.eu.

(11) ضمن سياقات تاريخية مختلفة، عُرضت الفترات الفرعية من التغيير المكثف كفترات من التغيير الحاسم والعصرنة: على سبيل المثال، الفترة السرجية1850) Sattelzeit-1750) في ألمانيا و«القرن التاسع عشر الطويل» (1770-1914) في بريطانيا.

(12) Andre Vitoria and Ronald Kroeze, “Privilege in the Twenty-First Century: The Threat of Offshore Finance to Democratic Cohesion,” History & Policy, May 9, 2016. Available online at: http://www.historyandpolicy.org/opinion-articles/articles/privilege-in-the-twenty-first-century (accessed January 17, 2017).

الفصل الأول

(1) بإجمالي 6 آلاف مرتزق، و 5 آلاف طالن، و30 سفينة حربية.

Diodorus, Library of History, Volume VIII: Books 16.66–17, 17.108.6–8, trans. C. Bradford Welles, Loeb Classical Library 422 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963).

(2) Plutarch, Lives, Volume II: Themistocles and Camillus. Aristides and Cato Major. Cimon and Lucullus, 842 ff., trans. Bernadotte Perrin, Loeb Classical Library 47 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914).

(3) أرسل كبار المقدونيين مبعوثين على الفور للمطالبة بتسليم هاربالوس وإعادة الفضة، ولكن يبدو أن الأثينيين كانوا ينتظرون التعامل مع الإسكندر مباشرة.

يجادل وورثينغتون، في:

Ian Worthington, A Historical Commentary on Dinarchus: Rhetoric and Conspiracy in Later Fourth-Century Athens (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992), 45–6.

بأنهم كانوا، في الواقع، رافضين للاستسلام، ويخشون في الوقت نفسه انتقام الملك المقدوني الأقوى منهم بكثير وهو يتتبع خائنا ظاهريا (على رغم أنه كان لديه جيش كبير، وموارد مالية كبيرة ومآرب شخصية). وكذلك فقد حصل هاربالوس على الجنسية الأثينية الفخرية مما يعني أن تسليمه كان سيخلق مأزقا أخلاقيا للأثينيين. انظر:

Hypereides, Minor Attic Orators, Volume II: Lycurgus. Dinarchus. Demades. Hyperides, 5.8–9, trans. J. O. Burtt, Loeb Classical Library 395 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954) [henceforth Hyperides).

(4) Plutarch, Lives, 846c; Dinarchos, Minor Attic Orators, trans. Burtt, 1.1 (henceforth: Dinarchos).

(5) ديناركوس 1 وهايبريديس 5 (المجزأ) قُدِّما ضد ديموثينيس (ويُشار إليهما عبْر هذه الورقة)؛ ديناركوس 2 و3 قُدِّما ضد اثنين من المتهمين الآخرين.

(6) Worthington, A Historical Commentary on Dinarchus, 46–7.

يجادل وورثينغتون بأن المجلس كان مكتمل النصاب وهو يناقش قضية هاربالوس. لعب ديموثينيس نفسه دورا رائدا في هذا القرار.

(7) نجت نحو 60 خطبة كتبها ديموثينيس أو نُسبت إليه في العصور القديمة. ومن ثم فهو أبرز شخصية عامة في جيله بالنسبة إلى مؤرخي اليوم.

(8) لم يُعلن قط صراحة ما الذي حصلوا على الرشا لفعله، ومن ثم يظل موضوعا للجدل. انظر:

David Whitehead, Hypereides: The Forensic Speeches. Introduction, Translation and Commentary (Oxford: Oxford University Press, 2000), 360, n. 251, 400–2; Worthington, A Historical Commentary on Dinarchus, 65; Ernst Badian, "Harpalus," Journal of Hellenic Studies 81 (1961): 16–43 at 37–40.

يبدو أن دفاع ديموثينيس اعتمد على حجة أنه أخذ المال، لكنه أخذه من أجل المصلحة العامة وليس لتحقيق مكاسب شخصية (Hyperides 5.13)، لكن هذه الكلمات قد ذكرها خصومه على لسانه.

(9) F. D. Harvey, "Dona Ferentes: Some Aspects of Bribery in Greek Politics," in Crux: Essays Presented to G.E.M. de Ste Croix on His 75th Birthday, ed. Paul Cartledge and F.D. Harvey (London and Exeter: Imprint Academic, 1985), 76–117.

(10) Claire Taylor, "Bribery in Athenian Politics. Part II: Ancient Reactions and Perceptions," Greece and Rome 48 (2001): 154–72 at 160–2.

(11) Hyperides 5.24-5.

(12) Harvey, "Dona Ferentes," 108-11.

تُطلق هارفي على هذا اسم «مبدأ هايبريدس»؛ ولكن للاطلاع على تحفظات عن ذلك، انظر:

S. H. Wankel, "'the Hypereides Principle?' Bermerkungen zur Korruption in Athen," Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik 85 (1991): 34–6.

(13) لمزيد عن دينارخوس، انظر:

Worthington, A Historical Commentary on Dinarchus, 7-10.

(14) Dinarchos 1.4. See also 1.13:

لقد قبِل الرشا «ضد بلده... وضد الشعب» (وكذلك في 1.60)؛ 1.15: «لقد أثرى [ديموثينيس] [نفسه] على حساب المدينة» (وكذلك في 1.29، 47 67)؛ 1.40، 46، 54: لقد تلقى الرشوة «ضدكم».

(15) Josiah Ober, Mass and Elite in Democratic Athens: Rhetoric, Ideology, and the Power of the People (Princeton: Princeton University Press, 1989).

(16) Kellam Conover, "Rethinking Anti-Corruption Reforms: The View from Ancient Athens," Buffalo Law Review 62 (2014): 69–117.

(17) Dinarchos 1.10, 18, 26, 34.

هناك اتهامات مماثلة أيضا في:

Aeschines 2.23, 3.58, 66, 81-2, 91-4, 103, 163 etc.

أجريت محاكمة في العام 330، والتي اغتيلت فيها شخصية ديموثينيس. في هذا الخطاب وحده، هناك أكثر من أربعين اتهاما بفساد ديموثينيس من جانب مصادر مختلفة. انظر:

Taylor, "Bribery in Athenian Politics. Part II," 172, n. 49.

(18) Lynette G. Mitchell, Greeks Bearing Gifts: The Public Use of Private

Relationships in the Greek World, 435–323 BC (London: Routledge, 1997).

(19) Claire Taylor, "Bribery in Athenian Politics. Part I: Accusations, Allegations and Slander", Greece and Rome 48 (2001): 53–66; Taylor, "Bribery in Athenian Politics. Part II."

(20) Dinarchos 1.41–4.

(21) Barry Strauss, "The Cultural Significance of Bribery and Embezzlement in Athenian Politics. The Evidence of the Period 403–386 B.C," The Ancient World 11 (1985): 67–74.

(22) انظر:

Lysias 28, trans. W. R. M. Lamb, Loeb Classical Library 244 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1930).

استخدمت ثروة إرغوكليس Ergokles كدليل على فساده.

(23) Hyperides 5.25-6.

(24) النص غير واضح عند هذه النقطة، لكن أمثلته تشمل رجلا طالب بالحصول على مساعدة اجتماعية بقيمة 5 دراخمات نيابة عن ابنه في أثناء وجوده خارج المدينة، ويبدو أن شخصا آخر قد سرق معولا أو مجرفا من باليسترا palaistra (وهي ساحة للتدريب على ألعاب القوى)؛ النقطة المهمة هنا هي أن هذه جرائم صغيرة؛ تُناقش المشاكل النصية في:

Whitehead, Hypereides, 440-6.

(25) يفترض المؤرخون أن «رشوة العشرة» tenning تنطوي على نوع من التلاعب بإجراءات الاختيار بناء على توجيه المحلَّفين مسبقا لقاعة محكمة محددة. انظر:

D. M. MacDowell, "Athenian Laws about Bribery," Revue Internationale des Droits de l'Antiquité 30 (1983): 57–78 at 63–8; Harvey, "Dona Ferentes," 88–9.

ومع ذلك، فقد غُيِّرت الإجراءات خلال القرن الرابع لجعل هذا أكثر صعوبة، كما هو موضح هنا.

(26) Aristotle, Athenian Constitution 27.4–5, trans. H. Rackham, Loeb Classical Library 285 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1935); Old Oligarch 3.7, in [Pseudo-] Xenophon, Constitution of the Athenians, trans. E. C. Marchant and G. W. Bowersock, Loeb Classical Library 183 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1925).

(27) قد يكون هناك أيضا رابط بين محاكمة كيمون Kimon خلال التفتيش عليه بعد مغادرته لمنصبه euthyne من قبل بريكليس وبين التطور اللاحق لهيئات المحلفين الكبيرة: اتُهم كيمون في وقت سابق بالرشوة من قبل بريكليس (Plutarch, Kimon, 14.2-3, in Plutarch, Lives, Volume II).

وتشكل العداوة بينهما خلفية أساسية لتطوير نظام الدفع لهيئة المحلفين (Aristotle, Athenian Constitution, 27).

(28) Taylor, "Bribery in Athenian Politics. Part II," 156.

(29) Isocrates, Against Euthynus, 21.5, trans. La Rue Van Hook, Loeb Clas-

sical Library 373 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1945); Demosthenes, Orations, 29.22, in Volume IV: Orations 27–40: Private Cases, trans. A. T. Murray, Loeb Classical Library 318 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1936).

عن شراء ذمة المدعي العام حتى لا تصل الاتهامات إلى المحكمة مطلقا، انظر:

Aeschines, 2.148, trans. C. D. Adams, Loeb Classical Library 106 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919).

(30) Robin Osborne, “Vexatious Litigation in Classical Athens: Sykophancy and the Sykophant,” in Nomos: Essays in Athenian Law, Politics and Society, ed. Paul Cartledge, Paul Millett and Stephen C. Todd (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 83–102.

(31) Taylor, “Bribery in Athenian Politics. Part II,” 157-8.

(32) هذا رقم كبير بنحو مدهش بالنظر إلى قلة الأدلة النسبية.

Conover, “Bribery in Classical Athens,” 21, collating Ryszard Kulesza, Die Bestechung im Politischen Leben Athens im 5. und 4. Jahrhundert v. Chr. (Konstanz: Universitätsverlag Konstanz, 1995); Taylor, “Bribery in Athenian Politics. Part II.”

(33) MacDowell, “Athenian Laws about Bribery,” 78; Harvey, “Dona Ferentes,” 95–6.

(34) Taylor, “Bribery in Athenian Politics. Part II,” 154–5; MacDowell, “Athenian Laws about Bribery”; Conover, “Rethinking Anti-Corruption Reforms,” 116–17.

(35) هناك جدل حول دور التحقيق القضائي apophasis في قضية هاربالوس: اقترح ديموثينيس نفسه هذا الإجراء، لأنه (كما يجادل وورثينغتون في Worthington, A Historical Commentary on Dinarchus, 357-62) كان على علاقة جيدة بالمجلس الذي نفذه وأراد تجنب محاكمة الإقالة. لا نعلم أنه استُخدم في أي حالة فساد أخرى. كان العزل السياسي eisangelia هو الإجراء الأكثر شيوعا، وعلى رغم أن هذه التهمة عادة ما تكون موجهة إلى السياسي البارز، فقد لا تكون كذلك دائما (لو صدقنا Hyperides 3.3). حول الخيانة باعتبارها التهمة الرئيسة، مع تهمة الرشوة و/ أو الاختلاس المصاحبة لها، انظر:

Hyperides 3.1-2; and Taylor, “Bribery in Athenian Politics. Part II.”

(36) Taylor, “Bribery in Athenian Politics. Part I,” 61–4; Conover, “Rethinking Anti- Corruption Reforms,” 109.

(37) Aristotle, Athenian Constitution, 54.2; Dinarchos 1.60, 2.17; Hyperides 5.24.

(38) Hyperides 3.1–2.

(39) Isocrates, Against Euthynus, 8.50; Aeschines, Speeches, 1.86–7. See MacDowell, “Athenian Laws about Bribery,” 67–8.

(40) فلنأخذ بامفيلوس من كيريداي Pamphilos of Keiriadai، على سبيل المثال، وهو جنرال حوكم بتهمة الاختلاس، فصودرت ممتلكاته وحُكم عليه بغرامة، وظل يدين

للمدينة بخمسة طالنات عند وفاته:

Demosthenes 40.22.

انظر أيضا:

J. K. Davies, Athenian Propertied Families, 600–300 BC (Oxford: Clarendon Press, 1971), 365; Virginia Hunter, “Policing Public Debtors in Classical Athens,” Phoenix 54 (2000): 21–38.

(41) حول العار المرتبط بالرشوة، انظر:

Lysias 21.23-4.

(42) Conover, “Rethinking Anti-Corruption Reforms.”

(43) Claire Taylor, “From the Whole Citizen Body? The Sociology of Election and Lot in the Athenian Democracy,” Hesperia 76 (2007): 323–45; Elizabeth Kosmetatou, “Tyche’s Force: Lottery and Chance in Greek Government,” in A Companion to Ancient Greek Government, ed. Hans Beck (Oxford: Blackwell, 2013), 235–51.

(44) Aristotle, Athenian Constitution, 63–9, P. J. Rhodes, A Commentary on the Aristotelian “Athenaion Politeia” (Oxford: Oxford University Press, 1993).

(45) Aristotle, Athenian Constitution, 27.5.

(46) Conover, “Rethinking Anti-Corruption Reforms.”

(47) Yuzuru Hashiba, “Athenian Bribery Reconsidered: Some Legal Aspects,” The Cambridge Classical Journal 52 (2006): 62–80.

(48) Alina Mungiu-Pippidi, “Controlling Corruption Through Collective Action,” Journal of Democracy 24 (2013): 101–15 at 106–7; Anna Persson, Bo Rothstein and Jan Teorell, “Why Anticorruption Reforms Fail: Systemic Corruption as a Collective Action Problem,” Governance: An International Journal of Policy Administration and Institutions 26 (2013): 449–71.

(49) Aeschines 2.23, 3.58, 66, 81–2, 91–4, 103, 163 etc. See Taylor, “Bribery in Athenian Politics. Part II,” 172, n. 49.

(50) Harvey, “Dona Ferentes,” 110.

(51) Harvey, “Dona Ferentes.”

(52) Ober, Mass and Elite in Democratic Athens.

(53) MacDowell, “Athenian Laws about Bribery.”

(54) Aristotle, Politics, trans. H. Rackham, Loeb Classical Library 264 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1932), 1281a40–b10.

(55) Aristotle, Politics, 1286a32–36.

انظر:

Jeremy Waldron, “The Wisdom of the Multitude: Some Reflections on Book 3, Chapter 11 of Aristotle’s Politics,” Political Theory 23 (1995): 563–84; Josiah Ober, Democracy and Knowledge: Innovation

and Learning in Classical Athens (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010); Josiah Ober, "Democracy's Wisdom: An Aristotelian Middle Way for Collective Judgment," The American Political Science Review 107 (2013): 104–22, pace Daniela Cammack, "Aristotle on the Virtue of the Multitude," Political Theory 41 (2013): 175–202; Melissa Lane, "Claims to Rule: The Case of the Multitude," in The Cambridge Companion to Aristotle's Politics, ed. Marguerite Deslauriers and Pierre Destree (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 247–74.

(56) Hélène Landemore, Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many (Princeton: Princeton University Press, 2013), 62 pace Lane, "Claims to Rule," 263–4.

(57) Melissa Schwartzberg, "Shouts, Murmurs and Votes: Acclamation and Aggregation in Ancient Greece," Journal of Political Philosophy 18 (2010): 448–68.

(58) Dinarchos 1.4, 8; Hyperides 5.8–12.

(59) Schwartzberg, "Shouts, Murmurs and Votes," 457–62.

(60) Aristotle, Art of Rhetoric, 1354b29–1355a1, trans. J. H. Freese, Loeb Classical Library 193 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1926).

(61) على سبيل المثال، قضية هيلينوتامي Hellenotamiai المحيرة، حيث اختير مجلس لأمناء الخزانة من أغنى أغنياء أثينا لإدارة أموال الإمبراطورية، والذين أُعدموا في وقت ما قبل العام 414.

(Antiphon, 5.69 in Minor Attic Orators, Volume I: Antiphon, Andocides, trans. K. J. Maidment, Loeb Classical Library 308 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941).

لا يُعرف أي شيء عن هذه القضية باستثناء ما يخبرنا به أنتيفون Antiphon: لقد أُعدم المجلس بكامله، باستثناء رجل واحد، قبل اكتشاف وقائع القضية بنحو صحيح ووجد أنه بريء. استخدمت هذه الواقعة لإظهار السلوك السيئ للشعب، لكنها تبرز أيضا التوترات بين الحكم الفردي والجماعي على الأمور.

(62) Hélène Landemore, "Deliberation, Cognitive Diversity, and Democratic Inclusiveness: An Epistemic Argument for the Random Selection of Representatives," Synthese 190 (2012): 1209–31; Landemore, Democratic Reason.

(63) Ronald A.Knox, "So Mischievous a Beaste: The Athenian Demos and its Treatment of its Politicians," Greece and Rome 32 (1985): 132–61; Ober, Mass and Elite in Democratic Athens.

(64) On the shortcomings of experts and the dangers of epistocracy: Ober, Democracy and Knowledge, 90–7.

(65) Hyperides 5.6: The Areopagos has produced "all the reports in the same manner. All the accused are treated the same." This statement therefore

has more force than Whitehead's reading of "procedural similarities" (Hypereides, 383).

(66) Worthington, A Historical Commentary, 63–5, who describes the trial as "a political facade" (p. 32).

(67) Conover, "Rethinking Anti-Corruption Reforms," 100.

(68) Conover, "Rethinking Anti-Corruption Reforms," 103–6.

(69) Conover, "Rethinking Anti-Corruption Reforms," 110–11; in general: Adriaan Lanni, "Social Norms in the Courts of Ancient Athens," Journal of Legal Analysis 1 (2009): 691–736.

(70) Yann Allard-Tremblay, "Political Corruption as Deformities of Truth," Les ateliers de l'éthique 9 (2014): 28–49 at 39.

الفصل الثاني

(1) Sall. Cat., 3–5, 7–13, 5.11. 28.4 and Jug. 4.1–9, 8.2, 35.10, 41–2 = Sallust, The War with Catiline. The War with Jugurtha, ed. John T. Ramsey, trans. J. C. Rolfe, Loeb Classical Library 116 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013); Pol., 6.57.5–9 = Polybius, The Histories, Vol. I-VI, trans. W. R. Paton, rev. F. W. Walbank and Christian Habicht, fragments ed. and trans. S. Douglas Olson, Loeb Classical Library 128, 137–8 and 159–61 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010–12). Luc., 1.160–83 = Lucan, The Civil War (Pharsalia), trans J. D. Duff, Loeb Classical Library 220 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1928); Flor., 1.47 = Florus, Epitome of Roman History, trans. E. S. Forster, Loeb Classical Library 231 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1929). See A. W. Lintott, "Lucan and the History of the Civil War." The Classical Quarterly 21 (1971): 488–505; Lintott, "Imperial Expansion and Moral Decline in the Roman Republic," Historia 21 (1972): 626–38.

(2) انظر، على سبيل المثال:

Bruce Buchan and Lisa Hill, An Intellectual History of Political Corruption (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014). On the Roman Republican context, see Cristina Rosillo López, La corruption à la fin de la république romaine (IIe-Ier s. av. J.-C.): aspects politiques et financiers, Historia Einzelschriften 200 (Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 2010).

(3) Luciano Perelli, La corruzione a Roma (Turin BUR 1994).; Rosillo López, La corruption.

(4) هناك استثناء ملحوظ لهذا الاتجاه في:

Catharine Edwards, the Politics of Immorality (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

(5) Thesaurus linguae Latinae (Leipzig: G. B. Teubner, 1900-), 4:1065–7.

(6) عن الأخلاق mores، انظر:

Augustine, Saint, Bishop of Hippo, Enchiridion ad Laurentium, 14.4, Corpus Christianorum, Series Latina 46 (Opera Aurelii Augustini, XIII, 2) (Turnhout: Brepols, 1969); on pecunia see Tac., Ann., 2.55 = Tacitus, Annals, Voll. I-III, trans. Clifford H. Moore and John Jackson, Loeb Classical Library 249 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1931–37).

(7) انظر:

Malcolm Schofield, "Cicero's definition of res publica," in Cicero the Philosopher: Twelve Papers, ed. Jonathan Powell (Oxford, Clarendon Press, 1995), 63–83 = Saving the City. Philosopher-Kings and other Classical Paradigms (London and New York: Routledge, 1999), 178–229.

للاطلاع على مناقشة كاملة لمفهوم السيادة الشعبية في شيشرون، انظر:

Valentina Arena, "Popular sovereignty in the late Roman republic: Cicero and the will of the people," in Popular Sovereignty in Historical Perspective, ed. Richard Bourke and Quentin Skinner (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), 73–95.

(8) Comm. Pet., 26 = Cicero, Letters to Quintus and Brutus. Letter Fragments. Letter to Octavian. Invectives. Handbook of Electioneering, ed. and trans. D. R. Shackleton Bailey, Loeb Classical Library 462 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002), and Cic. Inv., 2.168 = Cicero, On Invention. The Best Kind of Orator. Topics, trans. H. M. Hubbell, Loeb Classical Library 386 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1949); Caes. b.c., 1.22.3 = Caesar, Civil War, ed. and trans. Cynthia Damon, Loeb Classical Library 39 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016); Sen. Benef., 2.18.5 = Seneca, Moral Essays, Volume III: De Beneficiis, trans. John W. Basore, Loeb Classical Library 310 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1935).

انظر أيضا:

Plaut. Persa, 762 = Plautus, the Merchant. The Braggart Soldier. The Ghost. The Persian, ed. and trans. Wolfgang de Melo, Loeb Classical Library 163 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011); Caes. b.c., 1.23.3; Sen. Benef., 5.20.6.

(9) Cic. off., 3.5.24 and 3.51–3 = Cicero, On Duties, trans. Walter Miller, Loeb Classical Library 30 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1913).

(10) عن الصراعات المحتملة على تفسير الحاكم للمصلحة العامة، انظر:

Cic. dom., 10.27 = Cicero, Pro Archia. Post Reditum in Senatu. Post Reditum ad Quirites. De Domo Sua. De Haruspicum Responsis. Pro

Plancio, trans. N. H. Watts, Loeb Classical Library 158 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1923); Cic. prov. cons., 1.1, 8.18 = Cicero, Pro Caelio. De Provinciis Consularibus. Pro Balbo, trans. R. Gardner, Loeb Classical Library 447 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958); Cic. post red. Quir., 9.23 = Cicero, Pro Archia... Post Reditum ad Quirites, trans. Watts.

(11) يبدو أن هذا المخطط التفسيري قد اعتُمد على نطاق واسع في الدراسات الاجتماعية، انظر، على سبيل المثال:

Johann Graf Lambsdorff, the Institutional Economics of Corruption and Reform: Theory, Evidence and Policy (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

للاطلاع على مراجعة لهذه القضية، انظر:

Donatella della Porta and Alberto Vannucci, "Political Corruption," in Wiley- Blackwell Companion to Political Sociology, ed. Edwin Amenta, Kate Nash, and Alan Scott (New York: Wiley & Sons, 2012), 130–44.

(12) Della Porta and Vannucci, "Political Corruption," 132.

(13) Paul, Sententiae, 19.2, in Iurisprudentia Anteiustiniana, ed. E. Seckel and B. Kübler after Ph. E. Huschke, 2 vols. (Leipzig: Teubner, 1911–27).

(14) لمزيد عن الرقيبين، انظر:

Jaakko Suolahti, The Roman Censors: A Study on Social Structure (Helsinki: Suomalainen Tiedeakatemia, 1963); A. E. Astin, "The Censorship of the Roman Republic: Frequency and Regularity," Historia 31 (1982): 174–87; Astin, "Regi- men Morum," The Journal of Roman Studies 78 (1988): 14–34; and most recently Guido Clemente, "I censori e il senato. I mores e la legge," Athenaeum 104 (2016): 446–500.

(15) Zon., 7.19 = Joannes Zonaras, Epitome historiarum, cum Caroli Ducangii suisque annotationibus, ed. Ludwig Dindorf, 6 vols. (Leipzig: Teubner, 1868–75). Cf. Cic. Cluent., 121 = Cicero, Pro Lege Manilia. Pro Caecina. Pro Cluentio. Pro Rabirio Perduellionis Reo, trans. H. Grose Hodge, Loeb Classical Library 198 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1927).

(16) Plaut. Trinum., 1028–45 = Plautus, Stichus. Trinummus. Truculentus. Tale of a Travelling Bag. Fragments, ed. and trans. Wolfgang de Melo, Loeb Classical Library 328 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013); Cic. Rhet. ad Her., 3.3.4 = Cicero, Rhetorica ad Herennium, trans. Harry Caplan, Loeb Classical Library 403 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954); Cic. prov. cons., 46 = Cicero, Pro Caelio... De Provinciis Consularibus, trans. Gardner; Cic. Inv., 2.162 = Cicero, On Invention, trans. Hubbell; Serv. ad Aen., 7.601 = Servii Grammatici qui fervntvr in Vergilii carmina commentarii, ed. G. Thilo and H.

Hagen, 3 vols. (Leipzig: B. G. Teubner, 1923–27); Ulpian, Regulae, 1.4, in Iurisprudentia Anteiustiniana, ed. Seckel and Kübler.

لمناقشة حول العُرف Mos، انظر:

Maurizio Bettini, "Mos, Mores, and Mos Mairoum: The Invention of Morality in Roman Culture," in The Ears of Hermes: Communication, Images, and Identity in the Classical World, ed. Maurizio Bettini (Columbus, OH: Ohio State University Press, 2011), 87–130; and Valentina Arena, "Informal norms, Values, and Social Control in the Roman Participatory Context," in A Companion to Greek Democracy and the Roman Republic, ed. Dean Hammer (Chichester: John Wiley and Sons, 2015), 217–38.

(17) Cic. leg., 46–7 = Cicero, On the Republic. On the Laws, trans. Clinton W. Keyes, Loeb Classical Library 213 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1928).

(18) لمزيد عن قانون كلوديوس، انظر:

Asc. Pis., 8 = Asconius, Orationum Ciceronis quinque enarratio. Commentaries on speeches of Cicero, trans. R. G. Lewis, rev. Jill Harries (Oxford: Oxford University Press, 2006); cf. Sch. Bob., 132 St = Scholia in Ciceronis Orationes Bobiensia, ed. P. Hildebrandt, Bibliotheca Scriptorum Graecorum et Romanourum Teubneriana (Stuttgart: B. G. Teubner, 1971) and Dio Cass., 38.13 = Dio Cassius, Roman History, Voll. I–IX, trans. Earnest Cary and Herbert B. Foster, Loeb Classical Library 32, 37, 53, 66, 82–3 and 175–7 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914–27).

انظر أيضا:

Jeffrey Tatum, "The Lex Clodia de censoria notione," Classical Philology 85 (1990): 34–43; Tatum, The Patrician Tribune: Publius Clodius Pulcher (Chapel Hill, NC, and London: University of North Carolina Press, 1999), 133–5.

لهذا التفسير للقانون، انظر:

Clemente, "I censori e il senato."

(19) Jochen Bleicken, Lex publica: Gesetz und Recht in der römischen Republik (Berlin and New York: De Gruyter, 1975), 387–93; and Arena, "Informal Norms, Values, and Social Control."

(20) لمزيد عن قانون غراتشوش، انظر:

On the Gracchan lawsee Michael H.Crawford, ed., Roman Statutes (London:Institute of Classical Studies, 1996), I, 67, 87 and 100. On the lex Cassia: Asc., 78C = Asconius, Orationum Ciceronis quinque enarratio, ed. Lewis.

(21) لمزيد عن هذه التدابير الوقائية، انظر: Rosillo López, La corruption, 107-14.

(22) لمزيد عن العلاقة بين الرشوة الانتخابية ambitus واسترداد الأموال repetundarum

والتشريعات المتعلقة بالإنفاق، انظر:

Lorenzo Fascione, Crimen e quaestio ambitus nell'età repubblicana (Milan: A. Giuffrè, 1984); and Rafael Chenoll Alfaro, Soborno y elecciones en la Republica Romana (Málaga: Universidad de Málaga, 1984). On sumptuary laws see more recently Emanuela Zanda, Fighting Hydra-Like Luxury. Sumptuary Regulation in the Roman Republic (Bristol: Bristol Classical Press, 2011); on repentundis Andrew W. Lintott, "The leges de repetundis and associate measures under the Republic," Zeitschrift der Savigny-Stiftung fur Rechtsgeschichte: Romanistische Abteilung 98 (1981): 162–212. On ambitus, see Jerzy Linderski, "Buying the vote: Electoral Corruption in the Late Republic," Ancient World 11 (1985): 87–94, reprinted in Roman Questions. Selected Papers (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1995).

(23) للاطلاع على قائمة كاملة بالتدابير المحددة، انظر:

Linderski, "Buying the vote", 107–14. On the first lex de ambitu (dated to 432 BC): Liv., 4.25.13–4 = Livy, History of Rome. Vols. I–XIV, trans. B. O. Foster, Frank Gardner Moore, Evan T. Sage, Alfred C. Schlesinger, index by Russel M. Geer, Loeb Classical Library, 114, 133, 172, 191, 233, 295, 301, 313, 332, 355, 367, 381, 396, 404 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919–59); Isid. Or., 19.24.6 = The etymologies of Isidore of Seville, translated with introduction and notes by S. A. Barney, W. J. Lewis, J. A. Beach, O. Berghof (Cambridge: Cambridge University Press, 2006); on the second, the lex Poetelia of 358 BC, Liv., 7.5.12, and cf. 9.6.22 = Livy, History of Rome, trans. Foster et al.

(24) Contra Erich S. Gruen, the Last Generation of the Roman Republic (Berkeley, CA: University of California Press, 1974), 121–61.

(25) Linderski, "Buying the vote," 92.

(26) Cic. Brut., 106 = Cicero, Brutus .Orator, trans. G.L. Hendrickson and H.M.Hubbell, Loeb Classical Library 342 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1939).

(27) Dion. Hal., 2.10 ff. = Dionysius of Halicarnassus, Roman Antiquities, Vols. I–VII, trans. Earnest Cary, Loeb Classical Library 319, 347, 357, 364, 372, 378 and 388 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1937–50).

بشأن الالتزامات المتبادلة للعملاء والرعاة.

فيما يتعلق بمسألة الزبونية clientela والانتخابات الرومانية، راجع المساهمات الممتازة التالية:

Peter A. Brunt, "Clientela," in The Fall of the Roman Republic and Related Essays (Oxford: Clarendon Press, 1988), 382–442; and Alexander Yakobson, Elections and Electioneering in Rome. A Study in the Political System of the Late Republic (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1999).

للاطلاع أيضا على آراء ثاقبة حول دور قوانين مكافحة الرشوة. انظر أيضا:
Valentina Arena, Libertas and the Practice of Politics in the Late Roman Republic (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), 56–61.

(28) Yakobson, Elections and Electioneering in Rome, 141. Cf. Cic. Cluent., 75 = Cicero, Pro Lege Manilia... Pro Cluentio, trans. Grose Hodge. See Andrew W. Lintott, “Electoral bribery in the Roman Republic,” The Journal of Roman Studies 80 (1990): 1–16.
للاطلاع على رأي مماثل. في الفصلين الثالث والرابع من كتابه المنشور في العام 1999 بعنوان Elections and Electioneering، أظهر ياكوبسون Yakobson أيضا أن مواطني الطبقات الدنيا من التعداد شاركوا على الأرجح في التصويت في المجلس المئوي.

(29) لمزيد عن مسألة التاريخ، انظر:
Plut. Mar., 5 = Plutarch, Lives, Volume V: Agesilaus and Pompey. Pelopidas and Marcellus, trans. Bernadotte Perrin, Loeb Classical Library 87 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1917).

(30) انظر:
Michael C. Alexander, “How Many Roman Senators Were Ever Prosecuted?: The Evidence from the Late Republic,” Phoenix 47 (1993): 238–55, for a statistical analysis. See also Andrew M. Riggsby, Crime and community in Ciceronian Rome (Austin, TX: University of Texas Press, 1999), who emphasizes the issue of administrative centralization.

(31) Christopher J. Dart, the Social War, 91 to 88 BCE: A History of the Italian Insurgency against the Roman Republic (London and New York: Routledge, 2014).

(32) Timothy P. Wiseman, “The census in the first century BC,” The Journal of Roman Studies 59 (1969): 59–75 at 65–6 and 70.
لمزيد عن عمل التعداد بوجه عام، انظر الآن:
Luuk de Ligt, Peasants, Citizens and Soldiers: Studies in the Demographic History of Roman Italy 225 BC-AD 100 (Cambridge: Cambridge University Press, 2012).

(33) للاطلاع على مراجعة حديثة لطبيعة ثروة النخبة في روما، انظر:
Annalisa Marzano, Roman Villas in Central Italy: a Social and Economic History (Leiden: Brill, 2007).

(34) لقراءة مختلفة لهذه القوانين، انظر:
David Daube, Roman Law. Linguistic, Social and Philosophical Aspects (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1969), 117–28.
هدفت تشريعات مكافحة الرشوة إلى حماية من لا يرغبون في الامتثال للقواعد والتوقعات الاجتماعية.

(35) لمزيد عن نزوح المواطنين الفقراء، انظر:
Alessandro Launaro, Peasants and Slaves. The Rural Population of Roman Italy (200 BC to AD 100) (Cambridge: Cambridge University Press, 2011).

(36) Cic. off., 2.21 = Cicero, On Duties, trans. Miller. On a similar list at 2.22, see Andrew R. Dyck, A Commentary on Cicero, De officiis (Ann Arbor, MI: The University of Michigan, 1996), 387–90.

(37) Cic. off., 1.21–2 = Cicero, On Duties, trans. Miller; on different forms of liberality, see Cic. off, 2.52–8.

(38) Flacco, trans. C. Macdonald, Loeb Classical Library 324 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976); Tac. Agr., 9.3 = Tacitus, Agricola. Germania. Dialogue on Oratory, trans. M. Hutton and W. Peterson, rev. R. M. Ogilvie, E. H. Warmington and Michael Winterbottom, Loeb Classical Library 35 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914).

لمزيد عن الثقة fides باعتبارها سمة أساسية للقاضي، انظر:

Gérard Freyburger, Fides: étude sémantique et religieuse depuis les origines jusqu'à l'époque augustéenne (Paris: Les Belles Lettres, 1986), 209–12.

(39) Cic. off., 2.33-4 = Cicero, On Duties, trans. Miller. On iustitia,

لمزيد عن الحكام الذين ينفذون العقوبة وفقا لمبادئ العدل aequitas، وليس الغضب iracundia، انظر:

E. M. Atkins, "'Domina et Regina Virtutum': Justice and Societas in 'De Officiis,'" Phronesis 35 (1990): 258–89. Cf. Cic. off., 1.89.

(40) Ter. Eun., 885 and 1039 = Terence, The Woman of Andros. The Self-Tormentor. The Eunuch, ed. and trans. John Barsby, Loeb Classical Library 22 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001); Gell., 5.13.2; 20.1.39–40 = Gellius, Attic Nights, Voll. I–III, trans. J. C. Rolfe, Loeb Classical Library 195, 200 and 212 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1927).

(41) يُظهر Brunt, "Clientela," and Yakobson, Elections and Electioneering in Rome.

كيف لم تكن الانتخابات محددة سلفا بهذا النوع من العلاقات.

(42) Cic. off., 1.42–60 = Cicero, On Duties, trans. Miller. On the distinction between liberalitas, and largitio see Dyck, A Commentary on Cicero, De officiis, 156. Cf.; Cic. Mur., 70–3 = Cicero, In Catilinam... Pro Murena, trans. Macdonald; Cic. Planc., 44–8 = Cicero, Pro Archia...Pro Plancio, trans. Watts; Cic. Att., 16.13 = Cicero, Letters to Atticus, Voll. I-IV, 16.13, ed. and trans. D. R. Shackleton Bailey, Loeb Classical Library 7, 8, 97 and 491 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999); Cic. off., 2.52–64 = Cicero, On Duties, trans. Miller; Comm. Pet., 5.15–9, 8.30, 11.33–4, 44 = Cicero, Letters to Quintus and Brutus..., ed. Shackleton Bailey; and Res Gest., 8.5 = Velleius Paterculus, Compendium of Roman History. Res Gestae Divi Augusti, trans.

Frederick W. Shipley, Loeb Classical Library 152 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1924).

(43) Cic. Att., 1.16.13 [SB 16] = Cicero, Letters to Atticus, ed. Shackleton Bailey. Lintott, "Electoral Bribery in the Roman Republic," Fascione, Crimen e quaestio ambitus, and Jean-Louis Ferrary, "La legislation 'de ambitu', de Sulla à Auguste," in Ivris vincvla: studi in onore di Mario Talamanca (Naples: Jovene, 2001), 159–98.

تُكتب جميعها tribubus وليس tribulibus، مما يجعل مواطني قبيلة واحدة، بدلا من جميع القبائل، هم المتسلمين للدفع المستحق.

(44) على رغم أن الخلاف حول تأليف هذه الرسائل Epistulae لا يزال مستمرا، فإن الإجماع الأكاديمي ينجذب حاليا نحو رفض سالوست بصفته مؤلفها. للاطلاع على صوت مخالف جديد، انظر:

Iris Samotta, Das Vorbild der Vergangenheit. Geschichtsbild und Reformvorschläge bei Cicero und Sallust (Stuttgart: Franz Steiner, 2009).

لمراجعة للمشكلة، انظر:

Federico Santangelo, "Authoritative Forgeries: Late Republican History Re-told in Pseudo-Sallust," Histos 6 (2012): 27–51.

بالنسبة إلى المناقشة الحالية، فإن القضية ذات أهمية هامشية لأن الوثيقة تُعتبَر هنا من حيث قيمتها باعتبارها شهادة على الخطاب الروماني لمكافحة الفساد، والذي ينطبق بغض النظر عن هوية المؤلف.

(45) Ps.-Sall. Ep., 2.3.1, 4.5 = Sallust, Fragments of the Histories. Letters to Caesar, ed. and trans. John T. Ramsey, Loeb Classical Library 522 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2015).

(46) Ps.-Sall .Ep .,2.5.3. On the imprecision of the language adopted by the author see Hugh Last, "On the Sallustian Suasoriae," The Classical Quarterly 17 (1923): 87–100.

(47) Ps.-Sall. Ep., 2.4.5.

(48) Ps.-Sall. Ep., 2.5.3.

(49) Ps.-Sall. Ep., 2.10.6.

(50) Ps.-Sall. Ep., 2.10.8.

لمزيد عن الفكر السياسي لسالوست الزائف، انظر:

Samotta, Das Vorbild der Vergangenheit.

لمزيد عن إصلاحها للجنة المئوية على وجه التحديد، انظر:

Valentina Arena, "Roman Reflections on Voting Practices," in Cultures of Voting in Pre-Modern Europe, ed. Serena Ferente, Miles Pattenden, Lovro Kunčević (forthcoming).

(51) لمزيد عن مفهوم المصلحة العامة bonum publicum والمصلحة المشتركة utilitas communis، انظر:

Roberto Scevola, Utilitas Publica (Padua: Cedam, 2012), 363-77.

(52) يبدو أنه تحرك ضد قانون أوريليوس Lex Aurelia للعام 70 قبل الميلاد، والذي ينص

على أنه يجب تسجيل أغنى أعضاء الأركان ordines الثلاثة مع التفضيل المطلق وعُدِّل بنحو طفيف في قانون بومبيوس lex Pompeia de iudiciis للعام 55 قبل الميلاد.
لمزيد عن قانون أوريليوس، انظر:

Cic. Phil., 1.20 = Cicero, Philippics 1–6, ed. and trans. D. R. Shackleton Bailey, rev. John T. Ramsey and Gesine Manuwald, Loeb Classical Library 189 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010); Asc., 67C = Asconius, Orationum Ciceronis quinque enarratio, ed. Lewis; Sch. Bob., 91C = Scholia in Ciceronis Orationes Bobiensia, ed. Hildebrandt; Liv. Per., 97 = Livy, History of Rome, trans. Foster et al.; and Plut. Pomp., 22.3 = Plutarch, Lives, Volume V, trans. Perrin. On the lex Pompeia, see Cic. Pis., 94 = Cicero, Pro Milone. In Pisonem. Pro Scauro. Pro Fonteio. Pro Rabirio Postumo. Pro Marcello. Pro Ligario. Pro Rege Deiotaro, trans. N. H. Watts, Loeb Classical Library 252 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1931); Cic. Phil., 1.8.20 = Cicero, Philippics 1–6, ed. Shackleton Bailey; Asc., 16C = Asconius, Orationum Ciceronis quinque enarratio, ed. Lewis. Cf.; and Cic. De orat., 1.226 = Cicero, On the Orator: Books 1–2, trans. E. W. Sutton, H. Rackham, Loeb Classical Library 348 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1942).

لمراجعة هذه القوانين، انظر:

Ana Maria Suárez Piñeiro, “Las ‘leges iudiciariae’ ante la crisis de la República Romana (133-44 a. C.),” Latomus 59 (2000): 253–75.

(53) Liv., 24.7.12 = Livy, History of Rome, trans. Foster et al.; Cic. Phil., 2.82 = Cicero, Philippics 1–6, ed. Shackleton Bailey.

للاطلاع على تناول لهذا الإصلاح، انظر:

Arena, “Roman Reflections on Voting Practices.”

(54) لمزيد عن إلغاء القانون وتاريخه في جميع أنحاء الجمهورية، لا تزال المعالجة الأكثر اكتمالا هي:

““Confusio suffragiorum”: A propos d’une réforme électorale de Caius Gracchus,” Mélanges d’archéologie et d’histoire. Antiquité 71 (1959): 145–210.

(55) Lily Ross Taylor, Roman Voting Assemblies from the Hannibalic War to the Dictatorship of Caesar (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1966), 91.

لمزيد عن المئوية المتميزة ودورها في تأمين النجاح، انظر:

Cic. Plan., 49 = Cicero, Pro Archia... Pro Plancio, trans. Watts. For its consideration as omen comitiorum see Cic. Div., 1.103, 2.83 = Cicero, On Old Age. On Friendship. On Divination, trans. W. A. Falconer, Loeb Classical Library 154 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1923); cf. Cic. Mur., 38 = Cicero, In Catilinam... Pro Murena, trans. Macdonald.

لمزيد عن أهميتها، انظر:

Cic. Q. fr., 2.14.4 = Cicero, Letters to Quintus and Brutus..., ed. Shackleton Bailey; and Plut. Cat. Min., 42 = Plutarch, Lives, Volume VIII: Sertorius and Eumenes. Phocion and Cato the Younger, trans. Bernadotte Perrin, Loeb Classical Library 100 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919).

كانت نتيجته من الأهمية إلى درجة أنه في بعض الأحيان حدث تنازع عليها.

.Liv., 24.9, 26.22, 27.6 = Livy, History of Rome, ed. Foster et al

مع مناقشة في:

Ayalet H. Lushkov, Magistracy and the Historiography of the Roman Republic. Politics in Prose (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 115–18.

ليس من الواضح تماما علاقة إصلاح غراتشوش بذلك الذي ربما اقترحه سولبيسيوس روفوس Sulpicius Rufus في العام 63 قبل الميلاد:

Cic. Mur., 47 = Cicero, In Catilinam... Pro Murena, trans. Macdonald.

انظر أيضا:

Dyck, A Commentary on Cicero, De officiis.

(56) Cf. Cic. Att., 4.15.7 = Cicero, Letters to Atticus, ed. Shackleton Bailey. On the value of dignitas, see Jean Hellegouarc'h, Le vocabulaire latin des relations et des partis politiques sous la République (Paris: Les Belles Lettres, 1963), 388–415; and Viktor Pöschl, Der Begriff der Würde im antiken Rom und später (Heidelberg: Carl Winter, 1989).

(57) لمزيد عن مصادر سالوست الزائف، انظر:

M. Chonet, Les lettres de Salluste à César (Paris: Les Belles Lettres, 1950), 59 ff.; and Paolo Cugusi, ed., C. Sallusti Crispi. Epistulae ad Caesarem. Introduzione, testo critico e commento, Annali delle Facoltà di Lettere, Filosofia e Magistero della Università di Cagliari 31 (Cagliari: Università di Cagliari, 1968), 33–40.

(58) Cic. rep., 5.1 = Cicero, On the Republic, trans. Keyes.

بعد اقتباس إنيوس Ennius، علّق شيشرون بأن «أخلاق الأجداد أنتجت رجالا مميزين، وقد حافظ الرجال العظماء على الأخلاق القديمة ومؤسسات أسلافنا. لكن زماننا هذا، بعد أن ورثنا أمتنا كصورة رائعة تلاشت بمرور الزمن، لم يكتفِ بالفشل في تجديد ألوانها الأصلية فحسب، بل أيضا لم يكلف نفسه حتى بالحفاظ على شكلها وهيئتها على الأقل».

(59) Pol., 18.35.1–2 (with interesting parallels in Liv., 36.6.7 = Livy, History of Rome, ed. Foster et al.; Plut. Cat. mai., 19.3 = Plutarch, Lives, Volume II: Themistocles and Camillus. Aristides and Cato Major. Cimon and Lucullus, trans. Bernadotte Perrin, Loeb Classical Library 47 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914), 31.25.3 = Polybius, The Histories, Vol. I-VI, trans. Paton. Cf. Pol., 6.56.1–4. Arthur M. Eckstein,

Moral Vision in the Histories of Polybius (Berkeley, CA: University of California Press, 1995), 70–82 and 194–36; and Frank W. Walbank, “The Idea of Decline in Polybius,” in Niedergang: Studien zu einem geschichtlichen Thema, ed. S. Koselleck and P. Widmer (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1980), 41–58, reprinted in F. W. Walbank, Polybius, Rome and the Hellenistic World (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 191–211. See also Mary F. Williams, “Polybius on wealth, bribery, and the downfall of constitutions,” The Ancient History Bulletin 14 (2001): 131–48.

(60) Paul, Sententiae, in Iurisprudentia Anteiustiniana, ed. Seckel and Kübler; Diocletian, C. 12.62.3 = Codex Iustinianus, in Corpus Iuris Civilis, vol. 2, ed. Paul Krueger, 10th ed. (Berlin: apud Weidmannos, 1929).

(61) Crawford, Roman Statutes, 93.

(62) Riggsby, Crime and Community.

(63) انظر، على سبيل المثال:

Perelli, La corruzione a Roma; and Linderski, “Buying the vote.”

الفصل الثالث

(1) هناك خلاف مستمر حول ما إذا كان ينبغي اعتبار الأحداث التي وقعت في منتصف القرن الثالث «أزمة». انظر:

Christian Witschel, Krise-Rezession-Stagnation? Der Westen des römischen Reiches im 3. Jahrhundert n. Chr. (Frankfurt: Clauss, 1999).

مما يؤكد حدوث انتقال بطيء بدلا من أزمة شاملة للإمبراطورية. انظر أيضا:

Wolf Liebeschuetz, “Was There a Crisis of the Third Century?” in Crisis and the Roman Empire: Proceedings of the Seventh Workshop of the International Network Impact of Empire (Nijmegen, June 20–4, 2006), ed. Olivier Hekster, Gerda de Kleijn and Daniëlle Slooties (Leiden: Brill, 2007), 11–20.

للاطلاع على التصورات الأدبية المعاصرة عن «الأزمة» في القرن الثالث الميلادي، انظر:

Géza Alföldy, “The Crisis of the Third Century as Seen By Contemporaries,” Greek, Roman and Byzantine Studies 15 (1974): 89–111.

(2) المقصود بالعنوان الحديث للعصر باعتباره «عصر الهيمنة» هو مخالفة الزعيم السابق، حيث بدأ دقلديانوس في استخدام لقب «سيد وإله» dominus et deus على عملته المعدنية (كما فعل أوريليان Aurelian وكاروس Carus) وتعامل مع الحكم بطريقة تشبه أسلوب ملك فارسي أو هلنستي بدلا من الحكم كأمير (برنسيبس princeps) بالطريقة التي صاغ بها أغسطس أسلوب حكمه.

(3) Lactantius, De mortibus persecutorum (Turnhout: Brepols, 2010). “avaritia.”

(4) كما لاحظ كريستوفر كيلي، في:

Christopher Kelly, Ruling the Later Roman Empire (Cambridge: Harvard University, 2006), 4.

يقول كيلي إن مصطلح «الفساد» هو في حد ذاته حُكم، وفي كثير من الأحيان يعني مجرد «انتهاك».

(5) Jill Harries, Law and Empire in Late Antiquity (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999), 5.

(6) Christopher Kelly, "Emperors, Government, and Bureaucracy," in The Cambridge Ancient History XIII, ed. Averil Cameron and Peter Garnsey (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 177.

(7) Jill Harries, "Constructing the Judge: Judicial accountability and the culture of criticism in Late Antiquity," in Constructing Identities in Late Antiquity, ed. Richard Miles (London: Routledge, 1999), 214–33.

(8) يقدم وليام هاريس تذكيرا بارزا، وهو أنه على رغم تركيز الحكم الرباعي على الكتابة وثقافته الواضحة في التوثيق، فإن هذا التطور لا يعني أنه أنتج «دورة منتظمة» من الأعمال الورقية تحدث بنحو موحد داخل الإمبراطورية. انظر:

William Harris, Ancient Literacy (Cambridge: Harvard University Press, 1991), 291.

(9) Angelo Segre, "Studies in the Byzantine Economy: Iugatio and Capitatio," Traditio 3 (1945): 101–27; A. H. M. Jones, "Capitatio and Iugatio," The Journal of Roman Studies 47 (1957): 88–94.

(10) Lact. De mort. pers. 23; Sextus Aurelius Victor, Liber De Caesaribus of Sextus Aurelius Victor (Liverpool: University of Liverpool, 1994).

انظر بصفة خاصة:

Hartmut Ziche, "Making Late Roman Taxpayers Pay: Imperial government strategies and practice," in Violence in Late Antiquity. Perceptions and Practices, ed. Harold A. Drake (Aldershot: Ashgate, 2006), 127–36.

(11) Ziche, "Making Late Roman Taxpayers Pay," 126.

(12) Averil Cameron, The Later Roman Empire, AD 284–430 (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), 110.

كما جادل دومينيك راثبون بنحو مقنع، فإن سوابق المستعمرات الرومانية المتأخرة تكمن جزئيا في المأموريات الضريبية المصرية، بدلا من كونها ابتكارا بسيطا من قبل دقلديانوس؛ انظر:

Dominic Rathbone, "The Ancient Economy and Graeco-Roman Egypt," in The Ancient Economy, ed. Walter Scheidel and Sitta von Reden (New York: Routledge, 2002), 163.

(13) جزء من الأرشيف البردي لعائلة أوريليوس إيسيدوروس Aurelius Isidorus من الفيوم

P.Cair.Isid.= Isidorus, Arthur E. R. Boak, and Herbert Chayyim Youtie, The archive of Aurelius Isidorus in the Egyptian Museum, Cairo, and the University of Michigan (P. Cair. Isidor.) (Ann Arbor: University of

Michigan, 1960).

يعود إلى أوائل القرن الرابع (314م) ويوضح هذا بنحو خاص. انظر، على سبيل المثال، التماسه الذي قدمه باعتباره قائد حرس tesserarius كارانيس Karanis الذي كان يُشرف على إرسال اللوازم وتحصيل الضرائب للقرية، والذي اشتكى فيه من عمليات الابتزاز غير القانونية.

(P. Cair. Isid. 73).

(14) P. Cairo Isid. 1= SB= Sammelbuch griechischer Urkunden aus Ägypten 5 (Wiesbaden: Harrassowitz, 1955).: Ἀρίστιος Ὀ[πτ]ᾶτος ὁ διασημότ[ατ]ος ος ὁ διασημόταs-του [λέ]γει·: γνόντε[ς οἱ] προνοητικώτατοι Αὐτοκράτορε[ς ἡμῶ]ν Διοκλητι[αν] ὸς καὶ Μαξιμιανὸς οἱ Σεβαστο[ὶ] καὶ Κωνστάντιος καὶ Μαξιμιανὸς οἱ ἐπιφανέστατοι Καί - σαρ[ε]ς νε ὡς ἔτυχεν τὰς ἐπιβολὰς τῶν δημοσίων εἰσφορῶν γίγνεσθαι ὥς τινας μὲν κου[φ]ίζεσθ[α]ι ἄλλους δὲ βαρῖσθαι(*), τὴν κακίστην ταύτην καὶ ὀλέθριον συνήθειαν ἐκκόψαι ὑπὲρ τοῦ [συμ]φέροντος τῶν ἑαυτῶν ἐπαρχειωτῶν(*) τύπον τε σωτήριον δοῦναι καθ' ὃν δέοι τὰς εἰ[σφο] ρὰς γίγνεσθαι κατηξίωσαν...ἀ[ν]αμιμν[ή]σ]κονται δὲ καὶ οἱ : πρακτῆρες ἑκάστου εἴδους πάσῃ δυνάμι(*) παραφυλάττειν· [εἰ] γάρ τις παραβὰς ὀφθείη κεφαλῇ κινδυνεύσι (*)... (trans. Allan Chester Johnson, F. C. Bourne, Clyde Pharr and P. R. Coleman-Norton, Ancient Roman statutes: a translation with introduction, commen- tary, glossary, and index (Austin: University of Texas, 1961).

(15) Lact. De mort. pers. 23.2.

(16) Juvenal, and A.E.Housman, D. Iunii Iuvenalis Saturae (Cantabrigiae: Typis Academiae, 1938).

(17) يتضح نقد هاريس Harries لنموذج الفساد المؤثر الذي اقترحه ماكمولين MacMullen في مراجعتها السابقة لكتابه؛ انظر:

Jill Harries, "Corruption and the Decline of Rome by Ramsay MacMullen," The International History Review 11.2 (May, 1989): 320–2.

للاطلاع على ثقافة تنظيم المعرفة و «الجمالية» الأرشيفية التي نشأت في أواخر العصور القديمة، انظر:

Scott F. Johnson, Literary Territories: Cartographical Thinking in Late Antiquity (Oxford: Oxford University Press, 2016), 11–12.

(18) لم يتبقَّ أي من المدونتين اليوم، باستثناء بعض قطع الرق من شظايا لندن Fragmenta Londiniensia Anteiustiniana. أُنشئت المدونتان بمبادرة خاصة، لكن ربما تأثرتا بمدرسة دقلديانوس، وقد جُمِّع معظمهما من الأعمال القانونية اللاحقة من أواخر العصور القديمة مثل قانون جستنيان. انظر:

Simon Corcoran, "The Gregorianus and Hermogenianus Assembled and

Shattered," Mélanges de l'École française de Rome— Antiquité 125 (2013): 285–304.

(19) كما لاحظ رامزي ماكمولين Ramsay MacMullen، «من المؤكد أن طموح حكام ربع البلد لتخطيط عالمهم قد استحوذ على ألبابهم» (Corruption and the Decline of Rome, 170).

(20) يبدو أن النظام الأساسي الأول بشأن الابتزاز repetundae أو الأموال المستردة pecuniae repetundae هو قانون كالبورنيوس lex Calpurnia الذي اقترحه نصير العوام لوسيوس كالبورنيوس بيسو Lucius Calpurnius Piso في العام 149 قبل الميلاد.

(21) The Theodosian code and novels, and the Sirmondian constitutions, trans. Clyde Pharr, Theresa Sherrer Davidson and Mary Brown Pharr (Union, N.J.: Lawbook Exchange, 2001).; Justinian, Institutiones Justiniani.

(22) The Theodosian Code, trans. Clyde Pharr.

(23) Ulpian, the Digest of Justinian, trans. Alan Watson (Philadelphia: University of Pennsylvania, 1998).

على رغم عدم اليقين بشأن ما إذا كان هذا قانونا أصدره يوليوس قيصر أو أغسطس، فإنه يبدو أنه نتاج تشريعي لعصر أغسطس.

(24) CTh. 9.10.1.

كانت مصادرة الممتلكات ووصمة العار هي العقوبات المقترحة بموجب القانون (cf. Dig. 48.7) انظر:

Julia Hillner, Prison, Punishment and Penance in Late Antiquity (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 197.

(25) Dig. 48.13.1-14.

وفقا للفقيه أولبيان Ulpian (Dig. 48.13.3) كانت العقوبة الأصلية للاختلاس peculatus هي نوعا من الإبعاد عُرف باسم «حظر الماء والنار»، ولكن في عهده (أواخر القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث الميلادي) خُففت إلى الترحيل. كما يشير الفقيه القانوني إلى أن المدانين كانوا يفقدون حقوقهم وممتلكاتهم.

(26) Codex Justinianus. 9.28.1.

يرجع تاريخ القانون إلى العام 415م، ولكنه يستشهد بالقانون اليوليوسي المتعلق بالاختلاس كسابقة (cf. CJ.10.6.1-2). لاحظ أيضا أن جستنيان تناوله لاحقا.

Just. Inst. 4.18.9.

(27) انظر:

27. Sarah E. Bond, Trade and Taboo: Disreputable Professions in the Roman Mediterranean (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2016), 21–58.

(28) CTh. 1.16.7.

(29) جوليا هيلنر Julia Hillner، رسالة بريد إلكتروني إلى المؤلف (13 يناير 2017). أولئك الذين لا يتمتعون بمكانة، مثل سيئي السمعة والعبيد، كان يُنظر إليهم في السابق على أنهم عُرضة لهذا النوع من العقاب البدني. لكن إلحاقه بالقضاة كان تطورا مروعا إلى حد ما.

(30) CJ.12.61.4: "Curialibus et navicularii omnibusque corporibus ita subveniri volumus, ut nihil apparitoribus universorum iudicum liceat, quod ad praedam provinciarum pertinet."
في الإمبراطورية الرومانية اللاحقة، كانت كلمة iudex تعني أي مسؤول إمبراطوري له أي سلطة (على سبيل المثال CJ 1.45.2 هو مرسوم يشير إلى حاكم المقاطعة باعتباره iudex). انظر:

Bond, Trade and Taboo, 54.

(31) Tertullian, De Fugain Persecutione. See Gianfranco Purpura, "I curiosi e la schola agentum in rebus," Annali de Seminario Annali del Seminario Giuridico dell' università di Palermo 34 (1973): 165–275. Christopher Fuhrmann, Policing the Roman Empire: Soldiers, Administration, and Public Order (Oxford: Oxford University Press, 2012), 221.
المتلصصون [الجواسيس] curiosi الذين أشار إليهم ترتوليان هم على الأرجح سعاة البريد frumentarii، لكن هذا لا يمكن تأكيده.

(32) The Scriptores Historiae Augustae, trans. David Magie (Cambridge, Mass: Harvard University, 1921).

(33) Aur. Vict. De caes. 39.44. "Neque minore studio pacis officia vincta legibus aequissimis ac remoto pestilenti frumentariorum genere, quorum nunc agentes rerum simillimi sunt."
كان فيكتور حاكما قنصليا لبانونيا سكوندا Pannonia Secunda، ثم شغل لاحقا المنصب المرموق كمحافظ حضري لروما خلال عامي 388/9م.

(34) CTh. 6.35.3. Christopher Kelly, "Bureaucracy and Government," in the Cambridge Companion to the Age of Constantine, ed. Noel E. Lenski (Cambridge: Cambridge University Press, rev. 2012), 188.
للاطلاع على عديد من القوانين التي جُمعت والمتعلقة بالناشطين في مجال شؤون الدولة، انظر:

CTh. 6.27 and CJ 12.20.

(35) لمزيد عن منظومة الطرق العامة cursus publicus، انظر:

Anne Kolb, Transport und Nachrichtentransfer im Römischen Reich (Berlin: Akademie Verlag, 2000).

(36) CJ 12.20.4.

(37) CTh. 6.27.5.

(38) Kelly, Ruling the Later Roman Empire, 206.

(39) CTh. 6.29.1.

(40) Libanius, Selected Works: in two volumes. 1, the Julianic orations, trans. Albert F. Norman, Loeb Classical Library 451 (Cambridge, Mass: Harvard University, 1987). " . . . ὥσθ᾽ οἱ κωλυταὶ τῶν ἀδικημάτων αὐτοὶ τοὺς ἀδικοῦντας ἔσωζον κυσὶν ἐοικότες συμπράττουσι τοῖς λύκοις. διὰ ταῦτα ἴσον ἦν θησαυρῷ τε ἐντυχεῖν καὶ τούτων μετασχεῖν

τῶν μετάλλων. ὁ γὰρ ἥκων Ἶρος ἐν βραχεῖ χρόνῳ Καλλίας."Also note earlier mentions in Lib. Or. 135–6. trans. Norman.

(41) توصل ريموند فان دام إلى هذا التقدير بناء على التقديرات الديموغرافية التي وضعها أصلا بروس فريير للإمارة المبكرة؛ انظر:

Raymond Van Dam, "Bishops and Clerics During the Fourth Century: Numbers and their implications," in Episcopal Elections in Late Antiquity, ed. Johan Leemans, Peter Van Nuffelen, Shawn W. J. Keough and Carla Nicolaye (Boston: De Gruyter, 2011), 227–9.

وانظر:

Bruce W. Frier, "Demog- raphy," in The Cambridge Ancient History, Volume XI, ed. Alan K. Bowman, Peter Garnsey, and Dominic Rathbone (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 811–16.

(42) CTh. 6.27.23.

(43) كانت آخر كلمات للإمبراطور سبتميوس سيفيروس Septimius Severus كما ذكر المؤرخ ديو كاسيوس Dio Cassius هي: «كن متناغما، ادفع رواتب الجنود، واحتقر جميع الرجال الآخرين» (77.15.2).

(44) Jean Lafaurie, "Réformes monétaires d'Aurélien et de Dioclétien," Revue Numismatique 6.17 (1975): 73–138; Kenneth W. Harl, "Marks of Value on Tetrarchic Nummi and Diocletian's Monetary Policy," Phoenix 39.3 (1985): 263–70 and Coinage in the Roman Economy, 300 B.C. to A.D. 700 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), 149–50.

(45) Miriam J. Groen-Vallinga and Laurens E. Tacoma, "The Value of Labour: Diocletian's Price Edict," in Work, Labour, and Professions in the Roman World, ed. Koenraad Verboven and Christian Laes (Leiden: Brill, 2016), 123.

(46) Simon Corcoran, The Empire of the Tetrarchs: Imperial Pronouncements and Government, AD 284–324 (Oxford: Clarendon, rev. 2000), 205–33.

(47) Jinyu Liu, Collegia Centonariorum: The Guilds of Textile Dealers in the Roman West (Leiden: Brill, 2009), 118. Simon James, "The Fabricae: State arms factories of the later Roman Empire," in Military Equipment and the Identity of Roman Soldiers, ed. J. C. Coulston (Oxford: BAR, 1988), 257–331.

(48) لمزيد عن النقود التي سُكَّت داخل دار سك العملة، انظر:

Sarah E. Bond, "Currency and Control: Mint workers in the later Roman Empire," in Work, Labour, and Professions in the Roman World, ed. Koenraad Verboven and Christian Laes (Leiden: Brill, 2016), 227–45.

(49) كانت النساء المولودات في الحرية، إذا تزوجن من نساجين، يربطن بالحالة المتواضعة

لأزواجهن في CTh. 10.20.3= CJ 11.8.3 (365 CE). حُرم صناع الصباغ الأرجواني من الأوسمة المدنية وحصروا في مكانة متواضعة في:

CTh. 10.20.14= CJ 11.8.11 (424), CTh. 10.20.17= CJ 11.8.15 (427).

(50) CTh. 14.4.2.

لمزيد عن مؤسسة collegium suariorum خارج إطار المدونات القانونية، انظر:

Corpus inscriptionum Latinarum. Vol. 6: Inscriptiones urbis Romae Latinae, ed. Theodor Mommsen (Berolini: Reimer, 1876).

سادت القوانين المتعلقة بالنقابات الإلزامية الكتاب 14 من مدونة ثيودوسيوس.

(51) S. J. B. Barnish, "Pigs, Plebeians and Potentes: Rome's Economic Hinterland, C. 350–600 A.D.," Papers of the British School at Rome 55 (1987): 157–85.

(52) CTh. 14.4.

(53) انظر:

A. H. M. Jones, "The Caste System in the Later Roman Empire," Eirene 8 (1970): 79–96; For a counter to this argument see Alexander Skinner, "Political Mobility in the Later Roman Empire," Past & Present 218 (2013): 17–53.

(54) CTh. 9.45.3.

(55) CTh. 9.27.3=CJ 9.27.1: Idem aaa. Matroniano duci et praesidi Sardiniae. Ut unius poena metus possit esse multorum, natalem quondam ducem sub custodia protectorum ad provinciam quam nudaverat ire praecipimus... in quadruplum invitus exsolvat.

انظر:

Danièlle Slootjes, The Governor and His Subjects in the Later Roman Empire (Leiden: Brill, 2006), 65.

(56) Siegfried Lauffer, Diokletians Preisedikt, Texte und Kommentare 4 (Berlin: De Gruyter, 1971) 93, Praef.10: "... Quis enim adeo obtumsi pectoris et a sensu humanitatis extorris/est, qui ignorare possit, immo non senserit in venalibus rebus, quae/ vel in mercimoniis aguntur vel diurna urbium conversatione trac/tantur, in tantum se licentiam difusisse pretiorum, ut effrenata/ livido rapiendi nec rerum copia nec annorum ubertatibus mitigaretur?..".

انظر:

Elsa Rose Graser, "Appendix: The Edict of Diocletian on Maximum Prices," in An Economic Survey of Ancient Rome V: Rome and Italy of the Empire, ed. Tenney Frank (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1940), 305–421.

(57) لمزيد عن الفساد في أواخر الإمبراطورية، انظر:

Paul Veyne, "Clientèle et corruption au service de l'État: la vénalité des offices dans le Bas-Empire romain," Annales ESC 36.3 (1981): 339–60.

(58) Ramsay MacMullen, Corruption and the Decline of Rome (New Haven: Yale University Press, 1988), 122–48. Also note Kelly, Ruling the Later Roman Empire, 138–85.

(59) خلال أواخر عهد الجمهورية الرومانية، تركزت الجهود على اكتشاف ومعالجة الفساد، والتي بذلها حكام الأقاليم من خلال استخدام القانون (مثل قانون lex Sempronia de provinciis consularibus، والصادر في العام 123 أو 122 قبل الميلاد). حاكم شيشرون فيريس في العام 70 قبل الميلاد، والذي ربما كان المثال الأسوأ سمعة للحاكم الجشع، لكن هذه الممارسات استمرت إلى عهد الإمبراطورية، كما نرى في كتابات بليني الأكبر. انظر:

P. A. Brunt, “Charges of Provincial Maladministration Under the Early Principate,” Historia 10 (1961): 189–227; Rex Winsbury, Pliny the Younger: A Life in Roman Letters (London: Bloomsbury, 2014), 73–90.

(60) MacMullen, Corruption and the Decline of Rome, 1988.

(61) لمراجعات نقدية، انظر:

50 Christopher Kelly, “Emperors, Government, and Bureaucracy,” in Cambridge Ancient History XIII, ed. Averil Cameron and Peter Garnsey (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 175–80; Jill Harries, Law and Empire in Late Antiquity, 5; Sean Lafferty, “The Law,” A Companion to Ostrogothic Italy, ed. Jonathan J. Arnold, Shane Bjornlie, and Kristina Sessa (Leiden: Brill, 2016), 164.

(62) Jill Harries, “Constructing the Judge,” 221.

الفصل الرابع

(1) لمزيد عن نظرية الحوكمة الرشيدة، انظر، على سبيل المثال:

Leonard Binder, “Al-Ghazālī’s Theory of Islamic Government,” The Muslim World 45 (1955): 229–41; Michael Cook, Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought (Cambridge: Cambridge University Press, 2001); Patricia Crone, God’s Rule. Government and Islam. Six centuries of Medieval Islamic Political Thought (New York: Columbia University Press, 2004); Linda T. Darling, A History of Social Justice and Political Power in the Middle East: The Circle of Justice from Mesopotamia to Globalization (London and New York: Routledge, 2013); Paul Heck, The Construction of Knowledge in Islamic Civilization. Qudāma b. Ja‘far and his Kitāb al-Kharāj wa-Sināʿat al-Kitāba (Leiden: Brill, 2002); Ann Lambton, “Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship,” Studia Islamica 17 (1962): 91–119; Ann Lambton, State and Government in Medieval Islam (Oxford and New York: Oxford University Press, 1981); Louise Marlow, Hierarchy and Egalitarianism in Islamic Thought (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); Louise Marlow, “Advice

and Advice Literature," in Encyclopaedia of Islam III, ed. Kate Fleet et al.; Franz Rosenthal, "Gifts and Bribes: The Muslim View," Proceedings of the American Philosophical Society 108 (1964): 135–44; Emile Tyan, Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, 2 vols. (Paris: Sirey, 1938–1943).

لا توجد دراسات متخصصة حول تدابير مكافحة الفساد، لكن هناك دراسات حول مؤسسات محددة تعاملت مع الممارسات الفاسدة. انظر، على سبيل المثال:

Henry Frederick Amedroz, "The Mazālim Jurisdiction in the Ahkam Sultaniyya of Mawardi," Journal of the Royal Asiatic Society (1911): 635–74; Maaike van Berkel, "Embezzlement and Reimbursement: Disciplining Officials in 'Abbāsid Baghdad (8th–10th centuries A.D.)," International Journal of Public Administration 34 (2011): 712–19; Maaike van Berkel, "Abbasid Mazālim between Theory and Practice," Bulletin des d'études orientales 63 (2015): 229–42; Albrecht Fues, "Zulm by Mazālim? About the Political Implications of the Use of Mazālim Jurisdiction by the Mamluk Sultans," Mamluk Studies Review 13:(2009): 121–47; Geoffrey Khan, "The Historical Development of the Structure of Medieval Arabic Petitions," Bulletin of the School of Oriental and African Studies (1990): 8–30; Bernadette Martel-Thoumian, Les civils et l'administration dans l'état militaire Mamlūk (IXe/XVe siècle) (Damascus: Institut français de Damas, 1991); Jørgen Nielsen, Secular Justice in an Islamic State: Mazālim under Bahrī Mamlūks 662/1264–789/1387 (Istanbul: Nederlands Historisch-Archeologisch Instituut, 1985); Nasser O. Rabbat, "The Ideological Significance of the Dār al-'Adl in the Medieval Islamic Orient," International Journal of Middle East Studies 27 (1995): 3–28; Lucian Reinfandt, "Local Judicial Authorities in Umayyad Egypt (41–132/661–750)," Bulletin des d'études orientales 63 (2015): 127–46.

(2) لمزيد عن عمل دار محفوظات بغداد، انظر:

Maaike van Berkel, "Reconstructing Archival Practices in Abbasid Baghdad," Journal of Abbasid Studies 1 (2014): 7-22.

(3) توجد قوائم من الكتبة منذ زمن النبي محمد (ص) فصاعدا في المصادر السردية، وخاصة في كتيبات دائرة المحفوظات. انظر، على سبيل المثال:

'Abdallāh al-Baghdādī, Kitāb al-kuttāb, in Dominique Sourdel, "Le 'Livre des secrétaires' de 'Abd Allāh al-Baghdādī," Bulletin d'études orientales 14 (1952–54): 138–41; Ibn 'Abd Rabbih, al-'Iqd al-farīd, ed. Mufīd Muhammad Qamīha, 3rd ed., 9 vols. (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1987), 4:246–52; Al-Qalqashandī, subh al-a'shā fī Sinā'at al-inshā', ed. Muhammad Ḥusayn Shams al-Dīn (Beirut: Dār al-Fikr, 1987), 1:125–7.

(4) Al-Jahshiyārī, Kitāb al-wuzarā' wa-l-kuttāb, ed. Mustafā al-Saqqā, Ibrāhīm al-Ibyārī, and 'Abd al-Ḥ afīz Shalabī (Cairo: Mustafā al-Bābī al-Ḥ alabī, 1938; repr. 1980), 16.

(5) انظر، على سبيل المثال، تصنيف قدامة بن جعفر (المتوفَّى في العام 948) في مؤلفه «كتاب ضريبة الأرض وحرفة الكتابة». تصنيف قدامة هو أول حساب منهجي للهيكل الإداري. أثبتت الأبحاث الحديثة أن قدامة كان أيضا أول مؤلف ضمن الفئة الإدارية، والذي رتب مواده عن الممارسة البيروقراطية وفقا للمعايير التنظيمية غير الشخصية، أي المكاتب الإدارية (الدواوين)، ومهامها وسجلاتها المكتوبة، وليس بحسب شخص الكاتب والمهارات المطلوبة منه. لم يقصد قدامة تسجيل التغييرات في الممارسات الإدارية، لكن قائمته توفر رؤية بالغة الوضوح لمختلف مجالات الكتابة الإدارية في زمنه ونطاق الاختصاصات داخل هذه المجالات.

Qudāma b. Ja'far, Kitāb al-kharāj wa-sinā'at al-kitāba, ed. Muhammad Ḥusayn al-Zubaydī (Baghdad: Dār al-Rashīd lil-Nashr, 1981).

للاطلاع على تحليل شامل لكتابات قدامة، انظر:

Heck, Construction of Knowledge, 26-93.

(6) Al-Khwārizmī, Mafātih al-'ulūm, ed. Jawdat Fakhr al-Dīn (Beirut: Dār al-Manāhil, 1991), 84; Qudāma b. Ja'far, al-Kharāj, 37–8; Ibn Wahb, al-Burhān fī wujūh al-bayān, ed. Ahmad Matlūb and Khadīja al-Ḥ adīthī (Baghdad: Jāmi'at Baghdād, 1967), 315–51.

(7) انظر، على سبيل المثال:

Miskawayh, Kitāb tajārib al-umam, ed. Henry Frederick Amedroz and David Samuel Margoliouth, trans. David Samuel Margoliouth, 4 vols. (Oxford: Basil Blackwel, 1920–21), 1:119, 140, 152, 226; al-Tanūkhī, Nishwār al-muhādara wa- akhbār al-mudhākara, ed. 'Abbūd al-Shājī, 8 vols. (Beirut: Dār al-Sādir, 1971–73), 8:54–5.

انظر أيضا:

Maaike van Berkel, "Accountants and Men of Letters. Status and Position of Civil Servants in Early Tenth Century Baghdad" (PhD diss., University of Amsterdam, 2003).

(8) لمزيد عن البويهيين Buyids، المعروفين أيضا باسم Buwayhids، انظر:

John J. Donohue, The Buwayhid Dynasty in Iraq 334H./945 to 403H./1012. Shaping Institutions for the Future (Leiden and Boston: Brill, 2003).

(9) لمزيد عن الإقطاع واختلافاته عن النظم الإقطاعية الأوروبية، انظر:

Claude Cahen, "'Iḳtā'," in Encyclopaedia of Islam II, 12 vols. (Leiden: Brill, 1991), 3:1088–91.

(10) Miskawayh, Tajārib, 2:96.

(11) Miskawayh, Tajārib, 2:96.

(12) Donohue, Buwayhid Dynasty, 162.

(13) Nizām al-Mulk, The Book of Government or Rules for Kings. The Siyar

al-muluk or Siyasat-nama of Nizam al-Mulk, trans. Hubert Darke (London and New York: Routledge, 2002), 63–4.

(14) Bernard Lewis, "Zulm," in Encyclopaedia of Islam II, 12 vols. (Leiden: Brill, 2002), 11:567–9.

(15) كانت الرشوة Rashwa تُنطق أيضا رِشوة rishwa ورُشوة rushwa. هناك مصطلح آخر لوصف الرشا هو المرافق marafiq، ومفرده مرفق marfiq.

(16) للاطلاع على موقع هذا الحديث، انظر:

A. J. Wensinck et al., eds., Concordance et indices de la tradition musulmane, 8 vols. in 4 (Leiden: Brill, 1936–88), 2:262a. The go-between is only occasionally included (Rosenthal, "Gifts and Bribes," 135, n. 4).

(17) Miskawayh, Tajārib, 1:28.

(18) Miskawayh, Tajārib, 1:27.

(19) Miskawayh, Tajārib, 1:27.

(20) Miskawayh, Tajārib, 1:27.

ترجم هذا الاقتباس أميدروز Amedroz ودي. مارغوليوث D. Margoliouth مع بعض التعديلات الطفيفة في الصياغة والنقحرة [النقل الحرفي] transliteration.

(21) Nizam al-Mulk, The Book of Government, 32.

ترجم هذا الاقتباس هوبرت دارك Hubert Darke مع تعديلات بسيطة في الصياغة والنقحرة.

(22) Hilāl Al-Sābi᾿, Tuh: fat al-umarā᾿ fī ta᾿ rīkh al-wuzarā᾿, ed. Henry Frederick Amedroz (Beirut: n.p., 1904), 117.

(23) Miskawayh, Tajārib, 1:104, 138–9.

(24) Miskawayh, Tajārib, 1:142.

(25) انظر، على سبيل المثال:

Miskawayh, Tajārib, 1:13.

(26) Ann Lambton, "The Internal Structure of the Saljuq Empire," in The Cambridge History of Iran, ed. J.A. Boyle, vol. 5 (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), 203–82 at 223.

(27) لإعادة تخيُّل مفصَّل لممارسات ديوان المظالم في ظل العباسيين، انظر:

van Berkel, "Abbasid Mazalim."

(28) al-S: ābi᾿, al-Wuzarā᾿, 107.

(29) Al-Māwardī, al-Ah:kām al-sul:tāniyya (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, [ca. 1980]) 97–119. See also Amedroz, "The Maz:ālim Jurisdiction"; and Darling, A History of Social Justice, 79–80.

(30) Donohue, Buwayhid Dynasty, 143 and n. 73.

(31) Darling, A History of Social Justice, 89.

(32) Nizāmal-Mulk,The Book of Government,13–14.

ترجم هذا الاقتباسَ هوبرت دارك Hubert Darke مع تعديلات بسيطة في الصياغة والنقحرة.

(33) Heribert Horst, Die Staatsverwaltung der Grosselğūqen und H:

o̅razmšāhs (1038–1231). Eine Untersuchung nach Urkundenformularen der Zeit (Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 1964), 92–3; Lambton, “The Internal Structure of the Saljuq Empire,” 227–8; Darling, A History of Social Justice, 94–5.

(34) خلال النصف الأول من القرن الثاني عشر، قد تكون المستندات النموذجية المستمدة من الأدلة الإدارية (خاصة Atabat al-kataba’) مفيدة للغاية. انظر، على سبيل المثال: Horst, Die Staatsverwaltung der Grosselguqen الذي ترجم بعض هذه الوثائق. انظر أيضا:

Ann Lambton, “The Administration of Sanjar’s Empire as Illustrated in the ‘Atabat al-Kataba,’” Bulletin of the School of Oriental and African Studies 20 (1957): 367–88.

(35) Frede Løkkegaard, Islamic Taxation in the Classical Period (Copenhagen: Brahner & Korch, 1950), 162.

(36) للاطلاع على وصف تفصيلي لهذه الإجراءات، انظر:

Maaike van Berkel, “The Vizier and the Harem Stewardess. Mediation in a Discharge Case at the Court of Caliph al-Muqtadir,” in Abbāsid Studies: Occasional Papers of the School of Abbāsid Studies, ed J. Nawas (Leuven: Peeters, 2010), 303–18.

(37) Miskawayh, Tajārib, 1:239.

(38) Alfred F. von Kremer, Ueber das Einnahmebudget des Abbasiden-Reiches (Vienna: C. Gerold’s sohn, 1887), 38. See also al-S: ābi ʾ, al-Wuzarā̓, 21–7.

انظر أيضا:

al-Sābi ʾ, al-Wuzarā̓, 21–7.

(39) لمزيد عن البويهيين، انظر:

Miskawayh, Tajārib, 2:185–6 and Donohue, Buwayhid Dynasty, 138 and n. 44.

لمزيد عن السلاجقة، انظر:

Lambton, “The Internal Structure of the Saljuq Empire,” 250–1.

(40) لمزيد عن البويهيين، انظر، على سبيل المثال: Miskawayh, Tajarib, 2:287-9.

(41) Lambton, Seljuq Empire, 251–2.

(42) Løkkegaard, Islamic Taxation, 148–9.

(43) انظر، على سبيل المثال:

Qudāma, Kharāj, 55, Miskwayh, Tajārib, 1:5–6, 57, 152, 226–7, 244; and al-S: ābi ʾ, al-Wuzarā̓, 66, 181–4, 261, 271, 353.

(44) Al-Sābi ʾ, al-Wuzarā̓, 182–4.

(45) Miskwayh, Tajārib, 2:266.

(46) انظر، على سبيل المثال: Miskwayh, Tajarib, 1:141.

(47) Muhammad b. ‘Abd al-Khāliq al-Mayhanī, in Lambton, “The Internal Structure of the Saljuq Empire,” 258–9.

الفصل الخامس

(1) Recueil des historiens des Gaules et de la France. Tome XXIV: Les enquêtes administratives du règne de saint Louis et la Chronique de l'Anonyme de Béthune, ed. Léopold Delisle (Paris: Imprimerie nationale, 1904), 327 (223).

(2) Philippe de Beaumanoir, Coutumes de Beauvaisis, ed. Amédée Salmon, 2 vols. (Paris: A. Picard et fils, 1899–1900), 2:144–5.

(3) Beaumanoir, Coutumes, 2:145.

(4) Ordonnances des rois de France de la troisième race, ed. E. Laurière et al., 21 vols. (Paris: Imprimerie nationale, 1723–1849), 1:68–9 (henceforth ORF).

(5) Gerald Harriss, "Political Society and the Growth of Government in Late Medieval England," Past & Present 138 (1993): 28–57.

(6) John Watts, the Making of Polities. Europe, 1300–1500 (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

(7) لمزيد عن تطور أخلاقيات المنصب بناء على المساءلة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، انظر:

John Sabapathy, Officers and Accountability in Medieval England 1170–1300 (Oxford: Oxford University Press, 2014); Frédérique Lachaud, L'Éthique du pouvoir au Moyen Âge. L'office dans la culture politique (Angleterre, vers 1150-vers 1330) (Paris: Garnier, 2010).

(8) Actes du Parlement de Paris. Première série: de l'an 1254 à l'an 1328, ed. E. Boutaric (Paris: Plon, 1863–7), no. 6605.

(9) أمثلة إنجليزية:

Statutes of the Realm, ed. A. Luders et al., 11 vols. (London: Record Commission, 1810–28), 2:589 (1495), 654 (1503–4) [henceforth SR], in this context; Year Books (Vulgate) (8 Hen. VI) 12 (no. 30) [henceforth YB]; YB (14 Hen. VII) 29–31 (no. 4) (1499).

لم أتمكن من العثور على أمثلة لكلمة «فساد» في المصادر البرتغالية خلال الفترة 1250-1500.

(10) انظر الفصل السادس بقلم جون واتس للاطلاع على وصف أكمل لأشكال الفساد في إنجلترا في العصور الوسطى.

(11) Ordenações Afonsinas, 5 vols. (Lisbon: Fundação Calouste Gulbenkian, 1984), 5:119 (henceforth OA).

(12) Watts, The Making of Polities, 68–98.

(13) فرنسا، على سبيل المثال:

ORF 1:68–69, 364–65, 3:388, 4:412, 6:443, 7:708, 12:164–65, 187–88, 14:305; L'Ordonnance cabochienne (26–27 mai 1413), ed. Alfred Coville (Paris: A. Picard, 1891), 100–1, 146–9 [henceforth OC]. England: R. F. Treharne and I. J. Sanders, eds., Documents of the Baronial Move-

ment of Reform and Rebellion, 1258–1267 (Oxford: Oxford University Press, 1973), 106–9; SR 1:304, 2:37, 229. Portugal: Livro das Leis e Posturas (Lisbon: Universidade de Lisboa/Faculdade de Direito, 1971), 184–5, 215, 437–9 [henceforth LLP]; Ordenações Del-Rei Dom Duarte, ed. Martim de Albuquerque and Eduardo Borges Nunes (Lisbon: Fundação Calouste Gulbenkian, 1988), 191 [henceforth ODD]; OA 1:138–9, 2:314, 4:217; Chancelaria de D. Pedro I (1357–1367), ed. A. H. de Oliveira Marques (Lisbon: INIC, 1984), 203–4 (505).

(14) إنجلترا، على سبيل المثال:

SR 1:139–40, 283, 346, 389, 2:4, 77, 171, 333. France: ORF 1:359–63, 3:389, 6:89, 302–5, 7:240–1, 12:166; OC 102–3. Portugal: ODD 366; OA 1:116–50, 3:448–51; Arquivo Nacional da Torre do Tombo [henceforth ANTT], Chancelaria de D. Afonso III, liv. 3, fol. 119r. Chancelaria de D. Pedro I, 344–7.

(15) إنجلترا، على سبيل المثال:

SR 1:69, 197–98, 272, 352.

فرنسا:

ORF 1:703–6, 713, 2:281–2, 3:389, 437, 4:131–2, 411, 7:240–2, 256–64, 12:44–5.

البرتغال:

LLP 63–70; ODD 365, 465, 478, 496; Chancelarias Portuguesas: D. Afonso IV (1340–1344). Volume III, ed. A. H. de Oliveira Marques and Teresa Ferreira Rodrigues (Lisbon: INIC, 1992), 219–20, 266, 316–17.

(16) SR 1:49; ORF 1:71, 713–14, 4:411–12, 7:256–64, 14:308–9; OA 4:216–18; Cortes Portuguesas: Reinado de D. Afonso IV (1325–1357), ed. A. H. de Oliveira Marques and Nuno José Pizarro Dias (Lisbon: INIC, 1982), 81–2 (70); Cortes Portuguesas: Reinado de D. Fernando I (1367–1383). Volume I, ed. A. H. de Oliveira Marques and Nuno José Pizarro Dias (Lisbon: INIC, 1990), 26; Armindo de Sousa, As cortes de Leiria- Santarém de 1433 (Porto: Centro de História da Universidade do Porto, 1982), 123.

(17) انظر:

Gérard Sivéry, “La rémunération des agents des rois de France,” Revue historique de droit français et étranger 58 (1980): 587–607.

(18) ORF 1:75.

(19) ORF 12: 449-50.

(20) ORF 12: 166.

(21) انظر الفصل السابع بقلـم غاي غيلتنر، وكذلك الفصل الرابع بقلم مايكي فان بيركل.

(22) OA 1:149, 150–4.

(23) Philippe de Mézières, Le Songe du Vieil Pelerin, ed. G. W. Coopland, 2

vols. (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), 2:57–8, 339–41.

(24) ORF 12:187, 210–11; OA 5:365–6; OA 1:43–7.

(25) ORF 1:359, 581–2, 591, 2:394–5, 3:681.

(26) F. W. Maitland, the Constitutional History of England (Cambridge: Cambridge University Press, 1919), 20–2.

(27) Caroline Burt, Edward I and the Governance of England, 1272–1307 (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 85–6.

(28) Romain Telliez, "Per potentiam officii"—Les officiers devant la justice dans le Royaume de France au XIVe siècle (Paris: Honoré Champion, 2005), 173–207, 403–10.

(29) Claude Gauvard, "Ordonnance de réforme et pouvoir législatif en France au XIVe siècle (1303–1413)," in Renaissance du pouvoir législatif et genèse de l'Etat, ed. André Gouron and Albert Rigaudière (Montpellier: Société d'histoire du droit et des institutions des anciens pays de droit écrit, 1988), 89–98.

(30) John R. L. Maddicott, Law and Lordship: Royal Justices as Retainers in Thirteenth- and Fourteenth-Century England, Past & Present Supplement 4 (Oxford: Past & Present Society, 1978); W. Mark Ormrod, "The Peasants' Revolt and the Government of England," Journal of British Studies 29 (1990): 1–30.

(31) SR 1:261–2, 2:58, 62–3, 146, 187, 140–1, 578–79; The Parliament Rolls of Medieval England, ed. Chris Given-Wilson et al., 16 vols. (Woodbridge: Boydell Press, 2005), 4:197–8, 5:264, 327, 7:73–4, 11:298–9.

(32) SR 2:55, 77, 88, 142, 149–50, 162, 168, 228, 288.

(33) ODD 190–3, 285–93, 304, 310–15; LLP 52–7, 63–70, 79,184–5, 215.

(34) LLP 327–8; ODD 351–2, 469–75, 478–9, 481–9, 540–2; OA 2:312–15, 317–29, 3:380–1, 5:289; ANTT, Chancelaria de D. João I, liv. 5, fols. 5v, 50v–52r.

(35) OA 1:155–64, 405–21, 422–66, 473–520; Sousa, As cortes, 121 (29)—cf. OA 1:436.

(36) "The Dimensions of Politics,"in The McFarlane Legacy: Studiesin Late Medieval Politics and Society, ed. R. H. Britnell and A. J. Pollard (Stroud: A. Sutton, 1995), 1–20 at 2.

(37) John R. Maddicott, "Edward Iand the Lessons of Baronial Reform: Local Government, 1258–80," in Thirteenth-Century England I: Proceedings of the Newcastle upon Tyne Conference, 1985, ed. Peter R. Coss and Simon D. Lloyd (Woodbridge: Boydell Press, 1986), 1–30; Burt, Edward I, 83–146.

(38) William Chester Jordan, Louis IX and the Challenge of the Crusade: A Study in Rulership (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979),

78–9, 122–30; Marie Dejoux, Les enquêtes de Saint Louis. Gouverner et sauver son âme (Paris: PUF, 2014), 353–65.

(39) Elizabeth A. R. Brown, "Unctus ad executionem justitie: Philippe le Bel, Boniface VIII et la grande ordonnance pour la réforme du royaume (du 18 mars 1303)," in Le Roi fontaine de justice. Pouvoir justicier et pouvoir royal au Moyen Âge et à la Renaissance, ed. Silvère Menegaldo and Bernard Ribémont (Paris: Klincksieck, 2012), 145–68.

(40) L'Oeuvre oratoire française de Jean Courtecuisse, ed. G. Di Stefano (Turin: Giappichelli, 1969), 281.

(41) انظر:

Paul A. Brand, "Edward I and the Judges: the 'State Trials' of 1289–93," in Thirteenth-Century England I, 31–40 at 38–9; N. M. Fryde, "Edward III's removal of his judges, 1340–1," Bulletin of the Institute of Historical Research 48 (1975): 149–61.

(42) Gwilym Dodd, "Corruption in the Fourteenth-Century English State," International Journal of Public Administration 34 (2011): 720–30 at 726–7.

(43) Françoise Autrand, Charles VI. La folie du roi (Paris: Fayard, 1986), 189–213.

(44) John Watts, "The Pressure of the Public on Later Medieval Politics," in The Fifteenth Century IV. Political Culture in Late Medieval Britain, ed. Linda Clark and Christine Carpenter (Woodbridge: The Boydell Press, 2004), 159–80; Bernard Guenée, L'Opi- nion publique à la fin du Moyen Âge d'après la "Chronique de Charles VI" du Religieux de Saint-Denis (Paris: Perrin, 2002).

(45) On Gayte, see Marcellin Boudet, "Étude sur les sociétés marchandes et financières au Moyen Âge: Les Gayte et les Chauchat de Clermont," Revue d'Auvergne 28 (1911): 390–411. Jean d'Asnières accusations against Marigny are in Chroniques de Saint-Denis, in Recueil des historiens des Gaules et de la France. Tome XX, ed. J. Naudet and P.-C.-F. Daunou (Paris: Imprimerie nationale, 1840), 694–5.

(46) Chroniques de Saint-Denis, 695–6.

(47) J. S. Roskell, The Impeachment of Michael de la Pole, Earl of Suffolk, in 1386 in the Context of the Reign of Richard II (Manchester: Manchester University Press, 1984), 113–48, 155–69, 172–81, 185–96.

(48) Roskell, The impeachment of Michael de la Pole, 197.

(49) انظر:

Clementine Oliver, Parliament and Political Pamphleteering in Fourteenth-Century England (York: York Medieval Press, 2010), 84–116 at 91–2

حيث رُكِّز على اهتمام البرلمان بنشر تفاصيل علنية حول عملية المساءلة وتشكيل

لجنة الإصلاح.

(50) Alfred Coville, Les Cabochiens et l'ordonnance de 1413 (Paris: Hachette, 1888), vii.

(51) لُخِّص الصراع بين الأرمانياك والبورغونديين بنحو جيد في:
Nicolas Offenstadt, "Guerre civile et espace public a la fin du Moyen Âge: la lutte des Armagnacs et des Bourguignons," in La Politisation: conflits et construction du politique depuis le Moyen Âge, ed. Laurent Bourquin and Philippe Hamon (Rennes: PUR, 2010), 111–29.

(52) OC 99–101, 104, 113–14, 133–4, 148–51.

(53) OC 98–9.

(54) OC 116–17.

(55) OC 128–9.

(56) OC 138–9, 143.

(57) OC 105–6.

(58) ORF 1:362.

(59) Roland Delachenal, "Journal des États Généraux réunis à Paris au mois d'Octobre 1356," Nouvelle revue de droit français et étranger 24 (1900): 431–4.

(60) "Guerre civile et changements du personnel administratif dans le royaume de France de 1400 à 1418: l'exemple des baillis et sénéchaux," Francia 6 (1978): 151–218.

(61) Coville, Les Cabochiens, 376–82.

(62) Michel Pintoin, Chronique du religieux de Saint-Denys: contenant le règne de Charles VI, de 1380 à 1422, ed. Louis Bellaguet, 6 vols. (Paris: Imprimerie de Crapelet, 1839–52) 5:155.

(63) P. S. Lewis, "Reflections on the Role of Royal Clientèles in the Construction of the French Monarchy (mid-XIVth/end-XVth centuries)," in L'État ou le roi. Les fondations de la modernité monarchique en France (XIVe-XVIIe siècle), ed. Neithard Bulst, Robert Descimon and Alain Guerreau (Paris: Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 1996), 51–67; P. S. Lewis, "The Pensioners of Louis XI," in Essays in Later Medieval French History (London: The Hambledon Press, 1985), 91–104; Gareth Prosser, "'Decayed Feudalism' and 'Royal Clienteles': Royal Office and Magnate Service in the Fifteenth Century," in War, Government and Power in Late Medieval France, ed. Christopher Allmand (Liverpool: Liverpool University Press, 2000), 175–89.

(64) Romain Telliez, "Officiers et fermiers des aides devant la justice royale (fin du XIVe- début du XVe siècle," in L'impôt au Moyen Âge: L'impôt public et le prélèvement seigneurial, fin XIIe-début XVIe siècle. III—Les techniques (Paris: Comité pour l'histoire économique et financière de

la France, 2002), 827–59.

(65) Dodd, "Corruption," 721–5.

(66) Maurice Rey, Le domaine du roi et les finances extraordinaires sous Charles VI, 1388–1413 (Paris: Imprimerie nationale, 1965), 380–1.

(67) Telliez, Les officiers devant la justice, 477.

(68) Werner Paravicini, "Administrateurs professionnels et princes dilettantes: Remarques sur un problème de sociologie administrative à la fin du moyen âge," in Histoire comparée de l'administration (IVe-XVIIIe siècles), ed. Werner Paravicini and Karl Ferdinand Werner, Beihefte der Francia 9 (Munich: Artemis Verlag, 1980), 168–81.

الفصل السادس

(1) William Marx, ed., An English Chronicle, 1377–1461: A New Edition (Woodbridge: Boydell Press, 2003), 78; Margaret L. Kekewich, Colin Richmond, Anne F. Sutton, Livia Visser-Fuchs and John L. Watts, The Politics of Fifteenth-Century England: John Vale's Book (Stroud: Alan Sutton Publishing, 1995), 209, 187, 204.

(2) JamesD.Gairdner, ed., The Paston Letters, vol.1 (London: Chatto and Windus, 1904), 97.

(3) Rosemary E. Horrox, ed., "Henry VI: Parliament of November 1459, Text and Translation," in The Parliament Rolls of Medieval England, ed. Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary Horrox (Leicester: Scholarly Digital Editions, 2005), items 7, 9 and 8, respectively. Available online at: http://www.sd-editions.com/PROME [henceforth PROME] (Accessed: January 25, 2016).

(4) انظر، على سبيل المثال:

Middle English Dictionary, s.v. "corrupcioun" .Available online eat: http:// quod.lib.umich.edu/cgi/m/mec/med-idx?type=id&id=MED9845 (Accessed: January 29, 2016).

(5) انظر، على سبيل المثال:

Carl J. Friedrich, "Corruption Concepts in Historical Perspective," in Political Corruption: Concepts and Contexts (3rd ed.), ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002), 15–23 at 15.

يتضمن «المعنى الأساسي» للفساد «السلوك المنحرف» لأي «موظف مسؤول أو صاحب منصب»، الذي يحركه «تحقيق مكسب خاص على حساب الجمهور». انظر أيضا:

Robert Harris, Political Corruption in and Beyond the Nation State (London: Routledge, 2003), 9.

(6) Niels Grüne and Tom Tölle, “Corruption in the Ancien Régime: Systems-Theoretical Considerations on Normative Plurality,” Journal of Modern European History 11 (2013): 31–51 at 31–2, 34.

(7) Harris, Political Corruption, 3–4, 22.

(8) للاطلاع على مقدمات مفيدة، انظر:

Gerald Harriss, “Political Society and the Growth of Government in Late Medieval England,” Past & Present 138 (1993): 28–57; and Christine Carpenter, The Wars of the Roses (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), chs. 2–3.

للاطلاع على دراسة (أخلاقية إلى حد ما) للخلفية الأوروبية، انظر:

Thomas N. Bisson, The Crisis of the Twelfth Century: Power, Lordship and the Origins of European Government (Princeton: Princeton University Press, 2008).

(9) John Sabapathy, Officers and Accountability in Medieval England, 1170–1300 (Oxford: Oxford University Press, 2014); Frédérique Lachaud, L’Éthique du pouvoir au Moyen Âge. L’office dans la culture politique (Angleterre, vers 1150-vers 1330) (Paris: Garnier, 2010); Christine Carpenter, “Law, Justice and Landowners in Late Medieval England,” Law and History Review 1 (1983): 207–19; Paul R. Hyams, “Due Process versus the Maintenance of Order in European Law: the Contribution of the Ius Commune,” in The Moral World of the Law, ed. Peter Coss (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 62–90 at 71.

(10) James C. Holt, Magna Carta, 3rd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 50–4 and ch. 2 generally; Carpenter, Wars of the Roses, 61–2; John Watts, Henry VI and the Politics of Kingship (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 16–17, 38–9, 73–4, 79–80 and ch. 2 generally.

(11) The Governance of England: Otherwise called the difference between an absolute and a limited monarchy, by Sir John Fortescue, ed. Charles Plummer (Oxford: Oxford University Press, 1885), 127.

(12) Harriss, “Political Society,” 34–42.

(13) Harriss, “Political Society,” 39–40, 42, 56–7; Gerald L. Harriss, King, Parliament and Public Finance in England to 1369 (Oxford: Clarendon Press, 1975), esp. 509–17; John Watts, “The Commons in Medieval England,” in La légitimité implicite (vol. 2), ed. Jean-Philippe Genet, (Paris: Publications de la Sorbonne, 2015), 207–22.

(14) انظر، على سبيل المثال:

Carpenter, Wars of the Roses, 39–41; John Watts, “Usurpation in England: a Paradox of State Growth,” in Coups d’État à la Fin du Moyen Âge?, ed. François Foronda, Jean-Philippe Genêt, José Manuel Nieto So-

ria and Casa de Velázquez (Madrid: Collection de la Casa de Velázquez, 2005), 115–30 esp. at 119–24; W. Mark Ormrod, Political Life in Medieval England, 1300–1450 (Basingstoke: Macmillan Press, 1995), 71–83.

لمزيد عن «المنازعة» accroaching، انظر:

Watts, Henry VI, 18.

(15) John T. Noonan, Bribes: An Intellectual History of a Moral Idea (Berkeley, CA: University of California Press, 1984), xiii, chs. 1 and 8.

(16) Christine Carpenter, Locality and Polity: a Study of Warwickshire Landed Society, 1401–1499 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), ch. 9; Rosemary E. Horrox, Richard III: A Study in Service (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), ch. 1.

(17) لمزيد عن هذه النقاط والنقاط التالية، انظر:

Watts, Henry VI, ch. 2, esp. 15–16, 19–21, 23–30, 76–80; David Crouch, The Birth of Nobility: Constructing Aristocracy in England and France, 900–1300 (Harlow: Pearson, 2005), 46–71; David Burnley, Courtliness and Literature in Medieval England (Harlow: Addison, Wesley, Longman, 1998), chs. 2, 4, 5; The Governance of Kings and Princes: John Trevisa's Middle English Translation of the De Regimine Principum of Aegidius Romanus, ed. David C. Fowler, Charles F. Briggs and Paul G. Remley (New York and London: Garland Publishing inc., 1997), esp. Book I, chapter 2, on the virtues, and Book III, chapter 2, part 29 on the superiority of the best king to the best law.

(18) قارن بين ذلك وبين أفكار بترا هيلر Petra Heller، التي ناقشها غرون وتول، في:

Grüne and Tölle, "Corruption in the Ancien Régime," 35–6.

والتي تؤكد على إسناد المسؤولية السياسية للأفراد، أكثر من التوتر بين الأعراف الرسمية والتسلسل الهرمي الاجتماعي.

(19) هناك شكل أقدم من الانتهاكات القضائية - هو القمع الرسمي official oppressiveness - والذي لم يُنظَر فيه هنا. للاطلاع على المناقشات، انظر:

Carpenter, "Law, Justice and Landowners," 217–18; Michael Prestwich, Plantagenet England, 1225–1360 (Oxford: Oxford University Press, 2005), 72–6.

(20) كانت كلمة «Livery» تعني منح ملابس أو شارات مميزة، تحمل رموز السيد؛ وينطوي «الاستبقاء» Retaining على بناء روابط تعاقدية للخدمة السياسية والعسكرية من النبلاء إلى الأمراء.

(21) Governance of England, ed. Plummer, 127–30.

(22) Harriss, King, Parliament and Public Finance, 137–42 and ch.7; Ormrod, Political Life, 71–2.

(23) Joel T. Rosenthal, "The King's 'Wicked Advisers' and Medieval Baronial Rebellions," Political Science Quarterly 82 (1967): 595–618; Watts, Henry VI, 25–7, 40–2, 61–3.

(24) كان «إهدار الحقوق المدنية» attaint إجراء قانونيا يمكن استخدامه ضد هيئات المحلفين الفاسدة؛ أما «الاستجناف» embracery فكان وما زال جريمة التأثير في هيئات المحلفين.

(25) للاطلاع على القوانين التي صدرت بين العامين 1389-1390 وما بعدهما، انظر على الترتيب:

Robin L. Storey, "Liveries and Commissions of the Peace, 1388–90," in the Reign of Richard II. Essays in Honour of May McKisack, ed. F. R. H. Du Boulay and Caroline M. Barron (London: Athlone Press, 1971), 131–52; Michael A. Hicks, "The 1468 Statute of Livery," Historical Research 64 (1991): 15–28; Steven Gunn, Early Tudor Government, 1485–1558 (Basingstoke: Macmillan Press, 1995), 81–2, 84–7, 99, 101–8.

(26) Paul Brand, "Edward I and the Judges: the 'State Trials' of 1289–1293," in Thirteenth- Century England I: Proceedings of the Newcastle upon Tyne Conference, 1985, ed. Peter. R. Coss and Simon D. Lloyd (Woodbridge: Boydell Press, 1986), 31–40; John R. L. Maddicott, Law and Lordship: Royal Justices as Retainers in Thirteenth- and Fourteenth-Century England, Past & Present Supplement 4 (Oxford: Past & Present Society, 1978), 49–51; Edward Powell, Kingship, Law and Society: Criminal Justice in the Reign of Henry V (Oxford: Clarendon Press, 1989), chs. 6, 8, 10; Hicks, "1468 Statute"; Gunn, Early Tudor Government, 44–5, 54–6.

(27) للاطلاع على الخطوط العريضة لهذه المواجهات، انظر:

David Carpenter, The Struggle for Mastery: Britain, 1066–1284 (London: Allen Lane, 2003), 343–4, 351–60, 369–70 [for the 1250s]; Harriss, King, Parliament and Public Finance, chs. 12 and 13 [for 1340–1]; Gerald Harriss, Shaping the Nation: England, 1360–1461 (Oxford: Clarendon Press, 2005), 441–4, 450–88, 496–501, 617–49 [for 1376–1461]; Carpenter, Wars of the Roses, 172–6 [for 1469]; David Starkey, The Reign of Henry VIII: Personalities and Politics (London: Vintage, 2002), 27–30, 79–81, 98–9 and ch. 7 (for 1509–47).

(28) Brand, "State Trials," 38; Harriss, King, Parliament and Public Finance, 283–7.

(29) لمزيد عن فلامبارد Flambard، انظر:

C. Warren Hollister, Henry I (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2001), 116–17, 136, 140, 384.

(30) Caroline Burt, Edward I and the Governance of England, 1272–1307 (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 27–9, 32–4, 81–2, 85–90; Maddicott, Law and Lordship, 11–14, 19, 24.

(31) Percy H. Winfield, The History of Conspiracy and Abuse of Legal Procedure (Cambridge: Cambridge University Press, 1921), 6–7, 13–14, 22–5, 26, 142–3, 144–5 and chs. 6 and 7, generally; Jonathan Rose,

"The Law of Maintenance and the Obligations of Lordship," SSRN, 1–2. Available online at: http://ssrn.com/abstract=2262007 [Accessed: March 16, 2016]; Alan Harding, "The Origins of the Crime of Conspiracy," Transactions of the Royal Historical Society 33 (1983): 89–108 at 94–7.

(32) Rose, "Law of Maintenance," 2,n.3; Winfield, History of Conspiracy, ch.6; Maddicott, Law and Lordship, 40–51, 60.

(33) John M. W. Bean,From Lord to Patron: Lordship in Late Medieval England (Manchester: Manchester University Press, 1989), ch. 6; Dominic Luckett, "Crown Office and Licensed Retinues in the Reign of Henry VII," in Rulers and Ruled in Late Medieval England, ed. Rowena E. Archer and Simon Walker (London: The Hambledon Press, 1995), 223–38 at 228–9.

(34) Bertram P. Wolffe, The Royal Demesne in English History (London: George Allen and Unwin, 1971), 44–6, 77–9, 143–58, 197–9, 225.

(35) Paston Letters, ed. Gairdner, 2:148.

(36) Alfred L. Brown, The Governance of Late Medieval England, 1272–1461 (London: Edward Arnold, 1989), 230.

(37) AnneE.Curry,ed.,"HenryVI:ParliamentofSeptember1429,Text and Translation," in PROME, quotations from articles 4 and 5.

(38) Maddicott, Law and Lordship, 60.

(39) Sabapathy, Officers and Accountability, 23, 222 (and, on oaths, 16, 119, 129, 189, 251, 256–57); Conal Condren, Argument and Authority in Early Modern England: The Presupposition of Oaths and Offices (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 6–7, 25 and ch. 2 (for oaths, see 9, 233 and ch. 11); Christopher D. Fletcher, "Morality and Office in Late Medieval England and France," in Fourteenth Century England V, ed. Nigel Saul (Woodbridge: Boydell Press, 2008), 178–90 at 182, 186–7.

(40) يظهر مثال جيد في الأطروحة الشهيرة التي كتبها وزير هنري السابع، إدموند دادلي Edmund Dudley، خلال العامين 1509-1510:

"lett it be foresene that his grace may make his Justices of them that be well lernyd men and specially of good consciens, or els they wilbe corruptyd with meede or affection... and long... or [i.e. before] it shall be known to the Prince." From The Tree of Commonwealth: a Treatise Written by Edmund Dudley, ed. Dorothy M. Brodie (Cambridge: Cambridge University Press, 1948), 34.

(41) "Many pepill shall ye wele governe, whyle that reyson governyth yow," as a fifteenth-century version of the Secreta Secretorum put it: Watts, Henry VI, 23, n. 52, and see 23–5 generally.

(42) Fletcher, "Morality and Office," 186–7.

(43) للاطلاع على هذه النقاط، انظر الأمثلة المذكورة في:

Watts, Henry VI, 41 and 61, and also for example Governance of England, ed. Plummer, 146–7; George Ashby's Poems, ed. Mary Bateson, Early English Text Society, Extra series 76 (London: K. Paul, Trench, Trübner and co., 1899), 22 ("And paie youre men theire wages and dutee, / That thei may lyve withoute extorcion"—c. 1468); Curry, "Henry VI: Parliament of January 1437, Text and Translation," item 26 ("the more sufficient that men be of liflode... the more unlikly they are by corruption, brocage, or drede, to be treted or moeved to perjurie"); W. Mark Ormrod, ed., "Edward III: Parliament of April 1343, Text and Translation," in PROME, item 41 ("q'il pleise a nostre seignur le roi par son conseil ordeigner covenables gages pur les justices..."); The Digby Poems, ed. Helen Barr (Exeter: University of Exeter Press, 2009), 197, 204, 209 ("Let trouthe goon oute of cloos [go abroad freely], / That alle folk may here his playnt"—c.1400–15).

(44) Watts, "Usurpation," esp. 119–22.

(45) لمزيد عن الملك إدوارد الثالث، انظر:

Harriss, King, Parliament and Public Finance, 294–304; for Richard II, Henry IV and Henry VI, see Harriss, Shaping the Nation, 463–9, 498–506, 618–23.

(46) Mary Douglas, Purity and Danger: An Analysis of Concepts of Pollution and Taboo, Routledge Classics ed. (London: Routledge, 2003), ch. 8, quotation at p. 170.

(47) Condren, Argument and Authority, 6–7.

(48) Chapter 8 by George Bernard makes these things clear.

(49) Carpenter, "Law, Justice and Landowners," 216–18, 229.

(50) لاحظ المثال من العام 1437، والذي استُشهد به في n. 43، أعلاه، وكذلك:

Governance of England, ed. Plummer, 145 ("meanes off corrupcion" used to "move the lordes to parciallite"—c. 1470, but possibly drafted in the 1440s or 50s) and an example of c. 1421, citing the danger that "the baronage [may] be corrupted agaynes" the king by "wickid counsaill": Three Prose Versions of the Secreta Secretorum, ed. Robert Steele, Early English Text Societ Extra Series 74 (London: K. Paul, Trench, Trübner and co., 1898), 210.

(51) للاطلاع على هذه التغييرات، انظر، بوجه عام:

Gunn, Early Tudor Government, esp. chs. 1 and 3.

وقد نوقشت بعض التطورات الأيديولوجية المرتبطة بها في:

John Watts, "'Com- mon Weal' and 'Commonwealth': England's Monarchical Republic in the Making, c.1450–c.1530," in The Languages of Political Society, ed. A. Gamberini et al. (Rome: Viella, 2011), 147–63.

(52) Michael Braddick, "The Early Modern English State and the Question

of Differentiation, from 1550 to 1700," Comparative studies in Society and History 38 (1996): 92–111 at 98–9; Joel Hurstfield, "Political Corruption in Modern England: The Historian's Problem," History 52 (1967): 16–34 at 33.

(53) Felicity Heal, the Power of Gifts: Gift-Exchange in Early Modern England (Oxford: Oxford University Press, 2014), 5, 12, 87–8, 182, 198.

الفصل السابع

(1) Chris Wickham, Sleepwalking into a New World: The Emergence of Italian City Communes in the Twelfth Century (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015).

(2) Philip Jones, the Italian City-State: From Commune to Signoria (Oxford: Clarendon Press, 1997).

(3) بالنسبة إلى البعض، فإن غياب إجراءات السيندكاتو في أوائل القرن السادس عشر يشير إلى وجود طغيان. انظر:

Bartolomeo Cavalcanti, Trattati sopra gli ottimi Reggimenti delle Repub- bliche antiche e moderne (Milan, 1805), 67.

(4) جيوفاني بوتيرو (1617-1544 Giovanni Botero)، على سبيل المثال، دعا إلى استخدام الجواسيس:

Della Ragion di Stato, I, xvii, ed. L. Firpo (Turin: UTET, 1948), 85.

ومع ذلك، كان الشاغل الرئيس هنا هو ولاء المسؤولين للأمير، وليس حماية المواطنين.

(5) Moritz Isenmann, Legalität und Herrschaftskontrolle (1200–1600): Eine vergeleichende Studie zum Syndikatsprozess: Florenz, Kastilien und Valencia (Frankfurt: Klostermann, 2010), 21.

يسيء هذا المصدر فهم حالة السجلات الإيطالية إلى حد ما من حيث تأطير فلورنسا كدولة مدينية موثقة بنحو فريد، خاصة بالنظر إلى أن سجلات ممارساتها تعود إلى العام 1343، بسبب تدمير الأرشيف المحلي في ذلك العام؛ وتلك التي تغطي الفترة ما بين العامين 1344-1381 وتشمل ما بين 25-40% من عمليات التفتيش. وإضافة إلى ذلك فبالنسبة إلى الإجراءات الفلورنسية الموثقة البالغ عددها 51، فإن الأحكام الفعلية نادرة (ibid., 213-14). وفي هذا الصدد، تمتلك بولونيا ولوكا، وكذلك بيروجيا، سجلات تدقيق مشابهة بالفعل من عقود سابقة بالفعل، لكنها تظل في معظمها غير مدروسة.

Gianfranco Orlandelli, Il sindacato del Podestà (Bologna: Pátron, 1963).

نسخ المرجع السابق وحلّل عديدا من الوثائق التي تثبت ممارسات التفتيش في بولونيا في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر. لمزيد عن مدينة لوكا، انظر:

Susanne Lepsius, "Kontrolle von Amsträgern durch Schrift. Luccehser Notare und Richter im Syndikatsprozeß," in Als die Welt in die Akten kam. Prozeßschriftgut im europäischen Mittelalter, ed. Susanne Lepsius and Thomas Wetzstein (Frankfurt: Klostermann, 2008), 389–473.

لمزيد عن مدينة سيينا، انظر:

Maria Assunta Ceppari Ridolfi, "Il sindacato degli ufficiali del Comune

di Siena. Esempi per i secoli XIV e XV," in Siena e il suo territorio nel Rinascimento, ed. Mario Ascheri, vol. 3 (Siena: Il Leccio, 2000), 15–42; Ridolfi, "Il sindacato degli ufficiali del Comune di Siena nel Trecento," in Scrivere il Medioevo: lo spazio, la santità, il cibo: un libro dedicato ad Odile Redon, ed. Bruno Laurioux and Laurence Mouilnier-Brogi (Rome: Viella, 2001), 77–95.

بالنسبة إلى مدينة جنوة في العصور الوسطى، وهي موضوع دراسة نادرة عن عملية السينداكاتو من أصولها حتى العصر الحديث، ظل هناك سجل مجمَّع صغير من العام 1363. انظر:

Riccardo Ferrante, La difesa della legalità: i sindicatori della repubblica di Genova (Turin: Giapichelli, 1995), 55, n. 140. And see, more broadly, Gino Masi, "Il sindcato delle magistrature comunali nel sec. XIV (con speciale riferimento a Firenze)," Rivista Italiana per le Scienze Giuridiche 5 (1930): 43–115, 331–411; and Marzia Lucchesi, "Giustizia e corruzione nel pensiero dei glossatori," Rivista di Storia del Diritto Italiano 64 (1991): 157–216.

(6) De non corrumpendo judicem. "Si aliquis iudex steterit nostre regimine Civitatis, qui, pretio corruptus, fuerit repertus super aliqua... sententiam protulisse, officium amittat in perpetuum iudicandi, et bona sua secundum legitimas sanctiones omnia publicentur; et idem, in illo qui dat et in advocato qui eum induxerit ad hoc faciendum, modus similis observetur." "Statuto di Viterbo del MCCXXXVII–XXXVIII [fragment], CCXXV," in Statuti della Provincia Romana, ed. Vincenzo Federici (Rome: Istituto Storico Italiano, 1930), 54.

(7) De corrumpente Potestatem, vel eius familiam. "Si invenerimus, et in inveniendo soliciti et intenti erimus, aliquem corripuisse, vel corrumpere velle vel voluisse, pecunia vel alio modo, nos, vel aliquem de iudicibus vel militibus nostris, vel aliquem alium de familia nostra, vel predictorum iudicum seu militem, per se vel per alium, ipsum puniemus et condempnabimus a libris decem usque in libris centum, inspecta qualitate negotii et persone." "Breve Pisani Communis... MCCLXXXVI," III, LXXI, in Statuti inediti della Città di Pisa, dal XII al XIV secolo, ed. Francesco Bonaini, 3 vols. (Florence: G. P. Vieusseux, 1854–70), 1:459.

(8) De puniendo Antianos recipientes munera. "Si invenirimus [sic], et in inveniendo soliciti et intenti erimus, Antianos, vel aliquem ex Antianis qui pro tempore fuerint, recepisse aliquod donum, vel munus, vel aliquod pretium, vel aliquam aliam rem; vel conmedisse cum aliquo cive pisano, vel alio, qui coram eis occasione eorum officii aliquid facere haberet occasione dicti officii antianatus, ipsum de officio expellemus, et condampnabimus ipsum in avere et persona, prout nobis videbitur,

inspecta qualitate criminis et persone; et eum de societate pisani populi expellemus, et publicabimus eum in publico parlamento. Et si invenirimus, et in inveniendo soliciti et intenti erimus, aliquem ex Antianis corruptum pecunia aliquid fecisse, vel consuluisse, seu fieri fecisse, quod sit contrarium vel nocivum Communi pisano, seu populo pisano, seu alicui persone; ipsum ad mortem condempnabimus, et ipsum mori faciemus. Et hoc Antianis exponemus, vel exponi faciemus." "Breve populis et campagniarum pisani communis an. MCCLXXXVI," LVIIII, in ibid. 1:583–4.

(9) De corruptione officialium: "Item, cum multi de civitate Florentie consueverint intendere circa corruptione, corrumpendo pretio vel precibus rectores seu vicarios et Potestates civitatis Florentie et eorum familias, ordinatum est quod nulla persona de civitate vel districtu Florentie vel aliquis alius cuiuscunque condictionis sit, audeat vel presumat inducere vel velle inducere per se vel alium dominum Potestatem vel aliquem de sua familia vel berrovarios vel aliquem alium officialem Communis Florentie pretio vel precibus fraudolentibus vel alio modo, vel attemptet dare vel donare aliquid eisdem officialibus ut aliquid faciant vel committant contra honorem domini Potestatis et Communis Florentie. Et si quis contra fecerit, puniatur in libris centum, et plus vel minus, ad voluntatem domini Potestatis, inspecta qualitate facti et condictione personarum facientium contra predicta et eorum qui predicto modo corrumpere voluerint. Et super hiis inquirendis possit procedi ad inquisitionem facendam ad voluntatem domini Potestatis." "Statuto del podestà dell'anno 1325," III, CCXV, in Statuti della Repubblica Fiorentina, ed. Romolo Caggese, rev. ed. Giuliano Pinto, Francesco Salvestrini and Andrea Zorzi, 2 vols. (Florence: Olschki, 1999), 2: 7–8.

(10) Statuto del Comune di Montepulciano (1337), I, LX, ed. Ubaldo Morandi (Florence: Le Monnier, 1966), 334: "De pena corrumpensi offitialem et offitialis patientis se currumpi."

(11) De corruptione officialium: "Si aliquem officialem vel rectorem causa alicuius processus aut litis vel questionis, sive causa civilis vel criminalis, que coram eo verteretur, corruperit vel attentaverit pecunia, mercede corrumpere aut dono, nulla pena puniatur. Et officialis corruptus in libris ducentis puniatur et statim de officio expellatur." Lo Statuto della Città di Rieti dal secolo XIV al secolo XVI, III, 41, ed. Maria Caprioli (Rome: Istituto Storico Italiano per il Medio Evo, 2008), 214.

(12) Fritz Hertter ,Die Podestàliteratur Italiensim 12 and 13. Jahrhundert (Leipzig: Teubner, 1910); David Napolitano, "The Profile and Code of Conduct of the Professional City Magistrate in Thirteenth-Century

Italy" (PhD diss., University of Cambridge, 2014).

(13) Andrea Zorzi, "Giovanni da Viterbo," in Dizionario Biografico degli Italiani, vol. 56 (2001). Available online at: http://www.treccani.it/enciclopedia/giovanni-da-viterbo_%28Dizionario-Biografico%29/ (accessed December 10, 2016).

(14) John of Viterbo, Liber de regimine civitatum, XXV, ed. Gaetano Salvemini, Biblioteca Iuridica Medii Aevii, vol. 3 (Bologna: In aedibus successorum Monti, 1901), 215–80 at 226: "plene eruditos, scientes dictare et recte scribere, non corruptabiles, expertos et prudentes." See also CXV (259).

(15) "Memini enim me vidisse et scivisse quamplures potestates et rectores maximum dedecus sustinuisse et incurisse, et etiam quosdam de regimine turpiter fuisse deiectus et expulsus, propter malitiam et commissas seu corruptelas et clandestinas pecunie et aliarum rerum extorsiones pravissimas iudicum et notariorum." Ibid., XXVI (226). On the notaries see also ibid., CXVII (260).

(16) Brunetto Latini, Li Livres dou Tresor, III, 85, trans. Spurgeon Baldwin and Paul Barrette (New York: Garland, 1993), 366.

(17) Ibid., 373.

(18) John of Viterbo, Liber de regimine civitatum, LIV (233); CVI (255); CXVII (260); CXLIII (278).

(19) لمزيد عن التاريخ السياسي للمدينة في العصور الوسطى، انظر:

Alberto Grohmann, Città e territorio tra medioevo ed età moderna (Perugia, secc. XIII-XVI), 2 vols. (Perugia: Volumnia Editrice, 1981); and John P. Grundman, The Popolo at Perugia, 1139–1309 (Perugia: Deputazione di storia patria per l'Umbria, 1992).

(20) Statuto del comune di Perugia del 1279, cc. 131–3, 136–42, ed. Severino Caprioli, 2 vols. (Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 1996), 1:146–50, 155–60; Statuto del comune e del popolo di Perugia del 1342 in volgare, I, 15 and 20, ed. Mahmoud Salem Elsheikh, 3 vols. (Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 2000), 1:65–74, 88–101.

(21) Statuto del comune di Perugia del 1279, c. 131, ed. Caprioli, 1:147.

(22) لمزيد عن رمزية العقاب البدني، انظر:

G. Geltner, Flogging Others: Corporal Punishment and Cultural Identity from Antiquity to the Present (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2014).

(23) Archivo di Stato di Perugia [henceforth: ASPer], Il Maggior Sindaco Esecutore e Utile Conservatore del Comune di Perugia [henceforth: MS] 4, 1r-v (April 1332).

(24) ASPer, MS 5, 3v (1335): "Contra quos omnes et quemlibet eorum ex nostro et nostre curie officio per inquisitionem processimus in eo et super eo quod loco et tempore in dicta inquisitione debuerit comisisse et fecisse furtum, baractariam, symoniam et lucra illicita; et fecisse ea que facere non tenebantur et obvisisse ea que facere tenebantur contra formam statuti et ordinis commuis et populi perusii, nec assignasse nec restituisse quod assignare et resti[tui]re tenebantur... et plura alia."

(25) Ibid.: "Quare facta contra eos et quemlibet eorum solempnia inquisitio et examinatio testium, et non repertos culpabiles de continenti in dicta inquisitioni. Revisa facta et calculata ratione eiroum et cuilibet eorum per racionatorem communis perusie prout hec et alia in actis curis et nostre curie et dicti communis."

(26) لم تشمل حالات سوء سلوك المسؤولين أكثر من مجرد أقلية ضئيلة من الحالات التي نظرها السينداكو، خاصة عندما وُسِّعت اختصاصاته في أربعينيات القرن الرابع عشر. هناك استثناء جزئي واحد يعود إلى العام 1348، عندما رُفع أكثر من نصف القضايا (57%) ضد مسؤولين أفراد. يرجع الاستثناء الآخر لهذه العينة إلى العام 1388، عندما اتُّهمت نحو 55 بلدية قروية، كل على حدة، بإهمال واجباتها. وعلى رغم أن هذا يمكن أن يفسر على نطاق واسع باعتباره اتهاما بالفساد، فليس من الواضح ما إذا كان شخص بعينه قد اعتُبر مسؤولا.

(27) ASPer, MS 5, 6r-7r.
يمكن أن تؤدي الوتيرة البطيئة للعدالة في بعض الأحيان إلى الإدانة. على سبيل المثال، في العام 1326، كان ليلو بينفينوتي Lello Benvenuti يحصِّل الضرائب من إحدى البلديات، لكنه اضطر بعد مرور عشر سنوات إلى إعادة ما يزيد قليلا على 7 ليرات. .Ibid., 8r

(28) Massimo Vallerani, Il sistema giudiziario del Comune di Perugia. Conflitti, reati e processi nella seconda metà del XIII secolo (Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 1991), 31–2; Vallerani, Medieval Public Justice, trans., Sarah Rubin Blanshei (Washington DC: Catholic University Press, 2012), 33–4, 156–7.

(29) ASPer, MS 7, 19v, 20r (1336); 16 II, 3v (1386); 18, 35r–36r (1388).

(30) David S. Chambers and Trevor Dean, Clean Hands and Rough Justice: An Investigating Magistrate in Renaissance Italy (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997), 48–50.

(31) Douglass North, John Joseph Wallis and Barry Weingast, Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History (Cambridge: Cambridge University Press, 2009); Francis Fukuyama, the Origins of Political Order. From Prehuman Times to the French Revolution (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011).

(32) Bo Rothstein and Jan Teorell, "Defining and Measuring Quality of Government," in Good Government: The Relevance of Political Science, ed.

Sören Holmberg and Bo Rothstein (Cheltenham: Edward Elgar, 2012), 13–39; Chris Wickham, Framing the Early Middle Ages: Europe and the Mediterranean, 400–800 (Oxford: Oxford University Press, 2005), 147.

(33) ASPer, MS9, 9r–10r (1347).

هذا استثناء جزئي، والذي يتعامل مع جيوفاني دي سير فيليبي دي بيسكيا Giovanni di ser Fillippi di Pescia، وهو أحد السكان السابقين في بيروجيا وبوديستا، نيابة عن المدينة، بخصوص بلدة اسمها سيتا دي كاستيلو Città di Castello ما بين شهري مايو وأكتوبر 1346. اتهم جيوفاني بارتكاب مخالفات مالية وغيرها من أشكال سوء الإدارة، التي بلغت ذروتها في فشله في الحضور بحسب الأصول خلال التفتيش الذي أجري على منصبه.

(34) Victor Crescenzi, "Il sindaco degli ufficiali nei comuni medievali italiani," in L'educa- zione giuridica, IV. Il pubblico funzionario: modelli storici e comparativi (Perugia: Libreria Editrice Universitaria, 1981), 383–529.

(35) Isenmann, Legalität und Herrschaftskontrolle, 3.

(36) Noël Coulet, Les visites pastorales (Turnhout: Brepols, 1977); Jörg Oberste, Visitation und Ordensorganisation. Formen sozialer Normierung, Kontrolle und Kommunikation bei Cisterziensern, Prämonstratensern und Cluniazensern (12.- frühes 14. Jahrhundert), Vita regularis 2 (Münster: Lit, 1996); Oberste, "Ut domorum status certior habea- tur. Cluniazensischer Reformalltag und administratives Schriftgut im 13. und 14. Jh.," Archiv für Kulturgeschichte 76 (1994): 51–76; Oberste, "Normierung und Pragmatik des Schriftgebrauchs im cisterziensischen Visitationsverfahren bis zum be- ginnenden 14. Jahrhundert," Historisches Jahrbuch 114 (1994): 312–48; Oberste, Die Dokumente der klösterlichen Visitationen, Typologie des sources du Moyen Age occidental 80 (Turnhout: Brepols, 1999).

(37) Serena Morelli, "'Ad extirpanda vitia': normative regia e sistemi di controllo sul funzionariato nella prima età angioiana," Mélanges de l'Ecole francaise de Rome. Moyen Age 109 (1997): 463–75; Robin L. Storey, "Liveries and Commissions of the Peace, 1388–90," in The Reign of Richard II. Essays in Honour of May McKisack, ed. F. R. H. Du Boulay and Caroline M. Barron (London: The Athlone Press, 1971), 131–52; Maaike van Berkel, "Embezzlement and Reimbursement. Disciplining Officials in ʿAbbāsid Baghdad (8th-10th centuries A.D.)," International Journal of Public Administration 34 (2011): 712–19.

(38) William Chester Jordan, "Anticorruption Campaigns in Thirteenth-Century Europe," Journal of Medieval History 35 (2009): 204–19; see also Pilar Azcárate Aguilar-Amat, "Un caso de corrupcion en la Navarra del siglo XIV: el processo contra el procurador real Jacques de Licras,"

Hispania: Revista española de historia 52 (1992): 33–57.
(39) Andrea Zorzi, ed., Tiranni e tirannide nel Trecento italiano (Rome: Viella, 2013).
(40) Jan Teurlings and Markus Stauff, “Introduction: The Transparency Issue,” Critical Studies = Critical Methodologies 14 (2014): 3–8; Bruno Latour, We Have Never Been Modern, trans. Catherine Porter (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993).
(41) John Sabapathy, Officers and Accountability in Medieval England 1170–1300 (Oxford: Oxford University Press, 2014), 250.
(42) Maurizio Viroli, From Politicsto Reason of State. The Acquisition and Transformation of the Language of Politics, 1250–1600 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), 92.
(43) Monika Bauhr, “Need or Greed Corruption,” in Good Government, ed. Holmberg and Rothstein, 68–86.

الفصل الثامن

(1) G. W. Bernard, “The Rise of Sir William Compton, Early Tudor Courtier,” English Historical Review 96 (1981): 754–7.
(2) Mary L. Robertson, “Profit and Purpose in the Development of Thomas Cromwell’s Landed Estates,” Journal of British Studies 29 (1990): 317–46.
(3) Michael Everett, the Rise of Thomas Cromwell: Power and Politics in the Reign of Henry VIII (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2015), 180–94.
(4) Everett, Rise of Thomas Cromwell, 180–94.
(5) Everett, Rise of Thomas Cromwell, 41, 272, nn. 261 and 262.
(6) Geoffrey R. Elton, “How Corrupt was Thomas Cromwell?” Historical Journal 36 (1993): 905–8.
(7) Felicity Heal, The Power of Gifts: Gift-Exchange in Early Modern England (Oxford: Oxford University Press, 2014), 197.
(8) Everett, Rise of Thomas Cromwell, 41.
(9) Everett, Rise of Thomas Cromwell, 189.
(10) Everett, Rise of Thomas Cromwell, 184.
(11) Letters and Papers, Foreign and Domestic, of the Reign of Henry VIII, ed. J. S. Brewer, J. Gairdner and R. H. Brodie, 21 vols. in 36 (London, 1862–1932), XIII i 471 (1).
(12) Mark Knights, “Showing Corruption the Red Card,” Corruption, Now and Then (blog), June 7, 2015. Accessed online at: http://blogs.warwick.ac.uk/historyofcorruption/ entry/showing_corruption_the/ (26/05/17).
(13) Joel Hurstfield, “Corruption and Reform under Edward VI and Mary:

The Example of Wardship," English Historical Review 68 (1953): 22–36 at 25–28; reprinted in Hurstfield, Freedom, Corruption and Government in Elizabethan England (London: Jonathan Cape, 1973), 163–82 at 168–9.

(14) John Sabapathy, Officers and Accountability in Medieval England 1170–1300 (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(15) Thomas Hobbes, Leviathan, ed. Noel Malcolm, 3 vols. (Oxford: Oxford University Press, 2012), 3:434.

(16) P. W. Lock, "Officeholders and Officeholding in Early Tudor England, c. 1520–1540" (PhD diss., University of Exeter, 1976).

وهي دراسة جيدة.

(17) G. W. Bernard, The Late Medieval Church: Vitality and Vulnerability before the Break with Rome (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2012), 28–32.

(18) Peter Gwyn, The King's Cardinal: The Rise and Fall of Thomas Wolsey (London: Barrie and Jenkins, 1990), brings this out very forcefully. On pensions see Charles Giry- Deloison, "Money and early Tudor Diplomacy," Medieval History 3–4 (1993–94): 128–46.

(19) J. M. Bourne, Patronage and Society in Nineteenth-Century England (London: Edward Arnold, 1986).

وهي دراسة محفِّزة للتفكير.

(20) Anthony King and Ivan Crewe, The Blunders of our Governments (London: Oneworld, 2013).

(21) Patricia Crone, Pre-Industrial Societies (Oxford: Basil Blackwell, 1989), 32–3.

(22) انظر، على سبيل المثال: النقاش البرلماني حول الاحتكارات في العام 1601 وإعلان الملكة إليزابيث ردا عليه، والذي يمكن الاطلاع عليه بسهولة أكثر في:

English Historical Docu- ments, V (A) 1558–1603, ed. Ian W. Archer and F. Douglas Price (London: Routledge, 2011), nos. 419–20 (1102–117).

(23) Heal, The Power of Gifts, 194.

(24) Hurstfield, Freedom, Corruption and Government, 185–91, 319–20.

(25) Menna Prestwich, Cranfield: Politics and Profits under the Early Stuarts. The Career of Lionel Cranfield, Earl of Middlesex (Oxford: Clarendon Press, 1966); cf. Hurstfield, Freedom, Corruption and Government, 183–96.

(26) Neil Cuddy, "The Real, Attempted 'Tudor Revolution in Government': Salisbury's 1610 Great Contract," in Authority and Consent in Tudor England: Essays Presented to C. S. L. Davies, ed. G. W. Bernard and S. J. Gunn (Aldershot: Ashgate, 2002), 249–70.

(27) هناك استثناء واحد محتمل. في القرن السادس عشر زاد الملوك المتعاقبون بنحو

ملحوظ من عدد البلديات boroughs الممثلة في البرلمان. هل كانت تسمية النواب الممثلين للبلديات - بامتيازاتهم المقيَّدة عادة - أكثر سهولة من قبل التاج، وهل كان إنشاء البلديات الجديدة إحدى الطرق التي سعت بها الحكومة إلى السيطرة على البرلمانات التي تستدعيها للانعقاد لجباية الضرائب؟ إنه سيناريو معقول - لكن من الصعب توثيقه بالتفصيل. لا يبدو أن هناك أي نمط واضح لتخصيص مقاعد البلديات. لا يمكننا العثور على تفسيرات معاصرة، ولذلك فإن أي محاولة لتمييز الدافع تعتمد على الاستدلال. من الصعب القول بأن ملوك إنجلترا في القرن السادس عشر كانوا في حاجة ماسة إلى محاولة التلاعب بمجلس العموم بهذه الطريقة. نجحت الحكومات غالبا في استصدار التشريعات التي سعت إليها، بما في ذلك الضرائب التي احتاجت إليها.

(28) William Doyle, "Changing Notions of Public Corruption, c. 1770–c. 1850," in Corrupt Histories, ed. Emmanuel Kreike and William C. Jordan (Rochester, NY: University of Rochester Press, 2005), 83–95. Niels Grüne and Tom Tölle, "Corruption in the Ancien Régime: Systems-Theoretical Considerations on Normative Plurality," Journal of Modern European History 11 (2013): 31–51, is weakened by treating England in the late-eighteenth century as normative, instead of as distinctly different from the preceding centuries.

(29) Lewis B. Namier, The Structure of Politics at the Accession of George III, 2nd ed., repr. (London: Macmillan, 1965), 104.

(30) من الجيد أن نتمكن من الاستشهاد بإدوارد غيبون Edward Gibbon لدعم ذلك. إن ملاحظته، في الفصل الحادي والعشرين من كتابه Decline and Fall بأن «الفساد، أكثر أعراض الحريات الدستورية عصمة من الخطأ»، لا يمكن، للأسف، أن تُقرأ على أنها مدح للفساد. يتمثل غرض غيبون في إثارة السخرية: فكلماته تعني عكس ما يقول. كان مستعدا لإظهار كيف شرع الإمبراطور قسطنطين في اضطهاد أثناسيوس، ولا سيما الانتقام من تحدي أثناسيوس الطويل له. كتب غيبون أن الفساد قد مورس بنجاح - قُدِّمت الأوسمة والهدايا والحصانات وقُبلت من قِبل الأساقفة الذين أدانوا أثناسيوس في المجالس الكنسية. لقد سعى غيبون إلى تصوير الكنيسة على أنها غير مثالية. لم يكن يدافع عن الارتشاء والفساد، ولم يُجهد نفسه للإقرار بالفكرة غير المريحة بأن الممارسات المؤسفة ظاهريا (والتي استفاد منها، بالمناسبة) قد تكون ضرورية. وقد فعل ناميير ذلك بالضبط.

Edward Gibbon, The History of the Decline and Fall of the Roman Empire, ed. David Womersley, vol. 1. (London: Allen Lane, 1994), ch. 21 (805 for quotation).

(31) Růžena Volinová-Bernardová, Pohled Zpět (Prague: Akropolis, 2003), 47.

الفصل التاسع

(1) Jean-Claude Waquet, Corruption: Ethics and Power in Florence, 1600–1770 (University Park: Pennsylvania State Press, 1992), 1–2. Originally published in French, under the title, De la Corruption. Morale et pouvoir à Florence aux XVIIe et XVIIIe siècles (Paris: Fayard, 1984).

(2) Jaume Vicens Vives, “Estructura administrativa estatal en los siglos XVI y XVII” (1960), in Coyuntura economica y reformismo burgués (Barcelona: Ariel, 1968), 135–6.

(3) Horst Pietschmann, “Burocracia y corrupción en Hispanomérica colonial: una aproximación tentativa,” Nova Americana 5 (1982), 11–37.

(4) Colin M. MacClachlan, Spain’s Empire. The Role of Ideas in Institutional and Social Change (Los Angeles: University of California Press, 1992), 37–8.

(5) Alfonso Quiroz, Corrupt Circles: A History of Unbound Graft in Peru (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2008)—a study that covers over two centuries, from the mid-eighteenth century to 1990.

(6) Antonio Feros, Kingship and Favoritism in the Spain of Philip III (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Santiago Martínez, Rodrigo Calderón. La sombra del valido (Madrid: Marcial Pons, 2009); José Manuel de Bernardo Ares, Corrupción política y centralización administrativa: la Hacienda de Propios en la Córdoba de Carlos III (Córdoba: Universidad de Córdoba, 1993); Santos Madrazo, Estado débil y ladrones poderosos en la España del siglo XVIII. Historia de un peculado en el reinado de Felipe V (Madrid: Catarata, 2000).

(7) Alfredo Alvar, El duque de Lerma. Una historia de corrupción en el Siglo de Oro (Madrid: La esfera de los Libros, 2010).

(8) في السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، ظهر عديد من الدراسات المتعلقة بالفساد في فترة الحداثة المبكرة، وخاصة الأعمال التي تغطي الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر. يمكن الاطلاع على دليل على هذا الاهتمام المتزايد بالفساد خلال فترة الحداثة المبكرة في النشر المزمع لأعداد خاصة من عديد من المجلات الأكاديمية الإسبانية المهمة:

(Tiempos Modernos and Revista Complutense de Historia de América).

وفي تنظيم عديد من المؤتمرات الدولية. من بين أولى المحاولات لتقديم نظرة شاملة، حتى إن كانت غير مكتملة، ما نُشر أخيرا حول هذا الموضوع:

Pilar Ponce Leiva and Francisco Andújar Castillo, ed., Mérito, venalidad y corrupción en España y América. Siglos XVII y XVIII (Valencia: Albatros, 2016).

(9) Mary Lindemann, “Dirty Politicsor‘ harmonie’? Defining Corruptionin Early Modern Amsterdam and Hamburg,” Journal of Social History 45 (2012), 583–4.

(10) Lindemann, “Dirty Politics or ‘harmonie’?”, 583–4. See also, Adriana Romeiro, “A corrupção na Época Moderna: conceitos e desafios metodológicos,” Revista Tempo 21 (2015): 1–22.

للاطلاع على هذه الأسئلة، مع تطبيقها على أوروبا في العصور الوسطى، انظر:

William Jordan, “Anti-corruption Campaigns in Thirteenth-Century Europe,” Journal of Medieval History 35 (2009), 205–7.

(11) Michel Bertrand, “Viejas preguntas, nuevos enfoques: la corrupción en la administración colonial española,” in El poder del dinero. Ventas de cargos y honores en el Antigo Régimen, ed. Francisco Andújar Castillo and María del Mar Felices de la Fuente (Madrid: Biblioteca Nueva, 2011), 48–49.

(12) Sebastián de Covarrubias Orozco, Tesoro de la lengua castellana o española (1611–1613), ed. Ignacio Arellano and Rafael Zafra (Madrid: Iberoamericana, 2006).

(13) Real Academia Española, Diccionario de Autoridades (Madrid: RAH, 1726), vol. 2, “Corrumpir.”

(14) Giorgio Chittolini, “The ‘Private,’ the ‘Public,’ the State,” The Journal of Modern History, 67, Supplement: The Origins of the State in Italy, 1300–1600 (1995), 45–6.

(15) Chittolini, “The ‘Private,’ the ‘Public,’ the State,” 45–6.

(16) Quentin Skinner, “From the state of princes to the person of the state,” in Visions of Politics. Volume 2: Renaissance Virtues (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 378.

لمزيد من المعلومات حول هذه المواضيع في العالم الإيبيري خلال فترة الحداثة المبكرة، انظر:

António Manuel Hespanha, Vísperas del Leviatán; Instituciones y poder político (Portugal, siglo XVII), trans. Fernando Bouza (Madrid: Taurus, 1989); António Manuel Hespanha, Como os juristas viam o mundo, 1550–1750 (Lisbon: CreateSpace, 2015), 68–71; Xavier Gil Pujol, “Las fuerzas del rey: la generación que leyó a Botero,” in Le forze del principe. Recursos, instrumentos y límites en la práctica del poder soberano en los territorios de la Monarquía Hispánica, ed. M. Rizzo, J. J. Ruiz Ibáñez and G. Sabatini (Murcia: Universidad de Murcia, 2004), vol. 2, 969–1022.

(17) لمزيد عن هذه المفاهيم في روما القديمة، انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، بقلم فالنتينا أرينا.

(18) Fadrique Furió Ceriol, El Concejo y Consejero de Príncipes (1559) (Valencia: Institución Alfonso el Magnánimo, 1952), 136.

(19) Pedro de Valencia, “Consideración acerca de enfermedades y salud del reino” (1613–1617), in Pedro de Valencia, Obras Completas, vol. IV.2, ed. Rafael Gómez Cañal et al., (León: Universidad de León, 1999), 523.

(20) Archivo Histórico Nacional [AHN], Consejos, Leg. 13214: Charles II to all Councils, February 10, 1677, “Sobre la limpieza de los ministros.”

(21) في عديد من الدراسات التي أجريناها، وجدنا أنه في أواخر القرن السابع عشر بدأت السلطات الملكية في استخدام مصطلح «الفساد» للإشارة إلى الجرائم التي ارتكبها المسؤولون الملكيون، وقد تزامن هذا مع زيادة في عدد حالات اتهام المسؤولين بالفساد. ما نحاول معرفته هو سبب حدوث ذلك خلال هذه الفترة، وليس قبلها.

(22) Bernardo Jose Aldrete, Un epistolario de Bernardo José Aldrete (1612–

1623), ed. J. Rodríguez (Sevilla: Archivo General de Andalucía, 2009), 129.

(23) Archivo General de Simancas, Cámara de Castilla, Leg. 2796, lib. 10: Cargos contra don Alonso Ramírez de Prado (1608?), fol. 196.

(24) Recopilación de las Leyes de los Reynos de Indias (Madrid, 1680), bk. 2, tit. 16, law 69. Prohibitions to all officials in the Indies, tit. 16, laws 48 to 87.

(25) Ricard Torra i Prat, "La fiscalización de la actividad de los oficiales de la Generalitat de Cataluña en la época moderna: La Visita del General de Cataluña y su funcionamiento," Cuadernos de historia del derecho, 22 (2015).

(26) Ligia Berbesí de Salazar and Belin Vázquez de Ferrer, "Juicios de residencia en el gobierno provincial de Maracaibo, 1765–1810," Anuario de Estudios Americanos 57 (2000). José María Mariluz Urquijo, Ensayo sobre los juicios de residencia indianos (Sevilla: Escuela de Estudios Hispano-Americanos, 1952).

(27) لمزيد عن زيارات التفتيش، وتصنيفها وتطبيقها، هناك مراجع شاملة. تشمل بعض العناوين البارزة ما يلي:

Guillermo Céspedes del Castillo, "La Visita como institución indiana," Anuario de Estudios Americanos 3 (1946), 984–1025; John Leddy Phelan, The Kingdom of Quito in the XVIIth. Century: Bureaucratic politics in the Spanish Empire (Madison: Wisconsin University Press, 1967); Ismael Sánchez Bella, "Eficacia de la visita en Indias," Anuario de Historia del Derecho Español 50 (1980), 383–411; Carlos Garriga, "La expansión de la visita castellana a Indias: presupuestos, alcance y significado," in XI Congreso del Instituto Internacional de Historia del Derecho Indiano (Buenos Aires: Instituto de Investigaciones de Historia del Derecho, 1997), vol. 3, 51–80.

(28) Inés Gómez González, "¿Un medio de control extraordinario? Las visitas particulares y secretas a los magistrados de las Chancilerías y Audiencias castellanas," in Cargos e ofícios nas Monarquias Ibéricas: provimiento, controlo e venalidade (séculos XVII e XVIII), ed. Roberta Stumpf (Lisbon: Centro de história de Além-Mar, 2012); Carlos Garriga, "Sobre el gobierno de la justicia en Indias (Siglos XVI–XVII)," Revista de Historia del Derecho 34 (2006).

(29) Montserrat Domínguez Ortega, "Análisis metodológico de dos juicios de residencia en Nueva Granada: D. José Solís y Folch de Cardona y D. Pedro Messía de la Cerda (1753–1773)," Revista complutense de historia de América 25 (1999), 139–65.

(30) Arrigo Amadori, Negociando la obediencia: gestión y reforma de los

virreinatos americanos en tiempos del conde-duque de Olivares (1621–1643) (Madrid and Seville: CSIC and Diputación de Sevilla, 2013), 286.

(31) Archivo General de Indias [AGI], Indiferente, 754, Consulta del Consejo de Indias proponiendo visitar las cuatro audiencias del Perú y los visitadores correspondientes. Madrid, 29 November 1621; AGI, Lima, 4, Consulta del Consejo de Indias sobre la visita a las audiencias de Lima, Charcas, Quito y Nuevo Reino de Granada. Madrid, 1 January 1622.

(32) Carlos Morales, El Consejo de Hacienda de Castilla, 1532–1602 (Valladolid: Junta de Castilla y León, 1997), 128–70.

(33) AGI, Lima, Leg. 12, Consulta del Consejo de Indias, 12 January 1678.

(34) On Francisco de Eraso, David Lagomarsino, Court factions and the formulation of Spanish policy towards the Netherlands (1559–1567), Unpublished PhD Thesis, University of Cambridge, 1973, 141; Ungerer, Defensa de Antonio Pérez, 20; Feros, Kingship and Favoritism chap. 8; John H. Elliott, The Count-Duke of Olivares: The Statesman in an Age of Decline (New Have: Yale University Press, 1986), chaps. 3 and 16.

(35) AHN, Consejos, lib. 1429, fol. 130.

(36) José de la Peña, Oligarquía y propiedad en Nueva España, 1550–1624 (México: Fondo de Cultura Económica, 1983), 25.

(37) Memoriales y cartas del Conde Duque de Olivares, ed. John H. Elliot and José de la Peña (Madrid: Alfaguara, 1978), vol. 1, 242–3.

(38) Luis Miguel Córdoba Ochoa, "La memoria del agravio en los indígenas según la visita de Herrera Campuzano a la gobernación de Antioquia (1614–1616)," Revista Historia y Justicia (Santiago de Chile) 3 (2014), 228–55.

(39) Constanza Gonzalez Navarro y María Laura Salinas "Las visitas coloniales: ojos y oídos del rey." Revista Historia y Justicia (Santiago de Chile) 3 (2014): 137–9.

(40) Francisco Andújar Castillo and María del Mar Felices de la Fuente, "El poder de una familia: los Marín de Poveda, de Lúcar (Almería) a Chile en el siglo XVII," Riqueza, poder y nobleza: los Marín de Poveda, una historia familiar del siglo XVII vista desde España y Chile, eds. Francisco Andújar Castillo and Domingo Marcos Giménez Carrillo (Almería: Universidad de Almería, 2011), 26; and Phelan, The Kingdom of Quito, 439.

(41) Waquet, Corruption: Ethics and Power in Florence, 1600–1770, 193.

الفصل العاشر

(1) توجد المحفوظات القضائية للنظام الفرنسي القديم في السلسلة B من أرشيفات الأقسام، والتي تنظَّم عادة وفقا لمعايير إجرائية تجعل من الصعب للغاية التعرف على القضايا بحسب التهم. لإنشاء قائمة بجميع القضايا التي وصلت إلى المحكمة يجب على المرء أن

يبحث ليس فقط في سجلات المراقبة ولكن أيضا في أرشيف محكمة المحاسبة والمعونة والمالية في مونبلييه، والتي كانت مختصة بالقضايا المالية، وتلك الخاصة ببرلمان تولوز، التي كانت تبت في الطعون المقدمة من المحاكم الرئاسية cours présidiales وكان لها اختصاص أوسع. إن الفهرسة غير الكافية لهذا الكم الهائل من السجلات تجعل إجراء دراسة أكثر منهجية للفساد في الإدارة المحلية الفرنسية غير عملي في الوقت الحاضر.

(2) أي:

"arrêts du Conseil d'État qui attribuent à l'intendant le pouvoir de statuer sur diverses charges."

انظر:

Eugène Thomas, Inventaire-sommaire des archives départementales antérieures à 1790. Hérault. Archives civiles, série C, vol. 1 (Montpellier: Ricard Frères, 1865), 197–241.

(3) Archives départementales [henceforth: Arch. dép.] Hérault, respectively C 1304, C 1263–1269 and C 1310.

(4) لا تتناسب هذه المجموعة الصغيرة من الحالات مع التحليل الإحصائي. وترجع أهميتها إلى حقيقة أنني معني هنا بالقضايا التي يحكم فيها المراقب.

(5) Arch. dép. Hérault, C 1184, arrêt of the Conseil d'État, 25 July 1724.

(6) See Ronan Chalmin, Lumières et corruption (Paris: Honoré Champion, 2010), 388; Maryvonne Vonach Génaux, "Corruption. Du discours sur la chute au discours sur l'abus dans la France moderne" (PhD diss., Université Paris 12, 2001), 370.

(7) Montesquieu, The Spirit of the Laws (Cambridge Texts in the History of Political Thought), ed. Anne M. Cohler, Basia C. Miller and Harold S. Stone (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), book 8.

(8) Jean-Baptiste Denisart, Collection de décisions nouvelles et de notions relatives à la jurisprudence actuelle, 4 vols., 9th ed. (Paris: Desaint, 1775), 3:177.

(9) Denisart, Collection de décisions nouvelles, 3:597.

(10) Denisart, Collection de décisions nouvelles, 1:462–3.

(11) Denisart, Collection de décisions nouvelles, 3:497.

(12) Arch. dép. Hérault, C 1445, draft of the answer of the intendant Bernage de Saint- Maurice to the contrôleur général Orry, 10 December 1735.

(13) Arch. dép. Hérault, C 1445, letter of the contrôleur général Orry to the intendant Bernage de Saint-Maurice, dated Fontainebleau, 18 October 1735.

(14) Arch. dép. Hérault, C 1184, arrêt of the Conseil d'État, 25 July 1724.

(15) Arch. dép. Hérault, C 758–778, Templier case, 1698–1701.

(16) Arch. dép. Hérault, C 1306.

(17) Laurent Coste, Les lys et le chaperon. Les oligarchies municipales en

France de la Renaissance à la Révolution (milieu XVIe siècle-1789) (Bordeaux: Presses Universitaires de Bordeaux, 2007), 409.

(18) Arch. dép. Hérault, C 1189, arrêt of the Conseil d'État, 19 March 1726.

(19) Arch. dép. Hérault, C 1189, arrêt of the Conseil d'État, 19 March 1726.

(20) Arch. dép. Hérault, C 1312, arrêt of the Conseil d'État, 7 July 1752.

(21) Arch. dép. Hérault, C 1118, arrêt of the Conseil d'État, 15 January 1677.

(22) Arch. dép. Hérault, C 1182, arrêt of the Conseil d'État, 29 September 1722.

(23) Arch. dép. Hérault, C 1189, arrêt of the Conseil d'État, 19 March 1726.

(24) انظر، على سبيل المثال، أمر المراقبين المؤرَّخ في 19 سبتمبر 1724، والذي كُتب في الجزء السفلي من الحكمِ الصادر عن مجلس الدولة في 25 يوليو 1724.
(Arch. dép. Hérault, C 1184).

(25) انظر، على سبيل المثال، أمر المراقبين المؤرَّخ في 29 سبتمبر 1752.
(Arch. dép. Hérault, C 1312).

(26) Arch. dép. Hérault, C 1312, arrêt of the Conseil d'État, 7 July 1752.

(27) Arch. dép. Hérault, C 1189, Sirié's letter to the intendant, 6 January 1726.

(28) Arch. dép. Hérault, C 1189, président Darène's letter to the intendant, "this Sunday morning," ca. 1726.

(29) Arch. dép. Hérault, C 1276, bishop of Saint-Pons' letter to the intendant, undated.

(30) Arch. dép. Hérault, C 1121, arrêt of the Conseil d'État, 11 September 1696.

(31) Arch. dép. Hérault, C 1121, sieur Arnaud de Lamarque's factum, undated.

(32) Arch. dép. Hérault, C 1121, Pontchartrain's letters to the intendant, 20 and 29 May 1697.

(33) Arch. dép. Hérault, C 1306.
استجواب أوبورن nurbuA من قِبل المندوب الفرعي، دومولار dralomuD، 81 مارس 7471.

(34) Arch. dép. Hérault, C 1182, Memoire sur l'affaire du sieur Antoine Joffre, notaire à Saissac et commis au controlle des actes des notaires, undated,

(35) جملة مفقودة في الملف.

(36) Arch. dép. Hérault, C 2663, plan for an arrêt of the Conseil d'État, 1 April 1738.

(37) Arch. dép. Hérault, C 2663, letter of the contrôleur général Orry to the intendant Bernage de Saint-Maurice, 15 August 1738.

(38) Jean-Paul Massaloux, La régie de l'enregistrement et des domaines aux XVIIIe et XIXe siècles (Geneva: Droz, 1989).

(39) Denisart, Collection de décisions nouvelles, 3:497.

(40) Stéphane Durand, Arlette Jouanna and Elie Pélaquier, Des états dans l'Etat. Les états de Languedoc de la Fronde à la Révolution, with the collaboration of Henri Michel and Jean-Pierre Donnadieu (Geneva: Droz, 2014), 142–5.

(41) Sarah Maza, Private Lives and Public Affairs. The Causes Célèbres of Prerevolutionary France (Berkeley, CA: University of California Press, 1993).

(42) Arch. dép. Hérault, C 1306, Réponse pour Sr. Antoine Cournelet, un des principaux contribuables de la ville de Lunel, demandeur en excès, contre le Sr Antoine Brun, premier consul de ladite ville, le Sr Jean Brun, notaire royal, ci-devant greffier consulaire, & le Sr palias, étapier, accusez & defendeurs (Montpellier: Jean Martel, 1749), 12.

(43) Elie Pélaquier, De la maison du père à la maison commune. Saint-Victor-de-la-Coste, en Languedoc rhodanien (1661–1799), vol. 1 (Montpellier: Publications de l'Université Paul Valéry, 1996), 494–5; Stéphane Durand, Pouvoir municipal et société locale dans les petites villes de l'Hérault aux XVIIIe et XIXe siècles: le cas de Mèze de 1675 à 1815, vol. 3 (Montpellier: Université Paul Valéry, 2000), 71–3.

(44) Stéphane Durand, "Les délibérations municipales, entre politique et acculturation administrative (Bas Languedoc, XVIIe-XVIIIe siècles)," Liame 19 (2007): 49–78.

(45) Arch. dép. Hérault, C 1297, Instruction pour Me Louis Franques, notaire-royal de la chatelainie d'Auzils, accusé, défendeur & supliant, contre M. le procureur du roi en la commission, demandeur en excès, undated.

(46) Arch. dép. Hérault, C 1306, Tempié's letter to the intendant, Nîmes, 4 March 1752.

(47) Arch. dép. Hérault, C 1312, arrêt of the Conseil d'État, 7 July 1752.

(48) Arch. dép. Hérault, C 1315.

(49) See the example of Florence in Jean - Claude Waquet, Delacorruption. Moraleetpouvoir à Florence aux XVIIe et XVIIIe siècles (Paris: Fayard, 1984), 257.

(50) Jacob Van Klaveren, "Corruptionasa Historical Phenomenon,"in Political Corruption. Concepts & Contexts, ed. Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. Levine (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2009), 82–94.

(51) Durand et al., Des états dans l'Etat, 411–13.


ببليوغرافيا



Withe

مراجع رئيسية

[Excluding works listed in the appendix to chapter 7]

Acte judiciare din Ţara Românească 1775–1781. Edited by Gheorghe Cronţ et al. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1973.

Actes du Parlement de Paris. Première série: de l'an 1254 à l'an 1328. Edited by E. Boutaric. Paris: Plon, 1863–67.

Adams, John. "A Dissertation on the Canon and Feudal Law (1765)." In *The Political Writings of John Adams: Representative Selections*. Edited by George Peek, 13. Indianapolis, IN: Hackett Publishing Company, Indianapolis, 2003. First published in 1953.

Aeschines. *Speeches*. Translated by C. D. Adams. Loeb Classical Library 106. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919.

Aldrete, Bernardo Jose. *Un epistolario de Beranardo José Aldrete (1612–1623)*. Edited by J. Rodríguez. Sevilla: Archivo General de Andalucía, 2009. Alfanso el Magnánimo, 1952.

Al-Jahshiyārī. *Kitāb al-wuzarā' wa-l-kuttāb*. Edited by Muṣṭafā al-Saqqā, Ibrāhīm al-Ibyārī and ʿAbd al-Ḥafīẓ Shalabī. Cairo: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1938. Reprinted in 1980.

Al-Khwārizmī. *Mafātiḥ al-ʿulūm*. Edited by Jawdat Fakhr al-Dīn. Beirut: Dār al-Manāhil, 1991.

Al-Māwardī. *al-Aḥkām al-sulṭāniyya*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, [ca. 1980].

Al-Qalqashandī. Ṣ*ubḥ al-aʿshā fī ṣināʿat al-inshā'*. Edited by Muḥammad Ḥusayn Shams al- Dīn. 14 vols. Beirut: Dār al-Fikr, 1987.

Al-Tanūkhī. *Nishwār al-muḥād. ara wa-akhbār al-mudhākara*. 8 vols. Edited by ʿAbbūd al- Shājī. Beirut: Dār al-Ṣādir, 1971–73.

Ancient Roman Statutes: A Translation with Introduction, Commentary, Glossary, and Index. Edited and Translated by Allan Chester Johnson, F. C. Bourne, Clyde Pharr, and P. R. Coleman-Norton. Austin: University of Texas, 1961.

Aristotle. *Art of Rhetoric*. Translated by J. H. Freese. Loeb Classical Library 193. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1926.

Aristotle. *Politics*. Translated by H. Rackham. Loeb Classical Library 264. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1932.

Aristotle. *Athenian Constitution*. Translated by H. Rackham. Loeb Classical Library 285. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1935.

Asconius. *Orationum Ciceronis quinque enarratio. Commentaries on speeches of Cicero*, translated by R. G. Lewis; rev. Jill Harries Oxford: Oxford University Press, 2006.

Augustine, Saint, Bishop of Hippo. *Enchiridion ad Laurentium*. Corpus Christianorum, Series Latina 46 (Opera Aurelii Augustini, XIII, 2). Turnhout: Brepols, 1969.

Bentham, Jeremy. *Plan of Parliamentary Reform, in the Form of a Catechism, with Reasons for each Article*. 2nd ed. London: R. Hunter, 1818.

Betänkande, rörande Reglering af Rikets Styrelse-Verk. Bihang till Samtlige Riks-Ståndens Protokoll, elfte samlingen 1823. Vol. 11. Stockholm: Elmén och Granberg, J.P. Lindhs Enka, F. B. Nestius, Z. Haggström, A. E.Ortman, samt å Ecksteinska ochMarquardska Boktryckerierne, 1823–24.

Boak, Arthur E. R., and Herbert Chayyim Youtie. *The archive of Aurelius Isidorus in the Egyptian Museum, Cairo, and the University of Michigan* (P. Cair. Isidor.) Ann Arbor: University of Michigan, 1960.

Botero, Giovanni. *Della Ragion di Stato*. Edited by L. Firpo. Turin: UTET, 1948.

Brunetto Latini. *Li Livres dou Tresor*. Translated by Spurgeon Baldwin and Paul Barrette. New York: Garland, 1993.

Caesar. *Civil War*. Edited and translated by Cynthia Damon. Loeb Classical Library 39. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016.

Camariano-Cioran, Ariadna. *Reprezentanța diplomatică a Moldovei la Constantinopol 30. VIII. 1741–XII. 1742. Rapoarte inedite ale agenților lui Constantin Mavrocordat*. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1985.

Caminada, Jerome. *Twenty-Five Years of Detective Life*. Manchester: City News, 1895.

Cantemir, Dimitrie. *Istoria ieroglifică*. Edited by Ion Verdeş and P. P. Panaitescu. Bucharest: Minerva, 1983.

Chancelaria deD.Pedro I (1357–1367).Edited byA.H. deOliveiraMarques. Lisbon: INIC, 1984.

Chancelarias Portuguesas: D. Afonso IV (1340–1344). Volume III. Edited by A. H. de Oliveira Marques and Teresa Ferreira Rodrigues. Lisbon: INIC, 1992.

Charles I. *His Majesties Answer to the Nineteen Propositions of Both Houses of Parliament*. Cambridge, 1642.

Chesterton, G. K. *Autobiography of G.K. Chesterton*. New York: Hutchinson, 1936.

Cicero. *On Duties*. Translated by Walter Miller. Loeb Classical Library 30. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1913.

Cicero. *On Old Age. On Friendship. On Divination*. Translated by W. A. Falconer. Loeb Classical Library 154. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1923.

Cicero. *Pro Archia. Post Reditum in Senatu. Post Reditum ad Quirites. De Domo Sua. De Haruspicum Responsis. Pro Plancio*. Translated by N. H. Watts. Loeb Classical Library 158. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1923.

Cicero. *Pro Lege Manilia. Pro Caecina. Pro Cluentio. Pro Rabirio Perduellionis Reo*. Translated by H. Grose Hodge. Loeb Classical Library 198. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1927.

Cicero. *On the Republic. On the Laws*. Translated by Clinton W. Keyes. Loeb Classical Library 213. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1928.

Cicero. *Pro Milone. In Pisonem. Pro Scauro. Pro Fonteio. Pro Rabirio Postumo. Pro Marcello. Pro Ligario. Pro Rege Deiotaro.* Translated by N. H. Watts. Loeb

Classical Library 252. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1931.
Cicero. *Brutus. Orator*. Translated by G. L. Hendrickson and H. M. Hubbell. Loeb Classical Library 342. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1939.
Cicero. *On the Orator: Books 1–2*. Translated by E. W. Sutton, H. Rackham. Loeb Classical Library 348. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1942.
Cicero. *On Invention. The Best Kind of Orator. Topics*. Translated by H. M. Hubbell. Loeb Classical Library 386. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1949.
Cicero. *Rhetorica ad Herennium*. Translated by Harry Caplan. Loeb Classical Library 403. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954.
Cicero. *Pro Caelio. De Provinciis Consularibus. Pro Balbo*. Translated by R. Gardner. Loeb Classical Library 447. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958.
Cicero. *In Catilinam 1–4. Pro Murena. Pro Sulla. Pro Flacco.* Translated by C. Macdonald. Loeb Classical Library 324. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976.
Cicero. *Letters to Atticus, Voll. I–IV*. Edited and translated by D. R. Shackleton Bailey. Loeb Classical Library 7, 8, 97 and 491. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999.
Cicero. *Letters to Quintus and Brutus. Letter Fragments. Letter to Octavian. Invectives. Handbook of Electioneering*. Edited and translated by D. R. Shackleton Bailey. Loeb Classical Library 462. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002.
Cicero. *Philippics 1–6*. Edited and translated by D. R. Shackleton Bailey. Revised by John T. Ramsey, Gesine Manuwald. Loeb Classical Library 189. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.
Clarke, Richard. *The Nabob or Asiatic Plunderers*. London, 1773.
Codex Justinianus. In *Corpus Iuris Civilis*. Vol. 2. Edited by Paul Krueger. 10th edition. Berlin: apud Weidmannos, 1929.
Codicele civil al Principatului Moldovei. Iaşi, 1816–17.
Codrescu, Theodor. *Uricariul* . . . Vol. I/1. Iaşi: Tipografia Buciumului Românu, 1871.
Condica lui Mavrocordat. Edited by Corneliu Istrati. Vol. 2. Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza," 2008).
Cortes Portuguesas: Reinado de D. Afonso IV (1325–1357). Edited by A. H. de Oliveira Marques and Nuno José Pizarro Dias. Lisbon: INIC, 1982.
Cortes Portuguesas: Reinado de D. Fernando I (1367–1380). Volume I. Edited by A. H. de Oliveira Marques and Nuno José Pizarro Dias. Lisbon: INIC, 1990.
Covarrubias Orazco, Sebastián de. *Tesoro de la lengua castellana o española (1611–13)*. Edited by Ignacio Arellano and Rafael Zafra. Madrid: Iberoamericana, 2006.
Cumberland, Richard. *The West Indian*. London: Printed for W. Griffin, 1771.
Cunningham, Hugh. "The Language of Patriotism, 1750–1914." *History Workshop Journal* 12 (1981): 8–33.
Curry, Anne E., ed. "Henry VI: Parliament of September 1429, Text and

Translation." In *The Parliament Rolls of Medieval England*. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary Horrox. Leicester: Scholarly Digital Editions, 2005. Available online at: http://www.sd-editions. com/PROME [Accessed January 25, 2016].

De briefwisseling van Thorbecke. Edited by G. J. Hooykaas and F. J. P. Santegoets. The Hague: Martinus Nijhoff, 1975.

Demosthenes. *Orations*. In *Volume IV: Orations 27–40: Private Cases*. Translated by A. T. Murray. Loeb Classical Library 318. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1936.

Denisart, Jean-Baptiste. *Collection de décisions nouvelles et de notions relatives à la jurisprudence actuelle*. 4 vols. 9th ed. Paris: Desaint, 1775. *The Digest of Justinian*. Trans. Alan Watson. Philadelphia: University of Pennsylvania, 1998.

Digesta. In *Corpus Iuris Civilis*. Vol. 1. Edited by Paul Krüger and Theodor Mommsen. 15th edition. Berlin: apud Weidmannos, 1928.

Dio Cassius. *Roman History, Voll. I–IX.* Translated by Earnest Cary, Herbert B. Foster. Loeb Classical Library 32, 37, 53, 66, 82–3 and 175–7. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914–27.

Diodorus. *Library of History, Volume VIII: Books 16.66–17*. Translated by C. Bradford Welles. Loeb Classical Library 422. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963.

Dionysius of Halicarnassus. *Roman Antiquities, Voll. I–VII.* Translated by Earnest Cary. Loeb Classical Library 319, 347, 357, 364, 372, 378 and 388. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1937–50.

Documenta Romaniæ Historica B. Ţara Românească XXI (1626–1627). Edited by Damaschin Mioc. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1965.

Documenta Romaniæ Historica B. Ţara Românească XXIII (1630–1632). Edited byDamaschin Mioc. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1965.

Documente turceşti privind istoria României I. 1455–1774. Edited by Mustafa A. Mehmed. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1976.

Domnitorii şi suita domnească în epoca fanariotă. Documente din colecţiile Bibliotecii Academiei Române. Edited by Gabriela Dumitrescu. Bucharest: Editura Excelenţă prin Cultură, 2015.

Düstur. 1st ed. Vol. 1. Istanbul: The Imperial Printing House, 1873.

Düstur. 1st ed. Vol. 8. Ankara: The State Printing House, 1943.

English Historical Documents, V (A) 1558–1603. Edited by Ian W. Archer and F. Douglas Price. London: Routledge, 2011.

Farquarson, T. *Truth in Pursuit of Wardle*. London: John Ebers, 1810.

Farquhar, Jean. *Arthur Wakerley, 1862–1931*. Leicester: Sedgebrook Press, 1984.

Florus. *Epitome of Roman History*. Translated by E. S. Forster. Loeb Classical Library 231. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1929.

Foote, Samuel. *The Nabob*. London: Printed by T. Sherlock, for T. Cadell, 1778.

Furió Ceriol, Fadrique. *El Concejo y Consejero de Príncipes (1559).* Valencia: Institución *Institutiones*. In *Corpus Iuris Civilis*. Vol. 1. Edited by Paul Krüger and Theodor Mommsen. 15th edition. Berlin: apud Weidmannos, 1928.

Gairdner, James D., ed. *The Paston Letters*. Vol. 1. London: Chatto and Windus, 1904.

Gaius. *Institutiones*. In *Iurisprudentia Anteiustiniana*. Edited by E. Seckel and B. Kübler after Ph. E. Huschke. 2 vols. Leipzig: Teubner, 1911–27.

Gellius. *Attic Nights,* Vol. *I–III*. Translated by J. C. Rolfe. Loeb Classical Library 195, 200 and 212. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1927.

George Ashby's Poems. Edited by Mary Bateson. Early English Text Society, Extra series 76. London: K. Paul, Trench, Trübner and co., 1899.

Ghica, Ion. *Scrisori către V. Alecsandri*. Edited by Constantin Mohanu. Bucharest: Albatros, 2001.

Hickman, William. *A remonstrance of many hundreds of wel-affected people in the county of Hertford*. London, 1654.

Hobbes, Thomas. *Leviathan*. Edited by Noel Malcolm. 3 vols. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Horrox, Rosemary E., ed. "Henry VI: Parliament of November 1459, Text and Translation." In *The Parliament Rolls of Medieval England*. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary.

Horrox. Leicester: Scholarly Digital Editions, 2005. Available online at: http://www.sd-editions.com/PROME [Accessed January 25, 2016].

Howell, James. *Two discourses lately revievv'd and enrich'd by the author*. London: Printed by Richard Heron, 1644.

Hypereides. *Minor Attic Orators, Volume II: Lycurgus. Dinarchus. Demades. Hyperides,* 5.8–9. Translated by J. O. Burtt. Loeb Classical Library 395. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954.

Ibn ʿAbd Rabbih. *al-ʿIqd al-farīd*. Edited by Mufīd Muḥammad Qamīḥa. 3rd ed. 8 vols. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1987.

Ibn Wahb. *al-Burhān fī wujūh al-bayān*, ed. Aḥmad Maṭlūb and Khadīja al-Ḥadīthī. Baghdad: Jāmiʿat Baghdād, 1967.

Îndreptarea legii (1652). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1962.

Isocrates. *Against Euthynus*. Translated by La Rue Van Hook. Loeb Classical Library 373. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1945.

John Bull's Constitutional Apple Pie and the Vermin of Corruption. London: Fairburn, 1820.

John Bull's Mirror, or Corruption & Taxation Unmasked. London: Printed for the people, and sold by J. Johnston, 1816.

John of Viterbo. *Liber de regimine civitatum*. Edited by Gaetano Salvemini. Biblioteca Iuridica Medii Aevii. Vol. 3 Bologna: In aedibus successorum Monti, 1901.

Juvenal, D. *Iunii Iuvenalis Saturae,* ed. A. E. Housman. Cantabrigiae: Typis Academiae, 1938.

Kekewich, Margaret L., Richmond, Colin, Sutton, Anne F., Visser-Fuchs, Livia and Watts, John L. *The Politics of Fifteenth-Century England: John Vale's Book*. Stroud: Alan Sutton Publishing, 1995.

Lactantius. *De mortibus persecutorum*. Turnhout: Brepols, 2010.

Lauffer, Siegfried, ed. *Diokletians Preisedikt*, Texte und Kommentare 4. Berlin: De Gruyter, 1971.

L'Oeuvre oratoire française de Jean Courtecuisse. Edited by G. Di Stefano. Turin: Giappichelli, 1969.

L'Ordonnance cabochienne (26–27 mai 1413). Edited by Alfred Coville. Paris: A. Picard, 1891.

Legiuirea Caragea (1818). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1955.

Lenin, Vladimir Ilyich. "A Caricature of Marxism and Imperialist Economism [1916]." In *Collected Works*. Vol. 23, 29–76. Moscow: Progress Publishers, 1974.

Lenin, Vladimir Ilyich. "Imperialism and the Split in Socialism [1916]." In *Collected Works*. Vol. 23, 105–20. Moscow: Progress Publishers, 1974.

Letters and Papers, Foreign and Domestic, *of the Reign of Henry VIII*. Edited by J. S. Brewer, J. Gairdner and R. H. Brodie. 21 vols. in 36. London, 1862–1932.

Livro das Leis e Posturas. Lisbon: Universidade de Lisboa/Faculdade de Direito, 1971.

Livy. *History of Rome*. Vols. I–XIV. Translated by B. O. Foster, Frank Gardner Moore, Evan T. Sage, Alfred C. Schlesinger, index by Russel M. Geer. Loeb Classical Library, 114, 133, 172, 191, 233, 295, 301, 313, 332, 355, 367, 381, 396, 404. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919–59.

Lo Statuto della Città di Rieti dal secolo XIV al secolo XVI. Edited by Maria Caprioli. Rome: Istituto Storico Italiano per il Medio Evo, 2008.

Lucan. *The Civil War (Pharsalia*). Translated by J. D. Duff. Loeb Classical Library 220. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1928.

Lysias. *Lysias*. Translated by W. R. M. Lamb. Loeb Classical Library 244. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1930.

Manualul juridic (1814). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1959. Marx, William, ed. *An English Chronicle, 1377–1461: A New Edition*. Woodbridge: Boydell Press, 2003.

Maxwell, John. *Sacro-sancta Regum Majestas*. Oxford, 1644.

Mémoires et projets de réforme dans les Principautés roumaines 1769–1830. Répertoires et textes inédits. Edited by Vlad Georgescu. Bucharest: AIESEE, 1970.

Mémoires et projets de réforme dans les Principautés roumaines 1831–1848. Répertoire et textes avec un supplément pour les années 1769–1830. Edited by Vlad Georgescu. Bucharest: AIESEE, 1972.

Memoriales y cartas del Conde Duqu de Olivares. Vol. 1. Edited by John H. Elliot and José de la Peña. Madrid: Alfaguara, 1978.

Minor Attic Orators, Volume I: Antiphon, Andocides. Translated by K. J. Maidment. Loeb Classical Library 308. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1941.

Miskawayh. *Kitāb tajārib al-umam*. Edited by Henry Frederick Amedroz and David Samuel Margoliouth. Translated by David Samuel Margoliouth. 4 vols. Oxford: Basil Blackwel, 1920–21.

Montagu, Richard. *A Brief Censure*. Oxford, [1625?].

Montesquieu. *The Spirit of the Laws* (Cambridge Texts in the History of Political Thought). Edited by Anne M. Cohler, Basia C. Miller and Harold S. Stone. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Neculce, Ion. *Opere. Letopisețul Țării Moldovei şi O samă de cuvinte*. Edited by Gabriel Ştrempel. Bucharest: Minerva, 1982.

Nizām al-Mulk. *The Book of Government or Rules for Kings. The Siyar al-muluk* or *Siyasatnama of Nizam al-Mulk*. Translated by Hubert Darke. London and New York: Routledge, 2002.

Ordenações Afonsinas. 5 vols. Lisbon: Fundação Calouste Gulbenkian, 1984.

Ordenações Del-Rei Dom Duarte. Edited by Martim de Albuquerque and Eduardo Borges Nunes. Lisbon: Fundação Calouste Gulbenkian, 1988.

Ordonnances des rois de France de la troisième race. Edited by E. Laurière et al., 21 vols. Paris: Imprimerie nationale, 1723–1849.

Organizarea de stat a Tạṛ̆ii Româneşti (1765–1782): fragmente din proiectele de cod general sau manualele de legi redactate de Mihail Fotino în 1765 (cinci titluri), 1766 (opt titluri) sĮ 1777 (Cartea I). Edited by Valentin Al. Georgescu and Emanuela Popescu-Mihuţ. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1989.

Ormrod, W. Mark, ed. "Edward III: Parliament of April 1343, Text and Translation." In *The Parliament Rolls of Medieval England*. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary Horrox. Leicester: Scholarly Digital Editions, 2005. Available online at: http://www.sd-editions. com/PROME [Accessed January 25, 2016].

Parker, Henry. *Observations upon some of His Majesties late answers and expresses*. London, 1642.

Paul. *Sententiae*. In *Iurisprudentiae Anteiustinianae reliquas*. Edited by E. Seckel and B. Kübler after Ph. E. Huschke. 2 vols. Leipzig: Teubner, 1911–27.

Pennington, Isaac. *The Great and Sole Troubler of the Times*. London: Printed for J. M. for Giles Calvert, 1649.

Philippe de Beaumanoir. *Coutumes de Beauvaisis*. Edited by Amédée Salmon. 2 vols. Paris: A. Picard et fils, 1899–1900.

Philippe de Mézières. *Le Songe du Vieil Pelerin*. Edited by G. W. Coopland. 2 vols. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

[Pintoin, Michel]. *Chronique du religieux de Saint-Denys: contenant le règne de*

Charles VI, de 1380 à 1422. Edited by Louis Bellaguet. 6 vols. Paris: Imprimerie de Crapelet, 1839–52.

Plautus. *The Merchant. The Braggart Soldier. The Ghost. The Persian.* Edited and translated by Wolfgang de Melo. Loeb Classical Library 163. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011.

Plautus. *Stichus. Trinummus. Truculentus. Tale of a Travelling Bag. Fragments*. Edited and translated by Wolfgang de Melo. Loeb Classical Library 328. Cambridge, MA: Harvard university press, 2013.

Plutarch. *Lives, Volume II: Themistocles and Camillus. Aristides and Cato Major. Cimon and Lucullus*. Translated by Bernadotte Perrin. Loeb Classical Library 47. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914.

Plutarch. *Lives, Volume V: Agesilaus and Pompey. Pelopidas and Marcellus*. Translated by Bernadotte Perrin. Loeb Classical Library 87. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1917.

Plutarch. *Lives, Volume VIII: Sertorius and Eumenes. Phocion and Cato the Younger*. Translated by Bernadotte Perrin. Loeb Classical Library 100. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919.

Polybius. *The Histories, Vol. I–VI.* Translated by W. R. Paton. Revised by F. W. Walbank, Christian Habicht. Fragments edited and translated by S. Douglas Olson. Loeb Classical Library 128, 137–8, and 159–61. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010–12.

Pravilniceasca condică (1780). Bucharest: Editura Academiei RSR, 1957.

Protokoll der Verhandlungen des V. Parteitages der SED, 10. bis 16. Juli 1958. Berlin [East]: Dietz, 1959.

Protokoll der Verhandlungen des IX. Parteitages der SED in Berlin 18.–22. Mai 1976. Vol. 2. Berlin [East]: Dietz, 1976.

[Pseudo-] Xenophon. *Constitution of the Athenians*. Translated by E. C. Marchant and G. W. Bowersock. Loeb Classical Library 183. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1925.

Qudāma b. Jaʿfar. *Kitāb al-kharāj wa-ṣināʿat al-kitāba*. Edited by Muḥammad Ḥusayn al- Zubaydī. Baghdad: Dār al-Rashīd lil-Nashr, 1981.

Raymond, George. *Honour and conscience call'd upon.* London, 1708.

Real Academia Española, *Diccionario de Autoridades*. Vol. 2.Madrid: RAH, 1726. *Sammelbuch griechischer Urkunden aus Ägypten* 5.Wiesbaden: Harrassowitz, 1955.

Recueil des historiens des Gaules et de la France. Tome XX. Edited by J. Naudet and P.-C.-F. Daunou. Paris: Imprimerie nationale, 1840.

Recueil des historiens des Gaules et de la France. Tome XXIV: Les enquêtes administratives du règne de saint Louis et la Chronique de l'Anonyme de Béthune. Edited by Léopold Delisle. Paris: Imprimerie nationale, 1904.

Regulamentele Organice ale Moldovei şi Ţării Româneşti. Edited by Paul Negulescu and George Alexianu. 2 vols. Bucharest: Întreprinderile Eminescu S.A., 1944.

Regulamentul Organic al Moldovei. Edited by Dumitru Vitcu, Gabriel Bădărău and Corneliu Istrati. Iaşi: Junimea, 2004.

Réponse pour Sr. Antoine Cournelet, un des principaux contribuables de la ville de Lunel, demandeur en excès, contre le Sr Antoine Brun, premier consul de ladite ville, le Sr Jean Brun, notaire royal, ci-devant greffier consulaire, & le Sr palias, étapier, accusez & defendeurs. Montpellier: Jean Martel, 1749.

Report of the Conference of Officers of the Liberal Associations upon the Corrupt and Illegal Practices Act 1883. London: National Liberal Federation, 1883.

Roman Statutes. Edited by Michael H. Crawford, 2 vols. London: Bulletin of Classical Studies, 1996.

al-Ṣābi' Hilāl. *Tuḥfat al-umarā' fī ta'rīkh al-wuzarā'*. Edited by Henry Frederick Amedroz. Beirut: n. p., 1904.

Sallust. *The War with Catiline. The War with Jugurtha*. Edited by John T. Ramsey. Translated by J. C. Rolfe. Loeb Classical Library 116. Cambridge,MA: HarvardUniversity Press, 2013.

Sallust. *Fragments of the Histories. Letters to Caesar*. Edited and translated by John T. Ramsey. Loeb Classical Library 522. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2015.

Scholia in Ciceronis Orationes Bobiensia. Edited by P. Hildebrandt. Bibliotheca Scriptorum Graecorum et Romanourum Teubneriana. Stuttgart: B. G. Teubner, 1971.

Scott, Joseph. *Leaves from the Diary of a Citizens' Auditor*. Manchester: City News, 1884.

Servii Grammatici qui fervntvr in Vergilii carmina commentarii. Edited by G. Thilo and H. Hagen. 3 vols. Leipzig: B. G. Teubner, 1923–27.

Seneca. *Moral Essays, Volume III: De Beneficiis*. Translated by John W. Basore. Loeb Classical Library 310. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1935.

Sextus Aurelius Victor. *Liber De Caesaribus of Sextus Aurelius Victor*. Liverpool: University of Liverpool, 1994.

Șotropa, Valeriu. *Proiectele de constituţie, programele de reforme şi petiţiile de drepturi din Ţările Române în secolul al XVIII-lea şi prima jumătate a secolului al XIX-lea*. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1976.

Sourdel, Dominique. "Le 'Livre des secrétaires' de 'Abd Allāh al-Baghdādī." *Bulletin d'études orientales* 14 (1952–54): 138–41.

Sousa, Armindo de. *As cortes de Leiria-Santarém de 1433*. Porto: Centro de História da Universidade do Porto, 1982.

Statistisches Jahrbuch der DDR 1990. Edited by Statistisches Amt der DDR. Berlin: Staatsverlag der DDR, 1990.

Statutes of the Realm. Edited by A. Luders et al. 11 vols. London: Record Commission, 1810–28.

Statuti della Provincia Romana. Edited by Vincenzo Federici. Rome: Istituto Storico Italiano, 1930.

Statuti della Repubblica Fiorentina. Edited by Romolo Caggese. Revised by Giuliano Pinto, Francesco Salvestrini and Andrea Zorzi. 2 vols. Florence: Olschki, 1999.

Statuti inediti della Città di Pisa, dal XII al XIV secolo. Edited by Francesco Bonaini, 3 vols. Florence: G. P. Vieusseux, 1854–70.

Statuto del Comune di Montepulciano (1337). Edited by Ubaldo Morandi. Florence: Le Monnier, 1966.

Statuto del comune di Perugia del 1279. Edited by Severino Caprioli. 2 vols. Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 1996.

Statuto del comune e del popolo di Perugia del 1342 in volgare. Edited by Mahmoud Salem Elsheikh. 3 vols. Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 2000.

Strafgesetzbuch der Deutschen Demokratischen Republik. Edited by Ministerium der Justiz. Berlin [East]: Staatsverlag der DDR, 1968.

Sutcliffe, Matthew. *A Remonstrance*. London: Printed by George Bishop and Rafe Newberie, 1590.

Tacitus. *Agricola. Germania. Dialogue on Oratory*. Translated by M. Hutton, W. Peterson. Revised by R. M. Ogilvie, E. H. Warmington, Michael Winterbottom. Loeb Classical Library 35. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1914.

Tacitus. *Annals,* Vol. *I–III.* Translated by Clifford H. Moore, John Jackson. Loeb Classical Library 249. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1931–37.

Terence. *The Woman of Andros. The Self-Tormentor. The Eunuch*. Edited and translated by John Barsby. Loeb Classical Library 22. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

The Digby Poems. Edited by Helen Barr. Exeter: University of Exeter Press, 2009.

The etymologies of Isidore of Seville. Translated with introduction and notes by S. A. Barney, W. J. Lewis, J. A. Beach, O. Berghof. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

The Governance of England: Otherwise called the difference between an absolute and a limited monarchy, by Sir John Fortescue. Edited by Charles Plummer. Oxford: Oxford University Press, 1885.

The Governance of Kings and Princes: John Trevisa's Middle English Translation of the De Regimine Principum. Edited by David C. Fowler, Charles F. Briggs and Paul G. Remley. New York and London: Garland Publishing inc., 1997.

The Letters of Junius. Edited by John Cannon. Oxford: Oxford University Press, 1978.

The Parliament Rolls of Medieval England. Edited by Chris Given-Wilson, Paul Brand, Seymour Phillips, Mark Ormrod, Geoffrey Martin, Anne Curry and Rosemary Horrox. 16 vols. Woodbridge: Boydell Press, 2005.

The Speeches of the Right Honourable Edmund Burke in the House of Commons and in Westminster Hall. 4 vols. London: Longman et al., 1816.

The Tree of Commonwealth: a Treatise Written by Edmund Dudley. Edited by Dorothy M. Brodie. Cambridge: Cambridge University Press, 1948.

The Tryal of Thomas Earl of Macclesfield, in the House of Peers, for High Crimes and Misdemeanours. London: London:. Buckley, 1725.

Thompson, Henry. *The Intrigues of a Nabob*. N.p.: Printed for the author, 1780.

Three Prose Versions of the Secreta Secretorum. Edited by Robert Steele. Early English Text Societ Extra Series 74. London: K. Paul, Trench, Trübner and co., 1898.

Treharne, R. F., and I. J. Sanders, eds. *Documents of the Baronial Movement of Reform and Rebellion, 1258–1267*. Oxford: Oxford University Press, 1973.

Ulpian. *Regulae*. In *Iurisprudentiae Anteiustinianae reliquas*. Edited by E. Seckel and B. Kübler after Ph. E. Huschke. 2 vols. Leipzig: Teubner, 1911–27.

Vaughan, Samuel. *An Appeal to the Public on behalf of Samuel Vaughan Esq*. London, 1770.

Velleius Paterculus. *Compendium of Roman History. Res Gestae Divi Augusti*. Translated by Frederick W. Shipley. Loeb Classical Library 152. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1924.

Wade, John. *The Black Book; or, Corruption Unmasked!* London: J. Fairburn, 1820.

Zonaras, Joannes. *Epitome historiarum, cum Caroli Ducangii suisque annotationibus*. Edited by Ludwig Dindorf. 6 vols. Leipzig: Teubner, 1868–75.

مراجع ثانوية

Aalders, Gerard. *Het Lockheed-schandaal: wapenindustrie, smeergeld en corruptie*. Amsterdam: Boom, 2011.

Abelshauser, Werner. *Nach dem Wirtschaftswunder. Der Gewerkschafter, Politiker und Unternehmer Hans Matthöfer*. Bonn: Dietz Verlag, 2009.

Acemoğlu, Daron, and James A. Robinson. *Why nations fail. The origins of power prosperity and poverty*. London: Profile, 2012.

Adamson, Rolf. *Reformivriga tidningar och svårflörtad överhet. Stockholmspressen och den högre förvaltningen under 1820-talet*. Stockholm: Kungliga Vitterhetsakademien, 2014.

Adut, Ari. *On Scandal. Moral Disturbrances in Society, Politics and Art*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Aerts, Remieg. “Civil Society or Democracy? A Dutch Paradox.” *Low Countries Historical Review* 125 (2010): 209–36.

Agmon, Iris. *Family and Court: Legal Culture and Modernity in Late Ottoman Palestine*. New York: Syracuse University Press, 2006.

Aksan, Virginia H. “Ottoman Political Writing, 1768–1808.” *International Journal of Middle East Studies* 25 (1993): 53–69.

Alexander, Michael C. “How Many Roman Senators Were Ever Prosecuted?: The Evidence from the Late Republic.” *Phoenix* 47 (1993): 238–55.

Alexanderson, Nils. “Justieombudsmannen.” In *Sveriges Riksdag. Historisk och statsvetenskaplig framställning*. Edited by Nils Edén, 7–139. Stockholm: Victors Pettersons bokindustriaktiebolag, 1935.

Alföldy, Géza. “The Crisis of the Third Century as Seen by Contemporaries.” *Greek, Roman and Byzantine Studies* 15 (1974): 89–111.

Allard-Tremblay, Yann. "Political Corruption as Deformities of Truth." *Les ateliers de l'éthique* 9 (2014): 28–49.

Alvar, Alfredo. *El duque de Lerma. Una historia de corrupción en el Siglo de Oro*. Madrid: La esfera de los Libros, 2010.

Amadori, Arrigo. *Negociando la obediencia: gestión y reforma de los virreinatos americanos en tiempos del conde-duque de Olivares (1621–1643)*.Madrid—Sevilla: CSIC and Diputación de Sevilla, 2013.

Amedroz, Henry Frederick. "The Maẓālim Jurisdiction in the Aḥkam Sulṭaniyya of Mawardi." *Journal of the Royal Asiatic Society* (1911): 635–74.

Andújar Castillo, Francisco, and María del Mar Felices de la Fuente. "El poder de una familia: los Marín de Poveda, de Lúcar (Almería) a Chile en el siglo XVII." In *Riqueza, poder y nobleza: los Marín de Poveda, una historia familiar del siglo XVII vista desde España y Chile.* Edited by Francisco Andújar Castillo and Domingo Marcos Giménez Carrillo Almería: Universidad de Almería, 2011.

Appel, Charlotte, and Morten Fink. *Dansk skolehistorie, Da læreren holdt skole. Tiden før 1780.* Aarhus: Aarhus University Press, 2013.

Appleby, Joyce. *Economic Thought and Ideology in Seventeenth Century England*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Arena, Valentina. *Libertas and the Practice of Politics in the Late Roman Republic*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Arena, Valentina. "Informal norms, Values, and Social Control in the Roman Participatory Context." In *A Companion to Greek Democracy and the Roman Republic*. Edited by Dean Hammer, 217–38. Chichester: John Wiley and Sons, 2015.

Arena, Valentina. "Popular sovereignty in the late Roman republic: Cicero and the will of the people." In *Popular Sovereignty in Historical Perspective*. Edited by Richard Bourke and Quentin Skinner, 73–95. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Arena, Valentina. "Roman Reflections on Voting Practices." In *Cultures of Voting in Pre- Modern Europe*. Edited by Serena Ferente, Miles Pattenden, Lovro Kunčević. London: Routledge, 2018.

Astin, A. E. "The Censorship of the Roman Republic: Frequency and Regularity." *Historia* 31 (1982): 174–87.

Astin, A. E. "Regimen Morum." *The Journal of Roman Studies* 78 (1988): 14–34.

Atkins, E. M. "'Domina et Regina Virtutum': Justice and Societas in 'De Officiis.' " *Phronesis* 35 (1990): 258–89.

Augustine, Dolores L. *Red Prometheus. Engineering and Dictatorship in East Germany, 1945–1990*. Cambridge, MA: MIT Press, 2007.

Autrand, Françoise. *Charles VI. La folie du roi* (Paris: Fayard, 1986).

Awebro, Kenneth. *Gustaf III räfst med ämbetsmännen 1772–1779. Aktionerna mot landshövdingarna och Göta hovrätt.* Uppsala: Uppsala University, 1977.

Aylmer, G. E. *The State's Servants: The Civil Service of the English Republic 1649–60*. London: Routledge & Kegan Paul, 1973.

Aylmer, G. E. *The King's Servants: The Civil Service of Charles I, 1625–42*. London: Routledge & Kegan Paul, 1974.

Aylmer, G. E. "From Office-Holding to Civil Service: The Genesis of Modern Bureaucracy." *Transactions of the Royal Historical Society*. Fifth Series. 30 (1980): 91–108.

Aylmer, G. E. *The Crown's Servants: Government and the Civil Service under Charles II, 1660–1685*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Azcárate Aguilar-Amat, Pilar. "Un caso de corrupcion en la Navarra del siglo XIV: el processo contra el procurador real Jacques de Licras." *Hispania: Revista española de historia* 52 (1992): 33–57.

Badian, Ernst. "Harpalus." *Journal of Hellenic Studies* 81 (1961): 16–43.

Bajohr, Frank. *Parvenüs und Profiteure. Korruption in der NS-Zeit*. Frankfurt: Fischer, 2001.

Bajohr, Frank. "The Holocaust and Corruption." In *Networks of Nazi Persecution. Bureaucracy, Business and the Organization of the Holocaust*. Edited by Gerald D. Feldmann and Wolfgang Seibel., 118–40. New York: Berghahn Books, 2005.

Baker, W. J. *A History of the Marconi Company, 1874–1965*. London: Routledge, 2002.

Barbier, Jonathan, and Robert Bernsee. "Continuity of Patronage? Favours and the Reform Movement in France and Germany from 1800 to 1848." In *Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine*. Edited by Frédéric Monier, Olivier Dard and Jens I. Engels, 85–103. Paris: Armand Colin, 2014.

Barnish, S. J. B. "Pigs, Plebeians and Potentes: Rome's Economic Hinterland, c. 350–600 A.D." *Proceedings of the British School at Rome* 55 (1987): 157–85.

Barbu, Daniel, ed. *Firea românilor*. Bucharest: Nemira, 2000.

Barby, Daniel, ed. *Bizanţ contra Bizanţ. Explorări în cultura politică românească*. Bucharest: Nemira, 2001.

Barbu, Violeta. "Furtişagul din visteria ţării: de la justiţia sumară la proces (Ţara Românească, secolul al XVII-lea)." Pts. 1 and 2. *Revista Istorică* 15 (2004): 83–100; 16 (2005): 143–52.

Barbu, Violeta, Gheorghe Lazăr and Ovidiu Olar. "Reforma monastică a domnului Matei Basarab." *Studii şi Materiale de Istorie Medie* 30 (2012): 9–54.

Bartholdy, Niels G. "Adelsbegrebet under den ældre enevælde. Sammenhængen med privilegier og rang i tiden 1660–1730." *Historisk Tidsskrift* 12 (1971): 577–650.

Bartholmes, Thomas. *Die "Flick-Affäre"—Verlauf und Folgen*. Speyer: Hochschule für Verwaltungswisschaft, 2003.

Bauhr, Monika. "Need or Greed Corruption." In *Good Government: The Relevance of Political Science*. Edited by Sören Holmberg and Bo Rothstein, 68–86. Cheltenham: Edward Elgar, 2012.

Bauman, Zygmunt. *Modernity and Ambivalence*. Cambridge: Polity Press, 1991.

Bavaj, Riccardo. *Die Ambivalenz der Moderne im Nationalsozialismus: Eine Bilanz der Forschung*. Munich: Oldenbourg Verlag, 2003.

Bean, John M. W. *From Lord to Patron: Lordship in Late Medieval England*. Manchester: Manchester University Press, 1989.

Beck, Ulrich, and Martin Mulsow. "Einleitung." In *Vergangenheit und Zukunft der Moderne*. Edited by Ulrich Beck and Martin Mulsow, 7–43. Berlin: Suhrkamp, 2014.

Ben-Bassat, Yuval. *Petitioning the Sultan: Protest and Justice in Late Ottoman Palestine*. London: I. B. Tauris, 2013.

Berbesí de Salazar, Ligia, and Belin Vázquez de Ferrer. "Juicious de residencia en el gobierno provincial de Maracaibo, 1765–1810." *Anuario de Estudios Americanos* 57 (2000).

Berghoff, Hartmut. "From the Watergate Scandal to the Compliance Revolution. The Fight against Corporate Corruption in the United States and Germany, 1972–2012." *Bulletin of the German Historical Institute* 53 (2013): 7–30.

Bernard, G. W. "The Rise of Sir William Compton, Early Tudor Courtier." *English Historical Review* 96 (1981): 754–7.

Bernard, G. W. *The Late Medieval Church: Vitality and Vulnerability before the Break with Rome*. New Haven, CT, and London: Yale University Press 2012.

Bernardo Ares, José Manuel de. *Corrupción política y centralización administrativa: la Hacienda de Propios en la Córdoba de Carlos III*. Córdoba: Universidad de Córdoba, l993.

Bernsee, Robert. "Corruption in German Political Discourse between 1780 and 1820: A Categorisation." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 52–71.

Bernsee, Robert. *Korruption und Bürokratisierung: Debatten, Praktiken und Reformen in Deutschland während der Sattelzeit (1780–1820)*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2016.

Bertrand, Michel. "Viejas preguntas, nuevos enfoques: la corrupción en la administración colonial Española." In *El poder del dinero. Ventas de cargos y honores en el Antigo Régimen*. Edited by Francisco Andújar Castillo and María del Mar Felices de la Fuente, 46–62. Madrid: Biblioteca Nueva, 2011.

Bettini, Maurizio. "Mos, Mores, and Mos Mairoum: The Invention of Morality in Roman Culture." In *The Ears of Hermes: Communication, Images, and Identity in the ClassicalWorld*. Edited by Maurizio Bettini, 87–130. Columbus, OH: Ohio State University Press, 2011.

Bevir, Mark. *Governance. A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Binder, Leonard. "Al-Ghazālī's Theory of Islamic Government." *The Muslim World* 45 (1955): 229–41.

Bisson, Thomas N. *The Crisis of the Twelfth Century: Power, Lordship and the Origins of European Government*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

Bitis, Alexander. *Russia and the Eastern Question. Army, Government and Society, 1815–1833*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Bleicken, Jochen. *Lex publica: Gesetz und Recht in der römischen Republik*. Berlin and New York: De Gruyter, 1975.

Bogdan, Ion, and P. P. Panaitescu, eds. *Cronicile slavo-române din sec. XV–XVI*. Bucharest: Editura Academiei RSR, 1959.

Bond, Sarah E. "Currency and Control: Mint Workers in the later Roman Empire." In *Work, Labour and Professions in the Roman World*. Edited by Koenraad Verboven and Christian Laes, 227–45. Leiden: Brill, 2016.

Bond, Sarah E. *Trade and Taboo: Disreputable Professions in the Roman Mediterranean*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2016.

Boone, Marc, and Maarten Prak. "Ruler, Patricians and Burghers: the Great and Little Traditions of Urban Revolt in the Low Countries." In *A Miracle Mirrored: The Dutch Republic in European Perspective*. Edited by Karel Davids and Jan Lucassen, 99–134. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Boudet, Marcellin. "Étude sur les sociétés marchandes et financières au Moyen Âge: Les Gayte et les Chauchat de Clermont." *Revue d'Auvergne* 28 (1911): 390–411.

Bourne, J. M. *Patronage and Society in Nineteenth-Century England.* London: Edward Arnold, 1986.

Braddick, Michael. "The Early Modern English State and the Question of Differentiation, from 1550 to 1700." *Comparative studies in Society and History* 38 (1996): 92–111.

Braddick, Michael. *State Formation in Early Modern England c. 1550–1700*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Brand, Paul. "Edward I and the Judges: the 'State Trials' of 1289–93." In *Thirteenth-Century England I: Proceedings of the Newcastle upon Tyne Conference, 1985*. Edited by Peter R. Coss and Simon D. Lloyd, 31–40. Woodbridge: Boydell Press, 1986.

Brasz, Hendrikus J., and Willem F. Wertheim, *Corruptie*. Assen: Van Gorcum, 1961.

Bratsis, Peter. "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies." *Social Text* 21 (2003): 9–33.

Bratsis, Peter. *Everyday Life and the State*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2006.

Bratsis, Peter. "Political Corruption in the Age of Transnational Capitalism. From the Relative Autonomy of the State to the White Man's Burden." *Historical Materialism* 22 (2014): 105–28.

Braun, Jutta. "Wirtschaftsstrafrecht und Enteignungspolitik in der SBZ-DDR. Die Zentrale Kommission für Staatliche Kontrolle 1948–1953." PhD dissertation, University of Munich, 1999.

Bregnsbo, Michael. *Folk skriver til kongen. Supplikkerne og deres funktion i den dansk-norske enevælde i 1700-tallet. Et kildestudie i Danske Kancellis supplikprotokoller*.

Copenhagen: Selskabet for Udgivelse af Kilder til Dansk Historie, 1997.

Bregnsbo, Michael. "Struensee and the Political Culture of Absolutism." In *Scandinavia in the Age of Revolution. Nordic Political Cultures, 1740–1820*. Edited by Pasi Ihalainen, Michael Bregnsbo, Karin Sennefelt and Patrik Winton, 55–65. Farnham: Ashgate, 2011.

Bregnsbo, Michael, and Kurt Villads Jensen. *Det danske imperium—storhed og fald*. Odense: Aschehoug, 2005.

Brewer, John. *The Sinews of Power. War, Money and the English State 1688–1783*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1988.

Briët, Kees. *Het proces van Rijck van Prehn en Johannes Wilhelmus Winter. Een bijzondere zaak voor het Hooggrechtshof van Nederlands-Indië in 1820.* Hilversum: Verloren, 2012.

Briggs, Asa. *The Victorian City*. London: Oldhams, 1963.

Briquet, Jean-Louis, and Frédéric Sawicki, eds. *Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines*. Paris: Presses Universitaires de France, 1998.

Brown, Alfred L. *The Governance of Late Medieval England, 1272–1461*. London: Edward Arnold, 1989.

Brown, Elizabeth A. R. "*Unctus ad executionem justitie*: Philippe le Bel, Boniface VIII et la grande ordonnance pour la réforme du royaume (du 18 mars 1303)." In *Le Roi fontaine de justice. Pouvoir justicier et pouvoir royal au Moyen Âge et à la Renaissance*. Edited by Silvère Menegaldo and Bernard Ribémont, 145–68. Paris: Klincksieck, 2012.

Bruce, Anthony. *The Purchase System in the British Army, 1660–1871*. London: Royal Historical Society, 1980.

Brunt, P. A. "Charges of Provincial Maladministration Under the Early Principate." *Historia* 10 (1961): 189–227.

Brunt, Peter A. "Clientela." In *The Fall of the Roman Republic and Related Essays*, 382–442. Oxford: Clarendon Press, 1988.

Buchan, Bruce, and Lisa Hill. *An Intellectual History of Political Corruption*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014.

Bukovansky, Mlada. "The Hollowness of Anticorruption Discourse." *Review of International Political Economy* 13 (2006): 181–209.

Burlacu, Ioan. *Mita (rüşvet-ul) în relaţiile româno-otomane (1400–1821)*. Brăila: Istros, 2014.

Burnley, David. *Courtliness and Literature in Medieval England*. Harlow: Addison, Wesley, Longman, 1998.

Burt, Caroline. *Edward I and the Governance of England, 1272–1307*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Cabourdin, Guy, and Georges Viard. *Lexique historique de la France d'Ancien Régime*. Paris: Armand Colin, 1990.

Cahen, Claude. "ʿIḳṭāʿ." In *Encyclopaedia of Islam II*. Vol. 3, 1088–91. Leiden: Brill, 1991.

Cameron, Averil. *The Later Roman Empire, AD 284–430*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Cammack, Daniela. "Aristotle on the Virtue of the Multitude." *Political Theory* 41 (2013): 175–202.

Carlsson, Sten. *Hattar och mössor, Ostindiska kompaniet. Den svenska historien.* Stockholm: Albert Bonniers Förlag, 1979.

Carp, Radu, Ioan Stanomir and Laurenţiu Vlad, eds. *De la pravilă la constituţie. O istorie a începuturilor constituţionale româneşti*. Bucharest: Nemira, 2002.

Carpenter, Christine. "Law, Justice and Landowners in Late Medieval England." *Law and History Review* 1 (1983): 207–19.

Carpenter, Christine. *Locality and Polity: a Study of Warwickshire Landed Society, 1401–1499*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Carpenter, Christine. *The Wars of the Roses*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Carpenter, David. *The Struggle for Mastery: Britain, 1066–1284*. London: Allen Lane, 2003.

Cavalcanti, Bartolomeo. *Trattati sopra gli ottimi Reggimenti delle Repubbliche antiche e moderne*. Milan, 1805.

Cavallin, Maria. *I kungens och folkets tjänst. Synen på den svenske ämbetsmannen 1750–1780.* Gothenburg: University of Gothenburg, 2006.

Cazimir, Ştefan. *Alfabetul de tranziţie*. Bucharest: Humanitas, 2006.

Çelik, Yüksel. "Tanzimat Devrinde Rüşvet-Hediye Ikilemi ve bu Alandakı Yolsuzlukları Önleme Çabları." *Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi* 15 (2006): 25–64.

Céspedes del Castillo, Guillermo. "La Visita como institución Indiana." *Anuario de Estudios Americanos* 3 (1946), 984–1025.

Chakrabarty, Dipesh. *Habitations of Modernity. Essays in the Wake of Subaltern Studies*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2002.

Chalmin, Ronan. *Lumières et corruption*. Paris: Honoré Champion, 2010.

Chambers, David S., and Trevor Dean. *Clean Hands and Rough Justice: An Investigating Magistrate in Renaissance Italy*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997.

Chenoll Alfaro, Rafael. *Soborno y elecciones en la Republica Romana*. Málaga: Universidad de Málaga, 1984.

Cherry, Gordon E. *Urban Change and Planning. A History of Urban Development in Britain since 1750.* London: Foulis, 1972.

Chioveanu, Mihai. "The Constitutive Other: Topical and Tropical Phanariot in Modern Romania." *Studia Politica* 9 (2009): 213–27.

Chiper, Mihai. *O societate în căutarea onoarei. Duel şi masculinitate în România (1859–1914)*. Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza," 2012.

Chittolini, Giorgio. "The 'Private,' the 'Public,' 'the State'." Supplement: The Origins of the State in Italy, 1300–1600. *The Journal of Modern History* 67 (1995): 34–61.

Chonet, M. *Les lettres de Salluste à César*. Paris: Les Belles Lettres, 1950.

Clark, William A. *Crime and Punishment in Soviet Officialdom: Combating Corruption in the Political Elite, 1965–1990*. Armonk: Sharpe, 1993.

Clemente, Guido. "I censori e il senato. I mores e la legge." *Athenaeum* 104 (2016): 446–500.

Coetzee, Frans. "Pressure Groups, Tory Businessmen and the Aura of Political Corruption before the First World War." *Historical Journal* 29 (1986): 833–52.

Condren, Conal. *Argument and Authority in Early Modern England: The Presupposition of Oaths and Offices*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Conover, Kellam. "Rethinking Anti-Corruption Reforms: The View from Ancient Athens." *Buffalo Law Review* 62 (2014): 69–117.

Cook, Michael. *Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Corcoran, Simon. *The Empire of the Tetrarchs: Imperial Pronouncements and Government, AD 284–324*. Oxford: Clarendon Press, rev. 2000.

Corcoran, Simon. "The *Gregorianus and Hermogenianus* Assembled and Shattered." *Mélanges de l'École française de Rome—Antiquité* 125 (2013): 285–304.

Córdoba Ochoa, Luis Miguel. "La memoria del agravio en los indígenas según la visita de Herrera Campuzano a la gobernación de Antioquia (1614–1616)." *Revista Historia y Justicia* 3 (2014): 228–55.

Coşgel, Metin M., and Boğaç Ergene. *The Economics of Ottoman Justice: Trial and Settlement in a Sharia Court*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Coşgel, Metin M., Boğaç Ergene, Haggay Etkes and Thomas J. Miceli. "Crime and Punishment in Ottoman Times: Corruption and Fines." *Journal of Interdisciplinary History* 43 (2013): 353–76.

Costache, Ştefania. "Westernization as Tool of Inter-Imperial Rivalry: Local Government in Wallachia between Ottoman Control and Russian Protection (1829–1848)." *New Europe College Yearbook 2011–2012*, 53–92. Bucharest: New Europe College, n.d.

Coste, Laurent. *Les lys et le chaperon. Les oligarchies municipales en France de la Renaissance à la Révolution (milieu XVIe siècle-1789)*. Bordeaux: Presses Universitaires de Bordeaux, 2007.

Coulet, Noël. *Les visites pastorales*. Turnhout: Brepols, 1977.

Coville, Alfred. *Les Cabochiens et l'ordonnance de 1413*. Paris: Hachette, 1888.

Crawford, M. H., ed. *Roman Statutes*. London: Institute of Classical Studies, 1996.

Crescenzi, Victor. "Il sindaco degli ufficiali nei comuni medievali italiani." In *L'educazione giuridica, IV. Il pubblico funzionario: modelli storici e comparativi*, 383–529. Perugia: Libreria Editrice Universitaria, 1981.

Crone, Patricia. *Pre-Industrial Societies*. Oxford: Basil Blackwell, 1989.

Crone, Patricia. *God's Rule. Government and Islam. Six centuries of Medieval Islamic Political Thought*. New York: Columbia University Press, 2004.

Crouch, David. *The Birth of Nobility: Constructing Aristocracy in England and France, 900–1300*. Harlow: Pearson, 2005.

Cuddy, Neil. "The Real, Attempted 'Tudor Revolution in Government': Salisbury's 1610 Great Contract." In *Authority and Consent in Tudor England: Essays Presented to C. S. L. Davies*. Edited by G. W. Bernard and S. J. Gunn, 249–70. Aldershot: Ashgate, 2002.

Cugusi, Paolo, ed. *C. Sallusti Crispi. Epistulae ad Caesarem. Introduzione, testo critico e commento*. Annali delle Facoltà di Lettere, Filosofia e Magistero della Università di Cagliari 31. Cagliari: Università di Cagliari, 1968.

Dabhoiwala, Faramerz. "Sex and Societies for Moral Reform, 1688-1800." *Journal of British Studies* 46 (2007): 290–319.

Dard, Olivier, et al. eds., *Scandales et corruption à l'époque contemporaine*. Paris: Armand Colin, 2014.

Darling, Linda T. *Revenue-Raising and Legitimacy. Tax Collection and Finance Administration in the Ottoman Empire 1560–1660*. Leiden: Brill, 1996.

Darling, Linda T. *A History of Social Justice and Political Power in the Middle East: The Circle of Justice from Mesopotamia to Globalization*. London and New York: Routledge, 2013.

Dart, Christopher J. *The Social War, 91 to 88 BCE: A History of the Italian Insurgency against the Roman Republic*. London and New York: Routledge, 2014.

Daşcıoğlu, Kemal. "Osmalı döneminde rüşvet ve sahtekarlık suçları ve bunlara verilen cezalar üzerine bazı belgeler." *Sayıştay Dergisi* 59 (2005): 119–24.

Daube, David. *Roman Law. Linguistic, Social and Philosophical Aspects*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1969.

Davies, Brian L. "The Politics of Give and Take: *Kormlenie* as Service Remuneration and Generalized Exchange, 1488–1726." In *Culture and Identity in Muscovy, 1359–1584*. Edited by Anna Maria Kleimola and Gail D. Lenhoff, 39–67. Moscow: IFZ-Grant, 1997.

Davies, J. K. *Athenian Propertied Families, 600–300 BC*. Oxford: Clarendon Press, 1971.

De Bruijn, Jan. *Het boetekleed ontsiert de man niet: Abraham Kuyper en de Lintjesaffaire (1909–1910)*. Amsterdam: Bert Bakker, 2005.

De Bruin, R. E. "De uitvoering der Wetten en Orders van het Gouvernement. Lokaal bestuur tijdens het Koninkrijk Holland: de gemeente Utrecht." In *Nederland in Franse schaduw. Recht en bestuur in het Koninkrijk Holland (1806–1810)*. Edited by J. Hallebeek and A. J. B. Sirks, 165–200. Hilversum: Verloren, 2006.

De Jong, Ron. *Van standspolitiek naar partijloyaliteit. Verkiezingen voor de Tweede Kamer 1848–1887*. Hilversum: Verloren, 1999.

De Ligt, Luuk. *Peasants, Citizens and Soldiers: Studies in the Demographic History of Roman Italy 225 BC–AD 100*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

De Monté ver Loren, J. P., and J. E. Spruit. *Hoofdlijnen uit de ontwikkeling der*

rechterlijke organisatie in de Noordelijke Nederlanden tot de Bataafse omwenteling. Deventer: Kluwer, 2000.

DeVries, Jan, andAdvanderWoude. *The First Modern Economy. Success, Failure and Perseverance of the Dutch Economy, 1500–1815*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

De Wit, C. H. E. *De strijd tussen aristocratie en democratie in Nederland, 1780–1848.* Heerlen: Winants, 1965.

Dejoux, Marie. *Les enquêtes de Saint Louis. Gouverner et sauver son âme*. Paris: PUF, 2014.

Dekker, Rudolf. "Corruptie en ambtelijke ethiek in historisch perspectief." *De Gids*, 149 (1986): 116–21.

Delachenal, Roland. "Journal des États Généraux réunis à Paris au mois d'Octobre 1356." *Nouvelle revue de droit français et étranger* 24 (1900): 415–65.

Della Porta, Donatella, and Alberto Vannnucci. "Political Corruption." In *Wiley-Blackwell Companion to Political Sociology*. Edited by Edwin Amenta, Kate Nash, and Alan Scott, 130–44. New York: Wiley & Sons, 2012.

Demidoff, Anatole de. *Travels in Southern Russia* . . .Vol. 1. London: John Mitchell, 1855.

Demurger, Alain. "Guerre civile et changements du personnel administratif dans le royaume de France de 1400 à 1418: l'exemple des baillis and sénéchaux." *Francia* 6 (1978): 151–218.

Dierderiks, Herman. *In een land van justitie: Criminaliteit van vrouwen, soldaten en ambtenaren in de achttiende-eeuwse Republiek.* Hilversum: Verloren, 1992.

Dirks, Nicholas B. *The Scandal of Empire: India and the Creation of Imperial Britain*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

Djuvara, Neagu. *Les Pays Roumains entre Orient et Occident. Les Principautés danubiennes au début du XIXe siècle*. Paris: Publications Orientalistes de France, 1989.

Dodd, Gwilym. "Corruption in the Fourteenth-Century English State." *International Journal of Public Administration* 34 (2011): 720–30.

Doig, Alan. *Corruption and Misconduct in Contemporary British Politics*. Harmondsworth: Penguin Books, 1984.

Doig, Alan, and Robin Theobald, eds. *Corruption and Democratisation*. London and Portland: Cass, 2000.

Domínguez Ortega, Montserrat. "Análisis metodológico de dos juicios de residencia en Nueva Granada: D. José Solís y Folch de Cardona y D. Pedro Messía de la Cerda (1753– 1773)." *Revista complutense de historia de América* 25 (1999): 139–65.

Donohue, John J. *The Buwayhid Dynasty in Iraq 334H./945 to 403H./1012. Shaping Institutions for the Future*. Leiden and Boston: Brill, 2003.

Douglas, Mary. *Purity and Danger: An Analysis of Concepts of Pollution and Taboo*. Routledge Classics ed. London: Routledge, 2003.

Doyle, William. "Abolishing the Sale of Offices: Ambitions, Ambiguities, and Myths," *Canadian Journal of History* 32 (1997): 339–45.

Doyle, William. "Changing Notions of Public Corruption, c. 1770–c.1850." In *Corrupt Histories*. Edited by Emmanuel Kreike and William C. Jordan, 83–95. Rochester, NY: University of Rochester Press, 2005.

Drentje, Jan. *Thorbecke. Een filosoof in de politiek.* Amsterdam: Boom, 2004.

Durand, Stéphane. *Pouvoir municipal et société locale dans les petites villes de l'Hérault aux XVIIIe et XIXe siècles: le cas de Mèze de 1675 à 1815*. Vol. 3 Montpellier: Université Paul Valéry, 2000.

Durand, Stéphane. "Les délibérations municipales, entre politique et acculturation administrative (Bas Languedoc, XVIIe–XVIIIe siècles)." *Liame* 19 (2007): 49–78.

Durand, Stéphane, Arlette Jouanna and Elie Pélaquier. *Des états dans l'Etat. Les états de Languedoc de la Fronde à la Révolution*. With the collaboration of Henri Michel and Jean- Pierre Donnadieu. Geneva: Droz, 2014.

Dyck, Andrew R. *A Commentary on Cicero*, De officiis. Ann Arbor, MI: The University of Michigan, 1996.

Dyck, Andrew R. "Cicero pro Murena 47 and 85." *The Classical Quarterly* 64 (2014): 417–18.

Ebhardt,Christian. "In Search of a Political Office. Railway Directors and Electoral Corruption in Britain and France, 1820–1870." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 72–87.

Edhardt, Christian. *Interessenpolitik und Korruption. Personale Netzwerke und Korruptionsdebatten am Beispiel der Eisenbahnbranche in Großbritannien und Frankreich, 1830–1870*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2015.

Eckstein, Arthur M. *Moral Vision in the Histories of Polybius*. Berkeley, CA: University of California Press, 1995.

Edwards, Catharine. *The Politics of Immorality*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Eigen, Peter. "Corruption in a Globalized World." *Sais Review* 22 (2002): 45–61.

Eigen, Peter. *Das Netz der Korruption: Wie eine weltweite Bewegung gegen Bestechung kämpft*. Frankfurt: Campus-Verlag, 2003.

Eisenstadt, Shmuel N. *Die Vielfalt der Moderne*. Weilerswist: Velbrück Wissenschaft, 2000.

Elliott, John H. *The Count-Duke of Olivares: The Statesman in an Age of Decline*. New Haven: Yale University Press, 1986.

Elliott, John H., and L. W. B. Brockliss, eds. *The World of the Favourite*. New Haven, CT: Yale University Press, 1999.

Elton, Geoffrey R. "How Corrupt was Thomas Cromwell?" *Historical Journal* 36 (1993): 905–8.

Emich, Birgit. *Bürokratie und Nepotismus unter Paul V. (1605–1621). Studien zur frühneuzeitlichen Mikropolitik in Rom*. Stuttgart: Hiersemann, 2001.

Engels, Jens Ivo. *Königsbilder. Sprechen, Singen und Schreiben über den französischen König in der ersten Hälfte des achtzehnten Jahrhunderts*. Bonn: Bouvier, 2000.

Engels, Jens Ivo. "Politische Korruption in der Moderne. Debatten und Praktiken in Großbritannien und Deutschland im 19. Jahrhundert." *Historische Zeitschrift* 282 (2006): 313–50.

Engels, Jens Ivo. "Corruption as a Political Issue in Modern Societies: France, Great Britain and the United States in the Long 19th Century." *Public Voices* 10 (2008): 68–86.

Engels, Jens Ivo. *Die Geschichte der Korruption. Von der Frühen Neuzeit bis ins 20. Jahrhundert*. Frankfurt: S. Fischer, 2014.

Engels, Jens Ivo. "Vom vergeblichen Streben nach Eindeutigkeit. Normenkonkurrenz in der europäischen Moderne." In *Normenkonkurrenz in historischer Perspektive*. Edited by Arne Karsten and Hillard von Thiessen, 217–37. Berlin: Duncker & Humblot, 2015.

Engels, Jens Ivo., Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel, eds. *Geld—Geschenke— Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa*. Munich: Oldenbourg, 2009.

Engels, Jens Ivo, and Anna Rothfuss. "Les usages de la politique du scandale. La SPD et les débats sur la corruption politique pendant le Kaiserreich 1873–1913." *Cahiers Jaurès* 209 (2013): 33–51.

Ergene, Boğaç A. *Local Court, Provincial Society and Justice in the Ottoman Empire. Legal Practice and Dispute Resolution in Çankırı and Kastamonu (1652–1744)*. Leiden: Brill, 2003.

Etzioni-Halevy, E. "Exchanging Material Benefits for Political Support." In *Political Corruption: A Handbook*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, 287–304. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1989.

Everett, Michael. *The Rise of Thomas Cromwell: Power and Politics in the Reign of Henry VIII*. New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2015.

Fahnenschmidt, Willi. *DDR-Funktionäre vor Gericht. Die Strafverfahren wegen Amtsmißbrauch und Korruption im letzten Jahr der DDR und nach der Vereinigung*. Berlin: Berlin-Verlag, 2000.

Fair, John D. "From Liberal to Conservative: The Flight of the Liberal Unionists after 1886." *Victorian Studies* 29 (1986): 291–314.

Fascione, Lorenzo. *Crimen e quaestio ambitus nell'età repubblicana*. Milan: A. Giuffrè, 1984.

Feldbæk, Ole. "Vækst og reformer – dansk forvaltning 1720–1814." In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1, 227–340. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000.

Fennell, P. "Local Government Corruption in England and Wales." In *Corruption Causes, Consequences and Control*. Edited by Michael Clarke, 10–23. London: Frances Pinter, 1983.

Feros, Antonio. *Kingship and Favoritism in the Spain of Philip III*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Ferrante, Riccardo. *La difesa della legalità: i sindicatori della repubblica di Genova-* Turin: Giapichelli, 1995.

Ferrary, Jean-Louis. "La legislation 'de ambitu', de Sulla à Auguste." In *Ivris vincvla: studi in onore di Mario Talamanca*, 159–98. Naples: Jovene, 2001.

Filitti, Ioan C. *Les Principautés Roumaines sous l'occupation russe (1828–1834). Le Règlement Organique. Étude de droit publique et d'histoire diplomatique*. Bucharest: Imprimerie de l'"Indépendance Roumaine," 1904.

Filitti, Ioan C. *Opere alese* [Selected Works]. Edited by Georgeta Penelea-Filitti. Bucharest: Editura Eminescu, 1985.

Fletcher, Christopher D. "Morality and Office in Late Medieval England and France." In *Fourteenth Century England V*. Edited by Nigel Saul, 178–90. Woodbridge: Boydell Press, 2008.

Fontaine, Laurence. *The Moral Economy. Poverty, Credit and Trust in Early Modern Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014. Originally published as *L'Économie Morale: Pauvreté, crédit et confiance dans l'Europe préindustrielle* (Paris: Gallimard, 2008).

Foord, Archibald. "The Waning of 'The Influence of the Crown.'" *The English Historical Review* 62 (1947): 484–507.

Force, Pierre. *Self-Interest before Adam Smith: A Genealogy of Economic Science*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Fraser, Derek. *Municipal Reform and the Industrial City*. London: Palgrave, 1982.

Frei, Norbert, et al. *Flick. Der Konzern, die Familie, die Macht*. Munich: Random House, 2009.

Freyburger, Gérard. *Fides: étude sémantique et religieuse depuis les origines jusqu'à l'époque augustéenne*. Paris: Les Belles Lettres, 1986.

Fried, Robert C. *The Italian Prefects. A Study in Administrative Politics*. New Haven, CT: Yale University Press, 1963.

Friedrich, Carl J. "Corruption Concepts in Historical Perspective." In *Political Corruption: Concepts and Contexts*. Edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 15–23. 3rd ed. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002.

Friedrich, Wolfgang-Uwe. "Kaderpolitik als totalitäres Herrschaftsinstrument. Das Nomenklatursystem in der DDR." In *Diktaturvergleich als Herausforderung. Theorie und Praxis*. Edited by Günther Heydemann et al., 169–86. Berlin: Duncker & Humblot, 1998.

Frier, Bruce W. "Demography." In *The Cambridge Ancient History, Volume XI*. Edited by Alan K. Bowman, Peter Garnsey, and Dominic Rathbone, 811–16. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Frijhoff, Willem and Marijke Spies. *1650: Bevochten Eendracht.* The Hague: Sdu, 1999. Frisk Jensen, Mette. "De for Embedsmanden trykkende Tider." In *Nordjylland under*

Englandskrigen 1807–1814. Edited by Erik S. Christensen and Knud Knudsen, 319–42. Aalborg: Aalborg University Press, 2009.

Frisk Jensen, Mette. "Korruption og embedsetik. Danske embedsmænds korruption I perioden 1800 til 1866." PhD dissertation, Aalborg University, 2013.

Frisk Jensen, Mette. "The Question of How Denmark Got to Be Denmark: Establishing Rule of Law and Fighting Corruption in the State of Denmark 1660–1900." *QoG*

Working Paper Series 6 (2014), 1–26. Available online at: http://pure.au.dk/portal/files/82049568/How_Denmark_got_to_be_Denmark_QoG_Workingpaper.pdf [accessed June 23, 2017].

Fritschy, Wantje. "The Efficiency of Taxation in Holland." In *The Political Economy of the Dutch Republic*. Edited by O. Gelderblom, 55–84. Farnham: Ashgate, 2009.

Frohnert, Pär. *Kronans skatter och bondens börd. Den lokala förvaltningen och bönderna I Sverige 1719–1775*. Stockholm: Stockholms Universitet, 1993.

Fruin, Robert. *Politieke Moraliteit. Open brief van d. R. Fruin aan mr. G. Groen van Prinsterer*. Leiden, 1864.

Fryde, N. M. "Edward III's removal of his judges, 1340–1." *Bulletin of the Institute of Historical Research* 48 (1975): 149–61.

Fues, Albrecht. "*Ẓulm* by *Maẓālim*? About the Political Implications of the Use of *Maẓālim* Jurisdiction by the Mamluk Sultans." *Mamluk Studies Review* 13 (2009): 121–47.

Fuhrmann, Christopher. *Policing the Roman Empire: Soldiers, Administration, and Public Order*. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Fukuyama, Francis. *The Origins of Political Order*. *From Prehuman Times to the French Revolution*. New York: Farrar, Straus and Giroux; London: Profile Books, 2011.

Gabriëls, A. J. C. M. *De heren als dienaren en de dienaar als heer: het stadhouderlijk stelsel in de tweede helft van de achttiende eeuw*. The Hague: Stichting Hollandse Historische Reeks, 1990.

Garrard, John. "The Salford Gas Scandal of 1887." *Manchester Region History Review* 2 (1988–89): 12–20.

Garriga, Carlos. "La expansión de la visita castellana a Indias: presupuestos, alcance y significado." *XI Congreso del Instituto Internacional de Historia del Derecho Indiana*, vol. 3, 51–80. Buenos Aires: Instituto de Investigaciones de Historia del Derecho, 1997.

Garriga, Carlos. "Sobre el gobierno de la justicia en Indias (Siglos XVI–XVII)," *Revista de Historia del Derecho* 34 (2006): 67–160.

Garrigues, Jean. *La République des hommes d'affaires (1870–1900)*. Paris: Aubier, 1997.

Gauvard, Claude. "Ordonnance de réforme et pouvoir législatif en France au XIVe siècle (1303–1413)." In *Renaissance du pouvoir législatif et genèse de l'Etat*.

Edited by André Gouron and Albert Rigaudière, 89–98. Montpellier: Société d'histoire du droit et des institutions des anciens pays de droit écrit, 1988.

Gelderblom, O., ed. *The Political Economy of the Dutch Republic*. Farnham: Ashgate, 2009.

Geltner, G. *Flogging Others: Corporal Punishment and Cultural Identity from Antiquity to the Present*. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2014.

Georgescu, Valentin Al., and Petre Strihan. *Judecata domnească în Ţara Românească şi Moldova (1611–1831)*. Vol. II/1–2. Bucharest: Editura Academiei R. S. România, 1981.

Georgescu, Vlad. *Istoria ideilor politice româneşti, 1369–1878*. Munich: Jon Dumitru, 1987.

Gerber, Haim. *State, Society, and Law in Islam: Ottoman Law in Comparative Perspective*. Albany, NY: State University of New York Press, 1994.

Ghervas, Stella. *Réinventer la tradition. Alexandre Stourdza et l'Europe de la Sainte Alliance*. Paris: Honoré Champion, 2008.

Gibb, H. A. R., and Bowen, Harold. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, vol. 1, parts 1–2. London: Oxford University Press, 1950 and 1957.

Gibbon, Edward. *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire*. Edited by David Womersley. Vol. 1. London: Allen Lane, 1994.

Gilmartin, Kevin. *Print Politics: The Press and Radical Opposition in the Early Nineteenth Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Gil Pujol, Xavier. "Las fuerzas del rey: la generación que leyó a Botero." In *Le forze del principe. Recursos, instrumentos y límites en la práctica del poder soberano en los territorios de la Monarquía Hispánica*. Edited by M. Rizzo, J. J. Ruiz Ibáñez and G. Sabatini, vol. 2, 969–1022. Murcia: Universidad de Murcia, 2004.

Giry-Deloison, Charles. "Money and early Tudor Diplomacy," *Medieval History* 3–4 (1993–94): 128–46.

Glaeser, Edward L., and C. Goldin, eds. *Corruption and Reform. Lessons from America's Economic History*. Chicago: Chicago University Press, 2006.

Glete, Jan. *War and the State in Early Modern Europe. Spain, the Dutch republic and Sweden as Fiscal-Military States, 1500–1660*. London: Routledge, 2002.

Gøbel, Erik. *De styrede rigerne. Embedsmændene i den dansk-norske civile centraladministration, 1660–1814*. Odense: University Press of Southern Denmark, 2000.

Göçek, Fatma Müge. *Rise of the Bourgeoisie, Demise of the Empire. Ottoman Westernization and Social Change*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Gómez González, Inés. "¿Un medio de control extraordinario? Las visitas particulares y secretas a los magistrados de las Chancilerías y Audiencias castellanas." In *Cargos e ofícios nas Monarquías Ibéricas: provimiento, controlo e venalidade (séculos XVII e XVIII)*. Edited by Roberta Stumpf. Lisbon: Centro de história de Além-Mar, 2012.

Gonzalez Navarro, Constanza and María Laura Salinas. "Las visitas coloniales: ojos y oídos del rey." *Revista Historia y Justicia* 3 (2014): 137–9.

Gorski, Philip S. *The Disciplinary Revolution: Calvinism and the Rise of the State in Early Modern Europe.* Chicago: University of Chicago Press, 2003.

Goutal-Arnal, Valérie. "Réalité et imaginaire de la corruption à l'époque de la Révolution française." *Revue française de finances publiques* 69 (2000): 95–114.

Graham, Aaron. *Corruption, Party and Government in Britain 1702–1713*. Oxford: Oxford University Press, 2015.

Granovetter, Mark. "The Social Construction of Corruption." In *On Capitalism*. Edited by Victor Nee and Richard Swedberg, 152–72. Stanford: Stanford University Press, 2007.

Graser, Elsa Rose. "Appendix: The Edict of Diocletian on Maximum Prices." In *An Economic Survey of Ancient Rome V: Rome and Italy of the Empire*. Edited by Tenney Frank, 305–421. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1940.

Groen-Vallinga, Miriam J., and Laurens E. Tacoma. "The Value of Labour: Diocletian's Price Edict." In *Work, Labour, and Professions in the Roman World*. Edited by Koenraad Verboven and Christian Laes, 104–32. Leiden: Brill, 2016.

Grohmann, Alberto. *Città e territorio tra medioevo ed età moderna (Perugia, secc. XIII–XVI*). 2 vols. Perugia: Volumnia Editrice, 1981.

Gruen, Erich S. *The Last Generation of the Roman Republic*. Berkeley, CA: University of California Press, 1974.

Grundman, John P. *The Popolo at Perugia, 1139–1309*. Perugia: Deputazione di storia patria per l'Umbria, 1992.

Grüne, Niels. "'Gabenschlucker' und 'verfreundte rät'. Zur patronagekritischen Dimension frühneuzeitlicher Korruptionskommunikation." In *Integration, Legitimation, Korruption. Politische Patronage in Früher Neuzeit und Moderne*. Edited by Ronald G. Asch, Birgit Emich and Jens I. Engels, 215–32. Frankfurt and New York: Peter Lang, 2011.

Grüne, Niels, and Tom Tölle. "Corruption in the Ancien Régime: Systems-Theoretical Considerations on Normative Plurality." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 31–51.

Guenée, Bernard. *L'Opinion publique à la fin du Moyen Âge d'après la "Chronique de Charles VI" du Religieux de Saint-Denis*. Paris: Perrin, 2002.

Gunn, J. A. W. "Interest Will not Lie." *Journal of the History of Ideas* 29 (1968): 551–64.

Gunn, J. A. W. *Politics and the Public Interest in the Seventeenth Century*. London: Routledge & Kegan Paul, 1969.

Gunn, Steven. *Early Tudor Government, 1485–1558*. Basingstoke: Macmillan Press, 1995.

Guţan, Manuel. *Transplant constituţional şi constituţionalism în România modern 1802–1866*. Bucharest: Hamangiu, 2013.

Gwyn, Peter. *The King's Cardinal: The Rise and Fall of Thomas Wolsey*. London: Barrie and Jenkins, 1990.

Haller, Dieter, and Chris Sore, eds. *Corruption: Anthropological Perspectives*. London: Pluto Press, 2005.

Hanham, H. J. "The Sale of Honours in Late Victorian England." *Victorian Studies* 3 (1960): 277–89.

Harding, Alan. "The Origins of the Crime of Conspiracy." *Transactions of the Royal Historical Society* 33 (1983): 89–108.

Harl, Kenneth W. "Marks of Value on Tetrarchic Nummi and Diocletian's Monetary Policy." *Phoenix* 39.3 (1985): 263–70.

Harl, Kenneth W. *Coinage in the Roman Economy, 300 B.C. to A.D. 700*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Harling, Philip, and Peter Mandler. "From 'Fiscal-Military' State to Laissez-Faire State, 1760–1850." *Journal of British Studies* 32 (1993): 44–70.

Harling, Philip. "Rethinking 'Old Corruption'." *Past & Present* 147 (1995): 127–58.

Harling, Philip. *The Waning of "Old Corruption." The Politics of Economical Reform in Britain, 1779–1846*. Oxford: Clarendon Press, 1996.

Harling, Philip. "Parliament, the State, and 'Old Corruption'. Conceptualising Reform, c.1790–1832." In *Rethinking the Age of Reform. Britain 1780–1850*. Edited by Arthur Burns and Joanna Innes, 98–113. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Harries, Jill. "Constructing the Judge: Judicial Accountability and the Culture of Criticism in Late Antiquity." In *Constructing Identities in Late Antiquity*. Edited by Richard Miles, 214–33. London: Routledge, 1999.

Harries, Jill. *Law and Empire in Late Antiquity*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Harris, Robert. *Political Corruption in and Beyond the Nation State*. London: Routledge, 2003.

Harris, William. *Ancient Literacy*. Cambridge: Harvard University Press, 1991.

Harrison,Mark, and Byung-Yeon Ki. "Plans, Prices, and Corruption: The Soviet Firm Under Partial Centralization, 1930 to 1990." *Journal of Economic History* 66 (2006): 1–41.

Harriss, Gerald L. *King, Parliament and Public Finance in England to 1369*. Oxford: Clarendon Press, 1975.

Harriss, Gerald L. "Political Society and the Growth of Government in Late Medieval England." *Past & Present* 138 (1993): 28–57.

Harriss, Gerald L. "The Dimensions of Politics." In *The McFarlane Legacy: Studies in Late Medieval Politics and Society*. Edited by R. H. Britnell and A. J. Pollard, 1–20. Stroud: A. Sutton, 1995.

Harriss, Gerald L. *Shaping the Nation: England, 1360–1461*. Oxford: Clarendon Press, 2005.

Harvey, F. D. "Dona Ferentes: Some Aspects of Bribery in Greek Politics." In *Crux: Essays Presented to G.E.M. de Ste Croix on His 75th Birthday*, edited Paul Cartledge and F.D. Harvey, 76–117. London and Exeter: Imprint Academic, 1985.

Hashiba, Yuzuru. "Athenian Bribery Reconsidered: Some Legal Aspects." *The Cambridge Classical Journal* 52 (2006): 62–80.

Hawkes, David. *The Culture of Usury in Renaissance England*. Basingstoke: Palgrave, 2010.

Hayton, David. "Moral Reform and Country Politics in the Late Seventeenth-Century House of Commons." *Past & Present* 128 (1990): 48–91.

Heal, Felicity. *The Power of Gifts: Gift-Exchange in Early Modern England*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Heck, Paul. *The Construction of Knowledge in Islamic Civilization. Qudāma b. Ja'far and his* Kitāb al-Kharāj wa-Ṣinā'at al-Kitāba. Leiden: Brill, 2002.

Heidenheimer, Arnold J., Michael Johnston and Victor T. LeVine. "Terms, Concepts, and Definitions. Introduction." In *Political Corruption. A Handbook*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, 3–14. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1990.

Heinzelmann, Tobias. "The Ruler's Monologue: The Rhetoric of the Ottoman Penal Code of 1858." *Die Welt Des Islam* 54 (2014): 292–321.

Hellegouarc'h, Jean. *Le vocabulaire latin des relations et des partis politiques sous la République*. Paris: Les Belles Lettres, 1963.

Hennock, E. P. *Fit and Proper Persons: Ideal and Reality in Nineteenth Century Urban Government*. London: Hodder, 1973.

Herrick, F. H. "The Origins of the National Liberal Federation." *The Journal of Modern History* 17 (1945): 116–29.

Herrick, F. H. "Lord Randolph Churchill and the Popular Organization of the Conservative Party." *Pacific Historical Review* 15 (1946): 178–91.

Hertter, Fritz. *Die Podestàliteratur Italiens im 12. und 13. Jahrhundert.* Leipzig: Teubner, 1910.

Herzog, Christoph. "Corruption and Limits of the State in the Ottoman Province of Baghdad during the Tanzimat." *MIT Electronic Journal of Middle East Studies* 3 (2003): 35–43.

Hesslén, Gunnar. "Riksdagens revisorer." In *Sveriges Riksdag. Historisk och statsvetenskaplig framställning*. Edited by Nils Edén, 239–327. Stockholm: Victors Pettersons bokindustriaktiebolag, 1935.

Heywood, Paul. "Political Corruption." *Political Studies* 45 (1997): 417–35.

Heywood, Paul. "Measuring Corruption. Perspectives, Critiques and Limits," in *Routledge Handbook of Political Corruption*, edited by Paul M. Heywood, 137–53. New York: Routledge, 2015.

Hicks, Michael A. "The 1468 Statute of Livery." *Historical Research* 64 (1991): 15–28.

Hillner, Julia. *Prison, Punishment and Penance in Late Antiquity*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hespanha, António Manuel. *Vísperas del Leviatán. Instituciones y poder político* (Portugal, siglo XVII). Translated by Fernando Bouza. Madrid: Taurus, 1989.

Hespanha, Antonio Manuel. *Como os juristas viam o mundo (1550–1750)*. Lisbon: Create- Space Independent Publishing Platform, 2015.

Hoenderboom, Michel, and Toon Kerkhoff. "Corruption and Capability in the Dutch Republic: The Case of Lodewijk Huygens (1676)." *Public Voices* 10 (2008): 7–24.

Hoenderboom, Michel. "Scandal, Politics and Patronage: Corruption and Public Values in the Netherlands (1650–1747)." PhD Dissertation, Vrije Universiteit Amsterdam, 2013.

Hoffmann, Heinz. *Der Kommissionshandel im planwirtschaftlichen System der DDR. Eine besondere Eigentums- und Handelsform*. Leipzig: Leipziger Universitäts-Verlag, 2001.

Hollister, C. Warren. *Henry I*. New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2001.

Holt, James C. *Magna Carta*. 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

Horstmann, Thomas. *Logik der Willkür. Die Zentrale Kommission für Staatliche Kontrolle in der SBZ/DDR von 1948 bis 1958*. Cologne: Böhlau, 2002.

Howard, Douglas A. "Genre and Myth in the Ottoman Advice for Kings Literature." In *The Early Modern Ottomans. Remapping the Empire*. Edited by Virginia H. Aksan and Daniel Goffman, 137–66. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Howell, David. *British Workers and the Independent Labour Party, 1888–1906.* Manchester: Manchester University Press, 1984.

Holzman, James. *The Nabobs in England: A Study of the Returned Anglo-Indian 1760–1785*. New York: Columbia University Press, 1926.

Hoogenboom, Marcel. *Standenstrijd en zekerheid: een geschiedenis van oude orde en sociale zorg in Nederland*. Amsterdam: Boom, 2004.

Horrox, Rosemary E. *Richard III: A Study in Service*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Horst, Heribert. *Die Staatsverwaltung der Grosselǧūqen und Ḫōrazmšāhs (1038–1231). Eine Untersuchung nach Urkundenformularen der Zeit*. Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 1964.

Hough, Dan. *Corruption, Anticorruption and Governance*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013.

Howard, Christopher. *Sir John York of Nidderdale*. London: Sheed & Ward, 1939.

Huizinga, Johan. "Nederland's geestesmerk." In *Geschiedwetenschap/hedendaagsche cultuur. Verzameld werk VII*, 289. Haarlem: Tjeenk Willink & Zoon, 1950.

Hunt, Tamara. *Defining John Bull. Political Caricature and National Identity in Late*

Georgian England. Aldershot: Ashgate, 2003.

Hunter, Virginia. "Policing Public Debtors in Classical Athens." *Phoenix* 54 (2000): 21–38.

Huntington, Samuel P. "Modernization and Corruption" [1968], In *Political Corruption. A Handbook*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. LeVine, 377–88. New Brunswick: Transaction, 1989.

Hurstfield, Joel. "Corruption and Reform under Edward VI and Mary: The Example of Wardship." *English Historical Review* 68 (1953): 22–36.

Hurstfield, Joel. "Political Corruption in Modern England: The Historian's Problem." *History* 52 (1967): 16–34.

Hurstfield, Joel. *Freedom, Corruption and Government in Elizabethan England*. London: Jonathan Cape, 1973.

Hyams, Paul R. "Due Process versus the Maintenance of Order in European Law: the Contribution of the Ius Commune." In *The Moral World of the Law*. Edited by Peter Coss, 62–90. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Iancu, Andreea. "*Neştiutori*, *încăpăţânaţi* şi *vicleni* în căutarea *odihnei*. Procedura de recurs în Moldova şi Ţara Românească în timpul domnilor fanarioţi şi sub ocupaţie rusească." In *Istoria: utopie, amintire şi proiect de viitor. Studii de istorie oferite profesorului Andrei Pippidi la împlinirea a 65 de ani*. Edited by Radu G. Păun and Ovidiu Cristea, 417–34. Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza," 2013.

Iancu, Andreea. "Vers la synthèse d'un système pluriel de droit: initiatives législatives des princes phanariotes et pratiques juridiques en matière civile (Valachie et Moldavie, fin du XVIIIe-début du XIXe siècle)." In *Konflikt und Koexistenz. Die Rechtsordnungen Südosteuropas im 19. und 20. Jahrhundert. I. Rumänien, Bulgarien, Griechenland*. Edited by Michael Stolleis, Gerd Bender and Jani Kirov, 403–58. Frankfurt: Klostermann, 2015.

Ihalainen, Pasi, and Kari Palonen. "Parliamentary Sources in the Comparative Study of Conceptual History: Methodological Sspects and Illustrations of a Research Proposal." *Parliaments, Estates and Representation* 29 (2009): 17–34.

Ihalainen, Pasi, and Karin Sennefelt. "General Introduction." In *Scandinavia in the Age of Revolution. Nordic Political Cultures, 1740-1820*. Edited by Pasi Ihalainen, Michael Bregnsbo, Karin Sennefelt and Patrik Winton, 1–13. Farnham: Ashgate, 2011.

Iilsø, Grethe. "Juridisk eksamen for ustuderede. Kollektiv biografi af 1. Kandidatgeneration." *Personalhistorisk Tidsskrift* 105 (1985): 111–48.

Ingram, Martin. "Reformation of Manners in Early Modern England." In *The Experience of Authority in Early Modern England*. Edited by Paul Griffiths, Adam Fox and Steve Hindle, 47–88. Basingstoke: Palgrave, 1996.

Innes, Joanna. " 'Reform' in English Public Life: The Fortunes of a Word." In *Rethinking the Age of Reform. Britain 1780–1850*. Edited by Arthur Burns and Joanna Innes, 71–97. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Isenmann, Moritz. *Legalität und Herrschaftskontrolle (1200–1600): Eine vergeleichende Studie zum Syndikatsprozess: Florenz, Kastilien und Valencia*. Frankfurt: Klostermann, 2010.

Jackson, R. M. *The Machinery of Local Government*. London: MacMillan, 1958.

Jaeger, Friedrich, Wolfgang Knöbl and Ute Schneider, eds. *Handbuch Moderneforschung*. Stuttgart: J. B. Metzler, 2015.

James, Simon. "The *Fabricae*: State Arms Factories of the later Roman Empire." In *Military Equipment and the Identity of Roman Soldiers*. Edited by J. C. Coulston, 257–331. Oxford: BAR, 1988.

Janse, Maartje. *De afschaffers. Publieke opinie, organisatie en politiek in Nederland, 1840–1880*. Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2007.

Jenkins, T. A. "The Funding of the Liberal Unionist Party and the Honours System." *English Historical Review* 105 (1990): 920–38.

Jensen, Birgit Bjerre. *Udnævnelsesretten i enevældens magtpolitiske system 1660–1703*. Copenhagen: The Danish National Archive and Gads Forlag, 1987.

Jespersen, Leon. "Tiden 1596–1660: Mellem personlig kongemagt og bureaukrati." In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1, 143–5. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000.

Johnson, Scott F. *Literary Territories: Cartographical Thinking in Late Antiquity*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

Johnston, Michael. "The Search For Definitions: The Vitality of Politics and the Issue of Corruption." *International Social Science Journal* 149 (1996): 321–36.

Johnston, Michael. *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Johnston, Michael. *Corruption, Contention and Reform. The Power of Deep Democratization.* Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Joly, Hervé. "Le pantouflage des hauts fonctionnaires dans les entreprises privées françaises (19e–21e siècles). Évolution de la réglementation et des pratiques." In *Krumme Touren in der Wirtschaft. Zur Geschichte ethischen Fehlverhaltens und seiner Bekämpfung*. Edited by Jens I. Engels et al., 157–74. Cologne: Böhlau, 2015.

Jones, Philip. *The Italian City-State: FromCommune to Signoria*.Oxford: Clarendon Press, 1997.

Jones, A. H. M. "Capitatio and Iugatio." *The Journal of Roman Studies* 47 (1957): 88–94.

Jones, A. H. M. "The Caste System in the Later Roman Empire." *Eirene* 8 (1970): 79–96.

Jordan, William Chester. *Louis IX and the Challenge of the Crusade: A Study in Rulership*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Jordan, William Chester. "Anticorruption Campaigns in Thirteenth-Century Europe." *Journal of Medieval History* 35 (2009): 204–19.

Jørgensen, Frank. "De deputeredes embedsrejser, 1803–1830." *Arkiv* 3 (1969): 78–91.

Jørgensen, Frank, and Morten Westrup. *Dansk centraladministration i tiden indtil 1848*. Viborg: Dansk Historisk Fællesforening, 1982.

Jørgensen, Poul Johs. *Dansk Retshistorie. Retskildernes og Forfatningsrettens Historie indtil sidste Halvdel af det 17. Aarhundrede*. Copenhagen: Gads Forlag, 1947.

Jupp, Peter J. "The Landed Elite and Political Authority in Britain, ca. 1760–1850." *Journal of British Studies* 29 (1990): 53–79.

Kahan, Alan S. *Liberalism in nineteenth-century Europe*, *The Political Culture of Limited Suffrage*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003.

Kąkolewski, Igor. "Some Remarks on the Problem of Shaping of Early Modern State. Corrupt Practices in the Governments of European States." In *Idées politiques et mentalités entre l'Orient et l'Occident. Pologne et Pays Roumains au Moyen Age et à l'époque moderne*. Edited by Janusz Żarnowski, 79–90. Warsaw: Instytut Historii PAN, 2000.

Karsten, Arne, and Hillard von Thiessen, eds. *Normenkonkurrenz in historischer Perspektive*. Berlin: Duncker & Humblot, 2015.

Keith-Lucas, Bryan, and Peter G. Richards. *A History of Local Government in the Twentieth Century*. London: George Allen & Unwin, 1978.

Kelly, Christopher. "Emperors, Government, and Bureaucracy." In *The Cambridge Ancient History XIII*. Edited by Averil Cameron and Peter Garnsey, 138–83. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Kelly, Christopher. *Ruling the Later Roman Empire*. Cambridge: Harvard University, 2006.

Kelly, Christopher. "Bureaucracy and Government." In *The Cambridge Companion to the Age of Constantine*. Edited byNoel E. Lenski, 183–204. Cambridge: CambridgeUniversity Press, rev. 2012.

Kennedy, James, and Mette Frisk Jensen. "Fighting Corruption in Modernity: A Literature Review." ANTICORRP Publications. August 30, 2013. Available online at: http:// anticorrp.eu/publications/fighting-corruption-in-modernity-a-literature-review/ [Accessed December 12, 2016].

Kerkhoff, Toon. "Hidden Morals, Explicit Scandals. Public Values and Political Corruption in the Netherlands (1748–1813)." PhD dissertation, Leiden University, 2013.

Kerkhoff, Toon, Ronald Kroeze and Pieter Wagenaar. "Corruption and the Rise of Modern Politics in Europe in the Eighteenth and Nineteenth Centuries: A Comparison between France, the Netherlands, Germany and England—Introduction." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 19–30.

Khan, Geoffrey. "The Historical Development of the Structure of Medieval Arabic Petitions." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 53 (1990): 8–30.

Kilz, Hans Werner, and Joachim Preuß, eds. *Flick. Die gekaufte Republik*. Reinbeck: Rowolt, 1984.

King, Anthony, and Ivan Crewe. *The Blunders of our Governments*. London: Oneworld, 2013.

Kırlı, Cengiz. *Yolsuzluğun İcadı: 1840 Ceza Kanunu, İktidar ve Bürokrasi*. Istanbul: Verita, 2015.

Kirschey, Peter. *Wandlitz Waldsiedlung—die geschlossene Gesellschaft. Versuch einer Reportage. Gespräche, Dokumente*. Berlin [East]: Dietz, 1990.

Klawitter, Nils. "Die Rolle der ZKK bei der Inszenierung von Schauprozessen in der SBZ/ DDR: Die Verfahren gegen die 'Textilschieber von Glauchau-Meerane' und die 'Wirtschaftssaboteure' der Deutschen Continental-Gas-AG." In *Die Hinterbühne politischer Strafjustiz in den frühen Jahren der SBZ/ DDR*. Edited by Jutta Braun, Nils Klawitter and Falco Werkentin, 23–56. Berlin: Schriftenreihe des Berliner Landesbeauftragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR, 2002.

Klemm, Volker. *Korruption und Amtsmissbrauch in der DDR*. Stuttgart: Dt. Verl.-Anst., 1991.

Klitgaard, Robert. *Controlling Corruption*. Berkeley, CA: University of California Press, 1988.

Klooster, Wim. *Revolutions in the Atlantic World: A Comparative History*. New York: New York University Press, 2009.

Knevel, Paul. *Het Haagse Bureau. 17de-eeuse ambtenaren tussen staatsbelang en eigenbelang.* Amsterdam: Prometheus/Bert Bakker, 2001.

Knights, Mark. *Representation and Misrepresentation in Later Stuart Britain: Partisanship and Political Culture*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Knights, Mark. "Parliament, Print and Corruption in Later Stuart Britain." *Parliamentary History* 26 (2007): 49–61.

Knights, Mark. "Samuel Pepys and Corruption." *Parliamentary History* 33 (2014): 19–35.

Knights, Mark. "Religion, Anti-popery and Corruption." In *Popular Culture and Political Agency in Early Modern England and Ireland. Essays in Honour of John Walter*, ed. Michael J. Braddick and Phil Withington. London: Boydell and Brewer, 2017.

Knights, Mark. *Corruption, Now and Then* (blog). Available online at: http://blogs. warwick. ac.uk/historyofcorruption/ [Accessed, January 25, 2016].

Knox, Ronald A. "So Mischievous a Beaste: The Athenian Demos and its Treatment of its Politicians." *Greece and Rome* 32 (1985): 132–61.

Knudsen, Pernille Ulla. *Lovkyndighed & vederhæftighed. Sjællandske byfogeder 1682–1801*. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2001.

Knudsen, Tim. "Tilblivelsen af den universalistiske velfærdsstat." In *Den nordiske protestantisme og velfærdsstaten*. Edited by Tim Knudsen, 20–64. Aarhus: Aarhus University Press, 2000.

Knudsen, Tim. *Fra Enevælde til Folkestyre—dansk demokratihistorie indtil 1973*. Copenhagen: Akademisk Forlag, 2006.

Koch, Jeroen. *Koning Willem I, 1772–1843*. Amsterdam: Boom, 2013.

Kolb, Anne. *Transport und Nachrichtentransfer im Römischen Reich*. Berlin: Akademie Verlag, 2000.

Kollmann, Nancy S. *Crime and Punishment in Early Modern Russia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Kooijmans, Luuc. *Onder regenten. De elite in een Hollandse stad: Hoorn, 1700–1780.* Amsterdam: Bataafsche Leeuw, 1985.

Koselleck, Reinhart. "Einleitung." In *Geschichtliche Grundbegriffe* Vol. 1,. Edited by Otto Brunner, Werner Conze and Reinhart Koselleck, xiii–xxvii. Stuttgart: Klett Cotta, 1979.

Kosmetatou, Elizabeth. "Tyche's Force: Lottery and Chance in Greek Government." In *A Companion to Ancient Greek Government*, edited by Hans Beck, 235–51. Oxford: Blackwell, 2013.

Krastev, Ivan. "When 'Should' Does not Imply 'Can'. The Making of the Washington Consensus on Corruption." In *Entangled Histories and Negotiated Universals. Centers and Peripheries in a Changing World*. Edited by Wolf Lepenies, 105–26. Frankfurt and New York: Campus Verlag, 2003.

Krastev, Ivan. *Shifting Obsessions. Three Essays on the Politics of Anticorruption*. Budapest: Central European University Press, 2004.

Kroeze, Ronald. "Political Corruption Scandals in the Netherlands: The Letters Affair of 1865." *Public Voices* 10 (2008): 25–43.

Kroeze, Ronald. "Floris Adriaan van Hall, Holland en politieke verandering in de Jaren 1840." *Holland* 41 (2009): 14–34.

Kroeze, Ronald. "Dutch Political Modernization and the Billiton Case (1882-1892). The Usefulness of a Neoclassical Contextual Approach to Corruption." In *Integration, Legitimation, Koruption. Politische Patronage in Früher Neuzeit und Moderne*. Edited by Ronald G. Asch, Birgit Emich and Jens I. Engels, 285–307. Frankfurt and New York: Peter Lang, 2011.

Kroeze, Ronald. *Een kwestie van politieke moraliteit. Politieke corruptieschandalen en goed bestuur in Nederland, 1848–1940*. Hilversum: Verloren, 2013.

Kroeze, Ronald. "Corruptie in de Nederlandse politieke geschiedenis. De functie van debatten over omkoping, belangenverstrengeling en systeemfalen." In *Jaarboek Parlementaire Geschiedenis*. Edited by C. van Baalen et al., 81–94. Amsterdam: Boom, 2014.

Kroeze, Ronald. "The Rediscovery of Corruption in Western Democracies." In *Corruption and Legitimacy: A Twenty-First Century Perspective*. Edited by Jonathan Mendilow and Ilan Peleg, 21–40. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 2016.

Kroeze, Ronald, Toon Kerkhoff and Sara Corni, eds. "Corruption and the Rise of Modern Politics". Special issue of the *Journal of Modern European History* 11 (2013).

Kroeze, Ronald, and Annika Klein. "Governing the First World War in Germany

and the Netherlands: Bureaucratism, Parlementarism and Corruption Scandals." *Journal of Modern European History* 11 (2013): 480–500.

Kulesza, Ryszard. *Die Bestechung im Politischen Leben Athens im 5. und 4. Jahrhundert v. Chr.* Konstanz: Universitätsverlag Konstanz, 1995.

Lachaud, Frédérique. *L'Éthique du pouvoir au Moyen Âge. L'office dans la culture politique (Angleterre, vers 1150-vers 1330)*. Paris: Garnier, 2010.

Lafaurie, Jean. "Réformes monétaires d'Aurélien et de Dioclétien." *Revue Numismatique* 6.17 (1975): 73–138.

Lafferty, Sean. "The Law." In *A Companion to Ostrogothic Italy*. Edited by Jonathan J. Arnold, Shane Bjornlie, and Kristina Sessa, 147–72. Leiden: Brill, 2016.

Lagomarsino, David. *Court factions and the formulation of Spanish policy towards the Netherlands (1559–1567).* Unpublished PhD Thesis, University of Cambridge, 1973.

Lambsdorff, Johann Graf. *The Institutional Economics of Corruption and Reform: Theory, Evidence and Policy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Lambton, Ann. "The Administration of Sanjar's Empire as Illustrated in the 'Atabat al-Kataba'." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 20 (1957): 367–88.

Lambton, Ann. "Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship." *Studia Islamica* 17 (1962): 91–119.

Lambton, Ann. "The Internal Structure of the Saljuq Empire." In *The Cambridge History of Iran* Vol. 5. Edited by J.A. Boyle, 203–82. Cambridge: Cambridge University Press, 1968.

Lambton, Ann. *State and Government in Medieval Islam*. Oxford and New York: Oxford University Press, 1981.

Landemore, Hélène. "Deliberation, Cognitive Diversity, and Democratic Inclusiveness: An Epistemic Argument for the Random Selection of Representatives." *Synthese* 190 (2012): 1209–31.

Landemore, Hélène. *Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many.* Princeton: Princeton University Press, 2013.

Lane, Melissa. "Claims to Rule: The Case of the Multitude." In *The Cambridge Companion to Aristotle's Politics*, edited by Marguerite Deslauriers and Pierre Destree, 247–74. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Lanni, Adriaan. "Social Norms in the Courts of Ancient Athens." *Journal of Legal Analysis* 1 (2009): 691–736.

Larsen, Christian, and Asbjørn Romvig Thomsen. *"Centraladministrationen generelt" Vor gunst tilforn. Kilder til dansk forvaltningshistorie, 1500–1750.* Copenhagen: Selskabet for Udgivelse af Kilder til Dansk Historie, 2007.

Larsson, Esbjörn. *Officerskåren i Sverige under 1700-talet. En studie kring tjänsteställning, avlöning och tjänsteköp.* Uppsala: Uppsala University, 2000.

Lascoumes, Pierre, and Frédéric Audren. "La justice, le gendre et le scandale des décorations. Aux origines du trafic d'influence," in *La fabrique de l'honneur. Les*

médailles et les décorations en France, XIXe–XXe siècles. Edited by Bruno Dumons and Gilles Pollet, 119–42. Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2009.

Last, Hugh. "On the Sallustian Suasoriae." *The Classical Quarterly* 17 (1923): 87–100.

Latour, Bruno. *We Have Never Been Modern*. Translated by Catherine Porter. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Launaro, Alessandro. *Peasants and Slaves. The Rural Population of Roman Italy (200 BC to AD 100)*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Law, Geoffrey Seuss. "Manchester's Politics, 1885–1906." PhD dissertation, University of Pennsylvania, 1975.

Lawson, Philip, and Jim Phillips. " 'Our Execrable Banditti': Perceptions of Nabobs in Mid- Eighteenth-Century Britain." *Albion* 16 (1984): 225–41.

Lazăr, Gheorghe. "În umbra puterii. Negustori 'prieteni ai domniei' şi destinul lor (Ţara Românească, secolul al XVII–lea)." In *Vocaţia istoriei. Prinos profesorului Şerban Papacostea*. Edited by Ovidiu Cristea and Gheorghe Lazăr, 605–34. Brăila: Istros, 2008.

Ledeneva, Alena V. *Russia's Economy of Favours: Blat, Networking and Informal Exchange*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Lepsius, Susanne. "Kontrolle von Amsträgern durch Schrift. Luccehser Notare und Richter im Syndikatsprozeß." In *Als die Welt in die Akten kam. Prozeßschriftgut im europäischen Mittelalter*. Edited by Susanne Lepsius and Thomas Wetzstein, 389–473. Frankfurt: Klostermann, 2008.

Lewis, Bernard. "Ẓulm." In *Encyclopaedia of Islam II*. Vol. 11, 567–69. Leiden: Brill, 2002.

Lewis, P. S. "The Pensioners of Louis XI." In *Essays in Later Medieval French History*, 91–104. London: The Hambledon Press, 1985.

Lewis, P. S. "Reflections on the Role of Royal Clientèles in the Construction of the French Monarchy (mid-XIVth/end-XVth centuries)." In *L'État ou le roi. Les fondations de la modernité monarchique en France (XIVe–XVIIe siècle)*. Edited by Neithard Bulst, Robert Descimon and Alain Guerreau, 51–67. Paris: Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 1996.

Liebeschuetz, Wolf. "Was There a Crisis of the Third Century?" In *Crisis and the Roman*

Empire: Proceedings of the Seventh Workshop of the International Network Impact of Empire (Nijmegen, June 20–24, 2006). Edited by Olivier Hekster et al., 11–22. Leiden: Brill, 2007.

Lind, Gunner. "Den heroiske Tid? Administrationen under den tidlige enevælde 1660–1720." In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1, 159–225. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000. Lind, Gunner. "Beyond the Fiscal-Military Road to State Formation: Civil Society, Collective Identities and the State in the Old Danish Monarchy, 1500–1850." *Balto-Scandia* 18 (2012): 1–11.

Lindemann, Mary. “Dirty Politics or ‘harmonie’? Defining Corruption in Early Modern Amsterdam and Hamburg.” *Journal of Social History* 45 (2012): 582–604.

Linderski, Jerzy. “Buying the vote: Electoral Corruption in the Late Republic.” *Ancient World* 11 (1985): 87–94. Reprinted in *Roman Questions. Selected Papers*, 107–14. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1995.

Lindgren, James. “The Theory, History and Practice of the Bribery-Extortion Distinction.” *University of Pennsylvania Law Review* 141 (1993): 1695–740.

Lintott, Andrew W. “Lucan and the History of the Civil War.” *The Classical Quarterly* 21 (1971): 488–505.

Lintott, Andrew W. “Imperial Expansion and Moral Decline in the Roman Republic.” *Historia* 21 (1972): 626–38.

Lintott, Andrew W. “The leges de repetundis and associate measures under the Republic.” *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte: Romanistische Abteilung* 98 (1981): 162–212.

Lintott, Andrew W. “Electoral bribery in the Roman Republic.” *The Journal of Roman Studies* 80 (1990): 1–16.

Liu, Jinyu. *Collegia Centonariorum: The Guilds of Textile Dealers in the Roman West*. Leiden: Brill, 2009.

Lock, P. W. “Officeholders and Officeholding in Early Tudor England, c. 1520–1540.” PhD dissertation, University of Exeter, 1976.

Løgstrup, Birgit. “Københavns Universitet 1732–1788.” In *Københavns Universitet 1479–1979*. Edited by Svend Ellehøj, 504–13. Copenhagen: Gads Forlag, 1991.

Løkkegaard, Frede. *Islamic Taxation in the Classical Period*. Copenhagen: Brahner & Korch, 1950.

Lösch, Dieter, and Peter Plötz. “HWWA-Gutachten. Die Bedeutung des Bereichs Kommerzielle Koordinierung für die Volkswirtschaft der DDR.” In *Der Bereich Kommerzielle Koordinierung und Alexander Schalck-Golodkowski. Bericht des 1. Untersuchungsausschusses des 12. Deutschen Bundestages*, 3–158. Bonn: Deutscher Bundestag, 1994.

Lovell, Stephen, Alena V. Ledeneva and Andrei Rogacevskii, eds. *Bribery and Blat in Russia. Negociating Reciprocity from the Early Modern Period to the 1990s*. London and New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Lucchesi, Marzia. “Giustizia e corruzione nel pensiero dei glossatori.” *Rivista di Storia del Diritto Italiano* 64 (1991): 157–216.

Luckett, Dominic. “Crown Office and Licensed Retinues in the Reign of Henry VII.” In *Rulers and Ruled in Late Medieval England*. Edited by Rowena E. Archer and Simon Walker, 223–38. London: The Hambledon Press, 1995.

Lüdtke, Alf. “Herrschaft als soziale Praxis.” In *Herrschaft als soziale Praxis: Historische und sozial-anthropologische Studien*. Edited by Alf Lüdtke, 9–63. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1991.

Lüdtke, Alf, and Sheila Fitzpatrick. “Energizing the Everyday: On the Breaking and Making of Social Bonds in Nazism and Stalinism.” In *Beyond Totalitarianism*. Edited by Michael Geyer and Sheila Fitzpatrick, 266–301. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Luhmann, Niklas. *Die Gesellschaft der Gesellschaft*. 2 vols. Frankfurt: Suhrkamp, 2012.

Lushkov, Ayelet H. *Magistracy and the Historiography of the Roman Republic. Politics in Prose*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

MacClachlan, Colin M. *Spain's Empire. The Role of Ideas in Institutional and Social Change*. Los Angeles: University of California Press, 1992.

MacDowell, D. M. “Athenian Laws about Bribery.” *Revue Internationale des Droits de l'Antiquité* 30 (1983): 57–78.

MacMullen, Ramsay. *Corruption and the Decline of Rome.* New Haven: Yale University Press, 1988.

Maddicott, John R. L. *Law and Lordship: Royal Justices as Retainers in Thirteenth- and Fourteenth-Century England*. Past & Present Supplement 4. Oxford: Past & Present Society, 1978.

Maddicott, John R. L. “Edward I and the Lessons of Baronial Reform: Local Government, 1258–80.” In *Thirteenth-Century England I: Proceedings of the Newcastle upon Tyne Conference, 1985*. Edited by P. R. Coss and S. D. Lloyd, 1–30. Woodbridge: Boydell Press, 1986.

Madrazo, Santos. *Estado débil y ladrones poderosos en la España del siglo XVIII. Historia de un peculado en el reinado de Felipe V*. Madrid: Catarata, 2000.

Maitland, F. W. *The Constitutional History of England*. Cambridge: Cambridge University Press, 1919. First published 1908.

Manger, B., and H. te Velde. *Thorbecke en de historie. Bijdragen tot de kennis van het Nederlands liberalisme*. Utrecht: HES, 1986.

Mariluz Urquijo, José María. *Ensayo sobre los juicios de residencia indianos*. Sevilla: Escuela de Estudios Hispano-Americanos, 1952.

Marlow, Louise. *Hierarchy and Egalitarianism in Islamic Thought*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Marlow, Louise. “Advice and Advice Literature.” In *Encyclopaedia of Islam* III. Edited by Kate Fleet et al. Available online at: http://dx.doi.org/10.1163/1573-3912_ei3_COM [Accessed January 8, 2016].

Martel-Thoumian, Bernadette. *Les civils et l'administration dans l'état militaire Mamlūk (IXe/ XVe siècle)*. Damascus: Institut français de Damas, 1991.

Martin, John Jeffries. *Myths of Renaissance Individualism*. Hampshire and New York: Palgrave/St. Martin's Press, 2004.

Martínez, Santiago, and Rodrigo Calderón. *La sombra del valido*. Madrid: Marcial Pons, 2009.

Marton, Silvia. “‘Faction’? ‘Coterie’? ‘Parti’? L'émergence des partis politiques roumains au XIXe siècle.” In *L'Etat en France et en Roumanie aux XIXe et*

XXe siècles. Actes du colloque organisé au New Europe College—Institut d'études avancées les 26–27 février 2010. Edited by Silvia Marton, Anca Oroveanu and Florin Țurcanu, 85–138. Bucharest: New Europe College, 2011.

Marton, Silvia. "Patronage, représentation et élections en Roumanie de 1875 à 1914." In *Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine*. Edited by Frédéric Monier, Olivier Dard and Jens Ivo Engels, 141–66. Paris: Armand Colin, 2014.

Marxen, Klaus, and Gerhard Werle, eds. *Strafjustiz und DDR-Unrecht. Bd. 3: Amtsmißbrauch und Korruption*. Berlin: De Gruyter, 2002.

Marzano, Annalisa. *Roman Villas in Central Italy: a Social and Economic History* Leiden: Brill, 2007.

Masi, Gino. "Il sindcato delle magistrature comunali nel sec. XIV (con speciale riferimento a Firenze)." *Rivista Italiana per le Scienze Giuridiche* 5 (1930): 43–115, 331–411.

Massaloux, Jean-Paul. *La régie de l'enregistrement et des domaines aux XVIIIe et XIXe siècles*. Geneva: Droz, 1989.

Mathews, Nieves. *Francis Bacon: The History of a Character Assassination*. New Haven, CT: Yale University Press, 1996.

Maza, Sarah. *Private Lives and Public Affairs. The* Causes Célèbres *of Prerevolutionary France*. Berkeley, CA: University of California Press, 1993.

Mazurek, Małgorzata. " 'Filling the Gap between Plan and Needs': Social Networks in the Local Government System in Communist Poland." In *Vernetzte Improvisationen. Gesellschaftliche Subsysteme in Ostmitteleuropa und in der DDR*. Edited by Annette Schuhmann, 103–20. Cologne: Böhlau, 2008.

McConnel, James. " 'Jobbing with Tory and Liberal', Irish Nationalists and the Politics of Patronage 1880–1914." *Past & Present* 188 (2005): 105–31.

McElligott, Jason. "William Hone (1780–1842), Print Culture and the Nature of Radicalism." In *Varities of Seventeenth and Early Eighteenth Century English Radicalism in Context*. Edited by Ariel Hessayon and David Finnegan, 241–61. Farnham: Ashgate, 2011.

Meier, Artur. "Abschied von der sozialistischen Ständegesellschaft." *Aus Politik und Zeitgeschichte* 16–17 (1990): 3–14.

Mendelski, Martin, and Alexander Libman. "Demand for Litigation in the Absence of Traditions of Rule of Law: An Example of Ottoman and Habsburg Legacies in Romania." *Constitutional Political Economy* 25 (2014): 177–206.

Ménissier, Thierry. "L'usage civique de la notion de corruption selon le républicanisme ancien et moderne." *Anabases* 6 (2007): 83–98.

Mikael, Alm. "Kring märkesåret 1809: statskuppen, konstitutionen och rikssprängningen." *Historisk Tidskrift* 130 (2010): 53–64.

Mitchell, Lynette G. *Greeks Bearing Gifts: The Public Use of Private Relationships in the Greek World, 435–323 BC*. London: Routledge, 1997.

Monier, Frédéric. *La politique des plaintes. Clientélisme et demandes sociales dans le*

Vaucluse d'Édouard Daladier (1890–1940). Paris: La Boutique de l'histoire, 2007.

Monier, Frédéric. *Corruption et politique. Rien de nouveau?* Paris: Armand Colin, 2011.

Monier, Frédéric, Olivier Dard and Jens I. Engels, eds. *Patronage et corruption politiques dans l'Europe contemporaine*. Paris: Armand Colin, 2014.

Montias, J. M., and Susan Rose-Ackerman. "Corruption in a Soviet-type Economy: Theoretical Considerations." In *Economic Welfare and the Economics of Soviet Socialism: Essays in Honor of Abram Bergson*. Edited by Steven Rosefielde, 53–83. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Moore, James, and Richard Rodger. "Municipal Knowledge and Policy Networks in British Local Government, 1832–1914." *Jahrbuch für europäische Verwaltungsgeschichte* 15 (2003): 29–58.

Moore, James. "The Art of Philanthropy—The Formation and Development of the Walker Art Gallery in Liverpool." *Museum and Society* 2 (2004): 68–83.

Moore, James. *The Transformation of Urban Liberalism*. Aldershot: Ashgate, 2006.

Moore, James, and John Smith, eds. *Corruption in Urban Politics and Society, 1780–1950*. Farnham: Ashgate, 2007.

Morales, Carlos. *El Consejo de Hacienda de Castilla, 1532–1602*. Valladolid: Junta de Castilla y León, 1997.

Morelli, Serena. "'Ad extirpanda vitia': normative regia e sistemi di controllo sul funzionariato nella prima età angioiana." *Mélanges de l'Ecole francaise de Rome. Moyen Age* 109 (1997): 463–75.

Mumcu, Ahmet. *Osmanlı Devleti'nde Rüşvet*. Ankara: Ankara University, Faculty of Law, 1969.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Becoming Denmark: Historical Designs of Corruption Control." *Social Research* 80 (2013): 1259–86.

Mungiu-Pippidi, Alina, ed. *Controlling Corruption in Europe. The Anticorruption Report*. Vol. 1. Opladen: Barbara Budrich Publishers, 2013.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Controlling Corruption Through Collective Action." *Journal of Democracy* 24 (2013): 101–15.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Good Governance Powers Innovation." *Nature* 518 (2015): 295–7.

Münkler, Herfried, ed. *Gemeinwohl und Gemeinsinn. Historische Semantiken politischer Leitbegriffe*. Berlin: Akademie-Verlag, 2001.

Namier, Lewis B. *The Structure of Politics at the Accession of George III*. 2nd ed., repr. London: Macmillan, 1965.

Napolitano, David. "The Profile and Code of Conduct of the Professional City Magistrate in Thirteenth-Century Italy." PhD dissertation, University of Cambridge, 2014.

Neild, Robert. *Public Corruption: The Dark Side of Social Evolution*. London: Anthem Press, 2002.

Nelen, Hans. “Corruptie in de polder: Nederland ontwaakt.” In *Integriteit: Integriteit en integriteitsbeleid in Nederland*. Edited by J. H. J van den Heuvel, L. W. J. C. Huberts and E. R. Muller, 169–86. Deventer: Kluwer, 2012.

Neufeld, Mathew. “Parliament and Some Roots of Whistle Blowing during the Nine Years War.” *Historical Journal* 57 (2014): 397–420.

Nicholls, Colin. Timothy Daniel, Alan Bacarese and John Hatchard. *Corruption and Misuse of Public Office.* Oxford: Oxford University Press, 2006.

Nicolet, Claude. “« Confusio suffragiorum. » A propos d’une réforme électorale de Caius Gracchus.” *Mélanges d’archéologie et d’histoire. Antiquité* 71 (1959): 145–210.

Nielsen, Jørgen. *Secular Justice in an Islamic State:* Maẓālim *under Bahrī Mamlūks 662/ 1264–789/1387*. Istanbul: Nederlands Historisch-Archeologisch Instituut, 1985.

Nielsen, Thøger. *Studier over ældre dansk formueretspraksis. Et Bidrag til dansk privatrets historie i tiden efter Chr. D. V’s Danske Lov*. Aarhus: Gads Forlag, 1951.

Nierstrasz, Chris. *In the Shadow of the Company: The Dutch East India Company and its Servants in the Period of its Decline, 1740–1796*. Leiden: Brill, 2012.

Nilsson, Torbjörn. “Ämbetsmannen i själva verket—rekrytering och avancemang i en moderniserad stat 1809–1880.” *Score Rapportserie* 5 (2000): 1–36.

Nobel, Arjan. *Besturen op het Hollandse platteland: Cromstrijen 1550–1780*. Zutphen: Walburg Pers, 2012.

Noonan, John T. *Bribes: An Intellectual History of a Moral Idea*. Berkeley, CA: University of California Press, 1984.

Nordström, Peter. *Reformer och rationalisering. Kung, råd och förvaltning under tidig gustaviansk tid, 1772–1778*, Stockholm Studies in History 44. Stockholm: Almqvist & Wiksell, 1991.

North, Douglass, John Joseph Wallis and Barry Weingast. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Nützenadel, Alexander. “Korruption aus historischer Perspektive.” In *Was ist Korruption?*. Edited by Peter Graeff and John Grieger, 79–92. Baden Baden: Nomos, 2012.

O’Leary, Cornelius. *The Elimination of Corrupt Practices in British Elections, 1868–1911*. Oxford: Oxford University Press, 1962.

Ober, Josiah. *Mass and Elite in Democratic Athens: Rhetoric, Ideology, and the Power of the People*. Princeton: Princeton University Press, 1989.

Ober, Josiah. *Democracy and Knowledge: Innovation and Learning in Classical Athens*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010.

Ober, Josiah. “Democracy’s Wisdom: An Aristotelian Middle Way for Collective Judgment.” *The American Political Science Review* 107 (2013): 104–22.

Oberste, Jörg. “Normierung und Pragmatik des Schriftgebrauchs im

cisterziensischen Visitationsverfahren bis zum beginnenden 14. Jahrhundert," *Historisches Jahrbuch* 114 (1994): 312–48.

Oberste, Jörg. "*Ut domorum status certior habeatur*. Cluniazensischer Reformalltag und administratives Schriftgut im 13. und 14. Jh." *Archiv für Kulturgeschichte* 76 (1994): 51–76.

Oberste, Jörg. *Visitation und Ordensorganisation. Formen sozialer Normierung, Kontrolle und Kommunikation bei Cisterziensern, Prämonstratensern und Cluniazensern (12.- frühes 14. Jahrhundert)*. Vita regularis 2. Münster: Lit, 1996.

Oberste, Jörg. *Die Dokumente der klösterlichen Visitationen*, Typologie des sources du Moyen Age occidental 80. Turnhout: Brepols, 1999.

Offenstadt, Nicolas. "Guerre civile et espace public à la fin du Moyen Âge: la lutte des Armagnacs et des Bourguignons." In *La Politisation: conflits et construction du politique depuis le Moyen Âge*. Edited by Laurent Bourquin and Philippe Hamon, 111–29. Rennes: PUR, 2010.

Olden-Jørgensen, Sebastian. *Kun navnet er tilbage. En biografi om Peter Griffenfeld*. Copenhagen: Gads Forlag, 2000.

Oliver, Clementine. *Parliament and Political Pamphleteering in Fourteenth-Century England*. York: York Medieval Press, 2010.

Olsen, Poul Erik. "Finansforvaltningen, 1814–1848." In *Dansk Forvaltningshistorie. Stat, forvaltning og samfund*. Vol. 1405–30. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 2000.

Olson, Mancur. *Power and Prosperity. Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships*. New York: Basic Books, 2000.

Orlandelli, Gianfranco. *Il sindacato del Podestà*. Bologna: Pátron, 1963.

Ormrod, W. Mark. "The Peasants' Revolt and the Government of England." *Journal of British Studies* 29 (1990): 1–30.

Ormrod, W. Mark. *Political Life in Medieval England, 1300–1450*. Basingstoke: Macmillan Press, 1995.

Osborne, Robin. "Vexatious Litigation in Classical Athens: Sykophancy and the Sykophant." In *Nomos: Essays in Athenian Law, Politics and Society*, edited by Paul Cartledge, Paul Millett and Stephen C. Todd, 83–102. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Osrecki, Fran. "Fighting Corruption with Transparent Organizations. Anticorruption and Functional Deviance in Organizational Behavior." *Ephemera* 15 (2015): 337–64.

Østergaard, Uffe. "De skandinaviske staters udvikling." *Politica* 40 (2008): 442–56.

Østergaard, Uffe. "Martin Luther og dansk politisk kultur. Nationalkirke, luthersk reformation og dansk nationalisme." *Kritik* 195 (2010): 36–59.

Ostrogorski, Moisey. *Democracy and the Organisation of Political Parties*. New York:MacMillan, 1902.

"OttPol. A History of Early Modern Ottoman Political Thought, 15th to Early 19th Centuries." Available online at: http://ottpol.ims.forth.gr/ [Accessed January 25, 2016].

Pál, Fodor. "State and Society, Crisis and Reform, in 15th–17th Century Ottoman Mirror for Princes." *Acta Orientalia Academiæ Scientiarum Hungaricæ* 40 (1986): 217–40.

Panou, Nikos. "Pre-Phanariot Satire in the Danubian Principalities: *To Ahouri* and Its Author." In *Donum natalicium digitaliter confectum Gregorio Nagy septuagenario a discipulis collegis familiaribus oblatum. A virtual birthday gift presented to Gregory Nagy on turning seventy by his students, colleagues, and friends*. Center for Hellenic Studies, Harvard University. Available online at: chs.harvard.edu/CHS/article/display/4646 [Accessed April 30, 2015].

Paravicini, Werner. "Administrateurs professionnels et princes dilettantes: Remarques sur un problème de sociologie administrative à la fin du moyen âge." In *Histoire comparée de l'administration (IVe–XVIIIe siècles)*. Edited by Werner Paravicini and Karl Ferdinand Werner, 168–81. Beihefte der Francia 9. Munich: Artemis Verlag, 1980.

Păun, Radu G. "Some Observations on the Historical Origins of the 'Phanariot Phenomenon' in Moldavia and Wallachia." In *Greeks in Romania in the Nineteenth Century*. Edited by Gelina Harlaftis and Radu Păun, 47–94. Athens: Alpha Bank, 2013.

Păun, Radu G. " 'Well-born of the Polis'. The Ottoman Conquest and the Reconstruction of the Greek Orthodox Elites under Ottoman Rule (15th–17th Centuries)." In *Türkenkriege und Adelskultur in Ostmitteleuropa vom 16.–18. Jahrhundert*. Edited by Robert Born and Sabine Jagodzinski, 59–85. Leipzig: Jan Thorbecke, 2014.

Păun, Radu G. "La circulation des pouvoirs dans les Pays Roumains au XVIIe siècle. Repères pour un modèle théorique." *New Europe College Yearbook 1998–1999*, 265–310. Bucharest, n.d.

Peacey, Jason. *Print and Public Politics in the English Revolution*. Cambridge: Cambrdge University Press, 2013.

Peck, Linda Levy. *Court Patronage and Corruption in Early Stuart England*. London: Unwin, 1990.

Pedersen, Karl Peder. *Enevældens amtmænd. Danske amtmænds rolle og funktion i enevældens forvaltning 1660–1848*. Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 1998.

Pélaquier, Elie. *De la maison du père à la maison commune. Saint-Victor-de-la-Coste, en Languedoc rhodanien (1661–1799)*. Vol. 1. Montpellier: Publications de l'Université Paul Valéry, 1996.

Peña, José de la. *Oligarquía y propiedad en Nueva España, 1550–1624*. México: Fondo de Cultura Económica, 1983.

Perelli, Luciano, *La corruzione a Roma*. Turin: BUR 1994.

Persson, Anna, Bo Rothstein and Jan Teorell. "Why Anticorruption Reforms Fail: Systemic Corruption as a Collective Action Problem." *Governance: An International Journal of Policy Administration and Institutions* 26 (2013): 449–71.

Phelan, John Leddy. *The Kingdom of Quito in the XVIIth. Century: Bureaucratic politics in the Spanish Empire*. Madison: Wisconsin University Press, 1967.

Philliou, Christine M. *Biography of an Empire. Governing Ottomans in an Age of Revolution*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 2011.

Pietschmann, Horst. "Burocracia y corrupción en. Hispanomérica colonial: una aproximación Tentative." *Nova Americana*, 5 (1982): 11–37.

Pincus, Steve. "Neither Machiavellian Moment nor Possessive Individualism: Commercial Society and the Defenders of the English Commonwealth." *American Historical Review* 103 (1998): 705–36.

Pippidi, Andrei. *Hommes et idées à l'aube de l'âge moderne*. Paris and Bucharest: CNRSEditura Academiei RSR, 1980.

Pippidi, Andrei. "The Development of an Administrative Class in South-East Europe." In *Ottomans Into Europeans: State and Institution Building in South-East Europe*. Edited by Alina Mungiu-Pippidi and Wim van Meurs, 111–33. London: Hurst, 2010.

Ploscaru, Cristian. *Originile "partidei naţionale" din Principatele Române* I. *Sub semnul "politicii boiereşti" (1774–1828)*. Iaşi: Editura Universităţii "Alexandru Ioan Cuza," 2013.

Pocock, J. G. A. *The Machiavellian Moment. Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.

Pocock, J. G. A. *Virtue, Commerce and History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Ponce Leiva, Pilar, and Francisco Andújar Castillo, eds. *Mérito, venalidad y corrupción en España y América. Siglos XVII y XVIII*. Valencia: Albatros, 2016.

Poortinga, E. *De scheiding tussen publiek- en privaatrecht bij Johan Rudolph Thorbecke*, 1798–1872. Nijmegen: Ars Aequi Libri, 1987.

Popa, Cosmin. "Către dictatura absurdului. Politica ideologică în anii de început ai regimului Ceauşescu." In *Cuvintele puterii. Literatură, intelectuali şi ideologie în România comunistă*. Edited by Mioara Anton, Bogdan Creţu and Daniel Şandru, 81–104. Iaşi: Institutul European, 2015.

Pöschl, Viktor. *Der Begriff der Würde im antiken Rom und später*. Heidelberg: Carl Winter, 1989.

Powell, Edward. *Kingship, Law and Society: Criminal Justice in the Reign of Henry V*. Oxford: Clarendon Press, 1989.

Prak, Maarten. *Gezeten burgers: de elite in een Hollandse stad: Leiden 1700–1780.* Amsterdam: De Bataafsche Leeuw, 1985.

Prak, Maarten. *The Dutch Republic in the Seventeenth Century.* Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Prak, Maarten, and Jan Luiten van Zanden. *Nederland en het poldermodel: Sociaaleconomische geschiedenis van Nederland, 1000–2000.* Amsterdam: Bert Bakker, 2013.

Prestwich, Menna. *Cranfield: Politics and Profits under the Early Stuarts. The Career of Lionel Cranfield, Earl of Middlesex*. Oxford: Clarendon Press, 1966.

Prestwich, Michael. *Plantagenet England, 1225–1360*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Priemel, Kim Christian. "Twentieth Century Flick: Business History in the Age of Extremes." *Journal of Contemporary History* 47 (2012): 754–72.

Princhett, Lant, and Michael Woolcock. "Solutions When the Solution is the Problem: Arraying the Disarray in Development." *World Development* 32 (2003): 191–212.

Pro Ruiz, Juan. "La culture du caciquisme espagnol à l'époque de la construction nationale (1833-1898)." *Mélanges de l'École française de Rome* 116 (2004): 605–35.

Prosser, Gareth. " 'Decayed Feudalism' and 'Royal Clienteles': Royal Office and Magnate Service in the Fifteenth Century." In *War, Government and Power in Late Medieval France*. Edited by Christopher Allmand, 175–89. Liverpool: Liverpool University Press, 2000.

Purpura, Gianfranco. "I curiosi e la schola agentum in rebus." *Annali de Seminario Annali del Seminario Giuridico dell' università di Palermo* 34 (1973): 165–275.

Quack, H. P. G. "Levensbericht J.T. Buys." In *Jaarboek van de Koninklijke Academie van Wetenschappen, 1893.* 11–36. Amsterdam: KNAW, 1893.

Quiroz, Alfonso. *Corrupt Circles*: *A History of Unbound Graft in Peru*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2008.

Raadschelders, J. C. N. *Plaatselijke bestuurlijke ontwikkelingen, 1600–1980. Een historischbestuurskundig onderzoek in vier Noord-Hollandse gemeenten.* The Hague: VNG- Uitgeverij, 1990.

Rabbat, Nasser O. "The Ideological Significance of the Dār al-'Adl in the Medieval Islamic Orient." *International Journal of Middle East Studies* 27 (1995): 3–28.

Ramge, Thomas. *Die Großen Polit-Skandale. Eine andere Geschichte der Bundesrepublik*. Frankfurt: Campus Verlag, 2003.

Randeraad, Nico. "Ambtenaren in Nederland." *BMGN—Low Countries Historical Review* 109 (1994): 209–36.

Randeraad, Nico. "Thorbecke en de maakbaarheid van het binnenlands bestuur." *Bestuurswetenschappen* 6 (1997): 344–59.

Rathbone, Dominic. "The Ancient Economy and Graeco-Roman Egypt." In *The Ancient Economy*. Edited by Walter Scheidel and Sitta von Redden, 155–69. New York: Routledge, 2002.

Reinfandt, Lucian. "Local Judicial Authorities in Umayyad Egypt (41–132/661–750)." *Bulletin des d'études orientales* 63 (2015): 127–46.

Rey, Maurice. *Le domaine du roi et les finances extraordinaires sous Charles VI, 1388–*

1413. Paris: Imprimerie nationale, 1965.

Rhodes, P. J. *A Commentary on the Aristotelian "Athenaion Politeia."* Oxford: Oxford University Press, 1993.

Ridolfi, Maria Assunta Ceppari. "Il sindacato degli ufficiali del Comune di Siena. Esempi per i secoli XIV e XV." In *Siena e il suo territorio nel Rinascimento*. Edited by Mario Ascheri. Vol. 3, 15–42. Siena: Il Leccio, 2000.

Ridolfi, Maria Assunta Ceppari. "Il sindacato degli ufficiali del Comune di Siena nel Trecento." In *Scrivere il Medioevo: lo spazio, la santità, il cibo: un libro dedicato ad Odile Redon*. Edited by Bruno Laurioux and Laurence Mouilnier-Brogi, 77–95. Rome: Viella, 2001.

Riemens, Hendrik. *Het amortisatie-syndicaat, een studie over de staatsfinanciën onder Willem I*. Amsterdam: H.J. Paris, 1935.

Riggsby, Andrew M. *Crime and Community in Ciceronian Rome*. Austin, TX: University of Texas Press, 1999.

Rix, Kathryn. "'The Elimination of Corrupt Practices in British Elections'? Reassessing the Impact of the 1883 Corrupt Practices Act." *English Historical Review* 123 (2008): 65–97.

Rix, Kathryn. "By-elections and the Modernisation of Party Organisation, 1867–1914." In *By-elections in British Politics*. Edited by T. G. Otte and Paul Readman, 151–76. London: Boydell, 2013.

Rizescu, Oana. "La professionnalisation de l'appareil juridique de l'État en Valachie au XVIIe siècle: les équipes de 'boyards compteurs'." In *Entre justice et justiciables. Les auxiliaires de la justice du Moyen Âge au XXe siècle*. Edited by Claire Dolan, 661–78. Laval: Presses de l'Université Laval, 2005.

Rizescu, Oana. "Formes d'action et procédure selon la *loi du pays*. Le *răvaş* et la nomination des 'boyards jureurs' par le prince roumain au XVIIe siècle." *Historical Yearbook* 3 (2006): 195–214.

Rizescu, Oana. *Avant l'Etat-juge. Pratique juridique et construction politique en Valachie au XVIIe siècle*. Bucharest: Notarom, 2009.

Roberts, M. J. D. *Making English Morals: Voluntary Association and Moral Reform in England, 1787–1886*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Roberts, Michael. *Sverige Under Frihetstiden 1719–1772*. Stockholm: Prisma Bokförlag, 2003.

Robertson, Mary L. "Profit and Purpose in the Development of Thomas Cromwell's Landed Estates." *Journal of British Studies* 29 (1990): 317–46.

Rödder, Andreas. *21.0. Eine kurze Geschichte der Gegenwart*. Munich: C.H. Beck, 2015.

Romeiro, Adriana. "A corrupção na Época Moderna: conceitos e desafios metodológicos," *Revista Tempo*, 21 (2015): 1–22.

Rose, Jonathan. "The Law of Maintenance and the Obligations of Lordship." SSRN, 1–2. Available online at: http://ssrn.com/abstract=2262007 [Accessed March 16, 2016].

Rose-Ackerman, Susan. *The Economics of Corruption: A Study in Political Economy*. New York: Academic Press, 1978.

Rose-Ackerman, Susan. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Rose-Ackerman, Susan. "Corruption." In *The Encyclopedia of Public Choice* Vol. 1. Edited by Charles K. Rowley and Friedrich Schneider, 67–76. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 2004.

Rosenthal, Franz. "Gifts and Bribes: The Muslim View." *Proceedings of the American Philosophical Society* 108 (1964): 135–44.

Rosenthal, Joel T. "The King's 'Wicked Advisers' and Medieval Baronial Rebellions." *Political Science Quarterly* 82 (1967): 595–618.

Rosillo López, Cristina. *La corruption à la fin de la république romaine (IIe-Ier s. av. J.-C.): aspects politiques et financiers*. Historia Einzelschriften 200. Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 2010.

Roskell, J. S. *The Impeachment of Michael de la Pole, Earl of Suffolk, in 1386 in the Context of the Reign of Richard II*. Manchester: Manchester University Press, 1984.

Rothstein, Bo. "State Building and Capitalism: The Rise of the Swedish Bureaucracy." *Scandinavian Political Studies* 21 (1998): 287–306.

Rothstein, Bo. "Anti-Corruption: A Big Bang Theory." *QoG Working Paper Series* 3 (2007). Available online at: http://www.pol.gu.se/digitalAssets/1350/1350652_2007_3_rothstein.pdf [accessed June 23, 2017].

Rothstein, Bo. "Anticorruption: The Indirect 'Big Bang' Approach." *Review of International Political Economy* 18 (2011): 228–50.

Rothstein, Bo, and Jan Teorell. "Defining and Measuring Quality of Government." In *Good Government: The Relevance of Political Science*. Edited by Sören Holmberg and Bo Rothstein, 13–39. Cheltenham: Edward Elgar, 2012.

Rothstein, Bo, and Jan Teorell. "Getting to Sweden, Part II: Breaking with Corruption in the Nineteenth Century." *Scandinavian Political Studies* 38 (2015): 238–54.

Rubin, Avi. *Ottoman Nizamiye Courts: Law and Modernity*. New York: Palgrave MacMillan, 2011.

Rubin, Avi. "Modernity as a Code: The Ottoman Empire and the Global Movement of Codification." *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 59 (2016): 828–56.

Rubinstein, William D. "The End of 'Old Corruption' in Britain, 1780–1860." *Past & Present* 101 (1983): 55–86.

Sabapathy, John. *Officers and Accountability in Medieval England 1170–1300*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Salzmann, Ariel. "An Ancien Régime Revisited: 'Privatizatio' and Political Economy in the Eighteenth-Century Ottoman Empire." *Politics & Society* 21 (1993): 393–423.

Samotta, Iris. *Das Vorbild der Vergangenheit. Geschichtsbild und Reformvorschläge bei Cicero und Sallust*. Stuttgart: Franz Steiner, 2009.

Sampson, Steven. "The Anticorruption Industry. From Movement to Institution." *Global Crime* 11 (2010): 261–78.

Sánchez Bella, Ismael. "Eficacia de la visita en Indias." *Anuario de Historia del Derecho Español* 50 (1980), 383–411.

Santangelo, Federico. "Authoritative Forgeries: Late Republican History Re-told in Pseudo- Sallust." *Histos* 6 (2012): 27–51.

Sattler, Friederike. *Wirtschaftsordnung im Übergang. Politik, Organisation und Funktion der KPD/SED im Land Brandenburg bei der Etablierung der zentralen Planwirtschaft in der SBZ/DDR 1945–52*. Münster: LIT, 2002.

Scevola, Roberto. *Utilitas Publica*. Padua: Cedam, 2012.

Schattenberg, Susanne. *Die korrupte Provinz? Russische Beamte im 19. Jahrhundert.* Frankfurt: Campus, 2008.

Schattenberg, Susanne. "Die Ehre der Beamten oder: Warum die Staatsdiener nicht corrupt waren. Patronage in der russischen Provinzverwaltung im 19. Jahrhundert." In *Geld— Geschenke—Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa*. Edited by Jens I. Engels, Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel, 203–27. Munich: Oldenbourg, 2009.

Schildt, Axel, and Detlef Siegfried. *Deutsche Kulturgeschichte. Die Bundesrepublik—1945 bis zur Gegenwart*. Bonn: Carl Hanser Verlag, 2009.

Schofield, Malcolm. "Cicero's definition of res publica." In *Cicero the Philosopher: Twelve Papers*. Edited by Jonathan Powell, 63–83.Oxford: ClarendonPress, 1995 = *Saving theCity. Philosopher- Kings and other Classical Paradigms*, 178–229. London and New York: Routledge, 1999.

Schouwenaar, Jaco C. *Tussen Beurs en Binnenhof: J.W. van den Biesen en de politieke journalistiek van het Handelsblad* (1828–1845). Amsterdam: Prometheus, 1999.

Schuhbauer, Thomas. *Umbruch im Fernsehen, Fernsehen im Umbruch. Die Rolle des DDR-Fernsehens in der Revolution und im Prozeß der deutschen Vereinigung 1989–1990 am Beispiel des Jugendmagazins Elf '99'*. Berlin: Logos, 2001.

Schulze, Winfried. "Vom Gemeinnutz zum Eigennutz. Über den Normenwandel in der ständischen Gesellschaft der Frühen Neuzeit." *Historische Zeitschrift* 243 (1986): 591–626.

Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy*. Introduction by Richard Swedberg. London and New York: Routledge, 1976.

Schwartz, Charles A. "Corruption and Political Development in the USSR." *Comparative Politics* 11 (1979): 425–43.

Schwartzberg, Melissa. "Shouts, Murmurs and Votes: Acclamation and Aggregation in Ancient Greece." *Journal of Political Philosophy* 18 (2010): 448–68.

Schwerhoff, Gerd. *Historische Kriminalitätsforschung*. Historische Einführungen 9. Frankfurt: Campus, 2011.

Scott, James C. *Comparative Political Corruption*. Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1972.

Scott, James C. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1998.

Searle, Geoffrey. *Corruption in British Politics, 1895–1930*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

Segrè, Angelo. "Studies in the Byzantine Economy: Iugatio and Capitatio." *Traditio* 3 (1945): 101–27.

Seip, Jens Arup. "Teorien om det opinionsstyrede Enevelde," *Norsk Historisk Tidsskrift* 38 (1958): 397–463.

Shannon, H. A. "The Limited Companies of 1866–83." *The Economic History Review* 4 (1933): 290–316.

Shay, Mary Lucille. *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as Revealed in Despatches of the Venetian Baili*. Westport, CT: Greenwood Press, 1978.

Sikkema, Eelke. *Ambtelijke corruptie in het strafrecht*. Amsterdam: Boom Juridische Uitgevers, 2005.

Sivéry, Gérard. "La rémunération des agents des rois de France." *Revue historique de droit français et étranger* 58 (1980): 587–607.

Skinner, Alexander. "Political Mobility in the Later Roman Empire." *Past & Present* 218 (2013): 17–53.

Skinner, Quentin. "From the state of princes to the person of the state," In *Visions of Politics. Volume 2: Renaissance Virtues*. Edited by Quentin Skinner. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Soll, Jacob. *The Reckoning. Financial Accountability and the Making and Breaking of Nations.* New York: Basic Books, 2014.

Sora, Andrei. "The History of Penal Law in Romania: Codification, Models and Normative Transfer (Mid-Eighteenth Century–1916)." In *Konflikt und Koexistenz. Die Rechtsordnungen Südosteuropas im 19. und 20. Jahrhundert. I. Rumänien, Bulgarien, Griechenland*. Edited by Michael Stolleis, Gerd Bender and Jani Kirov, 575–632. Frankfurt: Klostermann, 2015.

Speth, Rudolf. "Das Gemeinwohl als Wohl der Nation. Die Veränderung des Gemeinwohldiskurses im 19. Jahrhundert." In *Politik der Integration*. Edited by Hubertus Buchstein and Rainer Schmalz-Bruns, 369–88. Baden-Baden: Nomos, 2006.

Stanomir, Ioan. "The Temptation of the West: the Romanian Constitutional Tradition." In *Moral, Legal and Political Values in Romanian Culture*. Edited by Mihaela Czobor-Lupp and J. Stefan Lupp, 75–97 Washington DC: The Council for Research in Values and Philosophy, 2002.

Stanomir, Ioan. *Naşterea constituţiei. Limbaj şi drept în Principate până la 1866*. Bucharest: Nemira, 2004.

Staritz, Dietrich. *Die Gründung der DDR. Von der sowjetischen Besatzungsherrschaft zum sozialistischen Staat*. 3rd. ed. Munich: Dt. Taschenbuch-Verlag, 1995.

Starkey, David. *The Reign of Henry VIII: Personalities and Politics*. London: Vintage, 2002.

Steiner, André. *Die DDR-Wirtschaftsreform der sechziger Jahre. Konflikt zwischen Effizienzund Machtkalkül.* Berlin: Akademie Verlag, 1999.

Steiner, André. "Das DDR-Wirtschaftssystem: Etablierung, Reformen und Niedergang in historisch-institutionenökonomischer Perspektive." In *Die Wirtschaftsgeschichte vor der Herausforderung durch die New Institutional Economics*. Edited by Karl-Peter Ellerbrock et al., 113–31. Dortmund: Ardrey, 2004.

Steiner, André. *The Plans that Failed. An Economic History of the GDR*. New York: Berghahn Books, 2010.

Stekelenburg, M. *200 jaar werken bij de overheid, Boek 1: 1813–1940.* The Hague: SDU, 1999.

Stern, Fritz. *Gold und Eisen. Bismarck und sein Bankier Bleichröder*. Frankfurt: C.H. Beck, 1978.

Storey, Robin L. "Liveries and Commissions of the Peace, 1388–90." In *The Reign of Richard II. Essays in Honour of May McKisack*. Edited by F. R. H. Du Boulay and Caroline M. Barron, 131–52. London: Athlone Press, 1971.

Strauss, Barry. "The Cultural Significance of Bribery and Embezzlement in Athenian Politics. The Evidence of the Period 403–386 B.C." *The Ancient World* 11 (1985): 67–74.

Suárez Piñeiro, Ana Maria. "Las 'leges iudiciariae' ante la crisis de la República Romana (133–44 a. C.)." *Latomus* 59 (2000): 253–75.

Sun, Yan, and Michael Johnston. "Does Democracy Check Corruption?" *Comparative Politics* 42 (2009): 1–19.

Sundell, Anders. "Nepotism and Meritocracy." *QoG Working Paper Series* 16 (2014): 1–29.

Sundell, Anders. "Understanding Informal Payments in the Public Sector: Theory and Evidence from Nineteenth-Century Sweden," *Scandinavian Political Studies* 37 (2014): 95–122.

Sundin, Anders. *1809. Statskuppen och regeringsformens tillkomst som tolkningsprocess*. Studia Historica Upsaliensia 227. Uppsala: Acta Universitatis Upsaliensis, 2006.

Suolahti, Jaakko. *The Roman Censors: A Study on Social Structure*. Helsinki: Suomalainen Tiedeakatemia, 1963.

Szareki-Mason, Patrycja. *The European Union's Fight Against Corruption: The Evolving Policy Towards Member States and Candidate Countries.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Tadmor, Naomi. *Family and Friends in Eighteenth-Century England*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Tamm, Ditlev. *Danske og Norske Lov i 300 år*. Copenhagen: Jurist og Økonomforbundets Forlag, 1983.

Tamm, Ditlev. *Lærebog i dansk retshistorie* (Copenhagen: Jurist- og Økonomforbundets Forlag, 1989.

Tandler, Agnes Charlotte. *Geplante Zukunft. Wissenschaftler und Wissenschaftspolitik in der DDR 1955–1971*. Freiberg: Technische Universität Bergakademie Freiberg, 2000.

Tänzler, Dirk, Konstandinos Maras and Angelos Giannakopoulos. "The German Myth of a Corruption-Free Modern Country." In *The Social Construction of Corruption in Europe*. Edited by D. Tänzler, K. Maras and A. Giannakopoulos, 87–105. London: Ashgate, 2012.

Tatum, Jeffrey. "The Lex Clodia de censoria notione." *Classical Philology* 85 (1990): 34–43.

Tatum, Jeffrey. *The Patrician Tribune: Publius Clodius Pulcher*. Chapel Hill, NC, and London: University of North Carolina Press, 1999.

Tatzkow, Monika, and Hartmut Henicke. " ' . . . ohne ausreichende Begründung . . . '. Zur Praxis der 'Enteignung der Naziaktivisten und Kriegsverbrecher' in der SBZ." *Zeitschrift für offene Vermögensfragen* 2 (1992): 182–9.

Taylor, Claire. "Bribery in Athenian Politics. Part I: Accusations, Allegations and Slander." *Greece and Rome* 48 (2001): 53–66.

Taylor, Claire. "Bribery in Athenian Politics. Part II: Ancient Reactions and Perceptions." *Greece and Rome* 48 (2001): 154–72.

Taylor, Claire. "From the Whole Citizen Body? The Sociology of Election and Lot in the Athenian Democracy." *Hesperia* 76 (2007): 323–45.

Taylor, Lily Ross. *Roman Voting Assemblies from the Hannibalic War to the Dictatorship of Caesar*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1966.

Taylor, Miles. "John Bull and the Iconography of Public Opinion In England c. 1712–1929." *Past & Present* 134 (1992): 93–128.

Te Lintum C. *Een eeuw van vooruitgang, 1813–1913*. Zutphen: Thieme, 1913.

Te Velde, Henk. "De domesticatie van democratie in Nederland. Democratie als strijdbegrip van de negentiende eeuw tot 1945." *BMGN—Low Countries Historical Review* 127 (2012): 3–27.

Telliez, Romain. "Officiers et fermiers des aides devant la justice royale (fin du XIVe-début du XVe siècle." In *L'impôt au Moyen Âge: L'impôt public et le prélèvement seigneurial, fin XIIe-début XVIe siècle. III—Les techniques*, 827–59. Paris: Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 2002.

Telliez, Romain. "*Per potentiam officii"—Les officiers devant la justice dans le Royaume de France au XIVe siècle*. Paris: Honoré Champion, 2005.

Teorell, Jan, and Bo Rothstein. "Getting to Sweden, Part I: War and Malfeasance, 1720–1850." *Scandinavian Political Studies* 38 (2015): 217–37.

Teurlings, Jan, and Markus Stauff. "Introduction: The Transparency Issue," *Critical Studies ⇔ Critical Methodologies* 14 (2014): 3–8.

Tezcan, Baki. *The Second Ottoman Empire: Political and Social Transformation in the Early Modern World.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Thießen, Friedrich, ed. *Zwischen Plan und Pleite. Erlebnisberichte aus der Arbeitswelt der DDR*. Cologne: Böhlau, 2001.

Thomas, Eugène. *Inventaire-sommaire des archives départementales antérieures à 1790. Hérault. Archives civiles, série C*. Vol. 1. Montpellier: Ricard Frères, 1865.

Thompson, John. *Political Scandal. Power and Visibility in the Media Age*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Thorbecke, J. R. *Historische schetsen*. 2nd ed. The Hague: Martinus Nijhoff, 1872.

Tiihonen, Seppo, ed. *The History of Corruption in Central Government*. Amsterdam: IOS Press, 2003.

Tillema, A. J. P. "Ontwikkelingen rondom corruptiebestrijding in Nederland." Transparency International Nederland, 2015, 1–12. Available online at: http://www.transparency.nl/wpcontent/ uploads/2015/07/Artikel-OSP-over-Corruptie.pdf [Accessed January 7, 2016].

Tite, Colin C. G. *Impeachment and Parliamentary Judicature in Early Stuart England*. University of London Historical Studies 37. London: The Athlone Press, 1974.

Torra i Prat, Ricard. "La fiscalización de la actividad de los oficiales de la Generalitat de Cataluña en la época moderna: La Visita del General de Cataluña y su funcionamiento." *Cuadernos de historia del derecho* 22 (2015).

Trilling, Lionel. *Sincerity and Authenticity*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1973.

Tyan, Emile. *Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam*. 2 vols. Paris: Sirey, 1938–1943.

Ursinus, Michael. *Grievance Administration (Şikayet) in an Ottoman Province: The Kaymakam of Rumelia's "Record Book of Complaints" of 1781–1783*. New York: Routledge, 2005.

Valencia, Pedro de. "Consideración acerca de enfermedades y salud del reino," (1613–1617). In *Obras Completas*. Vol. IV.2. Edited by Rafael Gómez Cañal et al. León: Universidad de León, 1999.

Vallerani, Massimo. *Il sistema giudiziario del Comune di Perugia. Conflitti, reati e processi nella seconda metà del XIII secolo*. Perugia: Deputazione di Storia Patria per l'Umbria, 1991.

Vallerani, Massimo. *Medieval Public Justice*. Translated by Sarah Rubin Blanshei (Washington DC: Catholic University Press, 2012.

Van Bavel, Bas. "The Medieval Origins of Capitalism in the Netherlands." *Low Countries Historical Review* 125 (2010): 60–6.

Van Berkel, Maaike. "Accountants and Men of Letters. Status and Position of Civil Servants in Early Tenth Century Baghdad." PhD dissertation, University of Amsterdam, 2003.

Van Berkel, Maaike. "The Vizier and the Harem Stewardess. Mediation in a Discharge Case at the Court of Caliph al-Muqtadir." In *Abbāsid Studies: Occasional Papers of the School of Abbāsid Studies*. Edited by J. Nawas, 303–18. Leuven: Peeters, 2010.

Van Berkel, Maaike. "Embezzlement and Reimbursement: Disciplining Officials in'Abbāsid Baghdad (8th-10th centuries A.D.)." *International Journal of Public Administration* 34 (2011): 712–19.

Van Berkel, Maaike."Reconstructing Archival Practices in Abbasid Baghdad." *Journal of Abbasid Studies* 1 (2014): 7–22.

Van Berkel, Maaike. "Abbasid *Mazālim* between Theory and Practice." *Bulletin des d'études orientales* 63 (2015): 229–42.

Van Bockel, Jeroen. *Gevormde kaders: bureaucratische en professionele regulering van het werk van ambtenaren in de Republiek der Zeven Verenigde Nederlanden*. Delft: Eburon, 2009.

Van Braam, A. "Bureaucratiseringsgraad van de plaatselijke bestuursorganisatie van Westzaandam ten tijde van de Republiek." *Tijdschrift voor geschiedenis* 90 (1977): 457–77.

Van Braam, A. *De burgers-ambtenaren van Zaandam in de zeventiende en achttiende eeuw.* Wormerveer: Van Braam, 1999.

Van den Bergh, L. P. C. "De baljuwen." *Het Nederlandsch Rijks-Archief* 1 (1857): 235–303.

Van Dam, Raymond. "Bishops and Clerics During the Fourth Century: Numbers and their implications." In *Episcopal Elections in Late Antiquity*. Edited by Johan Leemans et al. 227–9. Boston: De Gruyter, 2011.

Van der Hallen, Thomas. "Corruption et régénération du politique chez Robespierre." *Anabases* 6 (2007): 67–82.

Van IJsselmuiden, P. G. *Binnenlandse Zaken en het ontstaan van de moderne bureaucratie in Nederland 1813–1940*. Kampen: Kok, 1988.

Van Klaveren, Jacob. "Corruption as a Historical Phenomenon." In *Political Corruption. Concepts & Contexts*. Edited by Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston and Victor T. Levine, 82–94. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2009.

Van Klinken, Gert. *Actieve burgers. Nederlanders en hun politieke partijen, 1870–1918*. Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2003.

Van Prinsterer, G. Groen. *Aan de Kiezers*, *I-X*. The Hague, 1864–65.

Van Vree, Wilbert. *Nederland als vergaderland: Opkomst en verbreiding van een vergaderregime*. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2008.

Van Zanten, Jeroen. *Schielijk, Winzucht, Zwaarhoofd en Bedaard. Politieke discussie en oppositievorming 1813–1840.* Amsterdam: Wereldbibliotheek, 2004.

Veyne, Paul. "Clientèle et corruption au service de l'État : la vénalité des offices dans le Bas-Empire romain." *Annales ESC* 36.3 (1981): 339–60.

Vicens Vives, Jaume. *Coyuntura economica y reformismo burgués y otros estudios de Historia de España*. Barcelona: Ariel, 1968.

Vintilă-Ghiţulescu, Constanţa. *Evgheniţi, ciocoi, mojici. Despre obrazele primei modernităţi româneşti1750–1860*. Bucharest: Humanitas, 2013.

Viroli, Maurizio. *From Politics to Reason of State. The Acquisition and Transformation*

of the Language of Politics, 1250–1600. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Vitória, André, and Ronald Kroeze. "Privilege in the Twenty-First Century: The Threat of Offshore Finance to Democratic Cohesion." *History & Policy.* May 9, 2016. Available online at: http://www.historyandpolicy.org/opinion-articles/articles/privilege-in-the-twentyfirst-century [Accessed January 17, 2017].

Volinová-Bernardová, Růžena. *Pohled Zpět*. Prague: Akropolis, 2003.

Von Kremer, Alfred F. *Ueber das Einnahmebudget des Abbasiden-Reiches*. Vienna: C. Gerold's sohn, 1887.

Von Thiessen, Hillard. "Herrschen mit Verwandten und Klienten. Aufstieg und Fall des Herzogs von Lerma, Günstlings-Minister Philipps III. von Spanien." In *Nützliche Netzwerke und korrupte Seilschaften*. Edited by Arne Karsten and Hillard von Thiessen, 181–207. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht 2006.

Von Thiessen, Hillard. "Korruption und Normenkonkurrenz. Zur Funktion und Wirkung

von Korruptionsvorwürfen gegen die Günstling-Minister Lerma und Buckingham in Spanien und England im frühen 17. Jahrhundert." In *Geld—Geschenke—Politik. Korruption im neuzeitlichen Europa*. Edited by Jens I. Engels, Andreas Fahrmeir and Alexander Nützenadel, 91–120. Munich: Oldenbourg, 2009.

Von Thiessen, Hillard. "Das Sterbebett als normative Schwelle. Der Mensch in der Frühen Neuzeit zwischen irdischer Normenkonkurrenz und göttlichem Gericht." *Historische Zeitschrift* 295 (2012): 625–59. Vonach Génaux, Maryvonne. "Corruption. Du discours sur la chute au discours sur l'abus dans la France moderne." PhD dissertation, Université Paris 12, 2001.

Vonach Génaux, Maryvonne. "Early Modern Corruption in English and French Fields of Vision." In *Political Corruption. Concepts&Contexts*. Edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 107–22. 3rd ed. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers 2002.

Vonach Génaux, Maryvonne. "Les mots de la corruption. La déviance publique dans les dictionnaires d'Ancien Régime." *Histoire, Économie et Société* 21 (2002): 513–30.

"Vor 30 Jahren: Bundestag beschließt Flick-Ausschuss," Deutscher Bundestag, May 15, 2013. Available online at: https://www.bundestag.de/dokumente/textarchiv/2013/44789336_kw20_kalenderblatt_flick_untersuchungsausschuss/212402 [Accessed July 10, 2014].

Voslensky, Michael. *Nomenklatura: The Soviet Ruling Class*. Garden City, NY: Doubleday & Co, 1984.

Wagenaar, F. P., and O. van der Meij. "Een schout in de fout? Fred Riggs' prismatische model toegepast op de zaak Van Banchem." *Tijdschrift voor sociale en economische geschiedenis* 2 (2005): 22–46.

Wagenaar, Pieter, Kennedy, James, Rutgers, Mark R., and Eijnatten, Joris van, eds. "The Genesis of Public Value Systems". Special issue, *Public Voices* 10 (2008).

Wagner, Mathias. *Ab morgen bist du Direktor. Das System der Nomenklaturkader in der DDR.* Berlin: Das neue Berlin, 1998,

Walbank, Frank W. "The Idea of Decline in Polybius." In *Niedergang: Studien zu einem geschichtlichen Thema*. Edited by S. Koselleck and P. Widmer, 41–58. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1980. Reprinted in F. W. Walbank, *Polybius, Rome and the Hellenistic World*, 191 211. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Waldron, Jeremy. "The Wisdom of the Multitude: Some Reflections on Book 3, Chapter 11 of Aristotle's *Politics*." *Political Theory* 23 (1995): 563–84. Wankel, S. H. " 'The Hypereides Principle?' Bermerkungen zur Korruption in Athen." *Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik* 85 (1991): 34–6.

Waquet, Jean-Claude. *De la corruption. Morale et pouvoir à Florence aux XVIIe et XVIIIe siècles*. Paris: Fayard, 1984. Translated by Linda McCall as *Corruption, Ethics and Power in Florence, 1600–1770* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1991).

Waquet, Jean-Claude. *Corruption: Ethics and Power in Florence, 1600–1770*. University Park: Pennsylvania State Press, 1992.

Watts, John. *Henry VI and the Politics of Kingship*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Watts, John. "The Pressure of the Public on Later Medieval Politics." In *The Fifteenth Century IV. Political Culture in Late Medieval Britain*. Edited by Linda Clark and Christine Carpenter, 159–80. Woodbridge: The Boydell Press, 2004.

Watts, John. "Usurpation in England: a Paradox of State Growth." In *Coups d'État à la Fin du Moyen Âge?* Edited by François Foronda, Jean-Philippe Genêt , José Manuel Nieto Soria and Casa de Velázquez, 115–30. Madrid: Collection de la Casa de Velázquez, 2005.

Watts, John. *The Making of Polities. Europe, 1300–1500*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Watts, John. "'Common Weal' and 'Commonwealth': England's Monarchical Republic in the Making, c.1450–c.1530." In *The Languages of Political Society*. Edited by A. Gamberini et al., 147–63. Rome: Viella, 2011).

Watts, John. "The Commons in Medieval England." In *La légitimité implicite*. Edited by Jean-Philippe Genet. Vol. 2, 207–22. Paris: Publications de la Sorbonne, 2015.

Weber, Max. *Wirtschaft und Gesellschaft*. Vol. 1. Tübingen: Mohr Siebeck, 1976.

Wehler, Hans-Ulrich. *Deutsche Gesellschaftsgeschichte 3. Von der deutschen Doppelrevolution bis zum Beginn des Ersten Weltkriegs (1849–1914)*. Munich: C.H. Beck, 1996.

Wensinck, A. J., et al., eds. *Concordance et indices de la tradition musulmane*. 8 vols. in 4. Leiden: Brill, 1936–88.

Whitehead, David. *Hypereides: The Forensic Speeches. Introduction, Translation and Commentary*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Whyte, David, ed. *How Corrupt is Britain?* London: Pluto Press, 2015.
Wichman, Knut. *Karl XIV Johans regering och den liberala oppositionen under 1830–talets senare hälft.* Gothenburg: Aktiebolagets Pehrssons Förlag, 1927.
Wickham, Chris. *Framing the Early Middle Ages: Europe and the Mediterranean, 400–800*. Oxford: Oxford University Press, 2005.
Wickham, Chris. *Sleepwalking into a New World: The Emergence of Italian City Communes in the Twelfth Century*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015.
Wielenga, Friso. *Nederland in de Twintigste Eeuw*. Amsterdam: Boom, 2010.
Williams, Mary F. "Polybius on wealth, bribery, and the downfall of constitutions." *The Ancient History Bulletin* 14 (2001): 131–48.
Williams, Robert. "New Concepts for Old?" *Third World Quarterly* 20 (1999): 503–14.
Winfield, Percy H. *The History of Conspiracy and Abuse of Legal Procedure*. Cambridge: Cambridge University Press, 1921.
Winkler, Heinrich August. *Der lange Weg nach Westen*. Vol. 2. Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung, 2004.
Winsbury, Rex. *Pliny the Younger: A Life in Roman Letters*. London: Bloomsbury, 2014.
Wiseman, Timothy P. "The census in the first century BC," *The Journal of Roman Studies* 59 (1969): 59–75.
Witschel, Christian. *Krise-Rezession-Stagnation? Der Westen des römischen Reiches im 3. Jahrhundert n. Chr*. Frankfurt: Clauss, 1999.
Withington, Phil. *The Politics of Commonwealth: Citizens and Freemen in Early Modern England*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
Wolf, Sebastian. *Korruption, Antikorruptionspolitik und öffentliche Verwaltung*. Wiesbaden: Springer, 2014.
Wolf, Sebastian, and Diana Schmidt-Pfister, eds. *International Anticorruption Regimes in Europe. Between Corruption, Integration, and Culture*. Baden-Baden: Nomos, 2010.
Wolffe, Bertram P. *The Royal Demesne in English History*. London: George Allen and Unwin, 1971.
Wolfrum, Edgar. *Die Geglückte Demokratie. Geschichte der Bundesrepublik Deutschland von ihren Anfängen bis zur Gegenwart*. Bonn: Klett Gotta, 2007.
Wolter, Hans Christian. *Adel og embede. Embedsfordeling og karrieremobilitet hos den dansknorske adel 1588–1660*. Skrifter udgivet af det Historiske Institut ved Københavns Universitet 13. Copenhagen: Danske historiske forening, 1982.
Wootton, David. "Liberty, Metaphor andMechanism: 'Checks and Balances' and the Origins of Modern Constitutionalism." In *Liberty and American Experience in the Eighteenth Century*. Edited by David Womersley, 209–74. Indianapolis, IN: Liberty Fund, 2006.
Worthington, Ian. *A Historical Commentary on Dinarchus: Rhetoric and Conspiracy*

in Later Fourth-Century Athens. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992.

Yakobson, Alexander. *Elections and Electioneering in Rome. A Study in the Political System of the Late Republic*. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1999.

Yurdakul, İlhami. *Osmanlı İlmiye Merkez Teşkilatı'nda Reform, 1826–1876*. Istanbul: İletişim Yayınları, 2008.

Zanda, Emanuela. *Fighting Hydra-Like Luxury. Sumptuary Regulation in the Roman Republic*. Bristol: Bristol Classical Press, 2011.

Zarinebaf, Fariba. *Crime and Punishment in Istanbul, 1700–1800.* Berkeley, CA: University of California Press, 2010.

Zatlin, Jonathan R. *The Currency of Socialism. Money and Political Culture in East Germany*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Ziche, Hartmut. "Making Late Roman Taxpayers Pay: Imperial Government Strategies and Practice." In *Violence in Late Antiquity. Perceptions and Practices*. Edited by Harold A. Drake, 127–36. Aldershot: Ashgate, 2006.

Zondergeld-Hamer, Aukje. *Een kwestie van goed bestuur: Twee eeuwen armenzorg in Weesp (1590–1822)*. Hilversum: Verloren, 2006.

Zorzi, Andrea. "Giovanni da Viterbo." In *Dizionario Biografico degli Italiani*. Vol. 56 (2001). Available online at: http://www.treccani.it/enciclopedia/giovanni-da-viterbo_%28Dizionario-Biografico%29/ [Accessed December 10, 2016].

Zorzi, Andrea, ed. Tiranni e tirannide nel Trecento italiano. Rome: Viella, 2013.

رونالد كروزي Ronald Kroeze

- هولندي الجنسية.

- أستاذ مساعد في التاريخ ومدير الدراسات في جامعة أمستردام الحرة Vrije Universiteit Amsterdam.

- عمل باحثا ما بعد الدكتوراه، وله دراسات عديدة حول تاريخ الفساد.

- تركز أبحاثه وتدريسه على تاريخ أوروبا الحديثة، والديموقراطية، والسلام والصراع، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد العالمي، والإدارة (العامة الجديدة)، و«استخدامات الماضي» من قِبل الشركات، والسياسة الاستعمارية، والتاريخ الشفهي.

أندريه فيتوريا André Vitória

- برتغالي الجنسية.

- حصل في العام 2006 على درجة البكالوريوس في التاريخ من جامعة بورتو. وأتم رسالة الدكتوراه في الجامعة نفسها في العام 2013.

- يعمل باحثا ما بعد الدكتوراه، وهو متخصص في التاريخ القانوني والسياسي في العصور الوسطى العليا والمتأخرة، ومهتم بنحو خاص بالتقاطع بين الفكر القانوني والدعائي والممارسة القانونية والسياسية.

- مهتم بنحو خاص بمقارنة التطورات في البرتغال في العصور الوسطى بالجهود المماثلة التي بذلتها الكنيسة والسلطات العلمانية في ممالك قشتالة وفرنسا وإنجلترا للتعامل مع الممارسات الفاسدة، وقد ركزت أبحاث الدكتوراه التي أجراها على الثقافة القانونية في البرتغال من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر، ولا سيما تأثير المجتمع الروماني الكنسي خلال العصور الوسطى في إقامة العدل والتقاضي، والعلاقة بين مختلف الولايات القضائية والقوى السياسية.

جي. غيلتنر G. Geltner

- هولندي الجنسية.

- وُلد في العام 1974.

- أستاذ تاريخ العصور الوسطى، ومدير مركز دراسات القرون الوسطى وعصر النهضة بجامعة أمستردام.

- تلقى تعليمه في جامعة ويسكونسن في ماديسون، وجامعة برينستون (دكتوراه 2006)، وجامعة أكسفورد.

- حصل على زمالات في جامعة هارفارد ومركز العلوم الإنسانية بجامعة ستانفورد.

- عمل أستاذا زائرا في جامعة موناش الأسترالية وكلية بيركبيك.

- له منشورات عديدة حول تاريخ الدول المدينية الإيطالية في العصور الوسطى المتأخرة، وخاصة في حالة الاضطراب/ النظام الحضري، كما تنعكس في النُّهُج البلدية للعقاب وتسوية المنازعات والصحة العامة.

المترجم في سطور

د. إيهاب عبدالرحيم علي

- وُلد في مصر العام 1965، ويحمل الجنسيتين المصرية والكندية.

- رئيس المجلس الكندي لنشر العلوم والثقافة (CCDSC)، وهو منظمة لا تهدف إلى الربح يقع مقرها في مقاطعة أونتاريو الكندية.

- تخرَّج في كلية الطب، جامعة أسيوط (مصر)، بمرتبة الشرف في العام 1988.

- حصل على دبلوم عالٍ في الترجمة من كلية كامبردج (لندن، المملكة المتحدة).

- مترجم معتمَد وعضو لجنة اللغات الأجنبية بالجمعية الكندية للمترجمين بمقاطعة أونتاريو، إضافة إلى اضطلاعه بتقييم مستوى المترجمين المتقدمين لاختبارات المترجم المعتمَد إلى اللغة العربية بكل المقاطعات الكندية.

- أستاذ غير متفرغ للترجمة العلمية بالمعهد العربي العالي للترجمة التابع لجامعة

الدول العربية (الجزائر).

- عمل رئيسا لقسم التأليف والترجمة في مركز تعريب العلوم الصحية بجامعة الدول العربية 13 عاما.

- المحرر المؤسس لمجلة «تعريب الطب» في العام 1997، ومحررها حتى العام 2007.

- أول رئيس تحرير للطبعة العربية لمجلة «نيتشر» العلمية (2012).

- أشرف على ترجمة وتحرير عدد كبير من الكتب، والمعاجم، والمقالات الطبية والعلمية والاقتصادية.

- شارك في تأليف ثلاثة كتب هي: «ثورات في الطب والعلوم»، و«الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي»، و«دليل الإعلامي العلمي العربي».

- صدرت له ترجمات لكتب مهمة عديدة في جهات عدة مرموقة، من بينها سلسلة «عالم المعرفة»، التي أصدرت له «البحث عن حياة على المريخ» (العدد 288، العام 2002)؛ «الطاقة للجميع» (العدد 321، العام 2005)؛ «نحو شركات خضراء» (العدد 329، العام 2006)؛ «العولمة والثقافة» (العدد 354، العام 2007)؛ «يقظة الذات» (العدد 375، العام 2010)؛ «لماذا تتحارب الأمم» (العدد 403، العام 2013)؛ «انتقام الجغرافيا» (العدد 420، العام 2015) [فاز بجائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي [قطر] للعام 2018]؛ «يوميات السرطان» (العدد 431، العام 2015)؛ «تغيُّر العقل» (العدد 445، العام 2016)؛ «رؤية الأشياء كما هي» (العدد 456، العام 2018)؛ «الأقرباء: كيف تعرفنا على صلات القرابة بين الميكروبات وسواها من الكائنات» (العدد 481، العام 2020).

- له عشرات المقالات الطبية والعلمية المنشورة في دوريات مهمة منها: «العربي»، «الثقافة العالمية»، «العربي العلمي»، «علوم وتكنولوجيا»، «التقدم العلمي»، «عالم الفكر»، «مجلة العلوم».

- عضو الجمعية الدولية للمحررين الطبيين.

- عضو مؤسس في الجمعية شرق المتوسطية للمحررين الطبيين، وفي الرابطة العربية للإعلاميين العلميين.

قائمة المساهمين

- فرانسيسكو أندوخار كاستيلو Francisco Andújar Castillo – جامعة ألميرفا
- فالنتينا أرينا Valentina Arena – يونيفيرسيتي كوليدج لندن
- مايكي فان بيركل Maaike van Berkel – جامعة رادبود نيميخن
- جي. دبليو. برنارد G. W. Bernard – جامعة ساوثامبتون
- سارة إي. بوند Sarah E. Bond – جامعة أيوا
- ستيفان دوران Stéphane Durand – جامعة أفينيون
- أنطونيو فيروس Antonio Feros – جامعة بنسلفانيا
- جي. غيلتنر G. Geltner – جامعة أمستردام
- رونالد كروزي Ronald Kroeze – جامعة فريخي أمستردام
- بيلار بونسي ليفا Pilar Ponce Leiva – جامعة كومبلوتينسي، مدريد
- كلير تايلور Claire Taylor – جامعة ويسكونسن– ماديسون
- أندريه فيتوريا André Vitória – جامعة أمستردام
- جون واتس John Watts – جامعة أكسفورد

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د. ك
للمؤسسات	25 د. ك

دول الخليج

للأفراد	17 د. ك
للمؤسسات	30 د. ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

اتحاد الموزعين العرب
ARAB DISTRIBUTORS UNION

بيانات وكلاء التوزيع

أولاً: التوزيع المحلي – دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	البريد الإلكتروني
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820 /1/2	2482682300965 /	im_grp50@yahoo.com

ثانياً: التوزيع الخارجي

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	البريد الإلكتروني
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966114871414	121277400966 /12121766 –	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	3661616800973 /17617733 –	1761774400973 /	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501 /2/3	4391801900971 /43918354 –	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	2449139900968 /24492936 – 24496748 –	2449320000968 /	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	4462218200974 /44621942 –	4462180000974 /	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	2578254000202 /	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314 /15	165325900961 / 165326000961 /	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	7132249900216 /	7132300400216 /	sotupress@sotup.com.nt
10	المغرب	الشركة الشريفية للتوزيع	00212522589912		المغرب - الدار البيضاء - سيدي معروف - ش ابوبكر القادري
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	79720409500962 /6535885 –	6533773300962 /	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	2298080000970 /	2296413300970 /	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	124088300967 /	124088300967 /	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	شركة دار المصري للتوزيع	00249123078223		العنوان: السودان - الخرطوم - شارع البلدية - جنوب برج التضامن

تنويــه

للاطـلاع علـى قائمـة كتـب السلسـلة انظـر عدد ديسـمبر (كانـون الأول) مـن كل سـنة، حيـث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

يمكنكم الاشتراك والحصول على نسختكم الورقية من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب من خلال الدخول إلى موقعنا الإلكتروني:

https://www.nccal.gov.kw/#CouncilPublications

البيان	عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		المسرح العالمي	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسة داخل الكويت	25		12		12		20		20	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		10	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24		24	
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12		12	
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		100
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		50
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		50
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		25

قسيمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
المدينة:	الرمز البريدي:
البلد:	
رقم الهاتف:	
البريد الإلكتروني:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / 20م

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - إدارة النشر والتوزيع - مراقبة التوزيع

ص.ب: 23996 - الصفاة - الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

عددنا المقبل

مكافحة الفساد عبر التاريخ
من العصور القديمة إلى العصر الحديث
(الجزء الثاني)

Anticorruption in History

From Antiquity to the Modern Era

تأليف: رونالد كروزي - أندريه فيتوريا - جي. غيلتنر

ترجمة: إيهاب عبدالرحيم علي

يَجمع المحررون في هذا الكتاب أوراقًا ذات طابع أكاديمي منهجي، تؤدي في مُجملها وظيفة الدراسة المسحية التاريخية لمشكلة الفساد والسبل المتبَعة عبْر التاريخ لمكافحته، بدءًا من العصور القديمة حتى العصر الحديث، في كل بقاع العالم وأقطاره، وفي مختلف السياقات التاريخية، ليُقدم الكتاب مناقشاتٍ ثرية حول تاريخ هذه المشكلة والحلول المتبعة لمكافحتها.


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

هذا الكتاب...

هذا هو الجزء الأول من كتاب «مكافحة الفساد عبْر التاريخ: من العصور القديمة إلى العصر الحديث» (الذي يصدر جزؤه الثاني في العدد المقبل)، والكتاب بجزأيه هو أول دراسة مقارنة كبرى لكيفية تعريف المجتمعات والسلطات في التاريخ الأوروبي وخارجه للسلطة الشرعية من حيث مكافحة الفساد وتصميم آليات محددة لتنفيذ جدول الأعمال هذا. ويُنظر إلى الفساد اليوم على نطاق واسع باعتباره إحدى أكثر المشكلات التي نواجهها إلحاحا كمجتمع عالمي، حيث يقوّض الثقة بالمؤسسات الحكومية والمالية، والكفاءة الاقتصادية، ومبدأ المساواة أمام القانون ورفاهية البشر بوجه عام. ويمثل الفساد عقبة رئيسة أمام «الطريق إلى الدنمارك» - وهو مخطَّط أوّلي لبناء الدولة المستقر والناجح. وعلى رغم أن موضوع الفساد ومكافحة الفساد قد جذِب انتباه السياسيين والعلماء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام العالمية، فقد أُولي اهتمامٌ ضئيل للعلاقة بين الفساد ووضع وتغيير وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد عبر الزمان والمكان، مع التنوع المصاحب لذلك في كيفية تعريف الفساد واكتشافه ومكافحته.

لقد ظل الاقتصاديون وعلماء السياسة وصناع السياسات راضين عموما عن تتبُّع الاختلافات بين البلدان منخفضة الفساد والبلدان عالية الفساد في الوقت الحاضر، ومن ثم صياغتها في عديد من التصنيفات والمؤشرات. لكن الاتجاهات طويلة الأمد - الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية - التي يُحتمَل أن تعزِّز مكانة البلدان المتضمّنة في تلك المؤشرات لاتزال تؤدي دورا بالغ الضآلة. يمكن أن يساعد مثل هذا النهج التاريخي في شرح لحظات التغيير الكبرى في الماضي، والتي قد تدعم بدورها أو تقوّض المفاهيم والحقائق غير المبررة التي لدينا اليوم حول أسباب نجاح وفشل سياسات بعينها لمكافحة الفساد وعلاقتها بصورة البلد باعتباره أكثر أو أقل فسادا. هذه الثغرة العلمية تحديدا هي التي يسعى الكتاب الذي بين أيدينا إلى تجسيرها.



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS

ISBN 978 - 99906 - 0 - 692- 8